حازم صاغية

بعث العراق

سلطة صدّام قياماً وحُطاماً

دار الساقي

صدر للكاتب

أول العروبة، دار الجديد، ١٩٩٣؛

تعريب الكتائب اللبنانية، دار الجديد، ١٩٩١؛

ثقافات الخمينية، دار الجديد، ١٩٩٥؛

دفاعاً عن السلام، دار النهار، ١٩٩٧؛

العرب بين الحجر والذرّة، دار الساقي، ١٩٩٢؛

قوميو المشرق العربي، دار الريّس، ٢٠٠٠؛

الهوى دون أهله، دار الجديد، ١٩٩١؛

وداع العروبة، دار الساقي، ١٩٩٩.

حازم صاغية

بعث العراق

سلطة صدّام قياماً وحُطاماً



دار الساقي

الطبعة الأولى ٢٠٠٣

ISBN 1 85516 621 6

دار الساقي
بناية تابت، شارع أمين منيمنة (نزلة السارولا)، الحمراء، ص.ب: ١١٣/٥٣٤٢ بيروت، لبنان
الرمز البريدي: ٦١١٤ ـ ٢٠٣٣
هاتف: ٣٤٧٤٤٢ (٠١)، فاكس: ٧٣٧٢٥٦ (٠١)
e-mail: alsaqi@cyberia.net.lb

DAR AL SAQI
London Office: 26 Westbourne Grove, London W2 5RH
Tel: 020-7-221 9347, Fax: 020-7-229 7492

إلى ذكرى هاني الفكيكي (أبو حيدر) وعامر عبد الله (أبو عبد الله)
اللذين علّماني الكثير عن بلدهما المعذّب.

المحتويات

المقدمة

الكلام على العراق صعب نظراً الى تعدده واختلاف بيئاته الكثيرة. فتناول الاكراد في الشمال بالكاد يربطه رابط بتناول الشيعة في الجنوب، والعكس بالعكس. أما السلطة المركزية في الوسط فما يربطها بتلك البيئات يمكن، بقليل من المبالغة، رده الى القمع المتواصل والرشوة بين وقت وآخر.

يزيد في الصعوبة ان حزب البعث العربي الاشتراكي حكم العراق ٣٥ عاماً، قضى خلالها صدام حسين ٢٤ عاما في رئاسة الجمهورية بعدما قضى ١١ عاما في نيابة الرئاسة. هكذا فاقت الحقبة البعثية الحقبة النازية او الفاشية او الستالينية (لا الشيوعية السوفياتية) طولاً. وفي هذه الغضون حصلت حربان كبريان تلاهما حصار ومقاطعة دوليان. كما شهد البلد ازدهاراً تسببت به الطفرة النفطية فسبّب، بدوره، تغييراً نوعياً في خريطته الاجتماعية، قبل ان يشهد انهياراً عاد به الى ما قبل الزمن الصناعي. يضاف الى هذا تحولات سياسية انتقل بموجبها نظام البعث، أواسط السبعينات، من يسارية تصوّر نفسها متحالفةً مع السوفيات والشيوعيين الى يمينية مغطاة بلفظية يسارية. أما في أوائل الثمانينات فصار العداء للاسلامية الشيعية الخمينية، بالتحالف مع المحافظين السنة في الخليج، محرّكه الاول. حتى اذا ابتدأت التسعينات صار العداء لأولئك المحافظين من حلفاء الأمس، ومعهم الولايات المتحدة، مصدر الاستلهام السياسي والايديولوجي الأبرز. وفي موازاة هذه التحولات، تحول العراق البعثي من حداثية حديدية الى التصالح مع البنية

العشائرية، كما كان موقفه من الدين ودوره الاجتماعي يتغير تبعاً لتحديات الداخل وهوية الخصم الخارجي المتحوّل دوماً.

كذلك يصعب الركون الى مواد موثوقة حول العراق لا سيما في السنوات الأخيرة. فإغلاق البلد وانغلاقه معطوفين على نظامه البوليسي جعلا الدراسات الميدانية والاستقصائية التي يمكن ان تصل الى الخارج، كما يمكن الاعتماد عليها، شبه معدومة. ولئن كان معظم ما كتبه العراقيون عن عراقهم، في هذه السنوات، أقرب الى المذكرات والسيَر، واحياناً «القصص» التي يتم تناولها شفوياً، فإن الصحافة الاجنبية عجزت، بدورها، عن الإتيان بما هو أصلب. وليُسمح لي بتقديم هذا المثل عن الكيفية التي وُصفت بها «جامعة صدام» في مادتين صحافيتين غربيتين:

فقد أوردت إحداهما التالي: «لقد أقام [صدام] جامعة إسلامية كاملة العدّة أسماها، بطبيعة الحال، جامعة صدام حيث يُدرّس الفقه الاسلامي ويتم ترويج الاسلام السني، فيما يصار الى تجاهل معتقدات الأكثرية الشيعية».

أما المادة الثانية فأوردت، في معرض نقد التفاوت الطبقي في العراق، التالي: «جامعة صدام هي أكثر الجامعات وجاهةً (...) إنها جامعة ممتازة في البلد، مثل «معهد ماساشوستس» (أم آي تي) في العراق. كل شيء فيها يُدرّس بالانكليزية وهناك حوالى عشرة طلاب في الصف الواحد، أما الأساتذة فجيء بهم من كل أنحاء العالم».

وليس المقصود بهذا التمهيد ايجاد أعذار للكتاب، بل توكيد ان اي عمل عن العراق لا يستطيع مطلقاً ان «يغطي» العراق باختلافاته كما بتحولاته، ولا أن يتسلل الى الأمكنة التي حجبتها أسوار صدام وغموض نظامه. والحال ان الفصول اللاحقة لا تحمل هذا الزعم، زعم التغطية الشاملة، بقدر ما تهدف الى كتابة قصة العراق البعثي، وهي شيّقة مثلما هي مأسوية. لكنها، مثل كل قصة، يخونها الالمام ببعض التفاصيل لمصلحة التعويل المبالغ فيه على تفاصيل أخرى. وعلى

العموم تبقى الوجهة العامة للسرد، كائنةً ما كانت التفاصيل المختارة، المحك الأول لقياسها والحكم عليها.

واذا جاز لنا ان نستخلص «عِبَراً» من هذه الوجهة قلنا ان العبرة الاولى تطال العبث والمجانية اللذين وسما شطراً مهماً من تاريخنا السياسي المعاصر. فما ابتدأ ثرثرة شبان يافعين عن التغيير والوحدة العربية وفلسطين و«الرسالة الخالدة»، انتهى كارثة مدوّية تنوء بثقلها الطاغي على ملايين البشر. وهذا ليس، إطلاقاً، دعوة الى الانسحاب من السياسة، بل دعوة الى تأسيس السياسة على قواعد دستورية وعقلانية. فلا الحل يكمن في العودة الى احتكار «النظام القديم» للحيّز السياسي وإغلاقه النسبي أمام القوى الاجتماعية الصاعدة، ولا هو طبعاً في رغبة القوى الراديكالية والانقلابية أخذ السياسة عنوةً واغتصاباً وإخراج المجتمع كله منها. وبالتأكيد فان الحرب الباردة شكلت حضناً نموذجياً للانماط الاستبعادية من النشاط السياسي.

وبدوره جاء اسقاط صدام حسين وسلطته وحزبه الواحد، في هذا المعنى، ليشكّل تخلصاً متأخراً من تراكيب الحرب الباردة التي أفلت في أنحاء أخرى من العالم. وبهذا مثّل الحدث الكبير شرطاً ضرورياً، وإن غير كاف، لمباشرة السياسة. الا ان الحرب الاميركية، وفي السياق الذي طرأت فيه، تهدد باضعاف القدرة على استكمال باقي الشروط المطلوبة. فحصول الحرب بمعزل عن كل غطاء قانوني او دولي، وقبل استنفاد الوسائل السياسية، وفي ظل هيمنة وعي ايديولوجي يميني ومتزمّت على البيت الابيض، وفي موازاة الكثير من الاكاذيب التي شاعت «البرهنة» على ما لم تستطع برهنته... كل هذه العناصر وغيرها لا تشجع على التفاؤل.

غير ان هذا كله لا يلغي المسؤولية الذاتية عما حصل وقد يحصل. فالعجز المحلي عن اطاحة نظام صدام، نظام المقابر الجماعية، انما فتح الباب واسعاً لمن يرغب في اطاحته من الخارج. ومراكمة الفواتير التي شاعت انظمتنا ومجتمعاتنا

العشائرية، كما كان موقفه من الدين ودوره الاجتماعي يتغير تبعاً لتحديات الداخل وهوية الخصم الخارجي المتحوّل دوماً.

كذلك يصعب الركون الى مواد موثوقة حول العراق لا سيما في السنوات الأخيرة. فإغلاق البلد وانغلاقه معطوفين على نظامه البوليسي جعلا الدراسات الميدانية والاستقصائية التي يمكن ان تصل الى الخارج، كما يمكن الاعتماد عليها، شبه معدومة. ولئن كان معظم ما كتبه العراقيون عن عراقهم، في هذه السنوات، أقرب الى المذكرات والسِيَر، واحياناً «القصص» التي يتم تناولها شفوياً، فإن الصحافة الاجنبية عجزت، بدورها، عن الإتيان بما هو أصلب. وليُسمح لي بتقديم هذا المثل عن الكيفية التي وُصفت بها «جامعة صدام» في مادتين صحافيتين غربيتين:

فقد أوردت إحداهما التالي: «لقد أقام [صدام] جامعة إسلامية كاملة العدّة أسماها، بطبيعة الحال، جامعة صدام حيث يُدرّس الفقه الاسلامي ويتم ترويج الاسلام السني، فيما يصار الى تجاهل معتقدات الأكثرية الشيعية».

أما المادة الثانية فأوردت، في معرض نقد التفاوت الطبقي في العراق، التالي: «جامعة صدام هي أكثر الجامعات وجاهةً (. . .) إنها جامعة ممتازة في البلد، مثل «معهد ماساشوستس» (أم آي تي) في العراق. كل شيء فيها يُدرّس بالانكليزية وهناك حوالى عشرة طلاب في الصف الواحد، أما الأساتذة فجيء بهم من كل أنحاء العالم».

وليس المقصود بهذا التمهيد ايجاد أعذار للكتاب، بل توكيد ان اي عمل عن العراق لا يستطيع مطلقاً ان «يغطي» العراق باختلافاته كما بتحولاته، ولا أن يتسلل الى الأمكنة التي حجبتها أسوار صدام وغموض نظامه. والحال ان الفصول اللاحقة لا تحمل هذا الزعم، زعم التغطية الشاملة، بقدر ما تهدف الى كتابة قصة العراق البعثي، وهي شيّقة مثلما هي مأسوية. لكنها، مثل كل قصة، يخونها الالمام ببعض التفاصيل لمصلحة التعويل المبالغ فيه على تفاصيل أخرى. وعلى

العموم تبقى الوجهة العامة للسرد، كائنةً ما كانت التفاصيل المختارة، المحك الأول لقياسها والحكم عليها.

واذا جاز لنا ان نستخلص «عِبَراً» من هذه الوجهة قلنا ان العبرة الاولى تطال العبث والمجانية اللذين وسما شطراً مهماً من تاريخنا السياسي المعاصر. فما ابتدأ ثرثرة شبان يافعين عن التغيير والوحدة العربية وفلسطين و«الرسالة الخالدة»، انتهى كارثة مدوّية تنوء بثقلها الطاغي على ملايين البشر. وهذا ليس، إطلاقاً، دعوة الى الانسحاب من السياسة، بل دعوة الى تأسيس السياسة على قواعد دستورية وعقلانية. فلا الحل يكمن في العودة الى احتكار «النظام القديم» للحيّز السياسي وإغلاقه النسبي أمام القوى الاجتماعية الصاعدة، ولا هو طبعاً في رغبة القوى الراديكالية والانقلابية أخذ السياسة عنوةً واغتصاباً وإخراج المجتمع كله منها. وبالتأكيد فان الحرب الباردة شكلت حضناً نموذجياً للانماط الاستبعادية من النشاط السياسي.

وبدوره جاء اسقاط صدام حسين وسلطته وحزبه الواحد، في هذا المعنى، ليشكّل تخلصاً متأخراً من تراكيب الحرب الباردة التي أفلت في أنحاء أخرى من العالم. وبهذا مثّل الحدث الكبير شرطاً ضرورياً، وإن غير كاف، لمباشرة السياسة. الا ان الحرب الاميركية، وفي السياق الذي طرأت فيه، تهدد باضعاف القدرة على استكمال باقي الشروط المطلوبة. فحصول الحرب بمعزل عن كل غطاء قانوني او دولي، وقبل استنفاد الوسائل السياسية، وفي ظل هيمنة وعي ايديولوجي يميني ومتزمّت على البيت الابيض، وفي موازاة الكثير من الاكاذيب التي شاعت «البرهنة» على ما لم تستطع برهنته. . . كل هذه العناصر وغيرها لا تشجع على التفاؤل.

غير ان هذا كله لا يلغي المسؤولية الذاتية عما حصل وقد يحصل. فالعجز المحلي عن اطاحة نظام صدام، نظام المقابر الجماعية، انما فتح الباب واسعاً لمن يرغب في اطاحته من الخارج. ومراكمة الفواتير التي شاعت انظمتنا ومجتمعاتنا

وثقافاتنا السياسية ان لا تسددها، منحت الفرصة لمُرابٍ لا يرحم، هو جورج دبليو بوش، كي يطالب بسدادها دفعة واحدة. وهذا فضلاً عن ان القول، المُحقّ، بأن الديموقراطية لا تُفرض من فوق يطرح المشكلة أكثر مما يحلّها: إذ هل ظهرت تعبيرات جدية لدينا عن طلب الديموقراطية من تحت؟

إن العراق أبعد من العراق في أسئلته وتحدياته كما انطوت عليها قصة البعث – قصتنا جميعاً بمعنى من المعاني.

***

لقد استدعت الرغبة في كتابة قصة الحزب العفلقي وسلطته في العراق إزالة الحواجز من طريق السرد. وهذا ما دفع الى التخلص من الهوامش والسعي وراء سلاسة كتابية لا تُعيقها الإحالات ولا تثقل عليها. الا أن لهذه الطريقة عيوبها التي يصعب تفاديها. ذاك أن إدخال الأفكار والمفاهيم في قالب سردي ليس بالمهمة اليسيرة، على ما يعلم المشتغلون بالأفكار وبالسرد سواء بسواء. وكثيراً ما تختلط، داخل النص، مستويات متفاوتة الأهمية كان للهوامش، لو وُجدت، أن تُعمل فيها الفرز والتبويب. ولئن حاولتُ، في آخر الكتاب، التخفيف من الاجحاف الذي أنزلتُه ببعض الذين استشهدت بهم، بقي ان البيبليوغرافيا لا تكفي لإنصافهم، لا سيما منهم الذين أخذت منهم فقرات كاملة ومطوّلة دمجتها في نصّي. يصح هذا في أعمال حنا بطاطو وكنعان مكية وهاني الفكيكي وايبرهارد كينله وفالح عبد الجبّار والكثيرين الكثيرين غيرهم.

ولا بد من ملاحظة اخيرة وهي ان اصدقاء عراقيين وغير عراقيين ساهموا في تصويب الكثير مما كتبت، فلاحظوا هفوة أو خطأ أو تفصيلا غير دقيق. أذكر من هؤلاء الذين أزعجت بعضهم مرةً وبعضهم مراراً، جبار ياسين الذي تجشّم المكالمات التليفونية المطوّلة معي، وعلي عبد الأمير الذي، فوق استفادتي من تقاريره التي كان يزوّد بها جريدة «الحياة» عن العراق، كان مرجعي الأساسي في شأن الموسيقى العراقية، وسعد الخزرجي الذي راسلني مصوّباً، وكامران قره

داغي الذي نبّهني الى بعض القصور في ما خص الاكراد العراقيين، وحازم جواد وزهير الجزائري وعبد الأمير الركابي وهاني مظهر وفاطمة المحسن وفيصل العبد الله وأمين العيسى وسَلَم علي. وكثيراً ما أزعجت أيضاً يوسف عبدلكي ووليد ستّي، مع ان ظروفاً لم نسيطر عليها حالت دون استفادتي منهما.

فلهؤلاء جميعاً شكري. إنهم يشاركونني ما هو «صح» في هذا الكتاب، من دون ان يكون لهم اي ذنب في ما هو «خطأ». فهذا ما أُسأل عنه وحدي.

ح. ص.

الفصل الأول

التأسيس السوري

صدفةٌ ما حملت ثلاثة شبان سوريين على الدراسة في بغداد. كان ذلك في ١٩٤٩، ولم يكن انقضى غير أشهر على هزيمة فلسطين والمرارة التي نشرتها في عموم العالم الإسلامي. الثلاثة جمع بينهم، عدا الفتوّة، أنهم علويو المذهب من لواء الإسكندرون. عائلاتهم نزحت جنوباً مع استيلاء الأتراك على «اللواء السليب»، فتحلّقوا حول السياسي والمثقف الإسكندروني زكي الأرسوزي الذي قال بـ«البعث» طريقاً إلى استعادة «مجد العرب». هكذا صاروا جميعاً بعثيين يدعون إلى الوحدة. فحين انتقلوا إلى بغداد تكفّلوا نقل الدعوة إليها.

أبرزهم كان فايز إسماعيل، طالب كلية الحقوق. والآخران وصفي الغانم، الطالب في معهد المعلمين وشقيق القيادي البعثي وهيب الغانم، وسليمان العيسى الذي غدا لاحقاً شاعر البعث.

ما زرعوه في تربة العراق لقي استجابة متواضعة بين طلاب العاصمة، قبل أن يمتد امتداداً خجولاً إلى سائر المناطق شمالاً وجنوباً. لكن فايز إسماعيل سريعاً ما عاد إلى دمشق فحُمّل المهمة، في ١٩٥٠، عبد الرحمن الضامن. وهذا الأخير، المتحدّر عن أسرة سنية من تجار الأعظمية ببغداد، لم يُكتب اسمه بخط عريض في تاريخ الحزب: ذاك أن المرض ما لبث أن عاجله فانسحب من المجال العام. وفي محله حلّ في قيادة «قطر العراق» طالب هندسة شيعي هو فؤاد الركابي لم يكن بلغ العشرين، قيل إنه نسب نفسه إلى أمه التي تمتّ بقرابة بعيدة إلى صالح

جبر، أحد رؤساء الحكومات، كما تسمّى باسم عشيرتها ذات الكعب والمنعة، بني ركاب. لكن ما قاله هؤلاء ليس موضع إجماع في خصوص نسب الركابي.

الأعضاء في ١٩٥١ لم يتجاوز عددهم الخمسين، بقيادة كان الأكبر سناً فيها فخري قدوري البالغ الثانية والعشرين. لكن هؤلاء الذين سمّاهم مؤسس الحزب ميشيل عفلق «الأنبياء الصغار»، تضاعفوا منتصف العام التالي. وفي تلك الأثناء اعترفت بهم «القيادة القومية» في دمشق، مُصادقةً على شرعية الفرع العراقي.

يومها كان بعثيو سورية يحتفلون باندماجهم مع «الحزب العربي الاشتراكي» لأكرم الحوراني، واعدين أنفسهم بمستقبل أكثر إشراقاً لا تعيقه إلاّ ديكتاتورية أديب الشيشكلي العسكرية. إذاً انضاف إلى التفاؤل سبب آخر وافد من مكان آخر.

وجاء معظم المقبلين على الدعوة من الطلاب، على ما كانت حالهم في سورية. البعض منهم كانوا قاربوا «حزب الاستقلال»، القومي العربي، واكتشفوا أن يفاعتهم أسرع من بطئه وتقليديته. وكان أكثرهم يخوض تجربته الأولى في البعث الذي قالت وثائق الشرطة، في أواسط ١٩٥٥، إنه يضم ٢٨٩ عضواً، سنة وشيعة، يتأتّى معظمهم عن النصف الأدنى من الهرم الاجتماعي. فالحزب الجديد، ذو الاشتراكية الشعبوية والإنشائية، كان يملك ما يقوله لهؤلاء. لكن إقبالهم المقتّن عليه دلّ، بين ما دلّ، إلى ضعف الفئات الوسطى العراقية قياساً بمثيلتها السورية، وتالياً إلى ضعف حِراكها السياسي.

إلاّ أن دعوة البعث إلى العروبة وإحداث «انقلاب» في حياة العرب، هي، لا المسألة الاجتماعية، أمّ مواضيعه. ولأنها كذلك، وقعت على عاصمة الأمويين غير وقوعها على العاصمة العباسية. فأمر الوحدة في سورية يخاطب لاوعياً جميعاً يرى إليها ضمّاً لما سبق أن تجزّأ، أو وُصف كذلك.

أما العراق فالقضية التي لازمت تاريخه الحديث تنظيم ما وحّده البريطانيون في ١٩٢٠-١٩٢١. وإذا كانت أقليات سورية دينية في غالبها، فأقليات العراق

مذهبية وإثنية، فضلاً عن الديني منها. ولئن بدت السنيةُ الأكثريةُ هي الراجحة في سياسة سورية، وفي اقتصادها وثقافتها، فإن الشيعية الأكثرية في العراق مهمّشة تقليدياً ومُستبعدة.

هكذا حملت العروبة إلى بغداد ما تفاوت من معانٍ، وما غاير الدارج الدمشقي والمشرقي الذي تضرب أصوله في «نهضة» القرن التاسع عشر وروّادها المسيحيين. فالبيئة السنية تكنّت بها، ومع اطلاع مثقفيها على القومية الأوروبية، نسبت هذه الكنية إلى القومية. لكن ما حاوله على الصعيد هذا مُنظّرون علمانيون أبرزهم ساطع الحصري، السوري الحلبي الذي عاش في العراق وعلّم ناشئته، لم يذلل الفهم الشعبي للعروبة بوصفها راية من رايات الإسلام.

هكذا لم يعرف العراق، مثلاً، حركة أصولية سنيّة يُعتدّ بها إذ تساكنت نزعته هذه وعروبته في منظومة وعي واحد. غير أن البيئة الشيعية، في المقابل، اختلفت. فهي، وإن غازلت العروبةَ وداورتها، ظلت عروبتها أقرب إلى اعتداد بالقوم منها إلى طلب القومية ودولتها. وغالباً ما انطوى هذا الاعتداد على سعي إلى تكافؤ تزول بعده «مبررات» الغبن والإجحاف.

وناشد البعث نقطة التقاطُع عند عروبة الحد الأدنى المشوبة بالغموض، والتي لم يزدها الحزب الوافد وإنشاؤه الرومنطيقي إلاّ غموضاً. وفي سياق كهذا انضم إليه من شبان الشيعة، ممن لعبوا بعض الدور في مساره اللاحق، حازم جواد وطالب حسين شبيب وسعدون حمادي ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وأبو طالب الهاشمي وغيرهم، فضلاً عن علي صالح السعدي ذي الأصول الكردية الفيلية والشيعية. كما انضم إليه من شبان السنة حمدي عبد المجيد وإياد سعيد ثابت وخالد علي الصالح ومدحت إبراهيم جمعة وفيصل حبيب الخيزران وكريم شنتاف وآخرون.

وحفّت بالطريق إلى العروبة معالم مميّزة عند كل من الجماعتين. فمصادرها لدى السنّة اتصلت بعهد الملك غازي الذي تبوّأ العرش في ١٩٣٣ وشاء، بخفّة

غير مسبوقة، جعل العراق «بيامونت العرب»، تيمناً بالوحدة الإيطالية لماتزيني وغاريبالدي. وهي تعتدّ بالمذبحة التي أُنزلت عام ذاك بالأشوريين، «عملاء الإنكليز» في الرواية القومية السنية الكارهة لكثرة الملل والنحل. وأيضاً كان من مصادر العروبة السنية «نادي المثنّى» المؤسس في ١٩٣٥ لتقوية «الشعور بالرجولة العربية»، وانقلاب رشيد عالي الكيلاني وضباط «المربّع الذهبي» المعجبين بألمانيا النازية في ١٩٤١، و«الفرهود» الذي حصل في حزيران (يونيو) من العام نفسه، وهو المذبحة التي طالت يهود العراق (والكلمة تعني النهب والسلب والفوضى العارمة). وإلى ذلك اتصلت بأسباب العروبة السنية تجارب وأسماء أشخاص كالكاتب والداعية القومي - العسكري سامي شوكت الذي أنشأ منظمة «الفتوة» على غرار الشبيبة الهتلرية، والسياسي ياسين الهاشمي، أحد ضباط فيصل الأول وأحد رؤساء حكوماته الذي ناوأ نوري السعيد وظل، حتى وفاته في ١٩٣٧، يرعى التطرف الوطني في مناهضة البريطانيين. وكان حزب الاستقلال المؤسس في ١٩٤٦ أوضح المعالم التنظيمية قبل خمسينات البعث. ففيه انضوى ضباط وموظفون أسسوا «المثنّى» ثم تقاعدوا بعد انقلاب ١٩٤١، وقد حلَّ في قيادته فائق السامرائي، المقرب من الكيلاني، وصديق شنشل، صهر يونس السبعاوي الذي عُدّ مُنظّر الانقلاب، وسلمان الصفواني، الصحافي المشهور بمقالات نارية وتحريضية على يهود العراق.

وعرف البعث بعض نموّه في مناطق السكن السني التي انتشر الاستقلاليون فيها من قبل، كالأعظمية في بغداد والمدن المحاذية لسورية والقريبة منها كالموصل والفلوجة وعانة وتكريت وسامراء، أو ما سمّاه البعض «المثلث السني» ما بين الموصل شمالاً وبغداد جنوباً والجزيرة السورية في الغرب. فمن تلك الأنحاء أقبل على الحزب دحام الألوسي وصالح شعبان وإياد سعيد ثابت الذي كان والده من ضباط فيصل الأول السوريين، وكذلك شفيق الكمالي الذي عاشت نصف عائلته في البوكمال السورية. وهذا الانشقاق في العائلات خلّف آثاره السياسية على البلدين المتلاصقين. فالمعروف أن الانتدابين البريطاني على العراق

والفرنسي على سورية تهاترا وتصادما واحتارا قبل أن يقررا عراقية الموصل بدلاً من سوريتها.

وبأصولهم يعود كثيرون من سكان دير الزور والرقة السوريتين، مثلاً، إلى مدينتي عانه وراوه العراقيتين، وإنما من هؤلاء تشكّلت بلدة حصبة الحدودية. وقد ظهر، من هذا الوسط، أحد أبرز قياديي البعث السوري يوسف زعيّن ذو الأصل العاني، بينما تواضعت الدولتان الاستقلاليتان على منح مواطني تلك المناطق «حق» التوغل ثلاثين كيلومتراً في أراضي الدولة الأخرى من دون تأشيرة دخول. وبدورهم مال بعض دارسي البعث السوري إلى ربط مواقف القطب المؤسس، وملاك الأراضي في منطقة الجزيرة، جلال السيد، بالعامل هذا. فهو ما حمله على تفضيل الارتباط بالعراق الهاشمي على الارتباط بمصر الناصرية، وإلى رفض الاشتراكية لتعارضها مع «قِيم القبيلة العربية». وقد انتهى به الأمر مبكراً خارج الحزب الذي حسم أمره لمصلحة مصر والاشتراكية.

ذاك أن نشأة الدولتين السورية والعراقية أعاقت الامتداد القرابي لعشائر الحدود، لكنها أدت أيضاً إلى كساد اقتصادي تسببت به الحواجز الجمركية التي فصلت العراق عن مناطقه التجارية في سورية، ناهيك عن تدفق السلع الغربية على حساب صناعات قديمة تطغى عليها الحرفة. وكما فعل حزب الاستقلال قبله، دغدغ البعث حساً عشائرياً محبطاً بالدولة الحديثة، مثلما خاطب إحباطاً آخر بالاقتصاد الحديث استوطن أصحاب الدكاكين وسقاطة الحِرف القديمة للمدن وما ترسّب عنها من قبضايات ووجهاء «محلّة» صغار. وعلى اختلاط بيئة كهذه، أبحرت فيها الوطنية والعروبة والإسلام والعشيرة والعداء للغرب وللشيوعية في مركب واحد صواه التحفظ عن كل وافد جديد من سلع أو أخلاق. ولم يكن خافياً أن هذه السنية الشعبية لا يربطها رابط بتلك التقليدية والمدينية التي عبّرت عنها الأُسر البورجوازية والأريستوقراطية ذات الأصول التركية، ومنها استقى العهد الملكي سياسييه وقادته.

أما عند الشيعة، فصدرت العروبة عن افتخار بنسب «أشرف» من النسب الإيراني. وقد تفرّع عنه تعويل على علاقات الدم والقرابة، كما تفرّع انكباب لدى بعض مثقفيهم الأوائل على تبرئة شعراء قُدامى من تهمه «الشعوبية» وتأكيد «أصالتهم» في «الدم العربي». وورثت العروبة، في حالة قلّة من أبناء «الأُسَر» النافذة عداءً للشيوعية التي عصفت بالجنوب العراقي، في الخمسينات والستينات، حتى أخافت المرجعية الدينية ونافستها على مرجعيتها. ولئن بدا الشيوعيون أقدر من يوظّف المناخ الإيراني الذي أطلقه محمد مصدّق في حسابهم، استطاع البعث أن يلمّ فتات ذاك الشعور الوطني الذي عبر شط العرب غرباً.

والتقاطُع السني ـ الشيعي عند عروبة غامضة له سوابق ومقدمات في تاريخ العراق الحديث، وإن لم يبلغ أيٌ منها شأو البعث. فأصداء الاعتداد بها وبـ«نَسبها» ترقى إلى الجمعيات الإصلاحية التي سبقت حركة «تركيا الفتاة» في ١٩٠٨ وواكبتها. وكانت «ثورة العشرين» الشيعية والأهلية محطة تقارب لم تخلُ من توثيق الصلات بين البيئتين على قاعدة من العداء للغريب البريطاني. وبدوره مثّل فيصل الأول نفسه، بأصله ونسبه، لحظة استقرار ما عند عروبية سنية ـ شيعية جامعة شاء الملك الهاشمي إعادة تدويرها لبناء العراق. ومن موقع آخر وُجد عند جعفر أبو التمّن، مؤسس الوطنية العراقية الحديثة، ما يمكن تأويله على هذا النحو العابر للطوائف. فكان من ثمار تلك التجربة أن شيعياً من تلامذته، هو محمد مهدي كبّة، أسس حزب الاستقلال وغدا وجهه المعنوي الأول.

لكن التقاطُع لم يحل دون محطات تنافُر عريضة، خصوصاً أن الانقسام المذهبي ترافق مع انقسام اجتماعي حاد. فالجيش كانت الأكثرية الساحقة من ضباطه من السنة العرب، ومن أصل ٢٣ رئيس حكومة بين ١٩٢١ و١٩٥٨، تولى المنصب أربعة شيعة فقط، هم صالح جبر ومحمد الصدر وفاضل الجمالي وعبد الوهاب مرجان. والتفاوت نفسه يصح في سياسات الإنفاق والاستثمار في المناطق، حيث تركّز معظمها في الوسط الشمالي السني والعربي. وهذا كله جاء معطوفاً على سجالات وانشقاقات وطنية تلت أحداثاً أُوّلت طائفياً أو كانت، بهذه

النسبة أو تلك، كذلك. فمن هذا القبيل كان الخلاف حول التربية والتعليم وفهم التاريخ الإسلامي مما ارتبط بساطع الحصري وفاضل الجمالي وغيرهما، أو الاغتيال الذي ذهب ضحيته عام ١٩٤٠ الشيعي اللبناني الأصل والمقرّب من فيصل، رستم حيدر.

بيد أن البعث عبّر أيضاً، حاله في ذلك حال سائر الأحزاب القومية، عن تنافر بعيد في مصالح أفراده. فإذا كانت كثرته من البورجوازية الصغرى الدنيا، فهذا لم يحل دون انضواء متفرعين عن عائلات ثرية وملاكي أراض كبار، وانضمام آخرين معدمين. ويُنسب إلى علي صالح السعدي، وقد غادر الحزب واكتسب وعياً طبقياً فجاً، أنه أضحى يتساءل: «هل يعقل أن يجمعني حزب واحد بفيصل حبيب الخيزران الذي كان أبي يشد حذاء أبيه ويربطه؟». لكن إذا كانت الأحزاب القومية تستعيض عن التضارب في مصالح معتنقيها بتشدد عقائدي وتنظيمي، لم يملك البعث العقيدة التي يتشدد فيها. وهذا إذا ما تلافاه بعثيو سورية بالاستغراق في سياسات المتن العريض، وهو ما وفّرته لهم زعامة أكرم الحوراني الشعبية والبرلمانية، ففي العراق عولج الأمر بعبادة التنظيم كهدف بذاته. وكان للتأثّر الضدي بالشيوعيين أن عزز الصرامة الحديدية هذه، فبات «العضو العامل» في البعث العراقي خلاصة حلقات متتابعة أولاها «المؤيد» فـ«النصير» فـ«النصير المتقدم» فـ«المرشّح للعضوية». وهي كلها محطات في الممارسة والتحمّل أكثر بكثير مما في النظرية المرتجّة.

ولم يكتفِ بعث العراق بمخالفة بعث سورية المتراخي تنظيمياً والموزّع بين كتل ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني، بل قارب الفِرَق الدينية في تمسكه بضوابط أخلاقية وسلوكية متزمتة. وإذ حضن الحزب في دمشق مثقفين أقبلوا على ترجمة الأدب الوجودي والرواية الروسية وبعض أعمال علم النفس، كعبد الكريم زهور وسامي الدروبي وجمال أتاسي وسامي الجندي وعبد الله عبد الدائم وغيرهم، خلت صفوف الحزب العراقي من المثقفين الذين دار معظمهم في فلك الحزب الشيوعي، أو انزووا في بيوتهم البورجوازية والأريستوقراطية. ولم

يقتصر التحدي الشيوعي على البنية التنظيمية، بل جرّع البعثيين عداءً للشيوعية لم يبلغه مطلقاً رفاقهم في سورية.

وامتداداً للتعويل على القوة اهتم الأمين العام القطري، فؤاد الركابي، ببناء موقع للحزب في الجيش، وكانت أصداء الانقلاب المصري في ١٩٥٢ والدور المتعاظم لضباط البعث السوريين، كعدنان المالكي ومصطفى حمدون، تنمّي هذا الخيار. كذلك نمّاه أن قوة الشيوعيين من جهة، وقوة الولاءات المحلية والمذهبية من جهة أخرى، أقامت سدوداً منيعة أمام انتشار البعث في بيئات شعبية عدة. والمنحى العسكري هذا ليس بالغريب على العراق. فجيشه كان أبكر الجيوش العربية في اقتحام الحياة السياسية عبر انقلابي ١٩٣٦ لبكر صدقي و١٩٤١ لـ«المربّع الذهبي»، من دون أن تستطيع تقاليد الانضباط الحديثة قطع الضباط عن خلفيات عشائرية ومناطقية صدروا عنها وبقيت تنبض فيهم. وعلى إيقاع الصراع مع سياسات نوري السعيد، هي التي بلغت ذروتها بقيام «حلف بغداد» في ١٩٥٥، اتسعت صفوف الحزب لضباط ستّة عُرف منهم علاء الجنابي ومنذر الونداوي وصالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف وآخرون.

صحيح أن الضباط البعثيين لم يكونوا أساسيين في تنظيمات «الضباط الأحرار» التي ضمّت ٢٨٠ ضابطاً ليس فيهم كردي أو مسيحي واحد. وصحيح أن الحزب كله لم يتعدّ الـ ٣٠٠ عضو في ١٩٥٦. بيد أن البعثيين غدوا يملكون، عشية انقلاب ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨ الذي أقام الجمهورية، محيطاً عريضاً في بيئة سنية راحت تماهيهم بجمال عبد الناصر. ومماهاةٌ كهذه بدت كسباً خالصاً في تلك البيئة التي ألهب خيالها ما فعله الزعيم المصري بتأميم قناة السويس وردّ «العدوان الثلاثي» في ١٩٥٦.

وهكذا فحين تأسست «جبهة الاتحاد الوطني» المعارضة في ١٩٥٧، نيطت قيادتها بلجنة عليا تشكّلت من محمد حديد عن «الوطنيين الديموقراطيين» (الأهالي)، وعزيز الشيخ عن «الحزب الشيوعي»، ومحمد مهدي كبه عن

الاستقلال، والركابي عن البعث. وقد مارس الحزبان الأخيران، وهما القوميان، حق الفيتو على أية مشاركة كردية: فالمادة الحادية عشرة من دستور البعث، مثلاً، والتي لم تُلغَ إلاّ مع المؤتمر القومي السادس في ١٩٦٣، دعت صراحة إلى أن «يُجلى عن الوطن العربي» كل داعٍ إلى «تكتل عنصري» يناهض العرب.

ولم يطل الانتظار. فانقلاب تموز الذي أقرّ بما يفوق الوزن البعثي وشرعيته، وزّر الركابي، كما أتاح للحزب حضوراً سياسياً وصحافياً، تنظيمياً وتعبيرياً. مع هذا بدا الثقل الجماهيري الهائل للشيوعيين تذكيراً دائماً لمنافسيهم بقزمية لا براء منها. وإلى الحسد الحزبي انضافت عناصر أخرى. فقبل أشهر على الانقلاب، وفي ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨، تمّت الوحدة بين مصر وسورية وأُعلنت «الجمهورية العربية المتحدة». ولئن عجّل الحدث في تفجير الملكية العراقية، التي حاولت عبثاً تطويقه بـ«الاتحاد الهاشمي» مع الأردن، فإنه عجّل أيضاً في تفجير الائتلاف الجمهوري الجديد. فقد رفع البعثيون والرجل الثاني للانقلاب، عبد السلام عارف، شعار الوحدة الفورية الذي زكّاه عفلق بزيارته إلى بغداد في ٢٤ تموز (يوليو) لتهنئة انقلابييها. أما الشيوعيون ورجل الانقلاب الأول، عبد الكريم قاسم، فتجمعوا تحت راية الوطنية العراقية وشعار «الاتحاد» بدلاً من «الوحدة».

وجعلت هتافات المظاهرات تلخّص الإنقسام هذا وتؤججه في الشوارع. فإذا هتف القوميون بآلافهم «الوحدة الوحدة باشر باشر/ مع الأسمر عبد الناصر»، ردَّ الشيوعيون بعشرات آلافهم «ماكو زعيم/ إلاّ كريم». وإذا ردد الأولون «نحنا جنودك يا ناصر»، أجابهم الأخيرون «عيني كريّم للأمام/ ديموقراطية وسلام».

وراحت الأجواء تتوتر مع إعفاء عارف من مناصبه ثم حكمه بالإعدام، الذي لم يُنفّذ، إثر محاولة الانقلاب المسرحي التي أقدم عليها رشيد عالي الكيلاني العائد إلى بلده بعد غياب قارب العقدين. وفي شباط ١٩٥٩ حلّت القطيعة بين طرفي «الثورة» والجمهورية فاستقال الوزراء القوميون والمحافظون، وفي عدادهم الركابي.

وبالفعل كان العام المذكور عام محنة البعثيين. فهم، أصلاً، كان حلّ الحزب في سورية قد أحزنهم بقدر ما أفرحهم قيام الوحدة. هكذا شعروا، في العام التالي، بأنهم فقدوا مرجعيتهم النظرية والسياسية وهم في أمسّ الحاجة إليها. وما زاد بؤسهم أن علاقة رفاقهم السوريين بالقيادة الناصرية شرعت تتردى، بينما كان الصِدَام مع قاسم يصل إلى نقطة اللاعودة. وجاءت، في آذار (مارس) من ذاك العام، انتفاضة الضابط القومي العربي عبد الوهاب الشواف في الموصل، فانتهى أمرها بمذبحة نمّت عن حقائق عدة. فـ«الجمهورية العربية المتحدة» التي وعدت الشواف بالطيران والإذاعة والإسناد، تخلّت عنه تماماً. وبدا، من جهة أخرى، حجم الموقع الذي تحتله العشائر السنية المحافظة في المُجمَّع القومي، تبعاً لدور أحمد عجيل الياور، شيخ عشائر شمّر، في الانتفاضة. ذاك أن القومية العربية تبدّت، والحال هذه، وعاءً للاستياء من قانون الإصلاح الزراعي الجديد معطوفاً على استياء أقدم من نشأة الدول وحدودها. وفي هذه الغضون درّج جمهور الشيوعيين الذي انعدمت كل سيطرة عليه، وقد ولغ في دماء القوميين وانتهك حرمة بيوتهم، ممارسة «السحل» وتعبيره، بينما كان الشيوعيون يتقاطرون على مدينة الموصل بذريعة عقد مؤتمر لـ«أنصار السلم» فيها.

وغذّى النزاعُ هذا نزاعَ عبد الناصر ودولة الوحدة مع السوفيات والشيوعيين السوريين، وتغذّى منه، فاكتملت عناصر القطيعة بين الشيوعي والقومي.

وزاد في إضعاف البعث العملية التي نظّمتها قيادته، بالتنسيق مع قيادة العربية المتحدة، لاغتيال قاسم، فأفصحت بذاتها عن ذاك الشعور بالعزلة الذي يدفع إلى أعمال من هذه الطينة. ففي ٧ تشرين الأول (أكتوبر) حاولت شلّة قتل «الزعيم الأوحد»، كان في عدادها البعثي ابن الثانية والعشرين، صدام حسين التكريتي. وفشلت المحاولة وأصيب بعض منفّذيها، بينما قُتل أحدهم عبد الوهاب الغريري. وفي النهاية هرب معظم القادة والمنفذين الناجين إلى سورية.

واستطراداً لتلك الأحداث بدأت تهب رياح العسكر البعثي. فإعدام بعض كبار

الضباط القوميين السنة كناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري، زعيم أهم تنظيمات «الضباط الأحرار» قبل الانقلاب، وغيرهما، وضع الضباط البعثيين في صدارة لم يتمتعوا بها قبلاً.

وتحت وطأة العداء للشيوعية، بين ١٩٥٩ و١٩٦٢، انضم إلى الحزب، أو سايره، ضباط في مراتب وسطى ـ متقدمة كان في عدادهم أحمد حسن البكر وطاهر يحيى التكريتي وذياب العلكاوي وخالد مكي الهاشمي وحسن مصطفى النقيب وحردان التكريتي. وفي المقابل، تشتتت قيادة الحزب المدنية، ولم يلبث أن انحاز الركابي، في الخلاف البعثي ـ الناصري، إلى القاهرة مقلّداً رفيقه الأردني ـ الفلسطيني عبد اللّه الريماوي. وقد ترافق خروج الأول من البعث مع إتهامه عناصر من القيادة القومية بصلات مع المخابرات البريطانية. فحين أطلق قاسم، في ١٩٦٢، سراح بعض القياديين الآخرين، حذا إياد سعيد ثابت وخالد علي الصالح حذو الركابي والهاجرين إلى الناصرية.

هكذا تمّ انهيار القيادة المدنية فسدد بعث العراق ثمناً باهظاً لأصله السوري، واندفع الحزب نحو علاقة بالعسكر سوف يُكتب لها أن تحوّله، في السنوات التالية، تحويلاً كاملاً.

الفصل الثاني

سلطة البعث و«الحرس القومي»

ما بين اعتقال وهرب إلى سورية وتحوّل نحو الناصرية، شتتت محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم الوجوه المدنيين لبعث العراق. وكان حازم جواد من القليلين الذين عبروا البوكمال إياباً في ١٩٦٠، فتولى القيادة.

ابن ممارس الطب العربي الذي كانت أمه ابنة خالة أم فؤاد الركابي، لم يحمل زاداً وتجربة غنيين، وهو يومها في الخامسة والعشرين. لكنه لم يكن أيضاً، على الضد مما توحي حداثة سنّه، متهوّراً. إلاّ أن القائد الفعلي لم يكن جواد بل علي صالح السعدي، ابن الثانية والثلاثين آنذاك، والذي بدأ يقود ويوجّه من سورية.

والسعدي، الأكبر سناً، بدا الأشد تطرفاً ومغالاة. وهذا ما لم ينجم فحسب عن بقائه مدة أطول في الخارج، وهي قاعدة تكاد لا تخطئ في الأحزاب حيث الأكثر خارجية الأشد تطرفاً، بل أيضاً عن طباعه وتكوينه. فهو عُرف بإقدام وقسوة هيّأته لهما طفولة بائسة وعائلة مصدّعة، حتى وصفه معظم عارفيه بفظاظة في الطباع يشوبها إدقاع ثقافي وعداء ريفي مُرّ للمدينة.

ولئن تُرك لجواد السهر على بناء الكادر المدني، المحترف والصلب، تولى السعدي توسيع محيط الحزب الجماهيري من مؤيدين وأنصار دون العشرين، وتحضير ذاك المحيط لاستقبال البيان الرقم واحد.

فالبعث الذي، في آب (أغسطس) ١٩٦٠، انتقد ذاتياً محاولة الاغتيال التي

أقدم عليها، بل نقد نهج الاغتيال برمته مُحمّلاً مسؤوليته إلى الركابي، وضمناً إلى قيادة الجمهورية العربية المتحدة، لم يتردد في اختيار الانقلاب العسكري بديلاً. هكذا، بدل أن يطهّر الجرح طهّر السكين، فتمسك بأولويته المعطاة للمهارات التنظيمية والتآمرية، مكتفياً بإحلال الانقلاب حيث حلّت التصفية الفردية.

غير أن براعة السعدي وشجاعته في أداء نشاط كهذا، وهما صفتان ثابتتان فيه، لا تكفيان لتفسير نجاحه انطلاقاً من مخبأ في سورية. والحق أن ما ساعده كان استمرار اللبس بين البعث والناصرية والإسلام في شائع الوعي السني. ولما أبدى البعثيون ممن حوكموا بمحاولة اغتيال قاسم جرأة وتماسكاً ملحوظين، لا سيما منهم إياد سعيد ثابت وشقيقته يُسرى، رأى فيهم هذا الوسط الطرف الأجدر بمكافحة الشيوعية. فالأخيرة والبعث في العراق صارا، منذ أحداث الموصل في ١٩٥٩، أشبه باسمين لقبيلتين يفصل بينهما دم وثأر كثير، فكيف وأن المحاكمات التي أجراها رئيس المحكمة الشهير فاضل المهداوي أدّت إلى تعليق ١٧ شخصاً على أعواد المشانق!

ومن دون التقليل من شعبية قاسم، لعب بعض سياساته لمصلحة البعث. فالإفادة التي جناها حكمه من الانفصال السوري عن العربية المتحدة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦١، بدّدها تجدد الحرب الكردية في الشهر نفسه. وكان انقلاب تموز (يوليو) ١٩٥٨ استقبل الملا مصطفى البرزاني في بغداد، بعد إقامة طويلة في موسكو، ثم ساعدته السلطة العسكرية على إخضاع العشائر المنافسة له، ما وضع السلام في كردستان على أجندة التفاؤل. كذلك عاودت علاقات قاسم تردّيها مع الشيوعيين، بعدما نظّموا في أيار (مايو) ١٩٦٢ مظاهرة ضخمة تطالب بالسلام العربي الكردي. وكان «الزعيم الأوحد» اطمأن إلى أن مصدر الخطر عليه أضحى ينحصر في الشيوعيين والأكراد، إذ القوميون يضمّدون جراحهم، لا سيما وقد ابتعد شبح عبد الناصر عن دمشق.

وما بين استياء راح يعم سلك الضباط، وتدهور في الوضع المعيشي، وآثار

غير سارّة خلّفتها مغامرة قاسم الكويتية في حزيران (يونيو) ١٩٦١، وسمعة تجمع بين دموية النظام ومزاجية القائد العُظامي، لاح التجرؤ ممكناً على السلطة المرهوبة.

وبالفعل فبينما كان الشيوعيون يتظاهرون ويجددون ارتياب الحكم بهم، مؤكدين أن تناقضات قوى «الوطنية العراقية» من نوع انفجاري، كان وكرٌ في بغداد يؤوي حدثاً غير عادي. فقد نجح السعدي، بخليط من النزعتين التآمرية والبطولية، في أن يعقد مؤتمراً سرياً للحزب في قلب العاصمة على ضوئه تشكّلت القيادة التي ستتولى الانقلاب. وفي هذه الغضون، ومن تحت الأرض أيضاً، أسس «جبهة قومية» ضمّت إلى البعث بقايا الاستقلاليين والمجموعات العروبية والناصرية الصغرى.

فحتى ذاك الحين لم يكن خلاف عبد الناصر والبعث قد انعكس على العراق وقومييه بالحدّة التي عرفها في سورية. ذاك أن أمر اليوم، لدى العروبيين في بغداد، ظل واحداً لا يتغيّر: قطع الرأس الأحمر.

وفي سياق هذه المهمة تمكّن البعث من بناء مواقع متواضعة له في النقابات والروابط المهنية التي راحت تتأسس بعد قيام الجمهورية. لكن أقوى مواقعه الجديدة توطدت بين طلبة المدارس، وإلى حدّ ما الجامعات. وبهؤلاء ابتدأ، أواخر ذاك العام، إضراباً وطنياً ناجحاً استطاع أن يمدّه، مستفيداً من تماهيه مع المناخ القومي السني، إلى مناطق عدة، وأن يُديمه حتى سقوط العهد القاسمي.

وفي الموازاة، أنشأ الحزب مكتباً عسكرياً هو الذي وضع خطة الانقلاب موضع التنفيذ. وقد احتل السعدي رئاسته، بينما شارك في العضوية جواد وطالب شبيب من المدنيين، وأحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش وعبد الستار عبد اللطيف من العسكريين. كما ساهم في نشاطه، على نحو متقطّع، عسكريون بعثيون كخالد مكي الهاشمي وحردان التكريتي ومنذر الونداوي.

إلاّ أن الإنجاز الأهم لعلي صالح السعدي كان بناء «لجان الإنذار» ممن انبثق

منهم «الحرس القومي»، وهم طلاب وأشباه طلاب كُلِّف عبد الكريم نصرت قيادتهم، قبل أن يُعهد بها إلى الوندواي، الضابط المغامر والأقرب إلى السعدي، يساعده أبو طالب الهاشمي، البعثي المدني الذي ذاع له لاحقاً صيت دموي. وكانت مهمة أفراد «اللجان»، ثم «الحرس»، وهم من محيط «المؤيدين» و«الأنصار» لا من «الأعضاء العاملين» في الحزب، الانقضاض على السلطة حالما تسألهم «قيادة القطر» ذلك.

وفعلاً تمّ الانقلاب في ٨ شباط (فبراير)، أو ١٤ رمضان، نفذه ضباط البعث فسارع عناصر «الحرس القومي» إلى حمايته في الشارع. ولم ينقض غير شهر واحد حتى كان الرفاق السوريون، بالتنسيق مع ضباط ناصريين ومستقلين، يستولون على السلطة في دمشق.

يومها بدا البعث ملك المشرق المتوّج، يخاطب جمال عبد الناصر مخاطبة ندّ لندّ. وقد سجّلت العدسات لميشيل عفلق، الكئيب والمُمسك، عدداً من الصور الباسمة التي قدّمته في هيئة من يهمّ بارتكاب الضحك.

مع هذا، فمن منظور المسافة الفاصلة بين العراق والحزب الذي يتنطّح لحكمه، لم تكن أسباب القلق بسيطة.

فلقد عدّ البعثيون هناك ١٥ ألف شخص، علماً بأن الأعضاء العاملين لم يكونوا يتجاوزون الـ ٨٣٠. فتزايد المؤيدين والأنصار والمرشحين لم يُخلّ مطلقاً بمبدأ النقاوة التي تجعل البعثيين الكاملي البعثية أقرب إلى «سيكت» (Sect) هندوسي. وهو مبدأ حوفظ على العمل به خلال الأشهر التالية للحكم الحزبي.

لكنْ لأن حزبية العسكريين كانت حديثة العهد من دون أن تحظى بثقة رفاقهم المدنيين، بدت الحاجة إلى «الحرس القومي» ضاغطة وقاهرة. فهو الذي يوازن الجيش من دون أن يعرّض صفاء التراتُب الحزبي والتنظيمي لأي تلوّث. كما أنه الطرف الذي يستطيع سحق الخصوم، شيوعيين أو غير شيوعيين، من غير أن يرتد سلاحه إلى صدور البعثيين أنفسهم.

وبالفعل أفضى انقلاب شباط، لا سيما بسبب انتهاكات «الحرس القومي»، إلى مقتل الآلاف، ناشراً فوق العراق غيمة دموية كثيفة. وبينما كان حكم الإعدام يُنفّذ بعبد الكريم قاسم، انطلق من عقاله ثأر مجنون يستدعي الشيوعيين من بيوتهم للتصفية الجسدية. وبينما قُتل عدد من قادتهم، قضى أمينهم العام حسين الرضي، المعروف باسمه الحركي سلام عادل، تحت التعذيب.

ففي مقابل اشتهار جمهور الشيوعيين عام ١٩٥٩ بالسحل، اشتُهر البعثيون والحرس باستخدام وسائل وطرق غير معهودة في السجن، كالأسلاك الكهربائية المزوّدة بكلاّبات، والإجلاس على خوازيق الحديد المدبّبة، وقصّ الأصابع ورميها في أركان السجن المهملة. وفي الأيام الأولى للانقلاب، فاض المعتقلون عما هو متوافر من معتقلات، على ما شهدنا في تشيلي بعد عشر سنوات بالتمام، ففُتحت لهم النوادي الرياضية ودور السينما وقاعات الرياضة وملاعبها. وتبدّى، في هذه الأثناء، أن المطلوب لا يقل عن الاجتثاث المادي الكامل لا للشيوعية فحسب بل للشيوعيين أيضاً.

وبالفعل ثأر البعثيون من تمرد العسكريين الشيوعيين الذي عُرف بحركة حسن السريع، أو انتفاضة ٣ تموز، بأن حدّثوا القتل العراقي وصنّعوه. وكان المِعلم الذي لا يخطئ «قطار الموت» الشهير الذي اتجه إلى الجنوب والصحراء مودياً بعشرات الشيوعيين، والبعض يقول بمئاتهم. وإذ زوّد الحدثُ المذكور «حزب فهد» فصلاً آخر ضمّه إلى بكائياته الفولكلورية، نمّ عن سادية تُرجم إليها، للمرة الأولى، معنى «الانقلاب» الذي بشّر به ميشيل عفلق.

لكن على الرغم من وجود خمسة شيعة في قيادة البعث القطرية يومذاك، قياساً بثلاثة من السنة، وعلى الرغم من أن كثيرين من قياديي الحزب الشيوعي ممن سقطوا في المجابهات كانوا سنيين، لوحظ أن مقاومة الانقلاب لم تصدر إلاّ عن مناطق سكن شيعي. وقدّم التدقيق في تركيب قيادات الحكم الجديد تفسيراً متأخراً لما حصل. فقد ضم «مجلس قيادة الثورة»، وهو السلطة الأعلى، ١٦

بعثياً من أصل ١٨ عضواً. لكن العضوين الضيفين كانا عبد السلام عارف، بوصفه أكبر رموز التيار القومي يومها وأهمّهم، وعبد الغني الراوي. والاثنان عسكريان سنيان عُرفا بالتزمت المذهبي والنزوع الإسلامي، حرص أولهما على تسمية الشيعة بـ«الرافضة» ونعتهم بـ«الشعوبية»، جرياً على تقليد عريق في التمييز الطائفي. وحين تشكّلت الحكومة نال البعثيون ١٢ حقيبة هي الحقائب الأساسية للداخلية والدفاع والخارجية، لكن الـ٩ الباقية احتلها بعض الغلاة كمحمود شيت خطاب المعروف بتعاطفه مع الإخوان المسلمين، وشيعة محافظون ومناهضون للشيوعية.

وانقسم أعضاء مجلس قيادة الثورة، من ناحية أخرى، إلى ٨ مدنيين و١٠ عسكريين، توزعوا إلى ١٢ سنياً و٥ شيعة وكردي واحد. ذاك أن الضباط منهم، بمن فيهم البعثيون، كلهم عرب سنة تبعاً للتكوين الذي وسم الجيش العراقي تاريخياً. بيد أن الأغلبية الساحقة لأعضاء البعثيين عادت إلى بلدات ريفية في دجلة الأعلى، كتكريت، أو في الفرات الأعلى. وبالحساب الطبقي، صدر ٦ من أعضاء المجلس عن فئات دخل متوسط، و٨ عن فئات دخل متوسط أدنى، و٤ عن طبقات دخل منخفض. لكن الأدلّ ربما أن ٤ منهم فقط كانوا من بغداد، مع أن ١٠ بينهم انتقلوا إليها أو وُلدوا فيها لعائلات مهاجرة من الريف، بينما انتسب ٥ أعضاء إلى بلدات محافظة صغيرة. وكان ٤ من أعضاء المجلس في عشرينات أعمارهم و١١ في الثلاثينات و٤ في الأربعينات. لكن صغر السن لم يترافق مع غنى في التجربة أو المعرفة والثقافة مما خلا الحزب منه. ولم يكن ينقصه إلاّ انشقاق قبضة من البعثيين البغداديين عنه قبل عام على الانقلاب، جرّاء تأثرهم بترجمات وجودية تناهت إليهم، فزاده ذلك فقراً على فقر.

ولم يملك العهد الجديد برنامج حكم، ولو في أدنى الحدود. فحين طُلب إلى «القيادة القومية» في دمشق تولّي المهمة، أرسل القياديان البعثيان، الأردني منيف الرزاز والسوري عبد اللّه عبد الدائم، عدداً من الأوراق تزخر بالعموميات وتقل عن أصابع يد واحدة. فلا الرزاز وعبد الدائم على بيّنة من هموم العراق،

ولا النص العفلقي الذي شبّا عليه يقدّم أو يؤخّر في معالجة أمور محددة وتفصيلية.

وأمام الامتحان الفعلي للواقع سطع بؤس البعث في الأفكار، وبدا بعثيو العراق، وهم الأشد بؤساً بإطلاق، مدعاة للرثاء: ففي وجههم ينتصب مجتمع شديد التعقيد بتركيبه القومي والديني، الإثني والأيديولوجي، فضلاً عن تعقيد اقتصاده النفطي وموقعه الجغرافي السياسي. وهم، برغم كل شيء، يريدون أن يحكموه بالقوة العارية. واستجابةً للتحديات الضخمة، لم يتضخّم إلاّ الحرس القومي. فهؤلاء الذين بلغ تعدادهم ٥ آلاف يوم ٨ شباط ١٩٦٣، قفزوا في ربيع العام نفسه إلى ٣١ ألفاً، وفي صيفه إلى ٣٤. وقد عبّر صِبية السعدي هؤلاء في اقتحاميتهم عن إرادة السلطة والقوة بأكثر تأويلات النيتشوية ابتذالاً، ضداً على العقل والواقع. فأصرّوا، بالرغم عنهما، على «تعريب» العراق الذي تسيطر عليه، كما زُعم، «شعوبية» شيوعية. لكن الأهم في تجربة الحرس، لا سيما بعد الإخضاع الدموي للشيوعيين وتنحية خطرهم جانباً، أنهم الكتلة التي بها يوازي البعث المدني كتلة الجيش في السلطة الجديدة. فباستثناء العداء المشترك للشيوعية الذي جمع الضباط اليمينيين بالصبية، لاح الخلاف واضحاً بين طرف يريد إرساء ديكتاتورية عسكرية مستقرة، وآخر يسعى إلى تحويل البلاد ميداناً تجريبياً للحيوية الفائضة. وبالفعل أقام في الحرسيين، ومعظمهم قادمون جدد إلى المدن، أو من سَقطها وهوامشها، شيء من رعونة جنود لين بياو الحمر الصينيين والخمير الحمر الكمبوديين لبول بوت ممن ما لبثوا أن اندفعوا إلى واجهة بلدانهم. لكن تجربتهم كثيراً ما مثّلت كاريكاتوراً عن تجربة «الأس آي» (SA) النازيين: فهؤلاء الذين قادهم أرنست روهم حتى بلغ تعدادهم مليونين، شكّلوا تحدياً «يسارياً» لتساوق السلطة النازية ونظاميتها. وفي ١٩٣٤ بادر الجيش الألماني إلى تصفيتهم في «ليلة السكاكين الطويلة».

وكانت أعناق «الحرس القومي» في انتظار السكاكين. فميشيل عفلق والقيادة القومية المتعاطفان مع العسكر ومعتدلي الحزب، انتقدا وحشية الحرس واللجوء

المبالغ فيه إلى القمع والتعذيب. وجعل الجيش يعبّر، بصوت مسموع، عن نفاد قدرته على التعايش مع مجموعات تتوسّع صفوفها في منافسة مفتوحة مع سلطته، وتمتص شباناً لا تحدّ الأنظمة والمعايير قدرتهم على الاستباحة. والحال أن انتهاكات الحرس تعدّت الشيوعيين والمنافسين والمصنّفين كذلك، إلى الجنود والضباط بمن فيهم بعثيون كوفئوا، على الحواجز، بالإهانات والأذى المحض.

واصطبغ صراع الجيش والصِبية المسلحة بمنافسة حازم جواد المعتدل وعلي صالح السعدي عرّاب الحرس الذي أقبل على يسارية شعبوية مُستجدة. وإذ أصرّ جواد على التمسك بالشراكة مع عبد السلام عارف وضباطه، دفع السعدي مبكراً باتجاه التخلص منه وإعلان سلطة حزب واحد بلا شريك.

والراهن أن الخلاف ظهرت نُذره بعد ثلاثة أيام فقط على انقلاب شباط، فطالب عارف ومعه عسكريو الحزب ومحافظوه بعدم تعديل قانون الأحوال الشخصية وعدم الإقرار بحقوق جديدة للمرأة، مراعاةً للدين الإسلامي، كما تمسكوا بموقف ودي حيال مصر وعبد الناصر والناصريين ترميماً لصلتهم بالبيئة السنية العريضة. وتبنى السعدي ومؤيدوه، في المقابل، خطاً ثورياً على الصعيد الاجتماعي تتخلله عصبوية حزبية إزاء غير البعثيين، ونبرة وطنية عراقية تجاه مصر.

وكرّت السبحة بتأثير ما كان يجري عربياً، خصوصاً في سورية. فتردي علاقات البعث السوري مع الناصريين عكس ظله على العراق، حيث امتدت شفرة القمع إلى بقايا الاستقلاليين و«حركة القوميين العرب» وبعض ضباط متعاطفين مع القاهرة. وبعدما عُقد اتفاق للوحدة الثلاثية المصرية ـ السورية ـ العراقية في ١٧ نيسان (أبريل) ثم انهار، خرجت الأطراف المعنية بقراءات متضاربة للحدث: فعبد الناصر رأى أن البعث في دمشق لم يُرد الوحدة أصلاً، بل أراد المماطلة واستغلال الوقت لتصفية الناصريين وتوطيد موقعه المهتز في السلطة. أما بعث العراق، في التأويل المصري، فجرّه الرفاق السوريون وراءهم إلى الجحيم. وبدوره قرر

الحزب العفلقي وضباطه أن القاهرة ترفض الوحدة إلاّ متى كانت مبايعة كلية لديكتاتورية عبد الناصر.

وفي ١٨ تموز، ومع محاولة الضباط الناصريين السوريين الانقضاض على السلطة، سقط ميثاق نيسان الوحدوي فاتحاً الباب للقمع الدموي. وانجرّت بغداد بكل جوارحها إلى المساجلة البعثية ـ الناصرية الحادة حتى استحال الحفاظ على المظهر الخارجي الواحد للبيئة القومية السنية في العراق.

ولم ينجح الحكم الجديد، في المقابل، في تأسيس موقع لنفسه، إقليمياً ودولياً. فهو، في عدائه المُرّ للشيوعية، ناوأ السوفيات في الحرب الباردة من دون أن يكون مقبولاً من المحافظين العرب. وضاعف هذا الموقع الملتبس أن البعث الحاكم في بغداد ودمشق اختار، حيال الحرب اليمنية آنذاك، موقع المزاودة الجمهورية والراديكالية على عبد الناصر.

وإذا حفظ البعض إشارة ملك الأردن حسين إلى أن انقلاب ٨ شباط جاء مدعوماً من المخابرات الأميركية المهجوسة يومها بمحاربة الشيوعية، «اعترف» السعدي نفسه مستعيراً لسان «التائب»، بعدما انهارت تجربة الحكم البعثي، بأنه ورفاقه وصلوا إلى السلطة «بقطار تقوده أميركا». وأشير، من ناحية أخرى، إلى أن «وكالة المخابرات المركزية» الأميركية (سي. آي. أي) زوّدت البعثيين قوائم بأسماء الشيوعيين، كما ألمح بعض من تناولوا تلك المرحلة إلى أدوار لعبها الملحق في السفارة الأميركية ببغداد وليم لايكلاند، وإلى مهمة كُلِّف بها جيمس كريتشفيلد المختص بـ«التغلغل الشيوعي» والذي استدعي لهذا الغرض إلى الشرق الأوسط. أما المهمة المقصودة فكانت تنسيق التعاون مع البعثيين، ما تحمس له بعض الحزبيين العراقيين واللبنانيين، بينما اعترض عليه بعثي سوري هو، كما تمضي الرواية، جمال أتاسي.

وفي نظرة إجمالية، كونية واستراتيجية معاً، يسهل تبويب المذبحة التي ألّمت بالشيوعيين العراقيين وقضت على سبعة آلاف منهم، تمريناً أولياً على بشاعات

أخرى عرفتها لاحقاً الحرب الباردة. ففي أواخر ١٩٦٥ بوشر ذبح الحزب الشيوعي الأندونيسي، مثلاً، ولم تنقض أشهر قليلة حتى بلغ ضحاياه مئات الآلاف.

وكائناً ما كان الأمر، فباكتمال عناصر الانشقاق البعثي الناصري، وفي ذروة الخلاف داخل الحكم حول الحرس القومي، تجددت الحرب مع الأكراد في حزيران، بعد انفتاح عليهم وتمثيل شكلي لهم في الحكومة. ولئن بدا لوهلة أن هذه الحرب التي لقيت الإنجاد العسكري من دمشق، أسبغت قدراً من توحيد السلطة، جاءت انتخابات المؤتمر القطري في أيلول تُظهر تسرّع المتفائلين.

فقد انتُخب السعدي وأنصاره للقيادة، بينما راح ميشيل عفلق ومؤيدوه يتذمرون من تصاعد «نغمة يمين ويسار» في الحزب. وكان السعدي إذّاك يتهيأ للمؤتمر القومي السادس معلناً عن «ماركسيته» و«اشتراكيته العلمية»، بالتحالف مع البعثي السوري حمود الشوفي.

وسيطر الاثنان، بدعم من العسكريين و«القطريين» السوريين، على المؤتمر الذي عُقد في دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر)، مع أن صوتاً واحداً من الأعضاء العراقيين ارتفع ضد السعدي، كان صاحبه يُدعى صدام حسين التكريتي. فحين أراد بعثيو العراق، في ١١ من الشهر نفسه، استئناف أعمال مؤتمرهم القطري في بغداد، مُعزّزين مواقعهم بزخم المؤتمر القومي السادس، دخل العسكريون وحلفاؤهم القاعة فاعتقلوا السعدي ورفاقه ووضعوهم على متن طائرة هبطت بهم في مدريد. وعندما رد الحرس القومي في الشارع كما قصف الونداوي قصر عبد السلام عارف، حسم الأخير الصراع منقضاً على البعث بأطرافه جميعاً.

هكذا أطيح الحزب العفلقي في ١٨ تشرين الثاني ولم يكن قضى في الحكم أكثر من تسعة أشهر وعشرة أيام. لكنها بدت كافية كي ينفجر العراق بين يديه، وتتفجّر تحالفات ثلاثة: ذاك الذي وحّد أشتات القوميين، والذي وحّد مدنيين وعسكريين في هذا النطاق، وأخيراً حلف الغموض العروبي بين شبان سُنّة

وشيعة، وهي أحلاف نهض عليها البعث وأسس سلطته. وكان أكثر الانفجارات سطوعاً ودوياً أن عسكريي الحزب وقفوا مع عارف، أو تواطأوا، ضد يسار حزبهم، وفي مقدّم هؤلاء برز حردان التكريتي، الذي تولى قصف الحرس القومي وسُمّي نائباً للقائد العام للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع، وطاهر يحيى الذي عُين رئيساً للوزراء، ورشيد مصلح الذي غدا وزير الداخلية والحاكم العسكري العام، وبالطبع أحمد حسن البكر رئيس الحكومة الذي رُفّع إلى نيابة رئاسة الجمهورية. وهؤلاء، ممن أشرفوا على وصول البعث إلى السلطة، ثم أشرفوا على إزاحته عنها، كانوا كلهم، بالولادة أو بالأصل، من تكريت وجوارها.

لقد تبيّن أن العداء لعبد الكريم قاسم والشيوعيين هو وحده ما حافظ على تماسك البعث، تماماً كما حافظت معارضة الشيشكلي على تماسكه العارض في سورية. أما تذليل صعوبات حكم العراق، ناهيك عن توحيده، فمسألة أخرى تستدعي أشخاصاً آخرين، أو بالأحرى شخصاً آخر.

الفصل الثالث

صدّام يقود الحزب إلى السلطة

بسرعة وبخفّة تحطمت آمال البعثيين، وبات على حزبهم أن يُبعث، هو نفسه، من الصفر.

المطلوب كان العثور على علي صالح السعدي آخر، يشبه الأصلي صلابةً وتآمريةً، ويفوقه جديةً وانضباطاً وولاءً لقيادة عفلق، فضلاً عن سلاسة العلاقة بعسكر الحزب مما افتقر السعدي إليه.

وفي الميدان كان صدام. فعفلق لم ينسَ ذلك الشاب الذي كان من أقليي الوفد العراقي إلى المؤتمر القومي السادس وتجرأ على يسار البعث، مبرهناً على ولاء مطلق لـ«القائد المعلم». هكذا اقترح، في شباط (فبراير) ١٩٦٤، وفي المؤتمر السابع، ترفيعه إلى عضوية القيادة القطرية للعراق.

والمؤتمر السابع جاء رداً على سابقه، فأعاد الاعتبار إلى القادة التاريخيين، وكانوا في أمسّ الحاجة إليه. ذاك أن صلاح الدين البيطار، المؤسس الثاني، هُزم في انتخابات القيادة القومية وحلّ في مكانه مثقف سوري يساري حديث الوفادة إلى البعث اسمه ياسين الحافظ. ونيط بالحافظ، الآتي من صفوف الحزب الشيوعي السوري، وضع تقرير المؤتمر بلغة ومفاهيم لا تمتّ بأية صلة لميشيل عفلق وأفكاره. وتبدّت ثأرية «القائد المعلم» حيال العراق خصوصاً، فطُرد السعدي وجناحه وانتُخبت قيادة قطرية مطواعة. كذلك كُلِّف المكتب العسكري

للحزب، بقيادة أحمد حسن البكر، إعادة بنائه التي تولاها فعلياً قريبه الصاعد، صدّام.

والأخير لم يكن اسمه متداوَلاً خارج أوكار البعث. فهو، تبعاً لقليل عُرف عنه، وُلِد في قريته العوجا التي تبعد تسعة كيلومترات عن تكريت التي تبعد، بدورها، ١٨٠ كيلومتراً عن العاصمة باتجاه الشمال. وبحسب التأريخ الرسمي الذي اعتُمد لاحقاً وقع عيد ميلاد صدام في ٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٧. أبوه حسين المجيد توفي مبكراً، فاقترنت أمه، صبحة طلفاح، بإبراهيم الحسن الذي كره نجلَها وظن أن الفلاحة أشد ملاءمة ونفعاً له من الدراسة. ويبدو أن إبراهيم عالجه بالقسر والقوة، وربما فعل ذلك رفاق صغار يرون في اليُتم وزواج الأم مصدراً لاستضعاف صاحبهما.

وعلى العموم تأسس في صدام الصغير استعداد للعنف ما لبث أن عثر على ما يغذّيه. فقد هرب إلى خاله الذي كان من صغار الوجهاء في تكريت، فأهداه مسدساً وربّاه في كنفه. لكن الخال خير اللّه طلفاح، الذي عمل منذ سنوات مُدرّساً، كان ينتقل شتاءً إلى بغداد، فيعهد بالصغير إلى أخته، خالة صدام، ليلى.

وقصةٌ كهذه نمطية لجهة ابتدائها باليُتم، وهو الفصل الأول في سِيَر عظماء وأنبياء وقادة كثيرين. لكنها، كذلك، حال أنثروبولوجية ممتازة. فهي عيّنة أخرى على الانحياز إلى أهل الأم مُرفقاً بتفضيل العشيرة، حيث «تؤخذ الدنيا غلاباً»، على الفلاحة والاستقرار في أرض رتيبة.

مع هذا ربما كنّ صدام بعض الحسد لابن خاله ورفيق طفولته، عدنان خير اللّه. ذاك أن الأخير عاش في بيت أبيه، وكان يصحبه شتاءً إلى بغداد، مُخلّفاً صدام في الوحشة التكريتية التي لم يغادرها إلى العاصمة حتى ١٩٥٧.

غير أن هدية المسدس للشاب النحيف الذي أوحى للناظرين إليه ضعفاً في بُنيته، لم تكن من صنف الهدايا الرمزية. فبين أصدقاء طفولته من نسب إلى صدام مهارات قد تستدعي العنف، كالتحايُل على عدّاد الكهرباء الحديثة الوفادة إلى

تكريت، وإحداث تفجيرات تقتل السمك النهري الذي لا يلبث أن يطفو على سطح الماء. ويُعزى إليه، وهو فتى خجول، كرهه الغناء لـ«ميوعته»، وابتعاده عن الفتيات، وسعي إلى التزعّم والوجاهة لا يكلّ، كما يُنسب نجاح ملحوظ في المدرسة الابتدائية بتكريت.

ويبدو أن شاباً من الأعظمية، رياضياً ولاعب كرة قدم، اسمه عطا محيي الدين، حمل البعث إلى منطقته التي لم تكن مكاناً تخافه السلطة. فالحكم، مثلاً، اختار تكريتَ منفىً لعبد الرحمن البزاز، عميد كلية الحقوق والسياسي اللاحق، عندما عارض «حلف بغداد». ويُذكر أن خير اللّه نفسه كان من مرتكزات السلطة هناك فأيّد، أواسط الخمسينات، مرشحها علاء الدين الوسواسي، المحسوب على خليل كنّه المقرّب من نوري السعيد.

ولئن قالت الرواية الرسمية إن صدام انتسب إلى البعث في ١٩٥٥، ذهبت رواية أخرى إلى أن محيي الدين مَن نظّمه كـ«نصير» في ١٩٥٩، وسريعاً ما ضُم إلى المكلّفين اغتيال قاسم. فهو، وإن لم يكن عضواً عاملاً، ذو رصيد رشّحه لأدوار كهذه. ذاك أن ثمة من يجزم بإطلاقه النار على مدرّس كردي كان يزاول التعليم في تكريت، ومن يتحدث عن توقيفه لقتله ضابط صف. أما الواقعة الأوسع انتشاراً، برغم اختلاف في التفاصيل، فاعتقاله وخاله، أواخر ١٩٥٨، وقضاؤهما في السجن ستة أشهر لإتهامهما بقتل قريبهما الشيوعي الحاج سعدون. فانقلاب تموز (يوليو) كان، بحسب ما يُروى، قد عيّن خير اللّه مديراً لمعارف لواء بغداد، لكن سعدون هذا رفع مذكرة حزبية استهجنت التعيين وسمّت خير اللّه أحد «الرجعيين أعداء الثورة والزعيم». وخسر طلفاح عمله فكلّف ابن شقيقته وربيبه أخذ الثأر. لقد شابه صدام، العنيف والمنطوي، شبان شلل وأزقّة يعرفهم المشرق كما يعرفهم الجنوب الإيطالي، ممن غدت القرابة وسيطهم إلى العالم الخارجي، يقتلون من أجلها ويُقتلون. وتكريت التي حاكت صقلية في التفلّت من سلطة الدولة عرفت، بحسب البعض، «تقليداً» مُبكراً سمّاه أهلها «كسر العين»: فحين كان وجهاؤها يدعون الوالي العثماني وعائلته إلى زيارتها، كانت حفنة من

شبانها تربض للموكب لدى عودته فيعتدي أفرادها على نسائه خصوصاً. بهذا يضمنون سكوت الوالي عنهم بعدما «كُسرت عينه»، في موضع حسّاس.

وصدّام، سليل هذه «التقاليد»، حملها معه إلى العاصمة. وقد أشارت رواية عنه إلى أنه حاول الانتساب إلى الكلية الحربية، أسوة بالتكارتة الذكور، ولم يُقبل. أما ثانوية الكرخ حيث تسجّل، فلم يكمل دراسته فيها، وثمة إيحاءات بأنه فاق سناً رفاق صفه، ما يعزّز عادةً عند صاحبه البَرم بالدراسة، كما يقوّي مواهب التزعّم على الأصغر بينهم، والتباهي بالعضل على الأنبه فيهم. ولما أقام خير اللّه في الجعيفر، وهي من أحياء الكرخ ومعقل للقوميين ثم البعثيين، سكن عنده ابن أخته، فاستأنف دوره كأداة «فتوة» لتصفية حسابات الخال.

وربما شارك صدام في مظاهرات القوميين تأييداً لمصر الناصرية، كما يذهب البعض، وربما حمل مسدساً وسُمي «أبو مسدس»، كما يرى بعض آخر ناعتاً إياه بقيادة رعاع الجعيفر وتهديد أصحاب دكاكين لا يقفلون لدى الدعوة إلى الإضراب.

لكن الظاهر أن خير اللّه الذي وُصف بالصلابة، بقي قدوة صدام الصالحة. والخال لم يكن مجرد موظف ووجيه ثانوي يحرّض على القتل. فهو أيضاً كان ضابطاً قومياً صغيراً شارك في انقلاب الكيلاني عام ١٩٤١ وسُرِّح في عداد ٣٢٤ ضابطاً متعددي الرُتب سُرِّحوا. ولئن لم يخلّف ما يشي بـ«أفكاره» آنذاك اشتُهر، أواخر الستينات بعد تعيينه محافظ العاصمة، بجو متزمت دينياً وأخلاقياً فرضه على المدينة. وفي أوائل الثمانينات، إبان الحرب مع إيران، نشر كرّاساً يحمل عنواناً طويلاً وغريباً وبالغ الوضوح في آن: «إن اللّه أخطأ في خلق ثلاثة أشياء: الفرس والذباب واليهود». كذلك «شرح» الخال و«علّق على» أحد الأعمال اللاسامية الغربية المترجمة، وهو كتاب وليم كار «اليهود وراء كل جريمة».

وبمثل هذه الأفكار في بيئةِ الدمُ فيها رخيص، نشط صدام، بُعيد ١٩٥٨، في العصابات القومية التي تصدّت لانتهاكات منظمات «المقاومة الشعبية» مما أقامه

الشيوعيون. ومراتٍ عدة أُوقف لفترات قصّرتها ثانوية موقعه الحزبي، أو عدم تأكّد السلطات من حزبيته. لكن اشتراكه في محاولة اغتيال قاسم بعد عام، هو ما رفعه صدام نفسه حدثاً مؤسساً لسيرته السياسية. وهنا أيضاً تتعدد الروايات حول مصدر اختياره، ويبقى الثابت أن المحاولة إنما كانت عمل هواة ارتبكوا واصطدموا في ما بينهم، فحين سقط أحدهم، عبد الوهاب الغريري، تركوه وراءهم، ما مكّن السلطة من كشفهم تباعاً. وكان دور صدام الفعلي ثانوياً، وهو تأمين التغطية لمطلقي النار. إلاّ أن المبالغات اللاحقة التي نقلتها كتب وأفلام سينمائية وتلفزيونية، أسبغت عليه بطولة أسطورية. فكان مما قيل إنه استخرج رصاصة حلّت في ساقه بسكين كان يحملها. وعزا صدام إلى ذاته عبوراً موسَوياً للصحراء قاده إلى سورية، بينما كانت محكمة المهداوي تصدر عليه حكمها الغيابي بالموت.

وبحسب تحسين معلّة، الطبيب البعثي الذي عالجه، كان جرحه سطحياً نسبياً. وهو ما أكده أيضاً الصيدلي البعثي هاني الفكيكي الذي أعاد تضميد الجرح في سورية. بيد أن البعث الميّال إلى الالتحام في الخرافة كان يعوزه الأبطال بإلحاح لا يتعب. ومن هذا القبيل عززت صلابةُ صدام، الفعلية جزئياً والمصنوعة جزئياً، موقعه في حزب عنفي كحزبه. وفعلاً بدأ يبزّ صديقه عبد الكريم الشيخلي، المتقدم عليه في عملية الاغتيال، وفي البعث، وتالياً في الشلّة التي ضمت إليهما ناظم كزار وسعدون شاكر وآخرين.

وخلافاً للمعايير الصارمة المتبعة، حصل التكريتي الشاب على العضوية الكاملة بعد شهرين أو ثلاثة. يومها كان في دمشق وربما أتيح له هناك أن يشاهد عفلق ويتبرّك به، فازداد عتوّاً. ومثلما تفاوت مع تلامذة الكرخ، ممن كانوا أصغر وأنبه، شرع صدام يتفاوت مع الحزبيين ممن كانوا أعرق حزبيةً وأقل عضلية. وهذا ربما فاقم فيه ميلاً إلى كسر القوانين والأعراف والأُطر وإعادة صوغها بما يجافي منطق التدرّج المألوف.

وانتقل إلى القاهرة مع عشرات من بعثيي العراق كان في عدادهم الشيخلي. فهؤلاء قرروا استكمال دراستهم هناك، فيما ينتظرون اللحظة الحاسمة في بغداد. ولئن تسجّل في ثانوية قصر النيل في الدقّي، حيث تخرج في ١٩٦١ بقي، إبان سنواته المصرية، لاجئاً سياسياً مأخوذاً بأحداث بلده يعيش، كسائر اللاجئين، على معاش متواضع تقدمه القاهرة. ولم يُعرف الكثير عن دراسته، فيما روي أنه طالع بضعة كتب عن سِيَر العظماء، خصوصاً ستالين. وقد لاحظ البعثي السوري حسين حلاّق، مسؤول إحدى الخلايا التي تعاقب عليها صدام، أنه لم يجد فيه ما يسترعي الانتباه آنذاك. مع هذا ظل نشاطه بين البعثيين شاغله الأبرز، فانتُخب عضواً في قيادة فرعهم في مصر.

وربما تخوّفت المخابرات المصرية من أن يكون في حوزته سلاح. وربما عرّضته لمضايقاتها، لا سيما وقد وقف البعث موقفاً ملتبساً من الانفصال السوري. كذلك تردد أن السلطات أوقفته لتهديده بالقتل مواطناً عراقياً وناصرياً يقيم في القاهرة. أما الرواية الرسمية العراقية اللاحقة فتفيد أنه أُوقف فترة قصيرة لاصطدامه بمن كانوا يتجسسون عليه لصالح المخابرات.

غير أن صدام الذي اختُصر عالمه في الحزب والحزبيين العراقيين، لم يكسب أصدقاء مصريين ما خلا بوّاب بنايته. حتى الدراسة، حيث تَسجل في جامعة القاهرة لدراسة القانون، ما لبث أن تركها. لكنْ في القليل من حياة شخصية عرفها احتفل، خلال ١٩٦٢، بعقد قرانه على ابنة خاله، المعلمة الابتدائية، ساجدة خير اللّه طلفاح. وكانت العروس التي تنتظره في بغداد «أعطية أبٍ» وعده بها الخال قبل سنوات عدة. فعندما عاد، في آذار (مارس) ١٩٦٣، إلى العراق اكتمل الفرح. على أنه، قبل رجوعه، زار الإسكندرية والأقصر، وترك وراءه صُوراً تدلّ على اهتمامه بحسن الهندام وبالمظهر أمام الكاميرا.

بيد أن قيام حكم الحزب، وهو ما سبق عودته بأسابيع، لم يكافئ طموحه. فالانقلاب الذي كان صدام بعيداً عن مجرياته، حدّ من صعوده البادئ بانتقاله إلى

دمشق. فهو إذّاك لم يكن بعد من رجالات الصفّ الأول، الأمر الذي غذّى كراهيته لعلي صالح السعدي. وعمل صدام في المكتب الفلاحي التابع للبعث، ويبدو أنه تورط في ارتكابات الحرس القومي ولجان تحقيقاته في الجعيفر قبل أن يحتدم خلاف الحرس والعسكر، بينما كان الشيخلي وكزار وشاكر وعمّار علوش وخالد طبرة وعزت الدوري الذي عُرف لاحقاً بعزت إبراهيم، من البعثيين الذين نشطوا معه في الجعيفر.

لكن اسمه عاد، أواخر حكم البعث، إلى الصدارة مرتبطاً بتأييد أقاربه العسكريين ويمينيي الحزب. فذُكر، مثلاً، أنه أبدى استعداده، إبان استفحال الخلاف، لاغتيال السعدي وإنهاء الموضوع برصاصة. وكان ممن شاطروه آراءه، محاولين إضفاء قدر من اللباقة عليها، موظف الإذاعة والصحافي البعثي والمسيحي طارق عزيز.

هكذا فحين شنّ هجومه في المؤتمر السادس، كان يستحيل ألاّ يلفت نظرَ عفلق الذي استرعته شجاعة المتحدث وفضائحية الحديث. فقد اتهم صدام اليساريين برشوة العمال والفلاحين، كما عيّرهم بالفساد. ولم يَفتْه التعريض بالسعدي المرهوب الجانب، فعزا إليه الإساءة إلى هيبة الحكم والتردد على الحانات والمقاهي.

وقد نُسب إلى صدام، قبيل انقلاب عبد السلام عارف ومعه ضباط البعث، أنه شارك في اقتحام المؤتمر القطري في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر). كذلك قيل إنه تسلم الإشراف السياسي على الإذاعة فأذاع، هو وطارق عزيز، بيانات باسم القيادة القومية تحض الحزبيين على عدم المقاومة. وذُكر، في السياق نفسه، أن الحرس القومي في الصالحية احتجزه ورفاقه في المكتب الفلاحي يوم ١٥ تشرين الثاني، قبل أن يسيطر عارف ويُهزم الحرس.

على أن صعود الشاب التكريتي إلى القيادة لم يكن التغيير الوحيد الذي طرأ على بعث العراق. ففي المؤتمر السابع نفسه، قرر عفلق والقيادة القومية تشكيل

قيادة قطرية ضمت، إلى البكر وصدام، عدداً من الحزبيين السنّة، معظمهم من تكريت، وأكثر من نصفهم عسكريون. وبذا غدا البعث أكثر تجانساً إنما أقل تمثيلاً وأضحى، بالتالي، أقرب إلى التماهي مع منطقة وجماعة بعينهما. فبعدما شكّل الشيعة في قياداته القطرية خلال ١٩٥٢-١٩٦٣ ما يتعدى النصف، قلّ حضورهم بين ١٩٦٣ و١٩٧٠ عن ٦ في المئة. ذاك أن تعاظم دور العسكر في الحزب حدّ تلقائياً من نفوذهم فيه تبعاً لضعفهم التقليدي في سلك الضباط. وإذ أيّد معظم بعثيّيهم السعدي وجناحه، انصبّ القمع في عهد عارف عليهم دون رفاقهم السنّة. فالأخيرون حمتهم صلة القرابة برجال الشرطة ذوي الاستعداد التمييزي أصلاً. وتغذّت التوجهات الجديدة، ومنها ولاءات الدم والمنطقة، على ضعف الرابط العقائدي. لكنها رست، كذلك، على درس مثلّث الأضلاع استخلصه صدام من انهيار ١٩٦٣. فالحزب، أولاً، ينبغي ألاّ يضم أجنحة كالتي عصفت به وقضت على حكمه، ما يستدعي القيادة الواحدة التي تؤمر فتُطاع. ثم إن العسكريين، لا المدنيين، ينبغي أن يكونوا أداته الضاربة، بعد أن يتوافر لهم القائد الذي لم يكن في ١٩٦٣. أما ثالثاً، فهذه اللحمة بين العسكريين، وبينهم وبين قائدهم، يصعب توطيدها ما لم تؤسَّس على القرابة والمنطقة وحدّ أدنى من رابط عقائدي. ولصدام المدني كانت التكريتية وحدها ما يعوّض عدم صدوره عن جيش فشل السعدي في ترويضه.

وتكريت تكتسب، هنا، معناها. فكثرة العسكريين فيها، وفي الدُوْر المجاورة، ترقى أصولها إلى أواخر القرن التاسع عشر: آنذاك أدى تحديث نظام الملاحة النهرية إلى تراجع حرفتهما التقليدية، وهي إنتاج «الأكلاك» أو المراكب الصغرى المصنوعة من جلود منفوخة. وهذا ما أفضى إلى هجرة صوب العاصمة والإقامة في ما عُرف بـ«حي التكارتة». ولئن تحول بعضهم عمالاً لبناء السكك الحديد، أو في خط أنابيب النفط K2، انتسب كثيرون منهم إلى الكلية العسكرية الملكية بفضل مولود مخلص. فالأخير، وهو ضابط فيصلي وسياسي مقرّب من فيصل الأول، استخدم نفوذه لصالح التكارتة، عاملاً على تسهيل تنسيبهم.

ومولود نفسه كان ابناً لكلكجي (صانع أكلاك) من تكريت، ومنها تزوج فتاة تمّت بقرابة إلى أحمد حسن البكر. والأهم، ربما، أن الأراضي الخصبة والوافرة التي أقطعه إياها العرش كانت في تكريت.

إلاّ أن تحولات أخرى كانت تتسارع في دائرة السلطة. فحينما استولى عارف عليها، احتفظ بكبار العسكريين البعثيين ممن تواطأوا معه لإطاحة الحرس، ولو أن المناصب والأدوار التي تولّوها بقيت من صنف احتفالي. لكنه، في ربيع ١٩٦٤، استغنى عنهم بهدوء ولياقة، وكان في عدادهم «نائبه» البكر.

وباشر عارف تصليب حكمه بالاعتماد على طرفين: أقاربه من عشائر الجُمَيلات في محيط مدينة الرمادي، وأبرزهم العقيد سعيد صليبي الذي سلّمه «الحرس الجمهوري»، تلك الوحدة النخبوية التي أنشأها وحشد فيها أبناء الجُميلات، وبعض كبار الضباط القوميين والناصريين كعارف عبد الرزاق وصبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان. أما من البعث فأبقى على من غادروه كلياً منحازين قلباً وقالباً إليه، كرشيد مصلح وطاهر يحيى الذي لم يحمل حزبيته مرةً على محمل الجد.

ولم يتكاسل صدام والقيادة الجديدة. فهم، عنوةً وسريعاً، «استعادوا» ممتلكات الحزب التي استولى عليها أنصار السعدي. فمن دون مطبعة وبعض لوازم أولية أخرى يصعب التمهيد للانقلاب. وهم كانوا على عجل فعلاً. فقد بدأوا التحضير، في أواخر أيلول (سبتمبر)، لمحاولة أُجهضت في بداياتها، وانتهت به، هو والبكر وبعثيون آخرون، إلى السجن. والحال أن التفكير في الانقلاب قبل بناء الحزب دلّ بصراحة إلى الاستراتيجية المغامرة المعتمدة طريقاً إلى السلطة، حيث الأولوية للجيش و«الأهل»، كائنة ما كانت حال «التنظيم الشعبي» أو البعث. لكن خوفه من تكرار المحاولة التي قد تلقى دعم دمشق البعثية، حمل عارف على طلب قوات مصرية جاءت حمايةً لنظامه. وبينما تزايد ثقل الناصريين العراقيين في السلطة، توصلت القاهرة وبغداد إلى تشكيل «قيادة سياسية موحدة» للبلدين في كانون الأول (ديسمبر).

وبالفعل فخلال ١٩٦٤-١٩٦٥ طُرح عدد من المشاريع الوحدوية، كما اعتمد عارف نسر الجمهورية العربية المتحدة (التي تمسكت القاهرة باسمها رغم الانفصال السوري) عَلَماً لبلاده، بعدما أنشئ «اتحاد اشتراكي» عراقي على غرار المصري. لكن ما اعتبره النظام تراجعاً في خطر البعث، وكانت منازعات «القوميين» و«القطريين» في سورية تتوالى، دفعه إلى الموازنة مع الناصريين. وارتكز عارف، في هذا، إلى قوى متضاربة وكيفما اتفق. فكان في عداد هؤلاء إسلاميون محافظون وقوميون ليبراليون كعبد الرحمن البزاز وزعماء عشائر سنيّون. ولولا تزايد ريع النفط بفضل اتفاق حزيران (يونيو) ١٩٦٥ مع «شركة بترول العراق» (أي.بي.سي)، لاستحالت إدامة حكم مبعثر كهذا. إلاّ أن تكليف البزاز تشكيل حكومة جديدة أنعش الآمال باستعادة حياة سياسية يتيحها تفكك السلطة وافتقارها إلى أي قصد.

وبانفجار مروحية جوية ببعد السلام في نيسان ١٩٦٦، تبدّى ضعف النظام وقد فَقَد رمزه الأوحد، من دون أن يبرز في الأفق بديل. هكذا حلّ في الرئاسة شقيقه عبد الرحمن عارف الذي أعاد تكليف البزاز رئاسة الحكومة. وفاوض البزاز الأكراد للوصول إلى تسوية لحرب الشمال، كما حدّ من امتيازات العسكريين وأوجد مناخاً يذكّر بتعددية ما قبل الجمهورية. إلاّ أن العسكريين ممن تألّبوا عليه نجحوا في إبعاده، ما قدّم السلطة في صورة من الهلهلة سمحت للبعثيين ولغيرهم بالتسلل إلى مواقع أمنية حساسة.

وتبعاً للرواية الرسمية، قضى صدام أياماً صعبة في سجنه، رافضاً وساطات طاهر يحيى للتعاون مع السلطان. لكن زوجته ساجدة أمكنها أن تزوره باستمرار، وبلعبها دور ضابط ارتباط مع بعثيي الخارج نقلت إليه رسائل ملفوفة بثياب طفلهما البِكر، عدي. وفي ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٦٦ وبعد عشرين شهراً في السجن، هرب صدام والشيخلي. وكان سعدون شاكر، بحسب رواية أخرى، مُرتّب العملية.

وبفعل تراخيه غض نظام عبد الرحمن النظر ومضى يطلق بعثيين آخرين. لكن صدام، وكما كوفئ قبلاً عن محاولة اغتيال قاسم، كوفئ في أيلول باختياره أميناً عاماً مساعداً للقيادة القطرية، متفرّغاً لبناء الميليشيا الحزبية وتنظيم السيطرة على الشارع، فضلاً عن التوسع في إنشاء الخلايا العسكرية. وكان ممن برزوا في القيادة آنذاك الشيخلي، وكذلك مرتضى الحديثي وعبد اللّه سلوم السامرائي وعبد الخالق السامرائي وطه الجزراوي، الذي عُرف لاحقاً بطه ياسين رمضان، وصلاح عمر العلي وعزت الدوري. وبدا واضحاً دور الشللية وتجربة السجن في اختيار القادة الذين غدا ولاء معظمهم إلى صدام يفوق كل ولاء.

لكن شيئاً آخر كان يجري فيما البعثيون معتقلون، وهو ما عزز واحدية المرجعية. ففي ٢٣ شباط ١٩٦٦ أطيحت القيادة القومية في سورية بانقلاب نفّذه العسكريون و«القطريون» اليساريون، فتمسك بعث العراق بشرعية القيادة العفلقية. ورب ضارة نافعة، إذ عمل خلافه مع انقلابيي دمشق على تحريره من كل وصاية، إيديولوجية أو أخلاقية أو سياسية، قد تمارسها قيادة من الخارج. وبعد عام ونيّف انشق الحزب الشيوعي وخرج «الغيفاريون» بقيادة عزيز الحاج ممن عُرفوا بـ«القيادة المركزية». وهذا، بدوره، طمأن البعثيين إلى أن المنافسة الشيوعية ضمرت أو، على الأقل، غدت أضعف من ذي قبل.

لكن هزيمة ١٩٦٧ ما شكّل المناسبة النموذجية لإصابة عصافير عدّة بحجر واحد، خصوصاً أن بعث العراق يومها كان أينما ضرب أصاب. فالحزب الذي هُزم في سورية ليس الحزب «الأصيل»، بينما جمال عبد الناصر خصم له وحليف للحكم العارفي، فيما الأردن يحكمه نظام «رجعي» أصلاً. أما ما بقي من منافسة شيوعية على استثمار ضعف النظام، فعالجه البعث بشفرة تآمرية لا يردعها رادع.

وبالفعل ففي ٦ أيلول قاد رجال صدام تظاهرة ضخمة، داعين إلى العمل ضد «الطابور الخامس» المتسبب بالهزيمة. يومها كان السائد في بيئات عربية واسعة أن السوفيات مسؤولون عن نتائج الحرب لمطالبتهم جمال عبد الناصر بألاّ يكون

البادئ بالقتال. ولأن السوفيات غدوا حليف النظام «القطري» في دمشق، أمكن الغمز من قناة الشيوعيين بالعزف ضمناً على الوتر اللاسامي القديم الذي يجمع الشيوعية باليهودية والصهيونية. وفضلاً عن الشيوعيين بدا من تبقّى من يهود العراق هدفاً سهلاً، فاضطر الحكم إلى إصدار سلسلة إجراءات ضدهم في العمل والإقامة.

ومع أن العراق لم يخسر في حرب ١٩٦٧ إلاّ عشرة جنود نجحت التظاهرة الكبيرة، عبر تحريك منظّم للغرائز، في إعادة وصل البعث بالمناخ السني العروبي الذي أصابه العهدان العارفيان بخليط من الفتور والدوار. وجاء التركيز على «الخطر الشيوعي» في اليسار، موازياً للهجوم على حكومة طاهر يحيى في اليمين، لقلّة فعاليتها في الصراع مع إسرائيل وفسادها. والحال أن يحيى ظل، في نظر البعثيين، بروتوس الذي وجّه الطعنة القاضية وغير المتوقعة حين فضّل، وهو التكريتي، عبد السلام عارف على الحزب.

وما كان البعث يصنعه فعلاً إنما هو فتح أزمة عامة على مصراعيها، وهذا ما تمكن منه إذ أُبعد يحيى، وشرع عبد الرحمن عارف، من دون أن تكون له في الجيش كتلة خاصة به، يبحث في نادي رؤساء الحكومات السابقين عن بديل. ولم يُستثنَ البكر نفسه، إلاّ أن ضعف الإجماع في النادي السياسي العراقي بدا طاغياً ومعطّلاً. هكذا راح البعث، وقد استُكمل الانسداد السياسي، يطالب بتشكيل حكومة وحدة وطنية فيما يتهيأ للانقلاب.

والأبعد أن الصراع مع العارفين دار داخل دائرة سوسيولوجية وفكرية واحدة. فباستثناء الهامش الذي أتيح للبزاز، صدرت البيئتان عن مقدمات دينية ومذهبية، اجتماعية وفكرية، واحدة، ولو تمثلت مرةً بأهل الرمادي ومرةً بأهل تكريت. لهذا لم يقسُ عبد السلام عارف على البعثيين، ما خلا الحرسيين والشيعة منهم. وإذا صح أنه اعتقل البكر وصدام بسبب المحاولة الانقلابية، فهو لم يُجر أية محاسبة على ارتكابات ١٩٦٣. وقد وجد كثيرون من المرتكبين مقاعد لهم في سلطته.

فحينما تولى شقيقه عبد الرحمن وأُطلق سراح البعثيين، ضعفت الحملة على حزبهم وأضحى البكر وجهاً وطنياً مقبولاً.

لقد عجز نظام العارفين الفاتر الهمّة عن إنتاج لحمة تربط أطرافه المتضاربة، فافتقرت هذه الأخيرة إلى المعنى والعصبية كما أعوزها الهدف. وبدا البعث الأقدر على قطف الثمار اليانعة، برغم أنه لم يعد في تلك اللحظة أكثر من اسم تمويهي للضباط التكارتة. فعدد الحزبيين لم يكن إلاّ بضعة مئات لا أكثر.

الفصل الرابع

ثالوث تكريت والجيش والحزب

عام ١٩٦٨ لم يكن لحزب البعث، بصفته هذه، دور في بلوغ السلطة. الدور كله كان للجيش ممثلاً بكتلتين تعاونتا لإطاحة عبد الرحمن عارف، وكان لهما، في ١٧ تموز (يوليو)، ما أرادتا.

أما الكتلة الأولى فضمت ضباط البعث، ورأس حربتهم التكارتة. وكان هؤلاء استفادوا من أعمال التطهير العسكري التي لم تتوقف منذ الانقلاب الجمهوري في ١٩٥٨. فالذين أحيلوا تباعاً على التقاعد تجاوزوا الثلاثة آلاف ضابط فيهم الملكيون، والقوميون، وجناح الوطنية العراقية الذي اهتز بسقوط قاسم، ثم ضباط الرمادي والموصل ممن التفّوا حول العهد العارفي.

وأما الكتلة الأخرى فثلاثة من أركان العهد هم عبد الرزاق النايف مدير المخابرات العسكرية، وإبراهيم الداوود قائد الحرس الجمهوري، وسعدون غيدان قائد اللواء العاشر. والثلاثة من محافظة عارف، الرمادي.

هؤلاء تحالفوا مع البعث لأسباب تعددت: كان بعضها المغامرات التي تستهوي الضباط عادةً، وبعضها يأسهم من أوضاع سلطة تتردّى. ولئن توجّسوا من «حزبية» البعث و«اشتراكيته» وتجربة ١٩٦٣ فقد افترضوا، بجهل مألوف في الضباط، أن للحزب وزناً جماهيرياً يفيد الانقلاب. ولما شارك النايف والداوود، قبل أعوام ثلاثة، في قمع انقلاب ناصري الهوى قاده عارف عبد الرزّاق، خافا انتقاماً من الناصريين لن تحول دونه سلطة مفككة كالعارفية.

وبدورهم تخوّف البعثيون من طموحات الشركاء المحتملين، إلاّ أن حاجتهم إلى مواقعهم المؤثّرة بدت أكبر. لكن الأكبر على الدوام ظل ثقتهم بقدرة على التآمر تزحزح الجبل، كثيراً ما يحتاجها مئات قرروا أن يحكموا ملايين. وهذا ما حصّنهم حيال مخاوفهم من حلف مع النايف والداوود وغيدان.

بيد أن عبد الرحمن عارف، بعدما حمله الانقلاب على مغادرة بغداد، أفاد أن أهداف الانقلابيين تعدّت طمع العسكريين المعهود بالسلطة. فالنايف، خصوصاً، أغراه المال الذي أبدت شركات النفط استعدادها لبذله ساعيةً، منذ منح الشركات السوفياتية عقد الرميلة الشمالي، وراء عملاء يطيحون الحكم. وشكّل حجب امتياز الكبريت عن شركة «بان أميريكان»، وإعطاؤه لشركة فرنسية، بنداً آخر يحثّ على التغيير. ولاحقاً نُسب إلى النايف نفسه، في مذكرات قيل إنها لا تزال مخطوطة، أن وكالة المخابرات المركزية كانت على صلة بالانقلاب.

ولا يُجمع دارسو ذاك الحدث على براءة الشريك البعثي. فقد أُلمح، مثلاً، إلى لقاء واحد، على الأقل، بين أحمد حسن البكر وروبرت أندرسون، الوزير السابق للخزانة الأميركية الذي أكثر التردد على بغداد مُروّجاً شركات بلاده ومصالحها.

على أن الموضوع الأهم لدى البعثيين ظل العودة، بأي ثمن، إلى سلطة فقدوها في ١٩٦٣. وبالفعل قطع بهم انقلاب ١٧ تموز ثلاثة أرباع الطريق بنسبة عنفٍ لا تُذكر بالقياس العراقي. فالصراع حُسم بمجرد السيطرة على المواقع الحساسة والاستراتيجية، الأمر الذي مردّه إلى تهافت النظام معطوفاً إلى وحدة البيئة الجامعة بين المتنازعين أنفسهم. فحين كُتب النصر للإنقلابيين عومل عبد الرحمن باحترام غير مسبوق في التعاطي مع الحُكام المخلوعين. فبيده سقاه حردان التكريتي كأس شاي يخفف من توتّره ثم وُضع، بكل تهذيب، على متن طائرة أقلّته إلى إسطنبول.

لكن منابع الشك بالبعث لا تنضب. فعبادة السلطة بذاتها ربما وجدت في الظروف الإقليمية ما تتغذى عليه. وحقاً ظهر من يرى في ١٩٦٨، وكان انقضى

عام على هزيمة الأيام الستة، سنة بحث أميركي محموم عن أطراف قومية النعت تناهض عبد الناصر ودمشق والمقاومة الفلسطينية الناشئة للتوّ. ذاك أن انزعاج واشنطن من الضجيج الراديكالي الذي قد يصدر عن بغداد يبقى، بحسب هذا التأويل، أقل من ارتياحها إلى مواقف تُربك الجهد الراديكالي الموالي لموسكو.

ومن ناحيته جاء توزيع المناصب ينمّ عن الشراكة. فقد سُمي البكر رئيساً للجمهورية، وتولى البعثيان صالح مهدي عماش وحردان التكريتي وزارة الداخلية ورئاسة أركان الجيش. وفي المقابل نيطت بالنايف رئاسة الحكومة وعيِّن الداوود وزيراً للدفاع. واستكمالاً للملمح السني المحافظ للعهد الجديد، أقسم كثيرون من الضباط على القرآن حين تعاهدوا على الانقلاب، ثم أعطيت حقيبة رمزية لعبد الكريم زيدان، قائد الإخوان المسلمين العراقيين ذوي النفوذ المحدود. كذلك عبّر مجلس قيادة الثورة عن التوازنات نفسها، وإن لوحظ وجود ثلاثة تكارتة بين أعضائه العسكريين السبعة.

صدام لم يتقلّد منصباً، لكن عملاً أهم كان ينتظره. فشركاء ١٧ تموز ممن ناموا في السرير نفسه بدا حلمُ واحدهم كابوسَ الثاني. وكان صدام بطل بعض تلك الأحلام ـ الكوابيس.

والحال أن التآمر لم يُغمض جفنه أكثر من ١٣ يوماً انطلق بعدها من عقاله. ففي ٣٠ تموز، وكان حردان قد حقن مئة ضابط ما بين تكريتي وحزبي في الحرس الجمهوري، حلّت ساعة الصفر. وفعلاً تعددت الأسباب وظل الموت، أو ما يشبهه، واحداً. فقد طُلب إلى الداوود، وكان مُكلّفاً مهمةً في الأردن، أن يبقى هناك، فبقي. أما النايف فبدت قصته أعقد وأكثر سينمائية: فقد دعي إلى اجتماع طارئ على غداء عمل مع الرئيس البكر. وبدل أن تدخل القهوة لدى فراغهما من الطعام، دخل صدام ورهط من شلّته مسلحين، فأمروه بالخروج من الباب الرئيسي على ما يفعل عادة. وأوصوه بألا ينسى، إذا ما أراد البقاء على قيد الحياة، تحية الحرس قبل صعود سيارته الرسمية.

إلاّ أن النايف الذي امتثل للأوامر، لم يبقَ على قيد الحياة. فبعد أن شُحن جواً إلى المغرب، جرت في ١٩٧٣ محاولة فاشلة لاغتياله هناك تبعتها، بعد خمس سنوات، محاولة ناجحة في لندن. وكان الأبشع ما لقيه صديقه وزير الخارجية ناصر الحاني. ففي روايةٍ أن مسلحين بعثيين انتزعوه من بيته ليلاً، وفي أخرى أنه دعي إلى واحد من تلك الاجتماعات مع البكر لكنه لم يعد. وفي الأحوال جميعاً، عُثر على جثّة الحاني مُبقّعة بالرصاص في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨. ويبدو أن سعدون غيدان فهم الرسائل الممهورة بالدم، فقاده امتثاله وتواضع حاجاته إلى الانضواء في البعث، وكفى اللّه المؤمنين القتال.

لكن أجواء ١٩٦٣ وإرهابها ودخول البيوت واكتشاف الجثث راحت تتجمع في سماء بغداد، وعاد اسم الحرس القومي إلى التداول، ولو وفق صيغة سلطوية مختلفة هذه المرة. فبين خريف ١٩٦٨ وأواسط ١٩٦٩، سطعت فوضى مطلقة كان يعززها انعدام كل خط سياسي وكل قصد ما خلا التمسك بالسلطة نفسها. غير أن البعث ضاعف التهليل لـ«ثورة ١٧ تموز» التي صنعها ثم أتمّها بـ«ثورة» أصغر. وفي تلك اللغة التي تمتهن حجب الوقائع بالثورات والثرثرة عنها، قُدّمت المؤامرتان امتداداً لـ«ثورتي» ١٤ تموز ١٩٥٨ و٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣. وفي أيلول (سبتمبر) أُذيع أول دستور مؤقّت فأعلن الإسلام دين الدولة، والعائلة أساس المجتمع، والإرث يقرره الشرع، و«اشتراكية» التمسك بالملكية الخاصة ركيزة الاقتصاد، بينما المجلس الوطنية لقيادة الثورة السلطة التشريعية والتنفيذية الوحيدة. وبالطبع أُكّد على أن العراق جزء من «الأمة العربية»، وأن الوحدة الهدف الخالد.

في هذه الحدود بدا البعث أداة إيديولوجية محافظة وكسولة إلاّ أنها أداة أمنية نشطة. فقد استُخدم وسيلة رديفة لتثبيت السلطة في أيدي ضباطه، ومعظمهم تكارتة. وبقيادة صدام، تولى الحزب نوعين من الوظائف: تلك التي تقلّ عن الانقلاب فلا تستدعي إقحام جيش لم يزل ملتبس الولاء، أو التي تستكمل الانقلاب فلا تستنفد الجيش ولا تتركه يحتكر المجد وحده. وبذا جاء تدخل حفنة

من البعثيين في ٣٠ تموز لإزاحة النايف نموذجياً في تدليله على الدور المنوط بـ«التنظيم الشعبي». كذلك استُخدم الحزب معياراً في التبويب، تقريباً وتبعيداً، للوصول إلى سلطة متجانسة، وتالياً مصفاةً لحصر المغانم وتوزيعها. فالبعثيون التكارتة غدوا قلب الدائرة، يحيطهم إطار من تكارتة غير بعثيين وبعثيين غير تكارتة.

أما الاستعداد لأداء بعض هذه المهام فكان ما تمرّن عليه الحزبيون في «الجهاز الخاص» أو، في تسمية موازية، «جهاز حُنين» الذي نشأ أصلاً لخدمة المحاولة الانقلابية الفاشلة في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٤. والجهاز هذا، لم يكن اختيار اسمه عديم الدلالة. فبُعيد فتح المسلمين مكة، تصدّت لهم قبيلة هوازن بقيادة مالك بن عوف النصري، والتقى جيشهما في حُنين، وهي وادٍ إلى جنب ذي المجاز، بحسب الطبري. وقد بدأت المواجهة بهزيمة جعلت المسلمين ينفضّون عن محمد فلم يبقَ مع الرسول إلاّ قلّة من مقاتليه. لكنه استطاع، ببث روح الجهاد، استعادة الهاربين وإحراز النصر، فجاء في «سورة التوبة»: «ثم أنزل اللّه سكينته على رسوله وعلى المؤمنين وأنزل جنوداً لم تروها وعذّب الذين كفروا وذلك جزاء الكافرين». ولا بدَّ من أن البعث كان، عبر حُنين، يحيل ضمناً إلى تجربة ١٩٦٣ واحتمالات احتوائها وتجاوزها، ومن ثم تحقيق النصر على ما فعل المسلمون الأوائل.

وكائنة ما كانت الحال، وُضع الجهاز في عهدة صلاح عمر العلي، ضاماً أفراداً كناظم كزار وسعدون شاكر ومحمد فاضل. ولئن كان العلي تكريتياً، بدا القاسم المشترك بين معظم الآخرين قُربهم من صدام، وضلوعهم في ارتكابات الحرس القومي عام ١٩٦٣ قبل أن ينحازوا إلى الجناح اليميني. فرجال «الأمن» البعثيون هؤلاء سيكونون «طليعة» الجيش. لكنْ إذا كان الجيش، كما علّمت تجربة ١٩٦٣، أسوأ من أن يحافظ بذاته على سلطة عسكرية، فالتجربة نفسها علّمت أن علنية الحرس القومي واستفزازيته مما يُستحسن، في المستقبل، تفاديه.

هكذا آلت العِبر كلها، لا سيما التركيب الأقلي والتآمري للحكم الجديد، إلى التوكيد على مركزية الأمن. فهو وحده ما يملك طاقة الحسم والتقرير، وهو ما اختُزلت إليه الشرعية السياسية برمتها. وصدام لم يخطئ اختيار الدور في لعبة رسم بنفسه شروطها وحدودها. ففضلاً عن كونه الأمين القطري المساعد، وكان البكر الأمين العام القطري، تولى نيابة رئاسة المجلس الوطني لقيادة الثورة لشؤون الأمن القومي. وعن هذا الجهاز الضخم الذي ورث «حُنين»، أمسك بمفاصل البلد ومخابراته، مُولّياً ناظم كزار على الأمن العام، وواضعاً الحرس القومي تحت إشرافه المباشر.

وتماماً كما كان ستالين أواخر العشرينات، لم تنجم الحاجة إلى هذه المواقع عن مجرد إرضاء لنهم لسطوي، ولو كان مؤكداً. فهناك أيضاً تخليص الحكم من مظاهر تعدده ونتوئه، هي التي أودت بسلطة البعث في ١٩٦٣، وإرساؤه تالياً على صفاء بلّوري. وبالفعل سريعاً ما تحرك المبضع، بينما كان العهد يستوي كتلاً ثلاثاً: الأولى، كتلة رئيس الجمهورية البكر، وفي عدادها قريبة صدام. أما الثانية فيتزعمها حردان التكريتي بصفته وزير الدفاع، بينما يقود الثالثة الضابط البغدادي والبعثي القديم صالح مهدي عمّاش كوزير للداخلية.

وغدا لا بدَّ من إطاحة التكريتي وعماش واستئصال نفوذهما في الجيش والإدارة. وبالاستفادة من تنافس ضرى بينهما أمكن التخلص من الاثنين تباعاً. ففي ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٠، عُزل حردان من مناصبه ثم اغتيل في الكويت بعد خمسة أشهر. ولئن ذكرت تقارير صحافية أن سعدون شاكر مَن تولى تصفيته، تلاحقت أحداث غامضة كان أبرزها اغتيال اللواء مهدي صالح السامرائي في بيروت، بينما كان يُسرّح الضابط البعثي حسن مصطفى النقيب ويُعيّن سفيراً.

وجاء دور عمّاش الذي سمي نائباً للرئيس بعد إبعاد حردان، فضلاً عن توليه الداخلية. وفعلاً أُبعد هو الآخر، في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٧١، من كل مناصبه، بعد تسمية صدام نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة. وتقول إحدى الروايات

إن البكر تدخّل كي لا يُعدم رفيقه القديم في الحزب والجيش، فعُيّن سفيراً. ولئن قضى عماش لاحقاً في فنلندا، نشأ ما يشبه اليقين بموته مسموماً.

بيد أن يوم عزل عماش كان أيضاً يوم إعفاء عبد الكريم الشيخلي، صديق صدام الحميم، من منصبه كوزير خارجية. والشيخلي، المتقدم على رفيقه في الحزبية والأوسع إلماماً ومعرفة، يبدو أنه دافع عن آراء في السياسة والحزب خفضته، هو الآخر، من وزير إلى سفير. وفي ١٩٨٢، وقد تقاعد وعاد إلى بغداد، أطلقت عليه نيران مجهولة المصدر أردته وضُمت جثته إلى جثة وزير الخارجية السابق ناصر الحاني.

لقد اندرج التخلص من حردان وعماش، ثم الشيخلي، في مشروع أكبر هو تنقية الدوائر التي تقوم عليها السلطة، أي البعث والجيش وتكريت. فمنذ ١٩٦٨ لم يعد الحكم أكثر من نقطة التقاطُع بين هذه الدوائر بما يضيّقها جميعاً ويصهرها في عائلة عسكرية ـ حزبية. ومنذ ٣٠ تموز لم تكف هذه العملية عن الاشتغال ذي الأواليتين: اجتثاث كل تنافُر يبدر عن أي منها حيال الأخرى بما يهدد تناغمها الإجمالي، واستئصال كل تحفظ عن مطلقية صدام بوصفه رمزاً لتقاطُع الدوائر الثلاث وملاكاً حارساً له.

وبالضرورة تستدعي عملية كهذه تحويل الواحدة منها ضابطاً للأخرى وحداً عليها، بحيث تخسر شيئاً من ذاتها الأصلية المفترضة أو من طبيعتها المهنية. يصح هذا في الرابطة الأهلية التكريتية صحته في السِلكية العسكرية أو الرفاقية الحزبية.

على أن أولوية التطهير لمكوّنات السلطة ناظرت الأولوية المعطاة لمكافحة «أعداء الحزب والثورة». فعماش والشيخلي، البعثيان القديمان وغير التكريتيين، كانا نشازاً عن المنحى السلطوي الناهض على تقاطع الدوائر الثلاث. وما ابتدأ بهما استؤنف بتصفية حزبيين آخرين عديمي الصلة، أو ضِعافها، بالجيش وبتكريت، وتالياً بمطلقية صدام.

وإذا كان البعثي القديم والوزير حتى ١٩٧٢ شفيق الكمالي، وهو ليس تكريتياً، من الضحايا البارزين للحزبية البحتة، وقد قضى مسموماً، يبقى ضحيتها الأبرز عبد الخالق السامرائي، ابن سامراء الموصوف تارة باليسارية وطوراً بالأرثوذكسية البعثية، والذي اعتُقل في تموز (يوليو) ١٩٧٣، ثم أُعدم بعد ست سنوات. وقد بدا «طبيعياً» أن يُصفى البعثي البغدادي المقرّب من صدام، أحمد العزاوي، الذي هرب إلى سورية في ١٩٧٤ ونشط في بناء تنظيم حزبي موازٍ تدعمه دمشق، فاغتيل بعد عامين. وقبل العزاوي الذي انحاز إلى «قبيلة» أخرى و«بايع»ـها، عُزل البعثي التاريخي عبد اللّه سلوم السامرائي من مهامه في القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة. ولاحقاً، في ١٩٧٧، طُرد من المجلس نفسه ووضع تحت الإقامة الجبرية بعثي قديم، من عانة، هو الدكتور عزت مصطفى.

فالحزب هو ما ينبغي الاستحواذ عليه كيما يتطابق لا مع مشيئة صدام ومصالحه فحسب، بل أيضاً مع تاريخه الشخصي. هكذا كان يُستحسن أن لا يشهد على ماضيه «صديق» متقدم عليه كالشيخلي، بل ألاّ يكون ثمة ماضٍ للحزب قبله. وبحركة مُتخمة برمزية حقود، صُفِّيت حسابات ميتة مع الحقبة البعثية السابقة فاعتُقل، بُعيد الانقلاب، فؤاد الركابي الذي صار، في تلك الغضون، أميناً عاماً لـ«حركة الوحدويين الاشتراكيين» الناصرية. وفي تشرين الثاني ١٩٧١، قضى، وهو الأمين القطري الأول للبعث، بطعنة سكين من أحد المساجين. وامتد الاستحواذ، على ما فعل ستالين بشيوعيين غير روس، إلى بعثيين غير عراقيين. فميشيل عفلق قضى سنواته الأخيرة يكيل المدائح لصدام، بينما اعتُقل عام ١٩٧٩ الأمين العام القومي السابق منيف الرزاز، وهو أردني، ليلفظ في سجنه آخر أنفاسه. وفي العام نفسه، وبالتهمة إياها التي أدّت إلى سجن الرزاز واستُغلّت لإعدام السامرائي، أولَم صدام لرفاقه إحدى أسخى الولائم الدموية حتى أنه بكى هو نفسه «حزناً» وأبكى. والقصة التي صوّرتها الكاميرا وصار النظام لاحقاً يوزّعها لأغراض شتى، أهمها بث الرعب في الآخرين، بدأت في تموز بـ«اعتراف» محيي عبد الحسين رشيد المشهدي بالتآمر مع سورية، ومن

ثم تصفيته مع أفراد أسرته. وقد قضى بالمناسبة ثلث أعضاء القيادة القطرية، وفي عدادهم عدنان حسين الحمداني وغانم عبد الجليل ومحمد محجوب ومحمد عايش وآخرون. فالمطلوب يومذاك، وقد حلَّ صدام لتوّه في رئاسة الجمهورية، كان الحصول على الولاء المطلق لحزبيين ذوي أغلبية شيعية قيل إنهم تمنوا على البكر ألاّ «يتنحّى». وبدت تصفية الرفاق أولئك بليغة الدلالة، فأُمر البعثيون الموالون بتصفية البعثيين «المتآمرين» بما يضيّع الدم ويُضعف احتمالات الثأر. مع هذا أشرك صدام في المذبحة ابنيه عُدي، وكان عمره ١٥ سنة، وقُصي، وكان في الـ١٣. وحين تردد الثاني وبكى، وكان عهده الأول بالمسدس، نهره الوالد وأعلمه أن طريق الرجولة ليست خياراً حراً. بذا، كان يضيف توقيع عائلته الموحّدة إلى تواقيع العائلات الكثيرة المقسّمة. ولم يصل ١ آب (أغسطس) حتى ذُكر أن حوالى ٥٠٠ في أرفع المناصب الحزبية والرسمية قد استؤصلوا.

ولئن جازت هذه السياسة حيال البعث، بدا تطبيقها على الأمن أولى، وهو الشرط الشارط لاستمرار الحزب والحكم. وفي ١٨ آب ١٩٧٣، وعلى يد محكمة خاصة رأسها عزت إبراهيم، أُعدم ناظم كزار نفسه مع ٣٥ شخصاً على الأقل.

فالمسؤول الأمني الأول كان اعتقل وزير الدفاع التكريتي حمّاد شهاب ووزير الداخلية سعدون غيدان، واصطحبهما رهينتين إذ تأكد من فشل محاولته، محاولاً عبور الحدود بهم إلى إيران. وبإلقاء القبض عليه، وقد قُتل في الأثناء وزير الدفاع، أشاعت السلطة أن المؤامرة إيرانية المصدر. وبالفعل بدت محاولة التوجه شرقاً قرينةً ظاهرة، بينما ضمرت شيعية كزار قرينةً مستترة، وكان ممن أُعدموا فرد آخر في الشلة القديمة هو محمد فاضل رئيس المكتب العسكري البعثي.

وفي وقت لاحق «اعترف» الحزبي والتكريتي، فاضل البراك، مرافق البكر الذي شغل إدارة الأمن الداخلي حتى ١٩٨٩، بأنه «عميل»، فأُعدم وأُعيد جثمانه إلى تكريت في ١٩٩٢.

ومضى تطهير الجيش بهمّة مماثلة، وهي العملية التي تسارعت مع انتقال الرئاسة إلى صدام. غير أن العلاقة بين الأخير وبينه بدت على قدر من التعقيد: فهنا اجتمع حب القِيم العسكرية والذكورية بالكره الذي يكنّه الحزبي المدني للعسكر. والتقت الرغبة في تسليطهم بالرغبة في التسلُّط عليهم منعاً لتكرار ما حصل في ١٩٦٣. وعلى الدوام اقترن الميل إلى تجييش المجتمع بالإصرار على تغيير الجيش. فإذا صحت الرواية التي أشارت إلى عدم قبول صدام في الكلية الحربية، إبان شبابه الأول، أمكننا افتراض سبب شخصي ينضاف إلى أسباب سياسية ويغذّيها.

ووفاء بهذه الأغراض المتعارضة طُعِّمت المؤسسة العسكرية، منذ ١٩٧٠، بقرابة ٣٠٠٠ مفوض بعثي وتكريتي في تقليد واضح لتجربة بلشفية معروفة. ولأن الجيش غرفة نوم النظام، لم تقلّ عقوبة انتساب العسكري إلى حزبٍ غير البعث عن إعدام. ومبكراً ابتدأ صدام بدفع قيادات مدنية من شلّته إلى عضوية مجلس قيادة الثورة، الهيئة التي يُفترض أنها الأعلى سلطةً. ومن هذا القبيل ضُم إليه، منذ ١٩٦٩، عزت إبراهيم ومدنيون آخرون. ولم يمرّ عقد، وكان أطيح البكر، حتى خلا المجلس من العسكريين تماماً وانفتح الباب واسعاً لتعيينات في الجيش وترقيات كيفما اتفق. وإذ ضُخِّم الحرس الجمهوري، ومهمته حراسة النظام حصراً، فصار جيشاً موازياً، جُنِّد المدنيون البعثيون، من التكارتة أو أعضاء الشلة، في الجيش بطريقة أو أخرى. وفي المقابل، سهّلت الحروب المتتالية، منذ ١٩٨٠، العسكرة وتعميم زيّها في أعلى مراتب الحزب والدولة.

وعلى العموم ظل تطهير الجيش ثابتاً من ثوابت النظام، سرّعته وفاقمته حربا إيران والكويت. لكن، هنا أيضاً، لم تتأخر النُذر. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٨ حُكم على إبراهيم فيصل الأنصاري، رئيس الأركان العامة، بالسجن ١٢ عاماً، وسُرِّح اللواء عبد العزيز العقيلي، في ١٩٦٩، وحُكم بالإعدام. ولم ينقطع الحبل فسُرِّح لأسباب مجهولة، خلال ١٩٧٤-١٩٧٥، بعض كبار الضباط كحسين حياوي قائد القوات الجوية، وداود الجنابي قائد الحرس الجمهوري،

وحسن مصطفى وصادق مصطفى وطه شكرجي. وفي هذه الغضون قُتل، بعد أشهر على انقلاب ١٩٦٨، بطعنة سكين في بيته، العميد البعثي القديم عبد الكريم نصرت الذي ردّت دمشق مقتله إلى انتمائه لبعثها «الأصيل». وعلى ضآلة النفوذ السوري الفعلي في العراق، أُعدم في «وجبة» ١٩٧٩ العميد البعثي وليد محمود سيرت، وهو أيضاً من الحزبيين الأوائل.

وفي العقدين الأخيرين وُجِّهت إلى المراتب العليا ضربات متلاحقة لم ينجُ منها غلاة البعثيين والمقربين من صدام. فأُعدم العقيد نزار النقشبندي إبان الحرب مع إيران، وقُتل العميد عزيز السامرائي، وانتهى إلى المنافي قريبه رئيس المخابرات العسكرية اللواء وفيق، ورئيس الأركان الفريق نزار الخزرجي واللواء توفيق الياسري الذي تمرد في ١٩٩١. ولم يكن هؤلاء غير أسماء مختارة عن حالة أوسع بكثير.

وكما تتضافر العسكرية والحزبية في حالات نصرت وسيرت، تتضافر التكريتية والحزبية في حالة صلاح عمر العلي أو فاضل البرّاك. فالأول، وهو أحد البعثيين الأوائل ومن شلة صدام، أقصي عن مجلس قيادة الثورة في ١٩٧٠ وضُمّ إلى سفراء الخارج. وبعد عامين لحق به تكريتي وبعثي تاريخي آخر كان حظه أسوأ بكثير. فمرتضى الحديثي، الذي تولى وزارة الخارجية، هو من تذهب إحدى الروايات إلى إنه سُجن وعُذب قبل أن يُقتل في ١٩٧٩ ثم يُعاد إلى عائلته على شكل بضعة كيلوغرامات.

والراهن أن تكريت تعرضت للتطهير في صورة تكاد أن تكون منهجية، فطاول عسكرييها وبعثييها وعسكرييها البعثيين في آن. ومنذ البدايات الأولى تصدّر لائحةَ ثأر البعث رئيسُ حكومة منها: فمع فجر ١٧ تموز اعتُقل طاهر يحيى ولم يُفرج عنه حتى ١٩٧٣، فخرج أعمى ولازم بيته حتى وفاته. وفي ١٩٧٠ أُعدم رشيد مصلح، وهو وزير داخلية وبعثي سابق. وإلى حردان التكريتي، أُعلن في ١٩٨٠ عن موت غامض حلّ بعدنان التكريتي الذي تولى إمرة الحرس الجمهوري بعد

١٩٦٨. وفي الفترة نفسها قُتل تركي الحديثي، شقيق مرتض لتُصفّى، في ١٩٩٣، عائلة مولود مخلص بتهمة المشاركة في مؤامرة إنقلابية. وبالتهمة نفسها أُعدم نقيب الأطباء السابق راجي عباس التكريتي.

وفي بلد ترد أخباره على شكل شائعات، ذُكر الكثير عن استقالة البكر من الرئاسة في حزيران (يونيو) ١٩٧٩ وحلول صدام فيها، بوصفها إقالة لا يرقى إليها الشك. ولئن ذهب لاحقاً صهر الرئيس حسين كامل إلى إتهام الثاني بتسميم الأول تسميماً بطيئاً، فالمؤكد أنه انتزع منه بالتدريج صلاحياته، لا سيما الإمساك بالجيش، وأبقاه أشبه بأسير في قصره.

والمنطق الذي تحكّم بتطهير تكريت لا تستنفده علاقات القرابة، إلاّ أنها تساعد جزئياً في فهمه. فالعوجا التي صدر عنها صدام ملحق بتكريت، يُنظر إليها في المعيار التقليدي على أنها أدنى كعباً. وإذا صح أن العائلات الموسعة جمعت بينهما، إلاّ أن التزاوج بين عشائر تكريت وأفخاذها ظل أعلى مما بينها وبين امتداداتها في العوجا. والعشائر تلك، وهي ثلاث، ليست، بأية حال، عديمة التراتُب والتمايزات. فهناك التكارتة أو «الأصليون» ومن أفخاذهم البوخشمان والعويسات والشيايشة والبوحجي شهاب. ثم هناك البوناصر ممن تعود بهم الأصول إلى قبيلة الدليم، في ما غدا يُعرف بمحافظة الأنبار، وقد انتقلوا منها ليسكنوا تكريت والعوجا وبيجي ومناطق أخرى مجاورة. والبيكات أهم أفخاذهم، وهم الجمع بلسان العشائر لـ«بيك»، ما يعني أنهم الأوجه والأبرز في البوناصر. لكن هؤلاء ممن ينتسب إليهم البكر وصدام، يتفرّعون عائلاتٍ كالندّا والهزّام والبومسلط والبوغفور والبوخطاب والبوعبد الرشيد. ويبدو أن الصدارة فيهم كانت لعائلة ندّا قبل أن تنتقل بصعود البكر، الذي صاهرها، إلى عائلة البوبكر. وأخيراً هناك الحديثيون، الآتون من حديثه، كآل المهيدي وبالطبع آل الحديثي.

ويُلاحظ، في التنقيب بأسماء معظم الضحايا والمبعدين، أن «ظلم ذوي القربى» تحكّمت به معايير لا تخلو من معانٍ. فرشيد مصلح وحردان التكريتي من

«أصليي» تكريت ممن تعالوا على أهل العوجا وكرههم الأخيرون، كما أن طاهر يحيى «أصلي» من الشيايشة، ومنهم أيضاً صلاح عمر العلي الذي كان عمه، عبد العزيز العلي، عميد الشيايشة وكبير ملاّكيهم. وفيما يعود مرتضى الحديثي إلى الحديثيين فإليهم أيضاً ينتسب راجي التكريتي وآل مخلص، ولو ربطتهم صلة قرابة بالبوبكر. وآل مخلص أولى بثأر العامّة حين يرغبون في محو الماضي: فهم أبناء وأحفاد مولود، «الباشا» الذي أسس لأهل تكريت والعوجا موقعهم اللاحق في الجيش والإدارة.

أما البكر فيبدو أن سقوطه، من داخل حلقة أضيق في القرابة، أطلق بدوره تحولات داخل فخذ البيكات نفسه. فقد غنمت بيوت ثلاثة أخرى هي البوغفور، ويتفرع عنها آل المجيد، والبومسلط وينتمي إليها خير الله طلفاح ووالدة صدام، صبحة، والبوخطاب ومنها أخوة صدام لأبيه.

وبهذه المعاني جميعاً كُتب للبعث في العراق أن يُرسي توتاليتارية تتساند حداثتها الأداتية وموروثها الأهلي المنتفخ بـ«أصالة» في الدم لا تنضب.

الفصل الخامس

تأسيس «جمهورية الخوف»

مثلما بدأ العهد البعثي تطهير الدوائر التي يبني سلطته عليها، باشر بالهمّة نفسها تطهير الدوائر الواقعة خارجها والتي تثير شبهة المناوأة. وفي العراق اتسم سلوك كهذا، مؤلوف في الأنظمة الانقلابية، بتبكيره ومواظبته. لكنه اشتُهر أيضاً بجرعة رمزية، إن لم يكن وثنية، فائضة.

فـ«العراق القديم» بات ينبغي أن يُستأصل، فكرةً وواقعاً، وأن يتحسس القيّمون عليه أن استئصالهم، هم أنفسهم، قد يكون على مرمى حجر. والشيء إياه يقال في العراق الكردي، والعراق الشيعي أو الشيوعي، القبَلي أو المديني. ولكنْ أيضاً كان ينبغي استئصال العراق القومي غير البعثي، والعراق الحديث الذي يتوسّط مع مصالح وثقافات غربية.

وبكلمة، بدا مطلوباً الاستحواذ الكامل على البلد وتاريخه السياسي، وعلى خيارات سكانه في عيشهم ومعتقدهم.

لكنْ لإنجاز مهمة بهذه الهيولية كان لا بدّ من استنفار الأعصاب وتوتيرها، وإثارة التعبئة المستديمة، وإطلاق جو مشهدي صارخ يلازم العراقيين كالكابوس، بحيث يرون «عظائم الأمور» بأم العين فيما يُحملون على السعي إليها والاحتفال بها أيضاً. وتدريجاً تكامل البناء الذي أريد صبغه بالملحمية. فلم يكد ينتهي العام ١٩٦٨ حتى كان مئات الضباط غير البعثيين يُعتقلون، ومعهم حوالى أربعين رجل أعمال يمثلون مصالح تجارية أجنبية في البلاد. وألقي القبض على وزراء وعلى

موظفين كبار منسوبين إلى القومية العربية والناصرية، كأديب الجادر وخير الدين حسيب. كذلك امتد «تأديب» القوميين إلى الخارج، فلم يفتر حتى شباط (فبراير) ١٩٧٢ حين جرت في القاهرة محاولة لاغتيال ثلاثة ناصريين عراقيين. وقد اعترف يومها أركان التكريتي، قائد المجموعة في مصر، بتنفيذه أوامر الأمن العراقي.

وعلى طرف نقيض أعلنت الحكومة مبكراً، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٨، عن وجود شبكة تجسس صهيونية كبرى تمّ «اكتشافها» في البصرة. وبالفعل نُقل المتهمون إلى قاعدة عسكرية في بغداد، ومنها إلى مركز تحقيق حزبي.

وإذا كان الاتهام بالصهيونية من الصنف السهل المُربح لمُطلقه، فـ«اكتشاف المؤامرة» بعد هزيمة ١٩٦٧ كفيل بأن يعطي الانقلاب معنىً «قومياً»، هو المفتقر إلى أي معنى كان. فالحماسة اللفظية للقضايا العربية، وأخصّها قضية فلسطين، كانت تلحّ على تقديم براهين عملية. والبراهين الملموسة بدت فقيرة على ما دل لاحقاً، في ١٩٧٠، انسحاب الجيش العراقي المتمركز في الأردن من طريق الجيش الهاشمي المتجه إلى تصفية المقاومة الفلسطينية هناك. والأهم في حسابات سلطوية لا ترحم، أن الطائفة اليهودية في العراق خصم ضعيف يمكن أن يتكتّل ضده من يستحيل تكتيله لهدف آخر. بذا يتحقق نصر ضخم من دون أكلاف ومخاطرات، بل من دون تشكيك في أسبابه ومجادلة لصدقيته.

وتكفي مراجعة سريعة لمحطات تاريخها العريضة كي نتبيّن المسار الانحداري الذي حُملت هذه الطائفة على سلوكه. فهي، التي تعود إلى ماضٍ يرقى إلى ٢٧٠٠ سنة، شكّل أفرادها، مطالع القرن الماضي، ٢٠ في المئة من مجموع سكان بغداد، كما ساهمت في الحياة السياسية والاقتصادية للعراق ولعب فنانوها الدور الأبرز في تطوير المقام الموسيقي، مثلما أدخل متعلموها الطباعة والصحافة والمدارس العصرية إلى البلد. وبرغم أن العهد الملكي أبقى على حقيبة وزارية لليهود، هي غالباً وزارة المال التي كان ساسون حسقيل أبرز من تسلّمها، زعزعت التطورات اللاحقة عالمهم وقوّضت دورهم.

فأحداث ١٩٣٦-٣٩ الفلسطينية وترّت علاقة مواطنيهم بهم، ومذّاك راح كل صعود تحرزه سياسات القومية الراديكالية يرتد عليهم سلباً. فمع انتقال الحاج أمين الحسيني إلى العراق تعاظمت الحملات الإعلامية التحريضية التي كان بدأها أعضاء «نادي المثنّى» العروبي وكُتّابه وصحافيّوه أوساط الثلاثينات. ولئن اختُتم ذاك العقد بهجمات فردية وتعديات متفرقة عليهم، ففي حزيران (يونيو) ١٩٤١، وكان رشيد عالي الكيلاني قد هرب وانهارت حكومته، حصل «الفرهود» مؤدياً إلى مقتل مئتي شخص منهم ونهب بيوتهم وممتلكاتهم. وإذ حلّت «النكبة» الفلسطينية في ١٩٤٨ قُيِّدت حركتهم ومُنعوا من بعض المناصب الرسمية، فيما شاع تحويل أبسط قضاياهم الشخصية إلى المحاكم العسكرية.

وإلى القوميين الراديكاليين، أضاف بعض السياسيين المحافظين، لا سيما أبرزهم نوري السعيد، جهودهم. فما بين خلط بين اليهودية والشيوعية عشية اندلاع الحرب الباردة، وما بين تغطية على مصاعب داخلية وعربية بلغت ذروتها في هزيمة ١٩٤٨، ساد ربط عجيب بين وضع المواطنين في العراق وبين عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وكان نوري نفسه صاحب الفكرة القائلة بتعويض الأخيرين من ممتلكات الأولين في العراق.

وفي الغضون هذه أدلت الحركة الصهيونية بدلوها، فأشرفت على حملة تفجيرات طاولت أحياء اليهود العراقيين علّها تحملهم على مغادرة بلادهم خوفاً ويأساً. والحال أنه رغم الفرهود، وبرغم كل التضييق والتهديد اللذين عانوهما، بلغ إجمالي اليهود العراقيين الذين هاجروا إلى فلسطين ما بين ١٩١٩ و١٩٤٨، ٧٩٩٥ شخصاً فحسب. وفيما كانت إسرائيل الناشئة لتوّها بحاجة إلى مهاجرين صدر، عام ١٩٥٠، القانون الذي يسهّل على الصهيونية عملها. فقد أتاح لمواطني البلد هؤلاء أن يتخلوا عن جنسيتهم شريطة أن يغادروا إلى الأبد. وابتدأت، هنا، عملية صودرت بموجبها أملاكهم وانخفض عددهم من ١١٧ ألفاً، أو ٢,٦ في المئة من إجمالي السكان حينها، إلى أقل من ٥٠ مُسناً اليوم.

على أن المياه المسمومة سالت بغزارة، ما بين هذين التاريخين، في «بلاد الرافدين».

فالآلاف القليلة التي بقيت بعد ١٩٥٠ تعرضت لمزيد من الصعوبات في حياتها اليومية. ومع وصول البعث إلى السلطة في ١٩٦٣، مُنع على اليهود العراقيين بيع أملاكهم وأُجبروا على حمل بطاقة هوية صفراء، حتى إذا حلّت هزيمة ١٩٦٧ عادت الأجواء تتلبّد من جديد إلى أن رجع البعث إلى الحكم بعد خمس سنوات.

لكن الظروف، في ١٩٦٨، هبّت، مرةً أخرى، لإنجاد النوايا السيئة. ففي ٤ كانون الأول (ديسمبر) أسفر هجوم جوي إسرائيلي عن ١٦ قتيلاً و٣٠ جريحاً بين القوات العراقية المتمركزة في الأردن، ولم يمر غير يوم واحد حتى انطلقت تظاهرة كبيرة نظّمها حزب البعث انطلاقاً من ساحة التحرير ببغداد نحو القصر الرئاسي. يومها حمل الحشد الذي قُدّر بأربعين ألفاً، يتقدمهم المسؤولون الحزبيون والرسميون ومجموعة من المقاومة الفلسطينية، أكفان الجنود القتلى، بما يرفع المسألة فوراً إلى مصاف من الجدية يحاذي المقدّس، جاعلاً الحياد والمسافة أقرب إلى ارتكاب الإثم. وفعلاً خاطب رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر الحشد لساعتين نقلهما التلفزيون: فـ«في الوقت الذي نواجه فيه ضغطاً متزايداً وهجمات متكررة على جيشنا البطولي»، كما قال، «نواجه حركات خيانية من رعاع الطابور الخامس والمؤيدين الجدد لأميركا وإسرائيل. إنهم يختبئون وراء الجبهات والشعارات التي عرفها الشعب وفضحها. هذه الحركات المشبوهة تتولى المهام المحددة لها وتنفّذ دورها في المؤامرة الأميركية. إنهم يريدون أن يخلقوا إشاعة خبيثة واضطرابات توظّف لغرض القتل والتخريب والعمليات من وراء خطوط جبهة جيشنا البطولي... بهدف إبقائنا مشغولين عن المعركة الكبرى مع العدو الصهيوني». ولم ينسَ البكر أن يختم بما يليق بتلك المقدمات: فـ«سوف نضرب بلا رحمة، بقبضة من حديد، أولئك المستغلين والطابور الخامس من صنائع الامبريالية والصهيونية». لكن، بين وقت وآخر، كانت صرخة تعلو في

الحشد: «ماذا تريدون؟»، فيجيبها النقابيون البعثيون بصوت واحد قاطع كالسيف: «إعدام الجواسيس، كل الجواسيس، بلا تأخير». وبعد أسابيع قليلة تولت وزارتا التعليم والإعلام نشر الخطاب وتوزيعه كمنشور بعنوان «كل شيء من أجل المعركة،» تتشكل منه ومما يماثله في أدب الكراهية ثقافة الأمة العراقية.

ذاك أن النظام كان يعرف أن تصديق الأكاذيب البسيطة، على ما لاحظ ألكسيس دو توكفيل مرة، أسهل من تصديق الحقائق المعقدة. والحشود المأزومة التي لا يستطيع العهد الجديد أن يعطيها شيئاً ملموساً يستطيع أن يحشوها، على الأقل، أكاذيب. بيد أن الغباء كان ماثلاً هنا أيضاً: ففي ١٤ كانون الأول قدم التلفزيون العراقي تفصيلات بيانية عن كشفه الطابور الخامس المزعوم، وإذا بالشبكة التجسسية تخدم، في آن معاً، إسرائيل وإيران والأكراد والرئيس اللبناني السابق كميل شمعون وشركة فورد للسيارات. وتمخّض جبل المؤامرة فولّد اتهاماً لتاجر أدوات مطبخية من يهود البصرة يُدعى ناجي زلخه، بأنه مدبّر الشبكة وشيطانها.

واستمرت مطاردة الساحرات ومضى النظام وراء أكباش المحارق يتوسّلهم تأسيساً لشرعية لا يملكها. ففي ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩، جيء بالدفعة الأولى من «الجواسيس» إلى المحاكمة العلنية. وعلى أعواد المشانق، في ساحة التحرير، عُلّق ١٤ متهماً في عدادهم ٩ يهود، وسط خطابات حماسية وكثير من الضجيج الاحتفالي. فهناك تجمّع مئات آلاف المشاهدين لحضور «الحفل»، ومن أريافهم المجاورة في «المثلث السني» هبط الفلاحون المؤيدون «للحزب والثورة» كي يروا ويستمعوا ويشاركوا في رقصة الغرائز.

ولم يخيّب الوزير البعثي وعضو مجلس قيادة الثورة، صلاح عمر العلي، ظنّهم. فبصوت يقطر عاطفيةً، كما وُصف يومذاك، خاطب الجمهور الذي كان يغني ويبصق ويرمي الحجارة: «يا شعب العراق العظيم. عراق اليوم سوف لن يتسامح مع أي خائن أو جاسوس أو عميل للطابور الخامس. أنتِ يا إسرائيل

اللقيطة، أنتم أيها الامبرياليون الأمريكان، وأنتم أيها الصهاينة، اسمعوني. سوف نكتشف كل ألاعيبكم القذرة. سوف نعاقب عملاءكم. سوف نعدم كل جواسيسكم، حتى لو كان هناك الآلاف منهم».

ومضى الوزير متوعّداً: «يا شعب العراق العظيم. هذه هي مجرد بداية. الساحات العظيمة والخالدة للعراق سوف تُملأ بجثث الخونة والجواسيس. فقط انتظروا». وربما تذكر البعض، بعد اطّراح فارق الفصاحة والبلاغة جانباً، خطبة قديمة للحجاج بن يوسف. لكن هؤلاء لا بدّ أنهم تذكروا أيضاً أي دم تسبب به الحجاج وخطبته للعراقيين. والحق أن الدم كان يفتتح العهد البعثي صوتاً وصورة وأخلاقاً. فإذاعة بغداد دعت الناس أن يأتوا ويستمتعوا بالوليمة، مسمّيةً عمليات الشنق «خطوة أولى شجاعة على طريق تحرير فلسطين». وفي رد منها على الإدانة الدولية التي صاحبت الإعدامات، قالت الإذاعة: «نحن شنقنا الجواسيس لكن اليهود صلبوا المسيح». وبينما لم يتوقف الإعلام والصحافة العراقيان عن صب الزيت على النار، انفجرت سيارات مفخخة في شوارع بغداد كتبت عن بعضها الصحف المتحمسة والمستعجلة قبل حصوله.

إنه، إذاً، عهد الإرهاب. وهو، بالطبع، عهد تأسيسي لتحكيم الغرائز وتحريرها من الروادع، أخلاقيةً كانت أم مؤسسية وقانونية. ففي تلك المحاكمات، مثلاً، اعتذرت هيئة الدفاع عن اضطرارها إلى الدفاع عن جواسيس، لأنها لا تريد للخونة أن ينجوا من العقاب. وبالفعل «اعترف» المتهمون بالخيانة، الواحد بعد الآخر، بما نُسب إليهم. وبدا واضحاً، من الحجج التي قدّمها أقطاب النظام وإعلامه، إن الوعي العراقي مهدد بالردّ إلى سويّة طفلية. فهذا الطقس القروسطي أريد منه توحيد الجموع حول الخرافة، ومنح الحشد البائس قوةً وتمكيناً وهميين حيال «عدو» مهيض الجناح، علّه يستعيض بالقوة والتمكين هذين عن بؤسه الفعلي.

ومشاهدو الاستعراض انطووا على أنواع شتى من الكبت والجوع والحرمان،

من دون أن يندمجوا في نسيج المدن، ومن غير أن يُقبِلوا على تعددها بغير الريبة والعداء. ولهؤلاء كانت السياسات القومية مدى مفتوحاً لتصعيد رغبات مقموعة وكراهية ملحاح. لكنها لئن لقّنت أتباعها أن يروا الأعداء أنّى نظروا، فها هي تقول لهم الآن إن الإشباع متاح والعدو مُسربل في قبضة اليد.

على أن المطلوب يبقى أكثر. فالحكم البعثي إنما يضرب الضعيف ضربة يطير لها قلب القوي. وإذا كان لسياسة كهذه أن تودي بمناعة المجتمع، فإن إبقاء المشانق معلقة والجثث متدلية لأيام، سيّدا الخوف على سائر المشاعر العراقية. وبسببه مرةً، وبسبب القوة الوهمية التي تعيد تدويره في آلة الوعي الرسمي مرةً، تفشّى إفساد عام عرفته الأنظمة التوتاليتارية جميعاً، مهدداً برفع الوشاية إلى مصاف القِيم النبيلة. وهذا ما عززته، منذ ١٩٧٣، القدرات المالية الهائلة التي شرعت تتراكم في يد سلطة تكثّر الأجهزة وتضخّم الحزب.

لكن التعويد على الموت ونزع الأنسنة عن القتلى هما، من ناحية ثانية، أحد شروط القدرة على القتل. والقدرة هذه ذهبت بعيداً. ففي ذاك العام، ١٩٦٩، صُفّيت حسابات كثيرة بعضها مع الموتى. فقد أُعلن رسمياً أن عبد السلام عارف كان عميلاً لوكالة المخابرات المركزية الأميركية، بينما كان الوزير رشيد مصلح «يعترف» بجاسوسيته ولا يلبث أن ينضم جثةً إلى جثة عبد السلام. وهذا ما فعله أيضاً زكي عبد الوهّاب، المدير السابق لشركة كوكا كولا في العراق مؤكداً على عمالته للبريطانيين. وفي تشرين الأول، صدر الحكم على عبد الرحمن البزاز بالسجن ١٥ سنة بتهمة العمالة للصهيونية. ولاحقاً كُتبت تقارير صحافية مطوّلة عن التعذيب الذي أُخضع له البزاز، أحد ألمع من تولوا رئاسة الحكومة في تاريخ العراق الحديث.

لكن الأساس البعيد لهذا السلوك كان يكمن في مكان آخر. ذاك أن طبيعة السلطة وضعفها أكثر ما يفسران، في آخر المطاف، هذا الهوس بالمؤامرات المصنوعة والمتَخَيَّلة. وهما ما يجعلان للحركات والسكنات والإيماءات دلالات

مبالغاً فيها إلى حد الوسوسة. فالبعث الذي لم يكن أعضاؤه يتجاوزون المئات القليلة حين حكم العراق، لم يملك من الثقة بالنفس ما يتيح له ممارسة الحكم بأعصاب مسترخية. أما أيديولوجيته، وهي من كل وادٍ عصا، فيصعب تحويلها لحمةً جامعة لفئة اجتماعية معينة. ثم إن افتقاره إلى أي مبرر للوجود في السلطة، ما عدا الإمساك بالسلطة نفسها، يحيل علة وجوده مادةً لتشكيك متواصل.

والأزمة التي تعانيها فكرة البعث في العراق لا تقلّ، والحال هذه، عن أزمة معنى. هكذا، مثلاً، رأينا البكر وصدام حسين يبحثان مبكراً عن تأليف تاريخي عراقي يضع العروبة فعلياً بين هلالين أو يخلطها بنقائضها. ففي السنة نفسها، أُعلن عن ابتداء «مهرجانات الربيع» التي تستلهم تراثاً وطقساً سابقين على الإسلام. وحين حلّ العام ١٩٧١، اعتمد المهرجان عدداً من نقاط البدء ترجع إحداها إلى سومر والبابليين القدامى. وفي وقت لاحق، ولا سيما إبان الحرب مع إيران، بات صدام حسين يُشتق بصورة أوتوماتيكية من بُناة الحضارات الأولى في «بلاد الرافدين».

صحيح أن هذا كله كان يُقدّمه التأويل الخرافي للتاريخ كأنه وجه آخر للعروبة ممهّد لها، وصحيح أن الثقافة البعثية الجديدة لم تكف عن توجيه الدروس المستقاة مما قبل التاريخ إلى الصهاينة، مستعينةً بنبوخذ نصّر وهو ينقل الأسرى اليهود من القدس إلى بابل. لكن الخلط يبقى فاقعاً حين يصدر عن حزب قومي متشدد في تطهير التاريخ. وفي الخانة هذه اندرج الإقدام، عام ١٩٦٩، على تغيير أسماء المدن والمحافظات. فقد اعتُمد لبعضها أسماء عربية كـ«ذي قار»، ولبعضها الآخر أسماء كـ«نينوى»، وظلت تلح أزمة افتعال شرعية عراقية للقومية العربية وشرعية قومية عربية للعراق.

وفضلاً عن الافتعال، غالباً ما لاح التقدم على الطريق القومي مُعاقاً في ذاك البلد أكثر من غيره، فتكشّفت العروبة والقومية وفلسطين بصفتها ما تستعين به نزعات محلية محتقنة لا تستطيع، بذاتها، أن تطرد المختلفين من فردوسها.

وبالمعنى هذا، تنحط الدعوة القومية من دعوة تاريخية إلى النشأة والصيرورة، لتصير هوساً عصبياً وحزبياً يفتت ما هو قائم أصلاً من نسيج وطني ويقضي عليه.

ولئن حاول البعث التماهي مع الطائفة السنية العربية، وهي أصلاً أقلية عدداً، فقد تماهى مع قطاعها الأقل تقدماً في «المثلث السني»، لا سيما منه تكريت. أما بغداد وعائلاتها، هي التي مثّلت تاريخياً ركيزة البلد الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية، فظلت ضيفاً ثقيلاً على البعث يحاول تطويعها بالأرياف.

فتماهيه هذا، إذاً، قصّر عن تذليل الحقائق العنيدة للحياة العراقية. وكان ما يوجز بؤس التجربة تحميل إحدى أشد مناطق البلد تفتتاً مهمة النهوض بالدعوة العروبية والوحدوية.

فمثلاً، معروفة جيداً تلك الخصومة التقليدية بين عانة وراوة المتلاصقتين، في غرب «المثلث»، تضرب جذرها في أن الراويين قصفوا العانيين في العشرينات بمدافع خلّفها العثمانيون وراءهم. وهكذا دواليك تعم وتنتشر الحساسيات التي ترتّبت على عصبيات صلبة. فسامراء التي أقيم فيها ضريحا الإمامين علي الهادي وحسن العسكري، أثارت دائماً حسد تكريت لانتعاشها النسبي وانفتاحها على خارجها. وحين كانت سامراء قضاء تابعاً للواء بغداد، لم تكن تكريت إلاّ ناحية منها. وفقط بجهود مولود مخلص، في الثلاثينات، فُصلت الأخيرة وجُعلت قضاءً يتبع العاصمة مباشرة. وثمة من يذكر أن التكارتة احتفلوا يومذاك بـ«استقلالهم» احتفالاً شهيراً. وعلى نحو مشابه ربطتهم حزازات بـ«أبناء عمومتهم» أهل الدور التابعة إدارياً لتكريت، فيما لم يكتم سكان الموصل بَرمهم الجماعي لأن القطار الذي يصلهم بالعاصمة محكوم بالمرور فيها.

وقصارى القول إن الارتكاز إلى قاعدة اجتماعية كهذه لن يمنح الدعوة العروبية أي معنى سياسي وأية شرعية تساهم في توطيد الاستقرار ودولته.

وهذا كان معطوفاً على مشكلة العراق نفسه الذي، منذ ١٩٢٠، وُلِد محكوماً بأزمة تحوّله إلى دولة ـ أمة، متساوقة مع مجتمعها. ولئن فشلت العهود المتلاحقة

في التغلّب على المعضلة المذكورة، جاء البعث وريثاً للفشل المتراكم وتعبيراً، في الآن نفسه، عن الرغبة في نجاح تحرزه الإرادية البحتة. هكذا تحول افتقاره إلى أي من أدوات هذه المهمة مصدراً خصباً للقمع الداخلي، ومن بعده الحروب الخارجية. فالعراق البعثي، مثلاً، جاءت قوانينه بين قوانين أكثر الدول توتاليتارية في استثناء المخالفين سياسياً من المواطنية وحقوقها، وصار أمنه بمثابة حجر الزاوية الفعلي لكل بناء سياسي أو إنشاء قومي. ومن بؤرة الأمن و«الحماية» خرج معظم رموز النظام، كما نما البعث الحاكم نفسه بصفته أوالية أمنية. والأهم أن العراقيين لم يعرفوا إلاّ الدساتير المؤقتة في تتابُع آلي على مدى خمسة وثلاثين عاماً.

لكن هذه المقدمات إذا فسّرت القسر، فسّرت أيضاً الانكماش المتزايد في رقعة السلطة، وصولاً إلى العائلة والبيت الواحدين. وحتى هذين الأخيرين، وكما سنرى لاحقاً، تعرّضا هما نفسهما إلى التصديع والتآكل.

وكان أمران يعززان الاستعداد الخصب لما هو تآمري في النظام. فالخلاف مع سورية، وهي بوابة العراق إلى سياسات العروبة، وسم سلوك بغداد بتوتر ظاهر. وقبل هذا، كان العداء الصريح الذي واجهه حكم البعث من إيران الشاهنشاهية، خصوصاً وقد ضاعفت دعمها للأكراد، ما ضاعف ميوله الهستيرية.

وهكذا، في كانون الثاني ١٩٧٠، كشفت أجهزة الأمن خطة لإطاحة النظام مدعومة من طهران، وكان الكشف هذه المرة أقرب من الكشوفات السابقة إلى الحقيقة. فالشاه و«الحلف الإسلامي» يومذاك لم يُعرفا بأي ود للبعث، حتى لو اقتصرت «تقدميته» على ارتفاع صوته وأدائه المسرحي. والزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني الذي ضلع في المحاولة، كانت مرارته معروفة حيال حكم البعث في ١٩٦٣، ناهيك بشوفينية دعوته القومية دائماً. بيد أن السلطة وقد ربطت التنفيذ باللواء عبد الغني الراوي، الذي شغل مناصب وزارية في عهد عارف، شكّلت محكمة خاصة ضمت طه ياسين رمضان وناظم كزار، ونفّذت لتوّها

الإعدام بـ ٤٢ شخصاً، ماضيةً في ترسيخ قبضتها الأمنية.

على أن ذاك القدر من الصدق الذي حمل الحكم على تقديم أدلّة ما للجمهور، هو ما اختفى كلياً في التجارب المتخيَّلة اللاحقة. ففي ١٩٧٤ اعتُقل قرابة ١٦٠ شخصاً من المهنيين ورجال الأعمال والأكاديميين والمثقفين بتهمة الماسونية. وقد ابتدأت المأساة الملهاة بفتح صندوق أمانات مغلق بعد انتهاء مهلة الـ ١٥ عاماً المحددة. فلما فتحته السلطات «وجدت» قائمة بأسماء مدعوّين إلى حفل أُقيم في ١٩٤٢ في بيت المايجور البريطاني تشادويك الذي غادر العراق عام ١٩٥٨.

وكان يصعب، تبعاً لأعمار أولئك «المتآمرين»، أن يكونوا من النوع الذي يهدد سلطة عسكرية، خصوصاً أن المتهم الأساسي كان في الثانية والتسعين. وإذا صح أن الرجل هذا انضم فعلاً إلى المحفل الماسوني، فإنه فعل في بومباي عام ١٩٠٨، أي قبل عقد كامل على انهيار السلطنة العثمانية.

والحال أن سنوات ١٩٦٨ و١٩٧٥ و١٩٧٦، أنتجت من القوانين والقرارات والتعديلات الدستورية ما يقضي بإعدام أصناف من البشر الأعداء الذين كفّوا عن الوجود في العراق، كالماسونيين والصهاينة.

ما لم يكفّ عن الوجود، على أي حال، كان عُظام البعثيين المستفحل الذي لا يرى في الكون إلاّ المؤامرات. فمن لا يملك إلاّ المطارق لا تقع عينه، في آخر المطاف، إلاّ على المسامير. وكم بدت باردة، بل مثيرة للضحك، مقارنات عقدها بعض البعثيين يومذاك بالثورتين الفرنسية والروسية، لإقناع العالم بأنهم يملكون شيئاً آخر غير القمع. وبدا كافياً أن الثورتين المذكورتين شابهتا الانقلاب العراقي في التعرّض لـ«مؤامرات» الخارج وحروبه، وفي الاعتماد على الإرهاب، للإيحاء بشَبه أعمق وأبعد.

على أن النزعة السلطوية الحادة والمبالغات الأمنية واحتدام الصراع مع الجوار لا تلخص كل شيء. ففي مقابل مشروعين أرادهما القادة اليعاقبة والبلاشفة لتغيير

في التغلّب على المعضلة المذكورة، جاء البعث وريثاً للفشل المتراكم وتعبيراً، في الآن نفسه، عن الرغبة في نجاح تحرزه الإرادية البحتة. هكذا تحول افتقاره إلى أي من أدوات هذه المهمة مصدراً خصباً للقمع الداخلي، ومن بعده الحروب الخارجية. فالعراق البعثي، مثلاً، جاءت قوانينه بين قوانين أكثر الدول توتاليتارية في استثناء المخالفين سياسياً من المواطنية وحقوقها، وصار أمنه بمثابة حجر الزاوية الفعلي لكل بناء سياسي أو إنشاء قومي. ومن بؤرة الأمن و«الحماية» خرج معظم رموز النظام، كما نما البعث الحاكم نفسه بصفته أوالية أمنية. والأهم أن العراقيين لم يعرفوا إلاّ الدساتير المؤقتة في تتابُع آلي على مدى خمسة وثلاثين عاماً.

لكن هذه المقدمات إذا فسّرت القسر، فسّرت أيضاً الانكماش المتزايد في رقعة السلطة، وصولاً إلى العائلة والبيت الواحدين. وحتى هذين الأخيرين، وكما سنرى لاحقاً، تعرّضا هما نفسهما إلى التصديع والتآكل.

وكان أمران يعززان الاستعداد الخصب لما هو تآمري في النظام. فالخلاف مع سورية، وهي بوابة العراق إلى سياسات العروبة، وسم سلوك بغداد بتوتر ظاهر. وقبل هذا، كان العداء الصريح الذي واجهه حكم البعث من إيران الشاهنشاهية، خصوصاً وقد ضاعفت دعمها للأكراد، ما ضاعف ميوله الهستيرية.

وهكذا، في كانون الثاني ١٩٧٠، كشفت أجهزة الأمن خطة لإطاحة النظام مدعومة من طهران، وكان الكشف هذه المرة أقرب من الكشوفات السابقة إلى الحقيقة. فالشاه و«الحلف الإسلامي» يومذاك لم يُعرفا بأي ود للبعث، حتى لو اقتصرت «تقدميته» على ارتفاع صوته وأدائه المسرحي. والزعيم الكردي الملا مصطفى البارزاني الذي ضلع في المحاولة، كانت مرارته معروفة حيال حكم البعث في ١٩٦٣، ناهيك بشوفينية دعوته القومية دائماً. بيد أن السلطة وقد ربطت التنفيذ باللواء عبد الغني الراوي، الذي شغل مناصب وزارية في عهد عارف، شكّلت محكمة خاصة ضمت طه ياسين رمضان وناظم كزار، ونفّذت لتوّها

الإعدام بـ ٤٢ شخصاً، ماضيةً في ترسيخ قبضتها الأمنية.

على أن ذاك القدر من الصدق الذي حمل الحكم على تقديم أدلّة ما للجمهور، هو ما اختفى كلياً في التجارب المتخيّلة اللاحقة. ففي ١٩٧٤ اعتُقل قرابة ١٦٠ شخصاً من المهنيين ورجال الأعمال والأكاديميين والمثقفين بتهمة الماسونية. وقد ابتدأت المأساة الملهاة بفتح صندوق أمانات مغلق بعد انتهاء مهلة الـ ١٥ عاماً المحددة. فلما فتحته السلطات «وجدت» قائمة بأسماء مدعوّين إلى حفل أُقيم في ١٩٤٢ في بيت المايجور البريطاني تشادويك الذي غادر العراق عام ١٩٥٨.

وكان يصعب، تبعاً لأعمار أولئك «المتآمرين»، أن يكونوا من النوع الذي يهدد سلطة عسكرية، خصوصاً أن المتهم الأساسي كان في الثانية والتسعين. وإذا صح أن الرجل هذا انضم فعلاً إلى المحفل الماسوني، فإنه فعل في بومباي عام ١٩٠٨، أي قبل عقد كامل على انهيار السلطنة العثمانية.

والحال أن سنوات ١٩٦٨ و١٩٧٥ و١٩٧٦، أنتجت من القوانين والقرارات والتعديلات الدستورية ما يقضي بإعدام أصناف من البشر الأعداء الذين كفّوا عن الوجود في العراق، كالماسونيين والصهاينة.

ما لم يكفّ عن الوجود، على أي حال، كان عُظام البعثيين المستفحل الذي لا يرى في الكون إلاّ المؤامرات. فمن لا يملك إلاّ المطارق لا تقع عينه، في آخر المطاف، إلاّ على المسامير. وكم بدت باردة، بل مثيرة للضحك، مقارنات عقدها بعض البعثيين يومذاك بالثورتين الفرنسية والروسية، لإقناع العالم بأنهم يملكون شيئاً آخر غير القمع. وبدا كافياً أن الثورتين المذكورتين شابهتا الانقلاب العراقي في التعرّض لـ«مؤامرات» الخارج وحروبه، وفي الاعتماد على الإرهاب، للإيحاء بشَبه أعمق وأبعد.

على أن النزعة السلطوية الحادة والمبالغات الأمنية واحتدام الصراع مع الجوار لا تلخص كل شيء. ففي مقابل مشروعين أرادهما القادة اليعاقبة والبلاشفة لتغيير

العالم، نضح الانقلاب العراقي بتآمر مجاني وظيفته تثبيت أصحابه في السلطة لا غير والبحث، بعد ذاك، عن قضية.

وما بين مطارق هي كل عدّتهم، ومسامير هي كل العام المحيط، أُسست «جمهورية خوف» قاربت الخيال الخرافي، حتى أمكن الظن أنها ميثولوجيا أخرى تنتجها «بلاد ما بين النهرين» التي سبق أن أعطت البشرية الميثولوجيا.

الفصل السادس

محنة الشيوعيين

وكان هناك الشيوعيون. ومعهم تحضر ذكريات بشعة لعهدي قاسم والبعث: الموصل و«قطار السلام» في ١٩٥٩، و«الحرس القومي» و«قطار الموت» وسلام عادل في ١٩٦٣.

وفضلاً عن الكراهية المريرة، أحس كل من الطرفين بحسد أمرّ حيال الآخر. فالبعث نظر إلى الحزب اللينيني الثاني عدداً في العالم العربي نظرة مصارع إلى أستاذ مدرسة: الأول قوي بعضله، قادر على ممارسة القتل، لكنه يتمنى امتلاك شيء من معرفة الثاني، أو ما تراءى يومها كذلك. وإذا كان في وسع المصارع خنقه حين يشاء، فإنه يحس أن انتصاراً كهذا قد يكشفه على الملأ جاهلاً أمياً، فيرتدّ عليه بالفضيحة.

إذاً، صدر بعث العراق، جزئياً، عن ذاك الحسد لمن كانوا سادة الشارع في الخمسينات ومحور الحياة الثقافية للستينات. وقد آل بهم الحسد، معطوفاً على تطورات سياسية وأيديولوجية تعدّت العراق إلى جواره، إلى سرقة بعض ملابس الشيوعيين وإيداعها المكتبة الفقيرة للعقيدة البعثية. وبالفعل فرز حزب عفلق، على مدى الستينات، عدداً من الكُتّاب الذين اختصّوا بهذه المهمة، فكان منهم إلياس فرح السوري وطارق عزيز العراقي وآخرون ممن يزوّجون باستمرار «قيادة الطبقة العاملة» إلى «الرسالة الخالدة».

والشيوعيون، بدورهم، حسدوا البعث كما يفعل فلاح بالكاد يكفيه قوته إذ

ينظر إلى بدوي يغنم، بالسلب والنهب، قطيعاً بعد آخر. فهم حين أمسكوا بناصية الشارع في ١٩٥٩، وكان لهم في الجيش ٥٠٠ ضابط، امتنعوا عن القيام بانقلاب عسكري سهل أقدمت عليه، بعد أربع سنوات، ثم بعد عشر سنوات، قبضة من المغامرين البعثيين، وفي المرتين كُتب التوفيق للمحاولين.

وكان من مفارقات تلك العلاقة العجيبة أن شيوعيي العراق دفعوا غالياً ثمن صداقتهم للسوفيات الذين أوصوهم بأن لا يفعلوا، حرصاً على تحالفهم مع قاسم، في ما أفاد البعثيون لاحقاً من أنهم بلا أصدقاء يردعونهم، ففعلوا.

بيد أن الأمر أكثر من هذا. فالأخيرون كانت لا تزال لديهم مرجعية هي القيادة القومية التي شرّدها انقلاب ٢٣ شباط (فبراير) السوري ما بين بيروت وعواصم أخرى. وتحت وطأة هزيمة ١٩٦٧، أوصت تلك القيادة المنبوذة في كل مكان، والمعارضة لكل مكان، بإقامة «جبهات وطنية عريضة» للرد على الهزيمة. وتنفيذاً لتوصية ميشيل عفلق، اتصل تلامذته العراقيون بشيوعيي بلادهم عارضين عليهم الجبهة، فتلقّوا ردّين: واحداً من الحزب الرسمي، أي «اللجنة المركزية»، مفاده الرفض. فمعلومات الشيوعيين، يومها، أن عدد البعثيين لا يزيد عن سبعين شخصاً وهم، أصلاً، تعوزهم الثقة بحزب عفلق، ناهيك عن التعامل معه. أما الرد الثاني فجاء من الأقليين، أو «القيادة المركزية» بزعامة عزيز الحاج. وهؤلاء المعوّلون آنذاك على الكفاح المسلح، أتى ردّهم أكثر جذرية في رفضه.

والبعث كان، لأسباب عدة، اختار مخاطبة الشيوعيين. فهناك التنافس مع الرفاق الألدّاء في سورية على الظهور في مظهر «تقدمي». ودمشق «القطرية» كانت وزّرت، للمرة الأولى في تاريخ ذاك البلد، شيوعياً هو سميح عطية الذي سلّمته حقيبة المواصلات، قبل أن تعقد «معاهدة صداقة وتعاون» مع الاتحاد السوفياتي. وهناك اليسارية الشعبوية التي لم تفارق البعث في سائر أقطاره. وأخيراً، وُجدت قلّة من البعثيين العقائديين في العراق، كان عبد الخالق السامرائي أبرزهم، ممن أرادوا حقاً بناء «جبهة ترد على الهزيمة» وتشمل، خصوصاً، المقاومة الفلسطينية واليسار الشيوعي.

ثم إن الشيوعيين، مثل سائر رفاقهم العرب، كانوا باشروا، بعد ١٩٦٧، مصالحتهم مع القومية العربية. فقد خرجوا من الكونفرانس الثالث الذي عقدوه في كانون الأول (ديسمبر) من ذاك العام بلغة منفتحة عليها وعلى قضية فلسطين. ومنذ خريف ١٩٦٨، جعلوا يعزفون تكراراً على وتر «حق الشعب العربي الفلسطيني بالعودة وتقرير المصير». وإذا صح أن إنشدادهم إلى التصور السوفياتي ـ المصري كما عبّر عنه مشروع روجرز، لم يرو غليل البعثيين، فالصحيح أيضاً أن التشكيك القومي القديم بمواقفهم لم يعد بديهياً وتحصيل حاصل كما كان من قبل.

وتجدد العرض بعد وصول البكر وصدام إلى السلطة في ١٩٦٨، فطالب الشيوعيون بإطلاق المساجين أولاً، وبحل الموضوع الكردي وإشاعة الحرية للعمل الحزبي، بينما تمسكت مجموعة الحاج، مأخوذةً بغيفارية الستينات، بالرفض المطلق. وفعلاً أصدر البعث عفواً عن مساجين اللجنة المركزية السياسيين وأرجع المطرودين منهم إلى عمالهم، متيحاً للشيوعيين في منافيهم الكثيرة أن يعودوا. غير أنه لم يتزحزح في ما خصّ السماح بحرية النشاط الحزبي.

وبدا واضحاً أن الشيوعيين يطلبون ما لا يمكن للبعثيين أن يحققوه، بهدف أن لا يُصار إلى اتفاق، فيما البعثيون مستعدون لأن يحققوا أكثر مما هو متوقع منهم. ذاك أن البكر وصدام العارفين بضيق قاعدة نظامهما، باتا واثقين من سيطرتهما على الجيش والأمن. إذاً ما الخطر في تقديم التنازلات حيث لا سلطة فعلية، وبما ينقّي الصورة التي شاعت عن حزبهما وسلطته في ١٩٦٣.

والأهم أنهما كانا في أمسّ الحاجة إلى السلاح السوفياتي. والتوجه، يومها، نحو موسكو كان قليله اختياراً وكثيره اضطراراً. فشاه إيران لم يكن يُخفي عداءه النشيط للحكم البعثي: ففي ١٩٧٠ رعى محاولة تآمرية، وفي ١٩٧١، وقد انسحبت بريطانيا من الخليج، استولت قواته على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. ولأن التوهّم لا يصل بالبكر وصدام إلى افتراض فكّ التحالف بين

الشاه وواشنطن، بينما علاقات العراق مقطوعة مع الولايات المتحدة منذ ١٩٦٧، بدا الخيار الروسي الوحيد الممكن. وإلى ذلك لا يمكن البعث، بين ليلة وضحاها، أن يغيّر السلاح السوفياتي الذي يستخدمه الجيش العراقي منذ ١٩٥٨. فهذا من الكماليات التي تحصل في أزمنة الانفراج، بينما الأفق يومها ملبّد بالتوتر في الداخل كما الخارج.

أما القيادة الشيوعية فلاحظت أن بعض سياسات البعثيين الجديدة «وطنية»، بل «تقدمية». وفي هذه الخانة صُنّف اتفاق ١١ آذار (مارس) مع الأكراد والإجراءات النفطية التي انتهت بتأميم «شركة نفط العراق» في حزيران (يونيو) ١٩٧٢. لكن القيادة ظلّت تتردد، لا سيما وأن قاعدتها الحزبية لم تتزحزح عن رفضها التقاربَ مع «حمَلة السكاكين»، مغلّبةً خوفها وعداءها تبعاً لماضيهم وما انطوى عليه من مناهضة تكوينية للشيوعية.

بيد أن مرجعية الشيوعيين ليست قيادة قومية مطرودة وضعيفة. إنها الاتحاد السوفياتي، ثاني جبارين في العالم يومذاك. وبوجود أصدقاء كهؤلاء لم يكن الشيوعيون بحاجة إلى أعداء. والحال أن السوفيات أنفسهم كانوا مَن صنع الجبهة التي جمعت الحزبين العراقيين ابتداء بـ١٩٧٣. وهم كانوا من حسم في النهاية، وبالاتجاه الذي حسموا فيه عام ١٩٥٩، فارضين على رفاقهم في حزب فهد زواجاً قسرياً ما لبث أن انتهى اغتصابياً أيضاً.

لكن تلك قصة كثيرة المقدمات. ففي ١٩٦٩ بدأ تقارب حذر بين البعث واللجنة المركزية أدنى، بالتأكيد، من سوية جبهوية. ذاك أن بغداد كانت اعترفت في ٣٠ نيسان (أبريل) بألمانيا الشرقية، وعقدت اتفاق كبريت مع البولنديين في أول أيار (مايو)، ثم معاهدة للتعاون الاقتصادي والفني مع برلين في أواخره، وأخرى مع موسكو في ٥ تموز (يوليو). وأخذ الطرفان يتعاونان داخل أُطر ومؤسسات تعادل درجة التقارب المتحقق. فقد وُجدا سويةً في جمعية الصداقة العراقية ـ السوفياتية ولجنة التضامن مع الشعوب الأفرو آسيوية، كما أرسلا، في العام نفسه، وفدا مشتركاً إلى اجتماع مجلس السلم العالمي. وسُمح للشيوعيين

بنشر دوريتهم «الثقافة الجديدة»، كما عُين، أواخر العام، عزيز شريف السكرتير العام السابق لـ«أنصار السلم»، وزيراً للعدل. وقبل أن يخوض الطرفان على لائحة واحدة، في ١٩٧٠، معركتهما في انتخابات نقابة المحامين، أصرّ الشيوعيون على التذكير بالمسافة التي تفصل بينهما. وبالمعنى هذا أكدوا على أن توزير شريف توزير له كـ«شخصية مستقلة»، معبّرين بصوت خفيض عن خوفهم من أن يكون الهدف من «التبرّع» لهم بوزارة العدل انتزاع تصديقهم على أحكام إعدام كثيرة.

وبتردد ملحوظ سار الشيوعيون، لكنهم لم يمتلكوا لا المناعة ولا الشجاعة كي يعارضوا عاطفة جارفة يبديها رفاقهم السوفيات، أو يبرّدوا الحرارة التي تكتسيها علاقتهم بالعراق. ففي ٩ نيسان ١٩٧٢ شهدت بغداد، بكثير من الضجيج، توقيع البكر وألكسي كوسيغين، رئيس الحكومة السوفياتية، على معاهدة تدوم ١٥ سنة قابلة للتجديد، تربط الطرفين بما وصفته اللغة السوفياتية الشهيرة بـ«صداقة دائمة لا تُفصم عُراها». وبموجبها تعهدت كل من الحكومتين «عدم الدخول في أي تحالف أو المشاركة في أية كتلة أو السماح باستعمال أراضيها لأي نشاط قد يُضر بالطرف الآخر عسكرياً». ولئن هلل «حزب الطبقة العاملة» في العراق «لهذا المكسب التاريخي العظيم»، بدا واضحاً أن السوفيات مستعدّون لأن يضحّوا بالرفاق العراقيين من أجل العلاقة بحكومتهم، على ما فعلوا في بلدان، عربية وغير عربية، كثيرة.

وموسكو صارت تملك في العراق الكثير مما يستحق التمسك به. فقبل توقيع المعاهدة بيوم واحد، وافقت على تقديم قرض كبير إلى بغداد لتمويل منجم للفوسفات ومصنع للأسمدة الكيماوية وخط أنابيب نفطي ومصفاة للنفط ومحطتين لتوليد الكهرباء مائياً. وفي ٢٤ حزيران (يونيو) نص اتفاق فني على تقديم الاتحاد السوفياتي مساعدات لتطوير حقل نفط الرميلة الشمالي. وكان الغزو الإيراني لجزر الخليج، الذي حصل قبل عام، قد رشّح التعاون للارتقاء إلى «مستويات أرفع» دائماً.

ولأنه لم يكن في وسع شيوعيي العراق ألاّ يشاركوا في صد «مؤامرات الرجعية الشاهنشاهية والامبريالية الأميركية»، تواصلت عملية تفاوض مديد ومعقد بين الحزبين. وعلى امتداد العملية تلك بدا حزب فهد مغلوباً على أمره. فتوازن القوى كان مختلاً بالكامل إزاء البعث، فيما أدى الانفراج الجزئي إلى انكشاف بعض قيادات الشيوعيين وقواعدهم لأعين السلطة. وبينما جعل السوفيات يضغطون عليهم كي يتفقوا مع خصوم الأمس، وبأسرع ما يمكن، كان النموذج السوفياتي في بناء الجبهات حجة دائمة لصالح البعثيين: إذ كيف يُطلَب الانتقاص من مفهوم «الحزب القائد» في بغداد ولا تجوز المطالبة نفسها في موسكو أو أي من عواصم كتلتها؟ أولم يكن البلاشفة الروس أول من أدخل المفهوم هذا إلى السياسة، وأول من أعطاه أنياباً من حديد يجهد صدام لإنبات مثلها في فمه؟

وفعلاً كان التفاوض مع اللجنة المركزية مضنياً، تخللته محاولة استغلال الاتفاق مع الأكراد في ١٩٧٠ لعزل الشيوعيين وتهميشهم. ولم ينقض غير أربعة أشهر حتى كشفت قيادة البعث عن شروطها الفعلية للقبول بهم أعضاءً في «جبهة وطنية تقدمية». فقد طالبتهم بـ«تثمين موضوعي وصريح» للبعث كـ«حزب ثورة وحدوي اشتراكي ديموقراطي»، وبـ«تقييم لا لبس فيه... لثورة ١٧ تموز»، وبـ«اعتراف بالدور القيادي لحزب البعث في الحكم والمنظمات والجبهة»، والتزام بعدم إيجاد «ولاءات خاصة داخل القوات المسلحة غير الولاء للثورة»، ورغبة في إقناع «الامتدادات الدولية» للحزب الشيوعي بالتحالف مع فروع البعث في البلدان العربية الأخرى، و«الرفض الكامل للدولة الصهيونية»، و«تبني النضال المسلح من أجل التحرير الكامل لفلسطين»، والقبول بالوحدة العربية على أنها «الهدف الأسمى والأساسي الذي يوحّد كل الأهداف»، والإيمان بـ«التحول الاشتراكي للعراق». وبلغة أخرى، أريد من الشيوعيين أن يصيروا بعثيين من دون مشاركتهم مغانم السلطة.

وشكك الحزب الشيوعي بهذه الشروط وفنّد، بما يجمع بين الرزانة والتهذيب والعقلانية اليسارية لذاك الزمن، مطالب البعث. وكان لافتاً للنظر أن يعترض

الشيوعيون، بين ما اعترضوا، على «التحول الاشتراكي» لأنه «غامض» بقدر ما «يحرق المراحل». فالبلد، في نظرهم، لا يزال مطلوباً منه أن «يستكمل ثورته الوطنية الديموقراطية». وإذا بيَّنت هذه المساجلة أن حزب فهد متماسك في خرافته، يتحكم بها ويسيطر عليها، بيّنت أن حزب عفلق يسيء سرقة الخرافة الشيوعية برداءة المصارع حين يستعير لسان الأستاذ.

وفي ٢٠ تموز، وفي مؤتمر صحافي استُحضر المصارع إلى الحلبة، فحذّر البكر الشيوعيين من «اللعب بالنار» واتهمهم بـ«نكران الجميل»، من دون أن ينسى التهديد لكل من تسوّل له نفسه التجرؤ على الحكم.

وبدوره خرج المؤتمر الشيوعي العام الثاني، الذي انعقد عامذاك في كردستان، بمقررات تتمسك بملاحظات لا يود البعثيون سماعها. فهي قضت بتأييد مبدأ التعاون مع البعث مرفقاً بالتحفظ عنه للأسباب المعروفة. ولئن التقى القيادي الشيوعي عامر عبد اللّه بالبكر وصدام فقد نشر، في الوقت ذاته، في «الثقافة الجديدة»، مقالات انتقادية لما طرحه البعثيون.

ورغم كل شيء تواصل الحوار الذي لم يملك الشيوعيون قطعه. فقاده من الجانب البعثي عبد الخالق السامرائي الذي ما لبث أن سُحب لتفهمه مواقف محاوريه ممن أصرّوا على ألاّ يكون هناك طرف قائد. وتهدد الحوار مراراً ودغدغت بعض الشيوعيين فكرة العودة إلى السرية، ولكن هيهات. فقد وصل الأمين العام عزيز محمد حاملاً توصية موسكو بأنه ينبغي التفاهم مع النظام «اليساري» القائم. وفي ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ أعلن البكر «لائحة العمل الوطني» التي مهدت الطريق إلى الجبهة، فأكدت على محورية «التصدي لشاه إيران وجميع المؤامرات الامبريالية والصهيونية»، كما دعت إلى «تحالف وطني واسع»، وإلى «ضمان... كل الحريات الديموقراطية لجماهير الشعب وقواه الوطنية والتقدمية، بما في ذلك حرية الأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والمهنية والنقابية». وورد المكتب السياسي للحزب الشيوعي بعد ١٢

يوماً فبادل خشبية اللغة البعثية بخشبية مماثلة، كما رد على التحية السياسية لحزب عفلق بأحسن منها.

وبقي للشيوعيين، مع هذا، حق التشدد في ما يمسّهم في أرواحهم وأجسادهم. فهم، في آخر المطاف، يتعاطون مع البعث.

هكذا طالبوا النظام بوضع «نهاية حاسمة... لكل أشكل الاضطهاد» ضدهم أو «ضد أية قوة وطنية أخرى». لكن على من تقرأ مزاميرك يا داوود؟ فحتى قبل أن يبدأ التفاوض، وفي موازاته، استخدم البعثيون القوة بطرقهم المعهودة. ففي ٥ تشرين الثاني ١٩٦٨ قُتل شيوعيان وجرح آخرون خلال إضراب في معمل للزيوت النباتية في بغداد. وبعد يومين فقط قُتل ثلاثة منهم إذ هوجمت مسيرة نظّموها، في الرصافة ببغداد، بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للثورة البلشفية. وكانت قوات الأمن التي يمسك بها صدام من هاجم وقتل. وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٩ قُتل عضو اللجنة المركزية ستار خضير، وفي كانون الأول اختُطف الشيوعي عبد الأمير السعدي. وفي ٢٠ آذار (مارس) ١٩٧٠ عُثر على محمد أحمد الخضري، عضو لجنة بغداد، مقتولاً في أحد شوارعها، وبعد يوم واحد فُرّق بالقوة شيوعيون أرادوا أن يحتفلوا بعيد نوروز الكردي في العاصمة. وإذ نفى البعث، أكد الحزب الشيوعي أن مئات عدة اعتقلوا في أنحاء العراق.

والحال أن شتاء ١٩٧٠-١٩٧١ شهد حملة اعتقالات واسعة النطاق للشيوعيين في المحافظات الجنوبية. وفي كانون الثاني (يناير) مات تحت التعذيب قياديان منهم هما كاظم الجاسم وعزيز حميد. وفي أيار قُبض على ثابت حبيب العاني، عضو اللجنة المركزية، في أحد شوارع بغداد وسيق إلى مكان مجهول تحت حراسة رجال الأمن العام. واضطُر، في النهاية، صديق الحزب عزيز شريف إلى الاستقالة في آب (أغسطس) من وزارة العدل لتذيع، بعد أقل من شهر، أخبار موت عضو الفرع الكردي واللجنة المركزية، الشيخ علي البرزنجي، تحت التعذيب في سجن «قصر النهاية».

أما القيادة المركزية التي تمسكت بموقفها الراديكالي فصعّدت، أواخر ١٩٦٨، داعيةً إلى إطاحة النظام. وبشجاعة رجال عصابات، هاجم مناضلوها مكاتب رسمية استولوا على أموالها، كما أطلقوا النار على منزلي صدام وصلاح عمر العلي. لكن في شباط ١٩٦٩ نجح النظام في القبض على الحاج الذي حمله تعذيب لا يُطاق على كشف رفاقه، فاقتيد مع أعضاء مكتبه السياسي إلى قصر النهاية أيضاً. وهناك أودى التعذيب بأكثر من عشرين في عدادهم عضوا مكتب سياسي، وانهار الحاج داعياً أتباعه، عبر شاشة التلفزيون، إلى التخلي عن العنف والتعاون مع الحزب الحاكم.

على أن يوم ١٤ أيار ١٩٧٢، وكانت انقضت أسابيع على معاهدة البكر - كوسيغين، كان يوم الهدية المسمومة. فقد عرض البعث على الشيوعيين المشاركة في الحكم، ولم تكن قد بُتت المسائل العالقة بينهما ولا قامت الجبهة، على أن تكون لهم حصة في السلطة ما عدا الجيش، وثلاث وزارات هي الدولة والري والعدل. وفعلاً سمّى الحزب وزيريه عامر عبد الله ومكرّم الطالباني، قبل أن يوقع على الجبهة في ١٧ تموز ١٩٧٣.

وإذ دبّت الحرارة بموسكو ظلت قاعدة الحزب الشيوعي فاترة، لا سيما وأن السلطة الفعلية ليست في يد مجلس الوزراء أصلاً، بنص من الدستور المؤقت، بينما مراكز القوى كلها في يد البعث حصراً. لكن الموجبات السوفياتية ودعم النظام «في مواجهة شركات النفط وإيران والامبريالية» كُتبت لها اليد العليا.

إذاً انطوى الأمر على مشاركة شكلية، وإن تحققت فيها للشيوعيين بضعة إنجازات. فقد كسب حزبهم مشروعية قانونية وصارت صحيفتهم السرية «طريق الشعب» علنية فغدت تطبع، في ١٩٧٥، نسخاً بأرقام فلكية. وإذ أتيح لهم نشر أدبياتهم راحوا يكسبون أعضاء جدداً. لكن التفاؤل استبد ببعضهم حين ابتدأ هدم قصر النهاية الذي قضم ما لا يُحصى من جثث الشيوعيين، وفات المستبشرين بالخطوة هذه أن السجون يمكن أن تُبنى بالسرعة التي تُهدم فيها ما دام السجّان

موجوداً. كذلك جرف الوهم بعضهم فخالف تحذير كارل ماركس من أن سنونوة واحدة لا تصنع ربيعاً. وراودت هذا البعض أفكار ساذجة في ما خص صدام الذي وُصف بقائد «الجناح اليساري» للبعث، كما لم يتوقف تذكيرهم بنيله وساماً من الزعيم الكوبي فيديل كاسترو.

على أن المفاجآت كانت بالمرصاد. ففي آذار ١٩٧٥ وُقِّعت اتفاقية الجزائر العراقية ـ الإيرانية وانهارت الحركة الكردية تالياً. وهذان الحدثان ألغيا الحاجة الداخلية إلى الشيوعيين بقدر ما خفضا درجة التعويل على موسكو خارجياً. وفي الغضون هذه شرعت تظهر نتائج الارتفاع الهائل لأسعار النفط بعد حرب تشرين. فما بين ١٩٧٣ و١٩٧٨ تضاعفت مداخيل الدولة العراقية قرابة عشر مرّات، وفي ١٩٧٦ غدت حصة النفط من مجموع عائدات الدولة ٨٧ في المئة. وانطلقت مشاريع التنمية الأسرع والأكثر ديناميكيةً، وفي الآن نفسه الأكثر رهافةً وحذلقةً. وأضحت المجموعة الحاكمة تتصرف تصرف أغنياء جدد مأخوذين بتقنية الغرب الأرقى، ومتبرّمين بطرق السوفيات وبطئهم وقِدَمهم ونوعية تسليمهم البضائع والتزامهم الرديء بالمواعيد.

وهذا لم يعن، بالطبع، أن السوفيات حُرموا كل شيء. فهم مُنحوا، مثلاً، مشروعاً ضخماً، أواسط السبعينات، لبناء خط أنابيب البصرة بغداد. لكن الاتجاه نحو فرنسا وسائر البلدان الغربية شرع يتعاظم. وبعدما وصل حجم التبادل الخارجي للعراق مع دولة الكتلة السوفياتية إلى ١٣ في المئة من مجمل التبادل عام ١٩٧٤، انخفض إلى ٧ في النصف الثاني من ١٩٧٥، ليستقر في ١٩٨١ على نسبة هزيلة لا تتعدى الـ٢,٦. كذلك امتد تنويع الاستيراد إلى السلع العسكرية، وهو ما احتكرته طويلاً موسكو وعواصم كتلتها. وبفعل إخضاع الأكراد والهدوء السائد على الجبهة الإيرانية، أتيح تغيير أنظمة التسلح وتدريب الجنود على معدّات جديدة بأعصاب مسترخية. وللمرة الأولى من قبل طرف غربي، وافقت فرنسا، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٦، على تزويد العراق ما بين ٦٠ و٨٠ طائرة ميراج، تلاها في العام التالي ٢٠٠ دبابة.

وشقّت سياسة بغداد في تنويع الاستيراد طريقها، ولم يكن على السوفيات إلاّ أن يعتصموا بحبل الصبر: ذاك أن الرئيسين المصري أنور السادات والسوداني جعفر نميري سبق أن رسما معياراً عربياً يمكن أن يبلغه إذلال موسكو، فبدا الانعطاف العراقي مهذباً جداً بقياسه. ثم إن الروس حافظوا على حصة، ولو متضائلة، من سوق غنية يتقبّلون من القيّمين عليها ما لا يتقبّلونه من حكام مصر والسودان.

وتواطؤ كهذا على الصمت أتاح لسلطة البعث أن تقدم انعطافها بوصفه عاملاً تقنياً لا تخالطه السياسة والأيديولوجيا. فكيف وأن حرب تشرين وصواريخ «سام» السوفياتية لم توجِد للاتحاد السوفياتي تلك الشعبية التي توخّاها الشيوعيون، بينما ظلت البيئة العراقية السنية والمحافظة مقيمة على تحفظها الدائم عن الشيوعية؟ وبينما بدا السوفيات زوجاً مخدوعاً ومضطراً إلى التظاهر بالرضا، كان من الصعب على شيوعيي العراق أن يفعلوا الشيء نفسه. فقد ترافقت تلك التحولات مع تعاظم سلطات صدام على حساب البكر، ومن ثم تضخم المشروع التوتاليتاري وتمدده إلى كل زوايا المجتمع وتنظيماته ونشاطاته. وأحس الشيوعيون بغزو كاسح ماسح ترفده قدرات مالية غير مسبوقة.

والحال أن براقش كانت جنت على نفسها، وكان مستحيلاً عليها، تبعاً لأفكارها وتحالفاتها، أن تفعل غير ذلك. فتأميم ١٩٧٢ ثم ارتفاع العائدات في ١٩٧٣-٧٤ مما تحمس له الشيوعيون وأوّلوه مكسباً وطنياً، كان مكسباً دولتياً أيضاً. وحين تكون السلطة بمنجاة من الرقابة والمساءلة، يطغى الدولتي في المكسب على الوطني، فيقضي الشيوعيون عند زاوية التقاطع بين الاثنين، وبين التأويل الساذج والواقع الخبيث.

لكن غزو الفضاء العام، ومعه الحيّز الخاص، جاء معززاً بقمع من عيار بعثي. فمنذ أواخر ١٩٧٥ بدأت حملة تبيَّن معها أن السنتين السابقتين كانتا تسميناً للطريدة قبل التهامها. فقد اعتُقل عشوائياً عدد من الشيوعيين فتعرضوا لتهذيب

يشبه توجيه رسالة مبكرة إلى حزبهم. ونشرت «طريق الشعب»، في آذار ١٩٧٦، سلسلة مقالات تنتقد سلوك النظام في ما خص الأكراد والاقتصاد، موحيةً بأنه يقترب كثيراً من الغرب. وفي نيسان بدأ الحزب يتذمر وراحت نشاطاته تتعرض للتقييد، فحين حلّ مؤتمره الثالث في بغداد، في أيار، عبّر بوضوح عن الاستياء، مطالباً بتفعيل الجبهة وتطبيق علاقاتها على المنظمات الجماهيرية التي يحاصرها البعث ويخترقها.

وجدد التدهور ذكريات الـ١٩٦٣. فحُرّمت الحيادية واللابعثية في الوظائف العامة والشرطة، ناهيك بالجيش. وكتب طارق عزيز في جريدة «الراصد» البعثية معيِّراً الشيوعيين بعلاقتهم بموسكو. وأخيراً جاءت المحطة الانفجارية باعتقال الأمن ٣٨ ضابطاً حُكموا بالإعدام الذي نُفذ بكثيرين منهم. ووسّط الشيوعيون البكر، قائد «الجناح اليميني» في البعث، ففشل أسيرُ قصره في أن يغيّر القدر الذي رسمه صدام وصدام، في أمر الجيش، لا يقبل أنصاف الحلول.

وانفتح الباب واسعاً للوعيد الذي يقطر دماً. ففي أواخر أيار ١٩٧٨ حذّرت صحيفة «الثورة» الحزبيين غير البعثيين من أن «عقوبة الإعدام الثورية» يمكن تطبيقها على كل محاولة تسلل إلى الجيش. وامتدت مداهمات الشيوعيين إلى المحافظات حتى طاولت الاستدعاءات والاعتقالات ما مجموعه سبعون ألف شخص. عندها أصدر الحزب الشيوعي قراراً يدعو كل من يستطيع من أفراده مغادرة البلد أن يفعل. وقبل أن يستقيل الوزيران عبد اللّه والطالباني رسمياً، بدأ محازبوهما هجرة صارت من سمات المهجر العراقي. كما ظهر، بين الشيوعيين، من يدعو إلى كفاح مسلح من كردستان.

وفي تموز أصدر مجلس الثورة مرسوماً يحظّر كل نشاط سياسي غير بعثي على الجنود السابقين، جاعلاً عقوبته الإعدام. وبالطبع اندرجت قراءة الصحافة الشيوعية في نشاط كهذا. ويكفي تذكّر عدد الجنود المتقاعدين والمسرّحين في بلد كالعراق، لإدارك خصوبة الضحايا المحتملين لتهمة كتلك. وتلاحقت، في

الأشهر التالية، التقارير المتفرقة عن إعدامات واعتقالات للشيوعيين. وجرى، في الأشهر والسنوات القليلة التالية، تعذيب المئات منهم في السجون، فانتُزع البعض من منازل لم يعودوا إليها. وكانت الجثث، في بعض الحالات، تُرمى أمام بيوت الأهل مُشوّهةً منتَهَكة. وفي حالات أخرى كان على الأقارب أن يُحضروا الجثث بأنفسهم من محطات الشرطة، فيتعرض للإهانة والبذاءات منهم من يتعرض، وأحياناً يكون ضرب، من دون أن يخلو الأمر من اغتصاب.

ولم تفعل الحرب مع إيران، ابتداءً بصيف ١٩٨٠، إلاّ تقديم مزيد من الذرائع للمضي في سلوك وحشي كهذا. لكن لئنْ بقيت السكاكين على حالها فإن ضحاياها شرعوا يتغيّرون.

الفصل السابع

محنة الأكراد

قبل أن يُغمض الملاّ مصطفى البارزاني عينيه في مستشفى جامعة جورج تاون بالولايات المتحدة، روى بعضاً من غليله. فإدارة جيرالد فورد ـ هنري كيسنجر التي خانته كانت ولّت وحل الديموقراطيون في البيت الأبيض. وشاه إيران كان قد لفظه عرشه للتوّ فيما شوارع طهران تعجّ بتظاهرات غير مسبوقة في التاريخ. مع هذا لم يرو الملاّ إلاّ بعضه القليل. فالألم النازل بزعيم أكراد العراق ما بين أواخر الأربعينات وأواخر السبعينات، والذي لم يصدر عن الجسم وحده، ظل ينبض. ذاك أن صدام حسين كان في أوجه يومها، لا يؤرّقه إلاّ انتصار الثورة الإسلامية في إيران. وأشهرٌ قليلة فقط هي التي فصلت بين رحيل الزعيم الكردي، عام ١٩٧٩، وبين صعود «السيد النائب» الذي صار «سيادة الرئيس». وسريعاً ما انكشفت للعالم كله رداءة الحال في كردستان العراقية. ذاك أن أرضها الفسيحة ضنّت بمكان تؤوي إليه جثة قائدها الأسطوري.

والحال أن العراق، منذ قيامه في ١٩٢٠-١٩٢١، فشل في أن يكون وطناً للأكراد. فقد انتفضوا، بُعيد ولادته على يد بريطانيا بتصميم وضعته «مس بيل»، بقيادة الشيخ محمود الحفيد أو البارزِنجي. ومع أن الأخير أعلن نفسه ملكاً على شعبه يناظر فيصل الأول في بغداد، أخضعته طائرات سلاح الجو البريطاني وأخضعتهم.

ومنذ محمود الحفيد انطوى تذمر الأكراد على بُعدين ليسا بالضرورة

منسجمين: فمن جهة مطالب غيّرت تحولاتُ الزمن مقاديرَها، أدناها ظل رفع الغبن وأقصاها الاستقلال، وبينهما صيغ متنوعة للحكم الذاتي. ومن جهة، رفض تقليدي للسلطة المركزية ولفكرة الدولة الحديثة رفعته قيادات عشائرية وصوفية.

ولئن شملت النخبة العراقية الحاكمة في العهد الملكي بعض كبار ملاّكيهم من آل بابان وآل القزّاز وغيرهم، بقيت مناطقهم في الشمال مُهملة بائسة، شأنها شأن مناطق الجنوب الشيعي، كما حوصرت لغتهم وهُمّشت ثقافتهم. ومنذ الخمسينات، وعلى امتداد الحرب الباردة، رُبط المطلب الوطني الكردي بالنفوذ الشيوعي والروسي الذي كافحه العهد الملكي بضراوة، لا سيما وجهه الأبرز نوري السعيد. وكان مما عزز الربط أن الملاّ مصطفى البارزاني لجأ إلى موسكو إثر انهيار جمهورية مهاباد في كردستان الإيرانية أواخر ١٩٤٦. فتلك المحاولة المبكرة التي حظيت بدعم السوفيات وحضورهم العسكري المباشر، ما لبث أن تهاوت وأُعدم رئيسها القاضي محمد. ذاك أن موسكو اضطرت إلى التراجع أمام الإصرار الأنغلو أميركي، بعد يالطا وبوتسدام، على انسحاب القوات الأجنبية جميعاً من إيران. وما ضاعف اللبس بين الكردية والشيوعية تركيز دائم من الحزب الشيوعي العراقي على حقوق الأكراد، وانتساب أعدادٍ من شبانهم المتعلمين إليه، وتبؤ بعضهم مواقع قيادية فيه.

وعندما قامت الجمهورية في ١٩٥٨ عاد البارزاني من منفاه وساد شهر عسل لم يطل مع السلطة الجديدة. فالوطنية العسكرية التي رمز إليها عبد الكريم قاسم لم يسعها التعايش مع هوية ذاتية للأكراد، ولو من ضمن هوية عراقية جامعة. هكذا انفجرت الحرب الأولى في الشمال، وكان من تحصيل الحاصل أن تتوثّق علاقة البارزاني بإيران الشاهنشاهية بقدر ما يستدخل الأكراد مقت العسكري في سياستهم كما في عواطفهم.

وتكرر الأمر مع مجيء البعث إلى السلطة في ١٩٦٣، فساد شهر عسل آخر أقصر من سابقه، لتنفجر الحرب مجدداً. لكن النزعة العسكرية التي أمسكت، يوم

٨ شباط (فبراير)، ببغداد افتقرت إلى وطنية قاسم العراقية فيما أحلّت محلها عروبيةً لا تماري في كراهية الأكراد. هكذا صار السيء أسوأ. ولما كان بعثٌ واحد يحكم دمشق وبغداد، دفع السوريون بقوات عسكرية قادها العقيد البعثي فهد الشاعر، دعماً للرفاق العراقيين ضد «العصاة البارزانيين».

وفي عهدي عبد السلام وعبد الرحمن عارف، حاول أحد رؤساء الحكومة، عبد الرحمن البزاز، معالجة المشكلة سلماً فحال الجيش دون ذلك. فعندما عاد البعث إلى الحكم في ١٩٦٨، تحسس الأكراد رؤوسهم وتوقعوا الكارثة.

بيد أن العهد الجديد كان مشغولاً ببغداد. فقد بدا مستحيلاً للبعثيين، وهم في ضعفهم البالغ، توطيد سلطة مركزية من دون التوصل إلى وقف القتال في كردستان، ولو مؤقتاً. كما ترددوا لوهلة، متهيّبين المشكلة التي واجهتها العهود السابقة جميعاً، وساهمت في تقويضها كلها. فهم، وقد استغرقهم يومذاك تطهير الجيش وكشف «المؤامرات»، الفعلي منها والمزعوم، التي تواطأ فيها البارزاني والتي لم يتواطأ، بدوا في أمسّ الحاجة إلى هدنة في الشمال البعيد ريثما ينتهون من «تنظيف» الجوار القريب.

لكن الصحيح أيضاً أن المقدمات التي صدر بعث ١٩٦٨ عنها التقت عند ما يثير ذعر الأكراد. فإلى الإنشاء القومي لحزب عفلق بما ينطوي عليه من ارتياب بالأقليات التي «تناقض» العروبة، هناك «المثلث السني»، ومن ضمنه تكريت. وهذا، في واقع الحال، المنطقة التي تحاذي كردستان العراقية جنوباً وغرباً. وإذ تقع أربيل وكركوك على بعد عشرات الكيلومترات شرقاً من الموصل، فالخط الذي يمتد من دهوك شمالاً إلى كركوك جنوباً، ووسطه أربيل، يوازي نصف طول الخط الذي يمتد من الموصل شمالاً إلى سامراء جنوباً وفيه تكريت. ولئن سجّلت بعض التجمعات السكنية في الخطين، وبينهما، تقاطُعاً وتداخُلاً، كما نشأت قرى وبلدات، فهذا مما أثار التوتر أكثر مما أشاع التقارب. ذاك أن عشائر الغرب العربية لم تحمل لفلاحي الشمال الشرقي من الأكراد الهابطين من جبالهم،

والمنفصلين عن عشائرهم، إلاّ المشاعر التي تحملها، في العادة، العشائر المتماسكة للفلاحين. وهذه، في آخر المطاف، مركّب من تعالٍ يصير احتقاراً وشكٍّ يتصلّب جفاءً. أما الجيش العراقي، ومنذ نشأته، فكان أكراد الشمال أكياس تمرينه، هم الذين انطووا على تطلع استقلالي تشرّب الجيش معاداته واتهمه بالارتباط بخصوم العراق الخارجيين.

فإذا أضفنا إلى اللوحة شخصيتي الملاّ وصدام فهمنا البقية: فالأول زعامة أهلية وطيدة، والثاني نتاج انخلاع من كل قوام اجتماعي وعصيان على كل معيار. وهذا إذا جعل البارزاني ثقيلاً على التحولات، بطيء التغيّر والتغيير، جعل زعيم البعث حركية متواصلة وانقلابية غير مشدودة، بالضرورة، إلى أهداف ومقاصد. ثم إن الملا، تبعاً لسلطة متوارثة ومعطاة، كاريزمي من غير أن ينوي، بينما صدام يحاول يومياً، وبشق النفس، اكتساب كاريزما لا تطاوعه إلاّ باستخدام القوة. فكان، إذاً، من الطبيعي في طاووسية ترسو على الفراغ، كالتي يتصف بها، أن لا تطيق زعامة، كزعامة البارزاني، تعيقها وطأة الثقة بالنفس وأبّهة تنهض على البساطة.

والأبهة ضاعفها التحالف مع إيران. فبسببه نجح الأكراد في آذار (مارس) ١٩٦٩ في شن هجوم شامل على كركوك. وقبل الهجوم بشهر، دعت طهران إلى إلغاء معاهدة سعد أباد التي رسّمت، عام ١٩٣٧، الحدود المشتركة على الضفة الشرقية لشط العرب. يومها أدى الخلاف الذي أدركت بغداد جديته وخطورته، إلى حشد البلدين قواتهما على الحدود. لكنه أدى أيضاً إلى السعي وراء هدنة تتيح للبعث التقاط أنفاسه. ولأن حكمه يسعى إلى الهدنة بطريقته المميّزة، ارتكب الجيش العراقي في ٨ آب (أغسطس) ١٩٦٩ مذبحة في قرية داكان الكردية، في جوار الموصل، لم يُعرف عدد ضحاياها.

ومثل شدّ الشيوعيين من شعورهم إلى الجبهة، سبق أن شُدّ الأكراد إلى التحالف، إنما مع فارق واحد. فإذا كان الفرد الذي يُضطهَد أو يُقتل هو الوحدة

الشيوعية التي تتسع أحياناً لتشمل عائلته، فإن القرية التي تُهاجم وتُحرق ويُباد من يُباد منها هي الوحدة الكردية.

هكذا مضى البعثيون في تبريد الأمور بعد تسخينها فوُقِّعت، في ١١ آذار ١٩٧٠، الاتفاقية التي لم يجبها في الطنين الإعلامي والدعائي إلاّ تأميم شركة نفط العراق بعد عام وبضعة أشهر. لكنْ لأن البعث لم يكن جدياً فإنه أبدى، في ١١ آذار، سخاءً زاد ريبة الأكراد بجديته. فالاتفاق تعدى ما تم التوصل إليه مع البزاز لجهة الاعتراف «بشرعية القومية الكردية» والتعهد بتلبية الحقوق اللغوية والإشراك في التمثيل والقرار الحكوميين، فضلاً عن الإدارة الكردية لمنطقة الحكم الذاتي في الشمال. ولئن أشار الاتفاق إلى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في كردستان، وهو ما لا يُفرح قلب البارزاني، دعا إلى اتخاذ «خطوات ضرورية» إلى تجميع الوحدات الإدارية في المناطق التي يدلّ الإحصاء على أن الأكراد أكثرية فيها. وبالطبع كان لإحصاء كهذا أن يقطع بوجود أكثرية كردية في كركوك ومحيطها حيث آبار النفط. لكن الحكم، بدل إجراء الاستفتاء، شرع للتوّ في محاولته تعديل التركيب السكاني، ناقلاً أعداداً من العرب، لا سيما المسيحيين منهم، إلى المدينة.

ورغم ارتيابه ببغداد، وجد البارزاني نفسه محمولاً على إنهاء علاقاته بطهران. وإذ نص الدستور المؤقّت لتموز (يوليو) ١٩٧٠، وذلك للمرة الأولى في العراق، على أن شعب الجمهورية يتشكّل من قوميتين رئيسيتين، بينما باشرت الحكومة طبع كتب مدرسية بالكردية، سُرّح بعض مقاتلي البشمركة وخُفّضت درجة تعبئة من بقي منهم. هكذا نال البعث دفعة أولى كبيرة على حساب يتلهّف إلى تقاضيه.

على أن الخلافات لم تكن بسيطة. فالبارزاني اختار كركوك عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي، هي التي تكاد تعني للأكراد ما تعنيه القدس لليهود، بينما اختارت بغداد له أربيل. كذلك سمّى الحزب الديموقراطي الكردستاني حبيب كريم نائباً لرئيس الجمهورية، بحسب ما يقضي الدستور، ورفض البعث تسميته. أما

والمنفصلين عن عشائرهم، إلاّ المشاعر التي تحملها، في العادة، العشائر المتماسكة للفلاحين. وهذه، في آخر المطاف، مركّب من تعالٍ يصير احتقاراً وشكٍّ يتصلّب جفاءً. أما الجيش العراقي، ومنذ نشأته، فكان أكراد الشمال أكياس تمرينه، هم الذين انطووا على تطلع استقلالي تشرّب الجيش معاداته واتهمه بالارتباط بخصوم العراق الخارجيين.

فإذا أضفنا إلى اللوحة شخصيتي الملاّ وصدام فهمنا البقية: فالأول زعامة أهلية وطيدة، والثاني نتاج انخلاع من كل قوام اجتماعي وعصيان على كل معيار. وهذا إذا جعل البارزاني ثقيلاً على التحولات، بطيء التغيّر والتغيير، جعل زعيم البعث حركية متواصلة وانقلابية غير مشدودة، بالضرورة، إلى أهداف ومقاصد. ثم إن الملا، تبعاً لسلطة متوارثة ومعطاة، كاريزمي من غير أن ينوي، بينما صدام يحاول يومياً، وبشق النفس، اكتساب كاريزما لا تطاوعه إلاّ باستخدام القوة. فكان، إذاً، من الطبيعي في طاووسية ترسو على الفراغ، كالتي يتصف بها، أن لا تطيق زعامة، كزعامة البارزاني، تعيقها وطأة الثقة بالنفس وأبّهة تنهض على البساطة.

والأبهة ضاعفها التحالف مع إيران. فبسببه نجح الأكراد في آذار (مارس) ١٩٦٩ في شن هجوم شامل على كركوك. وقبل الهجوم بشهر، دعت طهران إلى إلغاء معاهدة سعد أباد التي رسّمت، عام ١٩٣٧، الحدود المشتركة على الضفة الشرقية لشط العرب. يومها أدى الخلاف الذي أدركت بغداد جديته وخطورته، إلى حشد البلدين قواتهما على الحدود. لكنه أدى أيضاً إلى السعي وراء هدنة تتيح للبعث التقاط أنفاسه. ولأن حكمه يسعى إلى الهدنة بطريقته المميّزة، ارتكب الجيش العراقي في ٨ آب (أغسطس) ١٩٦٩ مذبحة في قرية داكان الكردية، في جوار الموصل، لم يُعرف عدد ضحاياها.

ومثل شدّ الشيوعيين من شعورهم إلى الجبهة، سبق أن شُدّ الأكراد إلى التحالف، إنما مع فارق واحد. فإذا كان الفرد الذي يُضطهَد أو يُقتل هو الوحدة

الشيوعية التي تتسع أحياناً لتشمل عائلته، فإن القرية التي تُهاجم وتُحرق ويُباد من يُباد منها هي الوحدة الكردية.

هكذا مضى البعثيون في تبريد الأمور بعد تسخينها فوُقّعت، في ١١ آذار ١٩٧٠، الاتفاقية التي لم يجبها في الطنين الإعلامي والدعائي إلاّ تأميم شركة نفط العراق بعد عام وبضعة أشهر. لكنْ لأن البعث لم يكن جدياً فإنه أبدى، في ١١ آذار، سخاءً زاد ريبة الأكراد بجديته. فالاتفاق تعدى ما تم التوصل إليه مع البزاز لجهة الاعتراف «بشرعية القومية الكردية» والتعهد بتلبية الحقوق اللغوية والإشراك في التمثيل والقرار الحكوميين، فضلاً عن الإدارة الكردية لمنطقة الحكم الذاتي في الشمال. ولئن أشار الاتفاق إلى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي في كردستان، وهو ما لا يُفرح قلب البارزاني، دعا إلى اتخاذ «خطوات ضرورية» إلى تجميع الوحدات الإدارية في المناطق التي يدلّ الإحصاء على أن الأكراد أكثرية فيها. وبالطبع كان لإحصاء كهذا أن يقطع بوجود أكثرية كردية في كركوك ومحيطها حيث آبار النفط. لكن الحكم، بدل إجراء الاستفتاء، شرع للتوّ في محاولته تعديل التركيب السكاني، ناقلاً أعداداً من العرب، لا سيما المسيحيين منهم، إلى المدينة.

ورغم ارتيابه ببغداد، وجد البارزاني نفسه محمولاً على إنهاء علاقاته بطهران. وإذ نص الدستور المؤقّت لتموز (يوليو) ١٩٧٠، وذلك للمرة الأولى في العراق، على أن شعب الجمهورية يتشكّل من قوميتين رئيسيتين، بينما باشرت الحكومة طبع كتب مدرسية بالكردية، سُرّح بعض مقاتلي البشمركة وخُفّضت درجة تعبئة من بقي منهم. هكذا نال البعث دفعة أولى كبيرة على حساب يتلهّف إلى تقاضيه.

على أن الخلافات لم تكن بسيطة. فالبارزاني اختار كركوك عاصمة لمنطقة الحكم الذاتي، هي التي تكاد تعني للأكراد ما تعنيه القدس لليهود، بينما اختارت بغداد له أربيل. كذلك سمّى الحزب الديموقراطي الكردستاني حبيب كريم نائباً لرئيس الجمهورية، بحسب ما يقضي الدستور، ورفض البعث تسميته. أما

الوزارات الخمس التي مُنحت للأكراد فكانت من طبيعة تقنية وإجرائية. ولم يكد ينتهي العام حتى جرت محاولة لاغتيال إدريس البارزاني، أحد أنجال الملا مصطفى. وفي أيار (مايو) ١٩٧٢ تولى صدام بنفسه رئاسة اللجنة البعثية - الكردية، لكنْ بعد أقل من أربعة أشهر حاول ناظم كزار قتل الملا بطريقة جهنمية. فقد أوفد إليه ستة من رجال الدين السنة والشيعة ممن فخّخهم الأمن في غفلة منهم. وبالفعل انفجرت بهم أدوات الموت في مجلس البارزاني الذي نجا. ولاحقاً، حين صُفي ناظم كزار، شاء البعث أن يدفن المسؤولية مع جثته، إلاّ أن أعمالاً شريرة أخرى كان يستحيل ردّها إليه وحده.

ففي أواخر ١٩٧١ وأوائل ١٩٧٢، وبذريعة الانتقام من إيران لاحتلالها الجزر الثلاث، تمّ ترحيل ما بين أربعين وخمسين ألفاً من ذوي الأصول الإيرانية البعيدة إلى ما وراء شط العرب. ولما تبيّن أن كثيرين من هؤلاء أكراد فيليون شيعة، اعتبر الملاّ مصطفى أن العمل يندرج في تعديل التوازن السكاني.

وأدت المخاوف بالأكراد إلى استئناف اتصالاتهم بإيران في ربيع ١٩٧٢، فيما تظاهروا تقيةً بأن شيئاً لم يكن واستمروا يتبادلون الابتسامات العريضة مع النظام. لكن خلال شباط وآذار ١٩٧٣ هُجّر عدة آلاف من اليزيديين، وبات واضحاً أن الحرارة المعلنة بين الحزبين لا تعكس واقع الحال. وفعلاً نشرت صحيفة «الثورة»، أواخر العام، مقالات ضد قيادة البارزاني وعلاقتها بإيران، كما اتهمت الأكراد بالقيام بأعمال تخريبية لمنشآت عامة في الشمال. وما لبثت الطائرات أن عاودت قصفها، وهو ما راح يتوسع حتى استحال، في ربيع ١٩٧٤، حرباً شاملة، فدُكّت زاخو وقلعة ديزا بقصف مركز فرّ، بنتيجته، مئات آلاف الأكراد إلى المدن.

وفي الغضون هذه تأكد الحزب الديموقراطي الكردستاني من أن التقيّد بالاتفاق أضحى بلا جدوى. فالسخاء اللفظي لـ١١ آذار لم يُترجَم أصلاً سلطاتٍ فعلية. فما من موقع احتله كردي في مجلس قيادة الثورة، ولا في قيادات الجيش والأمن، ولا في وزارة النفط، ولا في وزارتي الداخلية والخارجية، بينما اقتصر

دورهم على قرارات إدارية تخص منطقتهم المختلَف أصلاً على تحديدها. وإذا كانوا، لفترة، قد لعبوا، أو لُعبوا، ورقة البعث ضد الشيوعيين، وجد البعث فرصته ليلعب الشيوعيين ورقةً ضدهم. والأخيرون كانوا مستائين فعلاً من مهاجمة المسلحين الأكراد، وقد وصل الاختراق الإيراني لهم بعيداً، رفاقاً لهم في الشمال. لكن أينما هطل المطر كانت العوائد تتجمع في أحضان البعثيين.

وبإفراط استخدام «الذئاب في بغداد»، كما كان يسميهم البارزاني، علاقة الأكراد بإسرائيل التي ما كانت لتنشأ أصلاً لولا رداءة علاقتهم بالعراق، وهي ما توارثه حكامه إدارة عن أخرى. والحال أن الأكراد العراقيين أعلنوا بطرق مليئة بالمفارقات المتاحة لهم، وبعضها بدا بالغ البشاعة، عن عراقيتهم وعن مغادرتهم أوهام كردستان الكبرى، أو إيداعها الأحلامَ المحرّمة. فالحدث السياسي الأهم الذي عاشوه بين ١٩٤٦ و١٩٥٨ كان استقلال الحزب الديموقراطي الكردستاني عن أصله الإيراني. ولاحقاً عمل التحالف مع هذه القوة الأجنبية أو تلك على انسحابهم التدريجي من هموم كردستان غير العراقية. ففي ١٩٦٨، وقبل انقلاب البعث، أعدم البارزاني سليمان معيني الذي قاد انتفاضة للأكراد الإيرانيين. وما بين ١٩٦١ و١٩٧٥ قتل أو سلّم طهران ما لا يقل عن ٤٣ ناشطاً كردياً إيرانياً التجأوا إلى «إخوانهم» المقيمين غرباً. واستمرت هذه السياسة لاحقاً حيال أكراد تركيا، كاشفةً عن نهج سلبي ودموي في انتسابه المتعرّج والملتوي إلى الوطن العراقي.

على أن الحبل راح يقترب من عنق الأكراد، وكانت اتفاقية الجزائر في ٦ آذار ١٩٧٥ التي ارتكبها مجرمون كثر. فالرئيس المصري أنور السادات أثّث لها بأن أوغر صدر الشاه ضد الأكراد، دافعُه إلى ذلك أن صدام وعده بالتحول الكامل في سياسة بغداد نحو واشنطن. والرئيس الجزائري هواري بومدين رعاها على هامش استضافة صانعيها في مؤتمر دول «الأوبيك». ومن بعيد، شارك في رسمها، منذ ١٩٧٢، وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر. أما المنفذان والموقّعان وصاحبا القضية المباشران فكانا شاه إيران وصدام حسين.

وهي كانت اتفاقية مكيافيلية بامتياز: فالشاه تخلى عن دعم الأكراد، وصدام تخلى عن نصف شط العرب، فضلاً عن مطالبة البعث التاريخية بخوزستان، أو عربستان، أغنى مناطق إيران بالنفط. وطبعاً كان على البعث أن يوقف كل دعم للمعارضة الإيرانية بسائر تلاوينها. وفوراً أغلقت طهران التي حققت كسباً يعادل ما خسرته بغداد، الحدود مع كردستان بعدما سحبت وحداتها العسكرية منها.

أما الجيش العراقي فلم يتباطأ، بادئاً هجوماً مكثفاً ترتب عليه سقوط آلاف القتلى ولجوء ٢٠٠ ألف كردي. ورداً على مناشداتهم تظاهر كيسنجر، المشغول آنذاك بانتكاسات بلاده في جنوب شرق آسيا، بعدم السماع. وراح البارزاني يوجه الرسالة المستعجلة تلو أخرى إليه وإلى الرئيس فورد ووكالة المخابرات المركزية من دون جواب. ومع شعور بالامتهان عميق، حاول الاتصال ببغداد نفسها وطلب العودة إلى التفاوض. وإذ رفض صدام، أمر الملا أكراده بوقف القتال منعاً لإبادتهم، فسكتت بنادق معظم الـ ٥٠ ألفاً من عناصر البشماركة. وتتالت ذيول اتفاقية الجزائر. فقد تمَّ إفراغ منطقة يترجّح عرضها بين خمسة أميال وعشرة على امتداد الحدود المشتركة من سكانها. بعد ذاك دُمرت القرى وأُعيد، بتعويضات متفاوتة تخالطها الرشوة للبعض والعقاب للبعض، إسكان أهلها في مجمّعات سكنية في ضواحي المدن. وكان لا بدَّ من استخدام هذا السلاح للثأر من الملاّ مصطفى شخصياً، هو الذي قتل البعث ثلاثة من أنجاله: لقمان وعبيد اللّه وصابر. ففي ١٩٧٦ نُقلت عشيرة البارزاني نفسها إلى جنوب العراق حيث بقيت حتى ١٩٨١. وبحسب صحيفة «الثورة» في ١٩٧٨ بلغ من أعيد إسكانهم، خلال شهرين اثنين من ذاك العام، ١٥٠ ألف كردي.

لقد وجد صدم، من دون أن يعبأ بالتخلي عن الأرض، فرصته سانحة لتحويل الغرائز إلى سياسة. وبدورهم تعلم الأكراد، على نحو لم يبلغ هذا المستوى حتى ذاك الحين، مرارة السياسات الواقعية وتوازنات القوى في منطقة لا ترحم. فالصديق قد يكون سوفياتياً أو أميركياً أو إيرانياً، لكنه يبقى صديقاً متحولاً. أما الصديق الثابت، كما درج القول، فوحدها الجبال التي يلوذون بها.

مع هذا ما كان لهم أن يتوقعوا أن الوحشية التي سيواجههم بها نظام البعث ستحيل حروبهم مع الأنظمة السابقة أشبه بألعاب أطفال. والراهن أن تولي صدام رئاسة الجمهورية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية جعلا المواجهات معهم تختلف جوهرياً عما كانته. فنوعية أدوات الفتك غير معهودة قبلاً، تماماً كما راحت أعداد القتلى تنتسب إلى قياسات فلكية. وهذا إنما نجم عن استكمال النظام ملامح توتاليتاريته أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات. فضحاياه ما عادوا يقتصرون على بضعة ضباط هنا وبضعة حزبيين وعائلاتهم هناك، بل غدا المطلوب التهام مجموعات إثنية وقومية بأسرها. ولأن التوتاليتارية لا ترضى بأقل من إفناء جماعات وشعوب كان الأكراد لصدام، على فوارق النسب والأرقام، ما كانه الكولاك لستالين واليهود لهتلر. فإذا مثّل الشيوعيون «الخارج» للنظام البعثي، مثّل الأكراد «الخارج المطلق»، حتى صاروا الضحايا المطلقين. وفي الحرب عليهم بدا كل شيء محللاً. فعلى أبسط المستويات استُحوذ على الرموز، فلم يبقَ من صلاح الدين، الكردي، إلاّ أنه من مواليد تكريت التي سُميت باسمه المحافظة التي تضمّها. وبالطبع قُدّم القائد الأيوبي بطلاً للعروبة ومحرراً لفلسطين أحضره التاريخ بوصفه تمهيداً لصدام. كذلك أمست الجغرافيا، إبان الحرب العراقية ـ الإيرانية، تهمة بذاتها، خصوصاً وقد تحالف الزعيمان الكرديان مسعود البارزاني وجلال الطالباني مع طهران الخمينية إبان الحرب تلك. ولحاكم كصدام يرى في الحروب مع الخارج جزءاً عضوياً من برنامجه المضمر، شكّل الموقع الحدودي للأكراد سبباً آخر للعدوان عليهم. فبدل أن يتحكم المركز العربي بالطرف الكردي، وكل ما هو بعثي وعربي وعسكري يزكّي تراتُباً كهذا، إذا بالطرف الكردي يتحكم بالمركز العربي. وهذا إنما يحصل في أوقات عصيبة كالتي واجهها ستالين في الحرب العالمية الثانية فحملته على تهجير شعوب وإثنيات برمتها وتشريدها أو اجتثاثها.

وفي أواسط الثمانينات تولى ابن عم صدام علي حسن المجيد، أو «علي الكيماوي»، منصبه كقائد أعلى مطلق الصلاحيات في كردستان ليُسمّى، في

١٩٨٧، أميناً عاماً للمكتب الشمالي لحزب البعث. وقد كان واضحاً، منذ البداية، أن مهمته «تأديب» الأكراد بالطريقة التي يرتئي، وما ارتآه كان رهيباً حقاً. فحتى مغادرته شمال العراق في ١٩٨٩، كتب المجيد لتلك الرقعة أسوأ صفحات تاريخها منذ أن مرّ بها الإسكندر المقدوني عام ٣٣١ ق.م. في طريقه إلى الهند، وكانت لمسته الخاصة إدخاله السلاح الكيماوي في تقنيات مكافحة حرب العصابات وأدواتها.

هذا لا يعني أن الأمور كانت، قبل تولّيه، في أحسن حال. فالقتل والتهجير استمرا من دون انقطاع تقريباً. ففي ١٩٨٢، مثلاً، شرع النظام يهجّر سكان المناطق التي تقع خارج الشريط الأمني كما حددته اتفاقية الجزائر. إلاّ أن علي حسن المجيد، في قسوته وفي استخدامه للكيماوي الذي كُنّي به، قضى على شيء اسمه القرية الكردية التي شكّلت طويلاً ركيزة لحضارة بكاملها، وكان لوحشيته أن طاولت عشرات آلاف السكان من دون تمييز.

وعملاً بميل بعثي، استعيرت للحملة التي بدأت تمارينها الأولى عام ١٩٨٧، تسمية من قاموس التجربة الإسلامية، هي: الأنفال، أو غنائم الحرب وأسلابها. وقد جيء بها من عنوان السورة القرآنية الثامنة التي تتحدث عن انتصار ٣١٩ مسلماً في معركة بدر، عام ٦٢٤، على مشركين كانوا أكثر من ثلاثة أضعافهم، وإباحة أرواح المشركين وأموالهم تالياً. ولم تخفَ الدلالة الضمنية للاستعارة، ومفادها أن الأكراد مشركون أو مطعون في إسلامهم يستحقون كل عقاب ممكن. والمعنى هذا أعلم المجيد «الجحوش»، وهم المتعاونون معه من الأكراد، أن في وسعهم سلب القطعان والماشية والنساء والسلاح ما خلا الثقيل منه الذي يعود إليه وحده. لكن الأهم يبقى، بالطبع، تدشين الأسلحة الكيماوية في نيسان (أبريل). آنذاك استُخدمت، للمرة الأولى، في قرية شيخ ويسان في وادي بليسان، من دون أن يسترخي القتل والإعدام والتهجير وإعادة الإسكان في باقي المناطق. فلم ينقضِ شهر واحد حتى دمر أكثر من ٧٠٠ قرية، مُجرّباً ما لا يُجرب من أعمال تعذيب وحفر قبور. فالمجيد، بحسب ما قاله هو نفسه إلى بعض

كوادر حزبه، يملك خطة عسكرية منهجية ضد البشمركة، تقضي بحشرهم في جيب صغير ومهاجمتهم لـ ١٥ يوماً متواصلة بالسلاح الكيماوي.

وفعلاً، من لم يمت بالسيف مات بغيره. فلم تبقَ وسيلة من وسائل القتل إلاّ اشتغلت، بينما كان الأكراد المحك الحي لما تزعمه عروبة البعث لنفسها من «أصالة» و«شهامة». وفي الامتحان هذا كان الفشل مريعاً.

هذا كله ولم تكن الأنفال الرسمية قد بدأت بعد. فهذا ما كان ينتظر انكشاف الضعف العسكري الإيراني كيما تركّز بغداد كل جهدها على كردستان العراقية. وفي شباط ١٩٨٨ اختيرت قرية ياخ سيمار، قرب السليمانية، مسرحاً للأنفال بصفتها هذه، فأُحرقت أرضها وأُحرق كل ما ومن يدبّ عليها. ولم يتدخل «الحليف» الإيراني، ولا عاد في وسعه حينذاك أن يتدخل. لكنه عندما فعل في آذار، في بلدة حلبجة الحدودية، ردت بغداد بسلاح كيماوي مكثّف أفنى، بضربة واحدة، ما بين أربعة وخمسة آلاف، وجرح وشوّه قرابة ألف، فيما فرّ باقي السكان شرقاً إلى الحدود. وعلى يدي صدام وابن عمه، سجّل التاريخ، للمرة الأولى، أن حكومةً ما تستخدم سلاحاً من هذا النوع في قصف سكانها المدنيين.

بذا تحولت حلبجة إلى رمز وواحد من نُصب الألم الكردي والإنساني.

فعندما أوقفت طهران إطلاق النار في تموز، شرعت تذوي المقاومة وتظهر الأرقام من تحت الأرض المحروقة. وحسب تقديرات الأكراد، بلغ مجموع ضحايا الأنفال ١٨٢ ألف شخص، بينما اعترف المجيد، بقرف وضجر، بمئة ألف، معطوفين على تدمير حوالى ٨٠ في المئة من مجموع القرى، في عدادها يقع معظم الأراضي الزراعية.

ولم تكن الأنفال وحلبجة خاتمة الأحزان الكردية. فبعد تحرير الكويت في ١٩٩١ شرع مئات آلاف الأكراد، كما لو أن سجنهم قد انهدم، يتوافدون على بيوتهم وقراهم التي أجلتهم برامج إعادة الإسكان عنها. وكان مما عزز فكرة انهدام السجن ذاك النداء الذي وجهه إلى العراقيين الرئيس الأميركي جورج بوش،

في ١٥ شباط، بأن ينتفضوا. وفعلاً انتفض الأكراد في الشمال بعدما انتفض الشيعة في الجنوب. ولم يتصرف المنتفضون، بالطبع، تصرف الملائكة، فانساقوا وراء مراراتهم وقهرهم وألمهم المديد منفّذين، بقسوة وحشية، ما لا تستطيع الوطنية الكردية أن تفاخر به.

وكانت أعمال إعدام وتعذيب طالت كل من وقع تحت يدهم وكان موظفاً أو عاملاً في الإدارة أو الشرطة أو الجيش أو الحزب الحاكم. واستفحل الانتقام وشاع طقسه في موازاة انتصارات عسكرية جعل يحققها البشماركة مستعيدين السليمانية وأربيل ودهوك. لا بل حُررت كركوك نفسها ووُضعت، للمرة الأولى منذ سبعة عقود، في عهدة الأكراد. وفي ٢٤ آذار أحكموا سيطرتهم على معظم كردستان العراقية، لكن دبابات صدام كانت آنذاك مشغولة بقمع انتفاضة الجنوب. وإذ صمتت الولايات المتحدة وتخلت عمن استجابوا مناشدتها، تقدم الجيش شمالاً فاستعاد كركوك التي لطالما تموّلت بنفطها آلة الحرب على الأكراد، ومن بعدها استولى على السليمانية التي سقطت في ٣ نيسان. وأمام هجوم صدام فرّ مليون كردي إلى إيران وربع مليون إلى تركيا. وجاءت هذه المأساة الأخيرة تتويجاً لتاريخ من خيانات الأصدقاء المتحوّلين، لكنها جاءت أيضاً عنصراً ضاغطاً لإقامة «منطقة آمنة» يحتمي بها الأكراد من صدام. وهم، بالطبع، يحتاجون ذلك ويستحقونه. فهؤلاء الذين جعلتهم لغتهم وإثنيتهم وموقعهم الجغرافي ضحايا من الدرجة الأولى، «هم الذين يستحمّون بالدم» كلما «تحرك العرب أو الأتراك»، على ما كتب أحمدي خاني، صاحب ملحمة «ميم وزين»، أهم نتاجات الأدب الكردي. أما الحمّام الدموي الذي هيّأه لهم صدام، ولم يُقيّض لشاعر عاش في القرن السابع عشر أن يراه، فكان بذاته ملحمةً من نوع لا وجوب بعده للشعر.

الفصل الثامن

محنة الشيعة

عندما تقدمت، عام ١٩٩١، دبابات حسين كامل، صهر صدام، إلى كربلاء، وقد كُتب عليها «لا شيعة بعد اليوم»، لم يكن سلوك فظيع كهذا غير جهر بما كبته البعث طويلاً.

فالشيعة لم يكن حظهم مع ذاك الحزب أفضل من حظ الأكراد. لكن مشكلة الحزب مع الشيعة بدت أكبر من مشكلته مع الأكراد. فلأن الأخيرين ليسوا عرباً، وجدت الحرب عليهم غطاءً يوفّره تأويل شوفينيّ ما مهما بدا ضمنياً. أمّا هم، ففضلاً عن عروبتهم التي تُحرج حزباً قومياً عربياً، يشكلون أكثرية عددية مُحرجة بدورها لسنية نظامه. فهم أكبر طوائف الاثني عشريين في العالم العربي، تُقدّر نسبتهم بـ ٦٠ في المئة من العراقيين أو حوالى ١٥ مليون نسمة. ولئن كانت أكثريتهم الساحقة عربية، تعيش على رقعة أرض متصلة تمتد من بغداد جنوباً، فإنهم ضموا أيضاً أقليات صغرى من أكراد فيليين وتركمان ومن إيرانيين تعرّبوا. ويكفي لتقدير خصوصية الشيعية العراقية أن الطائفة الشيعية العربية الثانية عدداً، أي اللبنانية، لا تتعدى جزءاً ضئيلاً منهم يقل عن العُشر.

هكذا اتجه الحكم العراقي إلى سحق كل تذكير بهوية للشيعة حتى لو اقتصرت على الحيّز الثقافي أو الطقسي. فبغداد البعثية أقرّت، في ١٩٧٠، ولو لفظاً، بوجود حقوق لأكراد الشمال وبمنحهم حكماً ذاتياً. لكن إقراراً كهذا ظل مستحيلاً في ما خص أهل الفرات الأوسط. ولما استُخدمت البعثية والتكريتية أداتي استبعاد للآخرين وحصر للسلطة ومنافعها في حفنة من السكان، بدا الشيعة

صورة حية عن هذا الاستبعاد. فهم الأكثرية العددية التي أُحيلت أقليةً سياسية ممنوعاً عليها الجهر حتى بأقليّتها هذه.

فكان لا بدَّ، بالتالي، من فتح أوسع الأبواب أمام تخييل مهووس. وبالفعل رُدّ كل تعبير عن خصوصية شيعية إلى تآمر إيراني مفترض يتصيّد به «الفرسُ» «العرب». وتآمرٌ كهذا لا يستقبله من العراقيين إلاّ المنقوصو العروبة أو المطعون في عروبتهم، أو ممن تحرّكهم أغراض «دنيئة» في رأسها الطائفية. وبحسب المنطق الموصوف، فإن الطائفي مَن يرفع مطالب خاصة بالطائفة، لا من يعيد تأسيس الطوائف على نحو موسّع، ويصلّبها فكرياً وشعورياً.

وإنما من هذا الكبت الكامل تجمعت، تحت الرماد، نيران تنتظر الفرصة التي تُطلقها لهيباً.

بيد أن المشكلة المذهبية سابقة، بطبيعة الحال، كثيراً على البعث. فما بين أوائل القرن السادس عشر وأواخر الثامن عشر، كانت تلك الرقعة التي صارها العراق مسرح المواجهة المحتدمة بين السلطنة العثمانية السنية والسلالة الصفوية الشيعية في إيران. وكلما وُفّقت إحداهما في الإمساك ببغداد، كانت تُنزل القهر والثارات بالمذهب الآخر. ولما حُسم الأمر أخيراً بانتصار السلطنة، اعتمد العثمانيون على السنّة من أهل المدن لإدارة الولايات ما بين كردستان الجنوبية وشمال الخليج. وهذا ما اتبعه البريطانيون والحكم الملكي منذ تأسيس الدولة - الأمة في ١٩٢٠-١٩٢١.

لكن التوتر المذهبي كان يزداد تأججاً مع كل تراجع ينتاب نزعة الوطنية العراقية لمصلحة القومية العربية الراديكالية والحداثية، والنزعتان ناشئتان وقيد التشكّل. فمثلاً، إبان الحكومة الثانية لياسين الهاشمي، عام ١٩٣٥، وهو أكثر قيادات العهد الملكي عروبيةً، جرت محاولة جدية لمنع موكب مُحرّم جملةً وتفصيلاً. وكان الاجراء هذا أحد العوامل المؤدية إلى انتفاضات العشائر الجنوبية خلال ١٩٣٥-١٩٣٦ في وجه من أسماه الشيعة، بشيء من السخاء الوصفي، «أتاتورك العراق».

وبالطبع اشتمل الحذر على الخوف من الذوبان في أكثرية سنية تنجم عن وحدة عربية ما، اشتماله على رفض الظلم والحرمان. وانضاف إلى البُعدين هذين تحفظ عن الدولة الحديثة غذّته المؤسسة الدينية. فالأخيرة بوصفها العمود الفقري لمجتمع الشيعة الأهلي، لم تكتم خوفها من التعليم الرسمي والعصري المنافس لتعليمها، حاضّةً تابعيها، منذ العشرينات، على ألاّ ينتسبوا إلى الإدارة والجيش.

إلاّ أن العلاقة السنية - الشيعية لا يختصرها الحذر والتناحر هذان. فلئن تردد العهد القديم في توسيع ناديه السياسي لرموز الشيعة، حقق الأمر نقلة نوعية مع عبد الكريم قاسم، رائد الوطنية العراقية غير الطائفية والمتفرّع، هو نفسه، عن أمّ شيعية. وكان من انجازات قاسم أنه، وإن عطّل السياسة، اتجهت إصلاحاته إلى الصلب الاجتماعي فبنى، في المدن، أحياء يخضع نظامها السكني للتصنيف المهني. هكذا تجاور السُنّة والشيعة وشرع التزاوج المختلط بينهم يخطو خطى واسعة. وظل الحزب الشيوعي، وعلى نطاق أضيق الحزب الوطني الديموقراطي (الأهالي)، بيئتين للتعدد العراقي العابر للمذاهب والاثنيات، ومثلهما كانت النقابات.

لكن البعث الذي راح، منذ ١٩٦٣، يتعرّى من حضوره الشيعي ليتماهى مع عسكر البيئة الريفية لتكريت وجوارها، بقي غريباً عن تجارب كهذه يستغربها ويستريبها. فحين عاد إلى السلطة في ١٩٦٨ مثّل للشيعة كل ما هو مكروه في مسيرتهم خلال القرن العشرين: التحديث القسري والهيمنة السنية العسكرية والأيديولوجيا القومية العربية.

والحق إن الشيعة، وقبل أن يُذبحوا بصفتهم هذه، عانوا الآثار المترتبة على إقبالهم الواسع على الحركة الشيوعية. فبمعنى ما، جاء تدمير حزب فهد على يد البعث دفعةً أولى مُقدّمةً تمَّ تسديدها لهم.

غير أن الشيوعية الشيعية لم تكن الخلاصة السياسية الوحيدة لتجارب أبناء البصرة والنجف والعمارة. فهي، بالأحرى، الهامش العريض لمتنٍ جسّدته دوماً

المؤسسة الدينية برموزها وتعليمها ومصالحها، ومعها كبار الملاكين الزراعيين والعشائريين في الجنوب. ومع تخوّف المرجعية من تنامي اليسار العلماني في وسطها، أواخر الخمسينات وأوائل الستينات، حصل تقارب عابر بينها وبين دعاة القومية العربية أفاد منه البعثيون. فإذ أفتى الأزهر في مصر، عام ١٩٥٩، بأن المذهب الجعفري مذهب خامس يصح فيه ما يصح في المذاهب السنية الأربعة، أفتى كبير مراجع الشيعة، السيد محسن الحكيم، في ١٩٦٠ بأن الانتماء إلى تعاليم لينين يتنافى مع الانتساب إلى دين محمد.

وقد انتسب شبان شيعة إلى البعث آنذاك لكن العروبة ظلت، في نظرة الشيعة المقبلين، دعوة موروثة عن الزمن الأمبراطوري إلى التعالي على «العجم» و «الفرس»، وإلى التنصّل من «شعوبية» كثيراً ما قُرنت بالشيوعية والوطنية العراقية.

وما لبث ذاك المتن الديني العريض أن طوّر مداخلته الخاصة به، والتي بدأت ترث الشيوعيين قبل انهيارهم. وهذا، بدوره، ما لاح نذيراً مبكراً بانتقال البعث من قزميته حيال الشيوعيين إلى قزمية حيال المؤسسة الدينية.

فالسيد محمد باقر الصدر، المثقف الديني وسليل العائلة المنتشرة انتشار الشيعة، أطلق في الخمسينات نشاطاً من نوع مختلف. فعلى غرار ما قام به، في مصر، حسن البنا حين أسس «حركة الاخوان المسلمين» السنية عام ١٩٢٨، أسس الصدر مشروعاً فكرياً وسياسياً استهلّه بالاقتصار على التبليغ. ومهجوساً بصدّ تأثيرات الشيوعية والحداثة و «التغرب» أصدر في ١٩٥٩ و١٩٦٠ كتابيه «فلسفتنا» و «اقتصادنا»، طارحاً «بديلاً إسلامياً» ينطوي على نظرية للسيادة الشعبية مستقاة من الفقه والتجربة الشيعيين. فجاء الكتاب الثاني، على الأقل، مساجلة غير موفّقة مع الماركسية بعد اختصارها إلى أدبيات مترجمة وبسيطة لستالين وفريدريك إنغلز والماركسي الفرنسي جورج بوليترز.

صحيح أن ما بات يُعرف بـ«حزب الدعوة» أثّر في شيعة غير عراقيين ممن

درسوا في العراق، كالسيد اللبناني محمد حسين فضل اللّه وغيره، لكنه ظلّ أساساً، بعضويته كما بهمومه وطرحه لها، حزباً عراقياً. وصحيح أنه تحدث عن «الإسلامية» يافطةً أيديولوجية له، إلاّ أن إسلاميته حوّرت شيعيةً لا يُتصوّر الإسلام من خارجها. وبزادٍ كهذا تقدمت «الدعوة» ونمت في الستينات فيما الضربات تُكال للشيوعيين، ولكنْ أيضاً في موازاة الإحباط الشيعي المتعاظم بالأنظمة العسكرية، القومية العربية والسنية، للبعث والعارفين. وخاطبت «الدعوة»، بالرعاية الروحية لباقر الصدر ورجال دين آخرين كالسيد مهدي الحكيم، نجل محسن، شبان الحوزات وفقراء الجنوب والمهاجرين منهم إلى بغداد. غير أن الحزب وقد تأسس عملياً في 1958، وإن لم يُعلن عنه رسمياً إلاّ في ١٩٦٨، تحول في هذه الغضون عن التبليغ إلى السياسة والفعالية التنظيمية والنضالية. ومثلما نشط تحت الأرض، مضى يطوّر أفكاره السجالية ضد القومية العربية والماركسية ـ اللينينية.

في هذه الصيرورة كلها لم يرَ البعث غير «طابور خامس» إيراني. والراهن أن الحديث عن العلاقة بإيران أغنى وأعقد من الصورة التآمرية التي رسمتها القومية الضيقة والمتعصبّة للبعثيين. فمن حول العتبات والمزارات الدينية في جنوب العراق، انعقدت صلات ترقى إلى مئات السنين بين شيعة البلدين المتجاورين. وكانت صلاتٍ من النوع الحضاري والثقافي العابر للحدود الوطنية والتي يسعها، لولا السياسات القومية في الجانبين، أن تنجب بيئةً كوزموبوليتية تُثري طرفيها على كتفي ميناء البصرة العريق والانفتاح البحري على الخارج.

فلأن جنوب العراق مهد الدعوة ومسرح المآسي التي تجسّدها أضرحة علي بن أبي طالب وأنجاله، وتبعاً للمدارس الدينية التي نشأت هناك، تبادلت العائلات الدينية العراقية والإيرانية الإقامة والدراسة، كما اتسع نطاق التزاوج بينها. وهذا كله أنتج، في بعض الحواضر المدينية، تداخُلاً في العادات وطرق الحياة والمأكل.

وما بين مطالع القرن التاسع عشر وأواخر الستينات خصوصاً، تحول الجنوب

العراقي ومدنه المقدسة المركز الأول للتعليم الديني لشيعة العالم. وعرف العراق، بالنتيجة، عديداً من رجال الدين المؤثرين ذوي الأصول الإيرانية، فنقل معهم بعض هؤلاء خبرات سياسية عاشوها في بلدهم الأصلي لم يتعرض لمثلها زملاؤهم العراقيون. فكثيرون منهم كانوا ضلعوا في انتفاضة ١٨٩١ ضد الاحتكار البريطاني للتبغ في إيران، ثم في ثورة المشروطية، أو الدستورية، عام ١٩٠٩، التي أنهت حكم السلالة القاجارية. ومن هذا الرعيل وفد إلى العراق ميرزا محمد حسن الشيرازي الذي غدا المرجع الأكبر، فأفتى في ١٩١٩ بأنه لا يجوز أن يقوم لغير مسلم حكم على مسلم، ثم أفتى بعد عام بشرعية «ثورة العشرين» ضد البريطانيين.

وكان لهذه الخلفية أن عززت مواقع المشايخ الإيرانيين في المؤسسات قياساً بالمشايخ العرب، الأفقر حالاً إنما الأمتن صلةً بالمجتمع الأهلي عائلاتٍ وعشائر.

ولا يعني هذا أن خطوط التمايُز الوطني امّحت، أو تعرضت للامحاء، بين الجماعتين. فتاريخ المرجعية الشيعية نفسها كان، في واحد من وجوهه، تاريخ الصراع العربي الإيراني عليها. ففي ١٩٢٥، مثلاً، اندلع نزاع المرجعين الإيرانيين الأصفهاني والنائيني والمرجع العربي أحمد كاشف الغطاء، وذاع اسم صالح الحلي بسبب الهجمات التي شنّها، كتابةً وخطابةً، ضد الإيرانيين. وبعد سبع سنوات، أعاد الحلي تفجير النزاع الذي دعمته فيه حكومة بغداد، مدافعاً عن مصالح المجتمع الأهلي للشيعة ضد المؤسسة الدينية. ذاك أن الفقراء، في عرفه، أولى من كبار المجتهدين بثلث المواريث العقارية التي تُعطى للأخيرين.

وأبدى المثقفون الشيعة العراقيون، في الثلاثينات، تأثرهم بما كان يجري في عالم الإسلام العربي. هكذا انجذبوا إلى التجديد الذي أحدثه الأزهر عملاً بتعاليم الشيخ محمد عبده وسياسات سعد زغلول التربوية، داعين إلى محاكاته. وقد برز حسين كاشف الغطاء بوصفه أبرز المدافعين عن تطوير المدرسة الشيعية القديمة جرياً على ما يحدث في مصر ومدرستها السنية.

وحتى في الرواية الكربلائية وأداء طقوسها، اختلف العراقيون عن الإيرانيين. فالعباس في «الروزخونية» ودّع أخاه الحسين قاصداً الشهادة، لكنه في «القراية» توجه إلى المعركة حيث استشهد. وخلاف كهذا إنما يستمد الأهمية من الموقع المركزي الذي للشهادة في ذاك المذهب.

أمّا التحامُل والتنميط الشعبي المعهود في عموم الجماعات الأهلية، فذهبا بأصحابهما الشيعة مذهب التشكيك بالعائلات الإيرانية المقيمة في العراق، وأحاطاها بالريبة المألوفة عادةً حيال «الغريب». وغالباً ما اقترن شعور كهذا بالتباهي عليهم إذ العرب، لا الإيرانيين، سلالة الرسول المباشرة. فكانت هذه الأحاسيس بعض ما حاول البعث، في بداياته، استثماره عروبياً. كذلك لم تخلُ العلاقة من تنافس تعليمي، وتالياً مالي واقتصادي، بين مدارس النجف وكربلاء ومدارس طهران وقم.

لكنه كان، على العموم، تنافساً معقداً. ففضلاً عن الطلاب يؤمّ النجف وكربلاء ما يربو على الخمسة ملايين حاج سنوياً، وقد يصل العدد إلى ثمانية، ممن يؤدون الطقوس على مقربة من الأضرحة. ولما كانت إيران الثقل العددي الأوزن للشيعية في العالم، غدا طبيعياً أن يشكل أبناؤها جسم الزوّار الأعرض.

على أن البعث الحاكم لم يتلكأ في التكشير عن أنيابه لـ«الطابور الخامس» الإيراني، ومعالجته بسياسة تتجرأ على أعمدة التاريخ والواقع المحليين. فمنذ ١٩٦٨ عملت بغداد على الحدّ من الحياة الثقافية والدينية للشيعة، فمسّت الأوقاف وعطّلت حلقات دراسية كما منعت بعض الاحتفالات الدينية، متعمدةً إذلال رجال الدين وكسر شوكتهم. وإذا بدا مُفارقاً أن البعثيين إنما يقلدون سياسة عدوّهم شاه إيران، التي تسببت بانتفاضة ١٩٦٣، تمرين آية اللّه الخميني على ثورته اللاحقة، فاتهم أن الانسجام الديني لإيران غير متوافر في العراق أصلاً.

لكن التجارب والمقارنات لا تردع مندفعاً مَسوقاً بعُظامه. ففي سياق مكافحة حزب الدعوة استُخدمت محاكمة «جواسيس» ١٩٦٨-١٩٦٩ وإعدامهم للتشكيك

بعلاقات شيعية مع إسرائيل عبر همزة وصل إيرانية. لهذا الغرض ضُمم عدد من «الاعترافات»، فضلاً عن إعدام عبد الحسين ناجي جيتا، مسؤول المؤسسات الحسينية في البصرة، بوصفه شريكاً لباقي «الجواسيس» اليهود. كذلك اعتُقل مهدي الحكيم في ١٩٦٩ وعُذّب، ولم تكن التهمة أقل من «العمالة لإسرائيل» التي درجت يومذاك، على ما فيها من خيال فقير. إلاّ أن ما لم يكن دارجاً هو ترحيل السكان وتهجيرهم الجماعي. وبالفعل أنزل البعث العقاب هذا، ما بين أواخر ١٩٧٠ و١٩٧٢، بعشرات آلاف الشيعة العرب والأكراد ممن قدمت لهم إيران الشاهنشاهية حق اللجوء. ولما كانت «إيرانية» الشيعة العراقيين تُحتسب في خط واحد، لم تؤدِ اتفاقية الجزائر إلى تذليل العلاقة بين بغداد والمتهمين بالهوى الإيراني، ولا خففت التوتر بينها وبينهم. ففي أربعين مقتل الإمام الحسين، عام ١٩٧٧، انطلق موكب ديني ضم ٣٠ ألف شخص من النجف إلى كربلاء مردداً أناشيد دينية تتخللها شعارات مناهضة للبعث، فهاجمه اللواء المدرع السادس للجيش تعززه المروحيات. هكذا عرف الجنوب يومين أسودين قُتل فيهما من قُتل واعتُقل الآخرون فأُعدم بعضهم و«اختفى» منهم كثيرون. وكانت المرة الأخيرة «يُحتفل» فيها علناً بمصرع الحسين وملحقاته في ظل البعث.

وعلى السلطة والحزب انعكست هذه السياسة حيال الشيعة بقدر ما صدرت عن تركيبها. ففي ١٩٦٨ لم يكن شيعي واحد في عضوية مجلس قيادة الثورة، وفي ١٩٧٠ لم تضمّ القيادة القطرية شيعياً واحداً. ولئن سُلّم الشيعي ناظم كزار الأمن، فهو ما لبث أن اتهم بالتآمر مع إيران وأُعدم. أمّا الذين تعاقبوا على مجلس الثورة خلال ١٩٦٨-١٩٧٧ فكانوا ١٥ سنياً بينهم خمسة ضباط وخمسة من تكريت وواحد أصوله تكريتية وستة من «المثلث السني» وواحد يرجع بأصوله إليه.

على أن التوتر الذي أعقب موجة الطرد الجماعي لأوائل السبعينات حمل على ضم أربعة شيعة إلى القيادة القطرية في ١٩٧٤، وكانوا نعيم حداد وحسن علي العامري وعبد الحسين المشهدي وعدنان حسين الحمداني. وفي ١٩٧٧، ومع

بلوغ التردّي ذروته، أعطيت للشيعة مناصب حزبية وحكومية أخرى. لكن تصفية «مؤامرة» ١٩٧٩، حيث قضى ثلث أعضاء «القيادة القطرية» ومعظمهم شيعة، وجهت ضربة قاضية لتمثيلهم الضئيل. وعلى العموم بقي بعض الوجوه البعثية، كسعدون حمادي ونعيم حداد ومحمد سعيد الصحّاف، ممن يتم استدعاؤهم من خزانة الحزب القديمة للتغطية على هزال الحضور الشيعي في السلطة بمناصبهم الاحتفالية.

في هذه الغضون اندلعت، عام ١٩٧٩، الثورة الإيرانية وانتصرت. وكان من الطبيعي أن تُلهب مخيّلات الشيعة العراقيين ممن شهدوا في العام نفسه صعود صدام إلى الرئاسة وتفاقم معضلتهم. لكن مشاعر التعاطف الشعبية لا تكفي لإحداث المطابقة الكاملة بين أصحابها والخمينية الإيرانية. فالتنظيمات الدينية السياسية في العراق كانت عراقية، لم تدعُ إلى الاندماج بإيران، فيما أفكار باقر الصدر لم تقل أصلاً بـ«ولاية الفقيه»، النظرية الأم لآية اللّه الخميني. وحتى الخميني نفسه الذي عاش منفياً في النجف منذ ١٩٦٥، لم يترك تأثيراً ملحوظاً على شيعة العراق، ولا كان تأثيره يقبل القياس بتأثير باقر الصدر. وثمة إشارات عدة إلى تنافس ضمني ساد بين الرجلين، خصوصاً أن السيد العراقي ظل يتعامل مع أبو القاسم الخوئي بوصفه المرجع الأعلى. ويبدو أن الإشارة إلى مساهمته في وضع مسودة ما صار دستوراً إيرانياً، أثارت حساسيات الإيرانيين. إلاّ أن السلطة البعثية التي أخافتها الثورة الخمينية، والاستجابة الشعبية لها، سارعت إلى ترحيل ما بين ١٥٠ و٢٠٠ ألف شيعي. وكان في عداد هذا «الطابور - الإيراني - الخامس» آلاف التجار الذين رصدت بغداد أصولهم البعيدة لتصنّفهم إيرانيين، فصادرت أعمالهم وأملاكهم وجنسياتهم قبل أن تلقي بهم على الحدود. وفي حالات كثيرة حيل بين الأهل وأبنائهم الذين تتراوح أعمارهم بين الـ ١٥ والـ ٢٥ ممن احتُجزوا ولم يرَ واحدهم الآخر بعد ذاك. وبأعداد كبيرة راحت تتضخم هجرة شيعية إلى إيران وسورية والأردن وبلدان الخليج وبريطانيا والولايات المتحدة وغيرها.

وتتويجاً لما ابتدأ أواخر الستينات، لوحق حزب الدعوة بقسوة غير مسبوقة حتى بالمعايير البعثية. فطال القمع عائلات الدعووين وأصدقاءهم ورجال الدين ممن تربطهم بهم صلة ما. فإلى الناشطين القاعديين، لم يقلّ عدد رجال الدين الذين أُعدموا خلال ١٩٧٩ عن ١٤ شيخاً. وفي ١٩٨٠ أعدم عدد مشابه منهم، في عدادهم باقر الصدر نفسه وشقيقته بنت الهدى، الروائية والنسوية على الطريقة الإسلامية. وصدر، كذلك، مرسوم عن مجلس الثورة يعيّن العضوية في الدعوة، وبمفعول رجعي، جريمة عقابها الإعدام، علماً بأن الإعدام كان العقاب المعتمد منذ سنوات من غير مرسوم.

وفرّ كثيرون من رجال الدين إلى طهران مصحوبين بعائلاتهم الموسّعة وتابعيهم. فحين طلب أبو القاسم الخوئي، كبير مراجع الشيعة في العالم وابن الثمانين آنذاك، المغادرة صودرت أمواله الشخصية وما في عهدته من مال للمؤسسة الدينية. وكان ممن غادروا إلى طهران السيد محمد باقر الحكيم، ابن محسن الحكيم وشقيق مهدي، حيث أُسس «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق» مظلةً جامعة للتنظيمات الشيعية المعارضة.

فعندما باشر صدام هجومه على إيران، وبدت بغداد مالكةً زمام المبادرة العسكرية، أتبعه بهجوم على الشيعة العراقيين قمعاً وتهجيراً. وما ضاعف العنف أن التنظيمات الشيعية، وبعضها حديث النشأة كـ«منظمة العمل الإسلامي»، شرعت تردّ بأعمال تخريب ضد منشآت حكومية، لا سيما الأمني منها والحزبي. كذلك حاولت، في ١٩٨٠، اغتيال صدام حسين وطارق عزيز، مكررةً بعد عامين محاولة اغتيال الأول.

لكنْ مع التراجع العسكري الذي ظهر على جبهات القتال في ١٩٨٣، تبدلت الاستراتيجية المتبعة، فأبدى النظام رغبة غير معهودة في كسب الشيعة، خصوصاً أن أغلبية جنود الجيش منهم فيما المعارك يدور معظمها على أرضهم. وفي السياق هذا راحت تتلاحق التوكيدات على إسلامية حكم البعث، فيما جعل صدام وباقي المسؤولين يكررون زياراتهم إلى النجف وكربلاء. كذلك تمَّ إصلاح بعض

المباني العامة في مدن الجنوب. وبمبادرة تُعزى إلى خير الله طلفاح لُفّقت شجرة نسب تربط صدام بالرسول، عبر التفرّع عن الإمام الحسين. وعلى النحو هذا صار «الرئيس حفظه الله» سيداً من أهل البيت.

غير أن هذا لم يوقف قمع رجال الدين والتنظيمات الدينية والمشتبه بصلتهم بها. ففي الفترة التي انتهت بالعام ١٩٨٥ أحصي ٤١ رجل دين شيعي أُعدموا، ومئات اعتُقلوا بعضهم انضم إلى قوافل «المختفين». وبعد ثلاث سنوات، وفيما الحرب تُختتم على ما صُوّر انتصاراً لبغداد، تجدد الصدام ليبلغ ذروة أخرى. فقد اغتيل مهدي الحكيم في الخرطوم، وهوجمت منطقة الأهوار لاعتقاد السلطة أن الفارين والمعارضين مختبئون هناك. وفي كانون الأول (ديسمبر)، أصدرت الحكومة «خطة عمل» لتلك المنطقة، ففرضت عليها حصاراً اقتصادياً مصحوباً بحرق القرى والمزارع واعتقال المشتبه فيهم.

والحرب العراقية ـ الإيرانية وقعت كلها وقوعاً كارثياً على شيعة العراق. ففضلاً عن القمع، أضعف انتقال المرجعية إلى إيران موقع النجف وكربلاء واقتصادهما. وبفعل التهجير والترحيل، غدا جزء أساسي من القرار الشيعي العراقي مرتهناً بطهران.

ولا يعني ذلك أن الشيعة كلهم أسلموا زمامهم لرجال الدين، وأنهم جميعاً غدوا يسيرون في ركاب الخميني. بيد أن وحشية النظام التي نجحت في إسكات التعدد داخل طائفة عُرفت بكفاءاتها وكوادرها العلمانية والعصرية، صيّرت الصوت الوحيد الذي يُسمع صوت القوى التي انتقلت إلى إيران واستفادت من منابرها.

إلاّ أن جنود الجيش العراقي الشيعة خذلوا الإيرانيين رغم استمرار نشاطهم المتقطع ضد سلطة بغداد، ومثلهم فعلت عشائر الجنوب التي دافعت بضراوة عن البصرة. وحتى الذين ظلت قلوبهم مع طهران غدت سيوفهم عليها وهذا، في آخر المطاف، ما يُحسب حسابه. فمنذ ١٩٨٢-١٩٨٣، مع انتقال المعركة إلى أرض العراق، انحسر فرار الجنود من الجيش، فحاربوا «العدو الفارسي» مثلهم مثل

رفاقهم السُنّة، ومن بينهم سقط معظم ضحايا الحرب. وإذا شهدت تلك التجربة لنفوذ الوطنية العراقية لدى الشيعة العراقيين، بقي أن الذين انتقلوا شرقاً لم يلقوا في إيران المعاملة التي يمكن اعتبارها قدوة تُحتذى.

غير أن معضلتهم بقيت حادة ونابضة: فهم لم يوافقوا، بالطبع، على حرب شنها صدام لأغراضه، فيما واجهتهم حربه تلك بمأزق الخيار بين قناعاتهم وعدائهم للنظام وبين وطنهم.

وإذ ثقلت عليهم أسوأ آثار التردي الاقتصادي، حاول النظام كسبهم، مرةً أخرى، إبان مغامرته الثانية بغزو الكويت، بتقديماتٍ طغى الرمزي فيها على الفعلي. ومن هذا القبيل أسمى صواريخ «سكود» التي أطلقها «العباس» و«الحسين». لكن انتفاضة ٣ آذار (مارس) ١٩٩١ أعلنت أن المشكلة أعمق من أن تُعالج بالتسميات. وجاء ذلك الانفجار الذي ابتدأه جنود وضباط صغار عائدون من هزيمتهم في الكويت، عفوياً وبلا قيادة، إنما شاملاً لاتجاهات سياسية وعقائدية شتى. وسرت الانتفاضة، في غضون أيام، سريان النار في هشيم الجنوب، إلاّ أن الفوضى دبّت معها، في النجف وفي غيرها، مصحوبة بالحرق والنهب والعبث بالجثث. وبالفعل أعدم المنتفضون عشرات المسؤولين البعثيين والمشكوك ببعثيتهم، إما بمحاكمات شكلية سريعة أو من دون محاكمة، حتى اضطر أبو القاسم الخوئي إلى إصدار فتويين تزجران عن انتهاكات كهذه.

وسمى النظام المنتفضين «غوغاء»، لكنه ردّ عليهم باستخدام الدبابات والمدفعية وطائرات الهليكوبتر، قاصفاً المدن والمعابد الدينية، فضلاً عن إحراق مكتبات تحوي أعداداً لا تُقدّر من المخطوطات. ويروى أن حسين كامل، بعدما حطّت به دباباته، اقترب من ضريح الحسين في كربلاء وقال مخاطباً إياه: «أنا حسين وأنت حسين، فلنرَ من منا الأقوى»، مذكّراً الكثيرين، وببذاءة أكبر بما لا يقاس، بعبارة نُسبت إلى الجنرال البريطاني ألنبي الذي خاطب صلاح الدين في ضريحه وذكّره بالصليبيين: «لقد عدنا يا صلاح الدين». لكن الأسوأ كان ما أورده البعض، من دون توكيد قاطع، عن استخدام النابالم ضد انتفاضة الشيعة.

وبحسب «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية»، فإن الذين قضوا، حتى ١٣ آذار، تجاوزوا الثلاثين ألفاً، علماً بأن علي حسن المجيد الذي قاد الحملة على مدى ثلاثة أسابيع، رفع الرقم بتباهٍ وصلفٍ إلى ٣٠٠ ألف.

ما لا يرقى إليه الشك، على أي حال، أن شهود عيان تحدثوا عن أكوام متراصفة من الجثث في طرق المدن وشوارعها الأعرض. وفي الغضون هذه أدت هزيمة الانتفاضة، بعد التخلي الأميركي، إلى فرار قرابة ٣٣ ألف شيعي إلى حيث تقيم قوات التحالف الغربية في المملكة العربية السعودية، كما هرب مثلهم عدداً إلى إيران. وبذا انفجرت موجة هجرة أخرى إلى الخارج. وحصل مزيد من الإعدامات والاختفاءات، كان في عداد ضحاياها ٩٦ شخصاً من عائلة الحكيم و٢٨ شخصاً من عائلة بحر العلوم اعتقلوا كلهم و«اختفوا». ففي ليلة واحدة من عام ١٩٩١، مثلاً، «اختفى» ١٠٦ من رجال الدين لم يظهروا بعد ذاك. وفي العالم التالي شُنت حملة عسكرية على الأهوار لافراغها من السكان عبر تجفيفها من مائها وإعدام شروط الحياة فيها. وانتهى سكان تلك المنطقة، وهم نصف مليون، في إيران مُخلّفين وراءهم كارثة بيئية. أما الذين بقوا فرُدّوا إلى حياة كفاف بدائي جُعلوا بنتيجتها أقرب إلى كائنات أنثروبولوجية

وفي نطاق سياسي بعيد الأمد حلّت الكارثة الأخرى. ذاك أن تخلي جورج بوش الأب عن المنتفضين أصاب الشيعة برضّة جماعية وعميقة. فهو، المعني طبعاً بمصالح الدول الحليفة له والمجاورة للعراق، ربما قصد انقلاب قصر، فيما فهم العراقيون أن الأمر أكثر من ذلك وأبعد. وفي النهاية ترافق ذبحهم، هذه المرة، مع إحساس أسود بانغلاق المستقبل، فلم يخفف من مرارتهم، إلاّ جزئياً، فرض منطقة حظر جوي في الجنوب صيف ١٩٩٢.

وتكررت لعبة النظام لكسب الشيعة بالكلام المعسول والإشارات الرمزية. فبعد ذاك العام صارت إحدى الصور العديدة التي يعمّمها صدام صورته في زي شيخ عشائري من الجنوب. ولئن بدئ بإعادة تعمير كربلاء، غُيّرت معالمها تماماً

لتفادي ما يبدو أثراً إيرانياً في عمارتها، كما حُرثت مساحات واسعة في مقبرة وادي السلام المقدسة وشُقت طريق خارجية فوق المقابر.

واعتُمدت سياسة تجمع بين فرض الأمن عبر الاستعانة بشيوخ قبائل تشتريهم السلطة وتسلّحهم، وتتلاعب على حساسيتهم «العربية» ضد المؤسسة الدينية «الفارسية»، وبين إصلاح المراكز والمعابد الدينية التي تضررت أو قُصفت، وفتحها للحجاج من الأجانب. ولئن أتيح للإيرانيين منهم أن يدخلوها مبدئياً غير أن قيوداً بيروقراطية كثيرة فُرضت عليهم حتى جعلت دخولهم أقرب إلى المستحيل.

قبل ذاك، في ٢٣ آذار ١٩٩١، كان قد كُلّف البعثي الشيعي سعدون حمادي تشكيل الحكومة الجديدة، من دون أن يتوقف اضطهاد رجال الدين واغتيالهم. فالقمع لم يتهيّب مرجعاً كالخوئي الذي لم يحل بلوغه التسعين دون استجوابه وسجنه لفترة، ثم قسره على الظهور مع صدام على الشاشة الصغيرة. وفي النهاية أحيل على الإقامة الجبرية حتى وفاته في ١٩٩٢، ليخلفه السيد علي السيستاني، الموضوع هو نفسه في الإقامة نفسها منذ ١٩٨٨. وبعد عامين على رحيل الخوئي اغتيل نجله محمد تقي، وفي ١٩٩٨ اغتيل كذلك مرجعان بارزان هما السيدان الغراوي والبروجردي، ثم أضيف إلى القائمة، في شباط (فبراير) ١٩٩٩، رجل دين ذو تأثير شعبي واسع في النجف، هو محمد صادق الصدر ومعه نجلاه، بعدما أخذ عليه كثيرون علاقاته الوثيقة التي دامت سنوات مع السلطة. هذا فضلاً عن المضي في تطبيق إجراءات قصوى حملت العائلات، في صورة متواصلة، على مغادرة بلادها.

وأضحى البكاء الشيعي على الحسين يتغذى على البكاء من صدام. لكن لما كان ممنوعاً إعلان الثاني، ومتاحاً إعلان الأول من غير طقوس، فاض الموت في دواخل جنوب العراق وعمّ.

الفصل التاسع

معانقة فلسطين

على امتداد تلك المسيرة الطويلة من حكمه، لا يُفهم بعث العراق من دون بعث سورية. ولطالما تحكّم بسجالهما زعم ضمني يتصل بالشرعية الحزبية: فالبعث الأول يعتبر نفسه أباً للحزب، لأن المؤسس ميشيل عفلق استقرّ في بغداد بعدما انقلب عليه السوريون. والبعث الثاني يعتبر نفسه أمّاً للحزب، لأن دمشق مهد الدعوة. وفي السجال ذهب الطرفان بعيداً في النفي والإنكار. فحين لم يمانع العراقيون في أن تكون سورية الأم، أوحوا بأن أمومتها موصومة بالتخلي عن الأبناء والتنكّر لمصالح الأسرة. وعندما لم يمانع السوريون في إسباغ الأبوة على العراق، قرنوها بالجور والاغتصاب.

وفي قصة الحزبين والبلدين تتتالى الرموز وتتداعى الأحداث، لكن الأهم أن العنف سيد الموقف. بيد أن مجانيته المؤلمة تبقى السمة الطاغية: فنحن، بعد نزع المزاعم الكبرى، أمام حفنة من غبار ضارّ لا أكثر. فما من ملحمة لدينا وما من مُزارع كقايين أو راعٍ كهابيل، وليس من بشر يتفرّعون عنهما أو رموز تُشتق منهما.

إن الأمر كناية عن آلة من تفاهة محضة لكنها، مع هذا، تطحن دماً كثيراً.

فالبَلدان جرّع واحدهما الآخر، على مدى سنوات، كأس القومية والبعث. وبالقومية والبعث، حاول كل منهما تصديع الثاني بلغة جامعة. وبالقاعدتين الضيقتين لسلطتيهما، وباللغة الجامعة التي استعملاها، سطع التمويه وغدت

الرطانة كثيفة تحجب الواقع والوقائع. والحال أن ضيق رقعة النظامين تحديداً ما فاقم الإلحاح العراقي على بلوغ فلسطين، أو التظاهر بذلك، تماماً كما حمل سورية على ردعه عن هدفه واعتراض طريقه. فهو، إذاً، نزاع بين دولتين مأزومتين في بنائهما وتطورهما، ومأزومتين في وعيهما نفسَهما بأنهما دولتان أو، بالأحرى، دولتان ـ أمتان. وفلسطين، بوصفها جائزة الترضية العروبية، لُعِبت دورها المتضخّم في هذا الدفع المتبادل إلى الهاوية. ولم يكن التاريخ ضنيناً بالبراهين. فبعد فشل محادثات الوحدة الثلاثية في ١٩٦٣، ابتدأ البعث الواحد يومذاك، والحاكم في العاصمتين، مناقشة وحدة ثنائية لم يُقيّض لها أن تُقلع. وما لبث انقلاب عبد السلام عارف أن وجّه إلى بعثيي العراق الضربة القاضية. فحين عاد العفلقيون إلى السلطة في ١٩٦٨ وقع الخبر وقعاً جنائزياً على آذان الحكام السوريين. فهؤلاء، وقد أطاحوا القيادة القومية قبل عامين، وضعوا سداً عازلاً بينهم وبين العراق العارفي الذي «تآمر» على سلطة «حزبنا». ولئن نظر أحمد حسن البكر وصدام حسين ورفاقهما إلى القيادة الدمشقية بوصفها «حكم ردّة» عن البعث «الأصيل»، مستعيرين تسمية تعود إلى صدر الإسلام وبدايات عهد أبي بكر الصديق، أراحهم أن ما من قيادة قومية حاكمة يمكن أن تحدّ، بعد الآن، من حركتهم. ومذّاك نشأت مقايضة من النوع الفاوستي بين الاثنين، وواحدهما شيطان الآخر. بل بُني مذّاك كل من البعثين، وكل من السلطتين، في مقابل الثاني، حتى استحال التفكير بأي منهما ما لم يؤخذ نقيضه في الحسبان صعوداً وهبوطاً.

وهذا، على أية حال، لا يلغي فوارق بين سورية والعراق تضرب في أسباب أسبق من البعث وأعمق: فالجغرافيا جعلت دمشق تتحكم بالطريق إلى فلسطين. ولما كانت الجغرافيا «قدراً» في الحروب، بحسب عبارة شهيرة لنابليون، بات العراق كأنه يعاند القدر. فهو مدعوّ إلى إثارة الكثير من الضجيج، وافتعال الكثير من الغبار، كلما تحرّك أو همّ بالتحرك. وفي مقابل الجعجعة، تعلمت سورية، وهي مع إسرائيل وجهاً لوجه، أن تهيم بالطحين. بهذا أكسبتها التجربة خفّةً

وشطارةً حُرم العراق منهما فراح، في سياسته، يخبط ويتخبط. لكن بغداد، لا سيما منذ ١٩٧٣، صارت قادرةً على دخول «القضية» من بوّابة الانفاق عليها. والعاملان هذان تشابكا، مباشرةً أو مداورةً، مع مفهومين سائدين للعروبة في البلدين: فهي، في سورية، مدارها التقليدي شعارا الوحدة وفلسطين. وهي، في العراق، جوهرها التمايُز عن الأكراد وإشهار الممانعة في وجه إيران. وذلك، من حيث المبدأ، ما يجعل الفلسطينيين أكثر ارتياحاً إلى العراقيين الذين ينافسونهم أقل مما تنافسهم سورية. غير أن المبدأ المذكور قليلاً ما أتاح له الاعتراض الجغرافي، مضافاً إلى رعونة بعث العراق، أن يعمل.

وبمعنى ما بدت حدّة الخلاف مطلوبة. فالتداخُل الجغرافي والأهلي، معطوفاً على الحزبي والأيديولوجي، كان له في مسار العلاقة أثران: مضاعفة الحذر المتبادل، وجعل بناء الدولة ـ الأمة متزايد الصعوبة إذ، وهما «القوميان»، يُخجلهما المشروع الذي يسمّيانه «قطرياً». وفيما جعل الدربان المتعاكسان ينسدّان، لم يعد غير احتمالين مطروحين على العقول التي تقارن: فإما أن الوحدة كلها أضحت لزوم ما لا يلزم، أو أنها أمست، في أحسن أحوالها، أهم من أن تُترك لمثل هؤلاء الوحدويين. فقصة البعثين الدامية الفصول، على خواء ورثاثة، لم تترك شيئاً من قضية «الأمة العربية الواحدة» إلاّ نهشته. أما «الرسالة الخالدة» التي أناطها الحزب بتلك الأمة المُتخيّلة فبدت مشوبة بالمكائد والمؤامرات. ولما كان أي من النظامين لا يدخل بيت الآخر من أبوابه، غدت المكائد والمؤامرات حدثاً يومياً يصعب فرز غثّه المنحول عن سمينه الصحيح. وعلى خلفية من تلك المقدمات، جُرّد مصطلح «الوحدة» من كل معنى كان قد تبقّى بعد انهيار وحدة ١٩٥٨ المصرية ـ السورية، تماماً كما جرّد السوفيات والصينيون المتناحرون تعبير «أممية بروليتارية» من معناه. إذ، وببساطة المنطق الشكلي، هل يمكن لبعث مجزّأ إلى هذا الحد أن يدعو إلى أمة موحدة إلى ذاك الحد؟

وبالنسبة إلى فلسطين تحديداً، وصل البعث العراقي إلى السلطة بعد عام على هزيمة ١٩٦٧، وانحسار زعامة جمال عبد الناصر، وتردّي البعث السوري،

وصعود المقاومة الفلسطينية. وهو إنما أراد أن يستثمر كونه لم يُهزم، لمجرد أنه لم يوجد في السلطة حينذاك. وهذا ما أوحى له بسهولة الاندفاع والاختراق غرباً قبل أن يكتشف الصعوبات العملية المتأتية عن إيران والمشكلة الكردية في الشرق والشمال. فكيف وأن العراق قليل الخبرة في هذا الميدان، لم يكن لديه، بين انتهاء حرب ١٩٤٨ وبداية حرب ١٩٦٧، جندي واحد على تماسّ مع إسرائيل؟

وكان لا بدَّ من حسم هذا الأمر، وغيره من أمور معلقة، مع دمشق. وعلى طريق الحسم تدرّجت وتغيرت عناوين الخلاف من دون أن تتغاير مضامينه.

فبين ١٩٦٨ و١٩٧٢ طغت موضوعة الشرعية الحزبية، خصوصاً أن البعثيين السوريين من أنصار القيادة القومية كأمين الحافظ وشبلي العيسمي والياس فرح شرعوا، بُعيد الانقلاب، يتجمعون في العراق، وما لبث عفلق نفسه أن انضم إليهم في ١٩٧٠. لكن وزير الدفاع السوري يومها، حافظ الأسد، حاول أن يجيّر الانقلاب العراقي لمصلحته في صراعه مع يسار البعث الذي تزعّمه صلاح جديد. هكذا دعا، خلال ١٩٦٨ و١٩٦٩، إلى وحدة الحزب كما استقبل، عدداً من المرات، وزير الخارجية العراقي عبد الكريم الشيخلي. ولتعزيز موقع الأسد في مواجهة جديد ورفاقه، حجبت بغداد عن الواجهة لاجئيها من القيادة القومية السوريين. ولوحظ، كذلك، أنها لم تنسب إلى دمشق أياً من «المؤامرات» الـ١٣ التي أعلنت عن كشفها ما بين صيف ١٩٦٨ وصيف ١٩٧٠.

لكن يساريي دمشق عثروا، بدورهم، على ضالتهم. فحين قُتل البعثي العراقي عبد الكريم نصرت في بيته، وكان صديقاً لعبد الكريم الجندي رئيس جهاز الأمن القومي السوري وأحد أبرز حلفاء جديد، زُيّن مصرعه قرينة على «يمينية» الحكم الجديد في بغداد و «فاشيته». ولم يقتصر التردّي على الاتهامات فأُتبع باعتقالات وأعمال تعذيب أشرف عليها الجندي لبعثيين سوريين يؤيدون العراق. أما الأخير، ولم يكن قد أمم النفط أو عقد معاهدة مع السوفيات أو أنشأ جبهة مع الشيوعيين، فلم يتبق لديه، تعبيراً عن «تقدميته»، إلاّ تسخين الحرارة اللفظية.

واستحال التقدم على الجبهات جميعاً. فحينما قرر الأردنيون والعراقيون والسوريون في ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨، بعد تحضيرات وتأجيلات عدة، إقامة «الجبهة الشرقية» لمواجهة إسرائيل، اتهم السوريون العراق بالتهرب من «مسؤولياته القومية». وبعد أقل من عامين انهارت الجبهة وسط نزاع وجدت بغداد نفسها وحيدة فيه مقابل دمشق المدعومة من عمّان، وضمناً من القاهرة. ولئن ردّ العراق، المزاود والملتاع بعزلته، انهيار الجبهة إلى عدم جدية أطرافها في «التحرير»، اتهمته سورية بأن اشتباكه مع الأكراد وإيران تنصّلٌ من «المعركة الأساسية في فلسطين».

ولم يتشارك النظامان آنذاك إلاّ في الاستنكاف عن المتن العريض للسياسة العربية. فمعاً وقفا، في ١٩٧٠، ضد مشروع روجرز الذي وافق عليه عبد الناصر والملك حسين، علماً أن صوت بغداد ظل الأعلى في رفضه وانشقاقه.

بيد أن موقف الجيش العراقي في الأردن عامذاك وفّر للرفاق الألدّاء في دمشق، ولكل من يريد أن يشهّر، مادة تشهير دسمة. فلعشرة أيام تواصلت النداءات الفلسطينية طالبةً التدخل من دون استجابة عراقية. وقد تبيّن لاحقاً أن حردان التكريتي، رئيس أركان الجيش يومها، تعهد للملك حسين بالوقوف مكتوف اليدين ريثما ينجز الأردنيون مهمتهم.

وتلك الواقعة إنما ترقى أصولها إلى ما بعد حرب ١٩٦٧، حيث أرسل الرئيس عبد الرحمن عارف ربع الجيش العراقي إلى الأردن وسورية. لكن إبقاء القوات هناك لم يعد ممكناً، لا سيما وأن الكلفة صارت ضخمة وباهظة فيما النُذر تتجمع كردياً وإيرانياً. كذلك أتت الضربات الجوية الإسرائيلية ضد المدفعية العراقية في ١٩٦٨ و١٩٦٩ تضاعف رغبة الانسحاب من الصراع وهو، بالطبع، ما يسهّله ضمور الصراع جملةً وتفصيلاً.

واستحق حكم البكر وصدام ازدراء الشعوب العربية حين لم يُنجد منظمة التحرير في الأردن من مذبحة محققة. إلاّ أن صوت بغداد الملعلع والهجّاء لسائر

بلدان المنطقة، نفّر الحكومات العربية أيضاً فلم تمنح العراق إلا التعاطف الشكلي حيال إيران، رغم احتلال طهران جزر الخليج الثلاث في ١٩٧١. ويبدو أن صدام دافع آنذاك عن سياسة منكفئة تعطي أولويتها لبناء الدولة القوية، وتبرر انكفاءها بـ«عدم جدية» الآخرين أكان في الوحدة أو في التحرير. وإنما في سياق كهذا سُحب الجيش، عام ١٩٧٠، من الأردن وسورية، مع «وعد» بإرساله حين تقضي الحاجة وتنخرط «دول المواجهة» في المواجهة.

غير أن الانكفاء العراقي من نوع مركّب. فبغداد حين كانت تدير ظهرها كانت تُبقي عنقها ملويّة إلى الوراء. لهذا أقامت لها في الثورة الفلسطينية وعلى ضفافها مواقع متفاوتة الصلابة. فمثلما فعلت سورية، عام ١٩٦٨، بإنشائها «منظمة الصاعقة» ذراعاً لها في داخل القرار الفلسطيني، فعل العراق بعد عام واحد، مُنشئاً «جبهة التحرير العربية» التي قادها فلسطينيون بعثيون يوالونه. كذلك شهدت بغداد التخطيط لعديد من عمليات «أيلول الأسود» التي تولاها صلاح خلف، أبو إياد، ممتصاً بهذه المنظمة الإرهابية رغبة عناصر من «فتح» في الانتقام لقتلى مواجهات الأردن. أما محمد العباس المعروف حركياً بـ«أبو العباس»، والذي اشتُهر في ١٩٨٥ بعملية سفينة أكيلي لاورو الإيطالية، فرعت بغداد انشقاقه المبكر عن «الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة» بزعامة أحمد جبريل، وتأسيسه «جبهة تحرير فلسطين».

ويبقى صبري البنا، أو أبو نضال، بحسب الاسم الحركي الذي عُرف به، المساهمة الفلسطينية الأهم للبعث العراقي. فهذا الشاب الذي أُرسل إلى بغداد، في ١٩٧٠، ممثلاً لـ«فتح»، وجد فيه العراق الرجل النموذجي يستخدمه كما يشاء. فأبو نضال لا يملك رصيداً أو إسماً سياسيين يحرص عليهما، وليس ثمة ما يردعه، ضميراً كان أم عقيدةً، من أن يكون بندقيةً يستأجرها من يدفع. ودفع العراقيون بسخاء، فحوّلوا لحسابه ما كانوا تعهّدوه لـ«فتح» من معونات وأعطوه مزرعة وأغدقوا عليه أموالاً أخرى سمحت له أن يتحول إلى التجارة والاستثمار. وأُسبغت على البنا سلطة معنوية ضخمة بصفته صلة الوصل الوحيدة بين

الفلسطينيين المقيمين في العراق والسلطة هناك. فقد رعاه أحمد حسن البكر شخصياً، هو المعروف بكراهيته الحادة لياسر عرفات، وربطته صداقة وطيدة برجل الأمن حينذاك سعدون شاكر، وربما بطارق عزيز. ولئن كُتب الكثير لاحقاً عن علاقة محتملة بين أبو نضال والموساد الإسرائيلي، أتاحت له بغداد التصرّف بآلاف الوثائق وجوازات السفر المزوّرة.

وفي البدايات كانت وظيفة صبري البنا أن يسهّل الإنكار البعثي لما حصل في الأردن، بل أن ييسر انتقال الحكم العراقي من موقع المتهَم إلى موقع المتهِم. وبالفعل ما أن انتهت الحرب الأهلية هناك، حتى شرع يهاجم، من بغداد، منظمة التحرير لـ«تفريطها وجبنها» في المعارك مع الجيش الأردني. على أن الوظيفة سريعاً ما اتسعت وغدت أخطر. ففي أيلول ١٩٧٣ احتلت مجموعته السفارة السعودية في باريس باسم فلسطين وقضيتها. أما الهدف الفعلي فلم يكن غير تحويل الأنظار عن قمة عدم الإنحياز التي انعقدت، في الوقت نفسه، في الجزائر، فيما أرادت بغداد استضافتها عندها. وكرّت بعد ذاك سبحة أبو نضال.

وكان من أبرز المداخلات العراقية في الموضوع الفلسطيني المبالغات المبكرة في إبداء العداء لليهود من غير تمييز، مع التذكير بشرور تآمرية تمتّ بصلة إلى يهود العراق، الأموات منهم والأحياء. فبمثل هذه الأدبيات اللاسامية التي تعاظم انتشارها هناك، وجد البعث طريقة أخرى في التعبير عن استقالته من صراع لا يملك له إلاّ العدّة اللفظية والمزاودات.

أما في ما خص النتائج الفعلية، فجُعل التاريخ السياسي للفلسطينيين في ثلث القرن الماضي يتقلّب كله بين طورين تداخلت مراحلهما: فإما عداء بغداد لهم وتركهم يتحالفون مع دمشق، وإما عداء دمشق لهم وحملهم على محالفة بغداد. ولئن نجم الصراع على فلسطين عن منافسة البعثين والدولتين، فإن توظيف قضيتها على هذا النحو ما كان له إلاّ أن يزيد العلاقة بينهما سوءاً على سوء.

لكن نبرة المساجلة حول الشرعية الحزبية كانت قد بدأت تخفت وتتراجع مع

انقلاب الأسد وإبعاده اليساريين في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٠. فالانفتاح الاقتصادي الذي دشنّته سورية في العام التالي بثّ في أعصابها استرخاءً كرّسه مصرع اللواء محمد عمران في آذار (مارس) ١٩٧٢ في طرابلس بلبنان، هو الذي رأى فيه البعض رمز استقطاب يهدد النظام. وهذا ما لم يحل دون ترسيم الحدود بين البعثين والدولتين لأغراض تقدّم الأمني فيها على الحزبي والأيديولوجي. فقد اعتُقل عدد من مؤيدي القيادة القومية في ١٩٧١، وفي ٣ آب (أغسطس) صدرت أحكام غيابية بالإعدام لم تستثن عفلق نفسه، ولا أمين الحافظ رئيس «المجلس الرئاسي» إبان عهد القيادة القومية، لاتهامهم بالضلوع في «مؤامرة» مدعومة من العراق. فحين أُعلن مشروع «اتحاد الجمهوريات العربية» شاملاً سورية ومصر وليبيا، وجدت بغداد مناسبتها للهجوم على الوحدويين «الزائفين»، ووصل الأمر بصدام أن يسمّي «الاتحاد» العتيد «خطوة أولى على طريق جريمة الاعتراف بإسرائيل». ولم ينجُ السودان من تنازع البعثين. فإذ وقفت دمشق، ومثلها القاهرة وطرابلس، إلى جانب جعفر غيري الذي كاد يكون الشريك الرابع في اتحاد الجهوريات، وقفت بغداد ومحازبوها القليلون في السودان إلى جانب هاشم العطا ومحاولته الانقلابية على غيري بدعم الشيوعيين.

إلاّ أن الشتائم والتخوين والحملات الإذاعية والصراع في البلدان البعيدة لم تمنع التعاون الاقتصادي والتقني، الاتصالي والسياحي. هكذا بدا أن من الممكن إرساء أشكال على هذا القدر أو ذاك من الصلابة تؤول إلى تعزيز جهازي الدولتين، من دون أن تؤثر في مكامن السلطة الحساسة، ومن غير أن تجد لها، في المقابل، صوتاً أيديولوجياً يُحرج القاموس البعثي.

وفي الحدود هذه سجّلت أواخر ١٩٧١ ميلاً عابراً إلى التهدئة في ظل ضمور النزاع على الشرعية الحزبية، أو بالأحرى قصر استخدامها على تنافس السلطتين. فقد رُفع حكم الإعدام عن عفلق والحافظ، ولاح كأن البلدين يدخلان مرحلة هدوء تتوسّط عاصفتين. فالنظامان كانا أتمّا بناء عدّتهما السلطوية بما طوى صفحة الصراع على شرعية البعث. مع هذا لم تكن عدّة النزاع على الهيمنة الإقليمية قد

اكتملت لديهما: فالعراق كان في ذروة انشغاله بالأكراد وإيران، فيما سورية مشدودة الأبصار إلى جهد عسكري مشترك يُبنى مع مصر، هو ما رأينا ثماره اللاحقة في حرب تشرين/أكتوبر ١٩٧٣. لا بل في ٢٦ آذار ١٩٧٢ حضر صدام حسين إلى دمشق لمناقشة إقامة وحدة تضم سورية ومصر، ثم أصدر مع الأسد بياناً ثنائياً يعلن بتهذيب أن الأمور لم تسر على ما يرام. ولم يتوقف المراقبون يومها عند التفاوض حول «الوحدة» بقدر ما توقفوا عند إصدار بيان مشترك، مستنتجين الطرق الملتوية في تعبير الدولتين البعثيتين عن نفسيهما.

غير أن الخفاء كان أدق من العلن. ففي مقابل إقامة القيادة القومية والزعيم السوري المعارض أكرم الحوراني في بغداد، زار وفد رسمي سوري عامذاك الملا مصطفى البارزاني كما تشكل في دمشق، أواخر العام، «التجمع الوطني العراقي» الذي ضوى بعثيي سورية العراقيين القلة والقيادة المركزية للحزب الشيوعي ومجموعات ناصرية صغرى. وعلى العموم بقي الصراع مضبوطاً، فوقف عند حدود الجيش ولم يتخذ، لدى أي من الطرفين، شكل الإرهاب.

وفي الغضون هذه شرعت قضايا الدول تحظى بدرجة من الصراحة أعلى، ولو ظلت اللغة البعثية تموّهها بـ«الوحدة» تارةً وطوراً بـ«فلسطين». فقد طرأت أزمتان تتصلان بتصدير النفط العراقي عبر سورية، دارت أولاهما حول الرسوم التي ينبغي أن تُدفع لها من جراء نقله في خط أنابيب كركوك ـ بانياس، فيما نشبت الثانية حين قرر العراق، أواخر صيف ١٩٧٣، أن يبني خط أنابيب إلى تركيا يتجاوزها، ومن ثم يحرمها الرسوم. وكان ما أشعل المعركة قرار تأميم شركة نفط العراق في ١ حزيران (يونيو) ١٩٧٢ وما أحدثه من أزمة سيولة طارئة كان لا بدَّ من حلّها على حساب سورية.

وما زاد الطين بلةً أن ارتداد الواقع على الزيف الأيديولوجي جاء قاسياً لا يرحم المزاعم: فالأنابيب تصب في دورتيول الواقعة في لواء الاسكندرون. وهذا إذا ما بدا إقراراً بتركية الأرض التي تعتبرها سورية «سليباً»، فإن له بُعداً رمزياً لم

يستوقف الرفاق العراقيين. فالشبان الثلاثة الذين نقلوا البعث إلى «بلاد الرافدين» كانوا من ذاك اللواء، والثلاثة ما كانوا أصلاً ليصيروا بعثيين لولا محنة أهلهم هناك. وكان في وسع العراقيين لو نظروا جيداً إلى الخريطة أن يجدوا ما يُحرّك في البدن رعشة خفيفة: ذاك أن نفطهم سوف ينتهي قريباً من بلدة أرسوز التي أعطت اسمها لعائلة زكي الأرسوزي، أستاذ الشبان الثلاثة الذين جعلوهم بعثيين.

وفيما الأمور هكذا وقعت حرب تشرين ١٩٧٣ التي مهّدت لمرحلة جديدة من استعار النزاع. فبغداد استجابت بسرعة مطالبة دمشق إرسال جنود إلى الجبهة، وهو مما كان يستحيل تجاهله وعدم استجابته. هكذا، وإذ فقدت سورية المبادرة بعد انتصارات الأيام السابقة، استقبل الجولان، في ٢٢ تشرين الأول، ٢٢ ألف جندي عراقي تولوا، مع الجنود الأردنيين، وقف التقدم الإسرائيلي. لكن السوريين بدوا متخوفين من دورٍ ما تلعبه القوات العراقية في الداخل، خصوصاً أن الخواطر كانت لا تزال هائجة بسبب خط الأنابيب التركي.

وما إن انتهت الحرب حتى أعلنت بغداد معارضتها الحادة قبول دمشق وقف اطلاق النار من دون استشارتها، بعدما احتكرت وحدها مجد «انتصار تشرين». فالأولى المستنزَفة بصراعها مع الأكراد وإيران، انتابها ما يشبه الغيرة حيال الثانية التي حظيت بشرعية «الانتصار» بعد انفتاحها الاقتصادي وتوطيدها القبضة السلطوية، ناهيك عن نجاحها في الجمع بين تحالفها مع السوفيات وإفادتها من دعم الأنظمة المحافظة في الخليج.

وتأكدت هذه التصورات مع توقيع معاهدة فصل القوات في ٣١ أيار (مايو) ١٩٧٤ ثم استقبال سورية الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون، أواسط حزيران، من دون أن يؤثّر ذلك في «معاهدة الصداقة والتعاون» التي كانت قد وقّعتها مع موسكو في شباط (فبراير) ١٩٧٢. وواجه العراق هذه البراعة الدمشقية بالرفض «المبدئي» لكل التحركات السياسية السورية والعربية التي جدّت بعد تشرين.

لكن الأيادي البيض على فلسطين وقضيتها ما لبث أن فاض سخاؤها. فالعام

١٩٧٤ الذي توسّطته معاهدة فصل القوات، انتهى بخطاب ياسر عرفات في الأمم المتحدة حيث خيّر العالم بين «غصن الزيتون» و «البندقية». والتطوران أشعرا بغداد بعزلة لم تكتم الاحساس بها كما لم تكبت الرعونة في مجابهتها. فقبل توجهه إلى الأمم المتحدة، عرض البكر وصدام على عرفات أن ينتقل إلى العراق لـ«مواصلة النضال» من هناك، كما لو كانا يستوحيان تجربة رشيد عالي الكيلاني مع الحاج أمين الحسيني أواخر الثلاثينات. وكان من المفهوم أن يحلم عرفات بمستقبل غير ذاك الذي انتهى إليه المفتي المقدسي. وفي النهاية، وعبر مؤتمر صحافي في العاصمة العراقية، أسس الأمين العام لـ«الجبهة الشعبية»، جورج حبش، «جبهة الرفض» المناهضة لعرفات ودمشق سواء بسواء. وفي تعهّدها التصدي للعمليات «الاستسلامية والتصفوية»، زخّمت جبهة الرفض نشاطاً إرهابياً تولاّه وديع حداد. ولاحقاً قضى حداد، أقرب المقرّبين إلى جورج حبش، بمرض غريب التقطه في العراق، حيث قيل إنه سُمم.

لكن ما ساعد البكر وصدام على الانتقال إلى هذه السياسة التدخلية كان زيادة أسعار النفط حيث لعبت حرب تشرين دوراً أساسياً. أما بغداد وقد تعلّمت البعث من دمشق، فتعلمت منها المكيافيلية أيضاً. فتحت غطاء لفظي يساري راحت تمهّد للتحول يميناً، على ما دلت اتفاقية الجزائر. وكان من المفارقات أن الحَبَل بالاتفاقية المذكورة إنما حصل في الجولان: فعندما قرر العراق إرسال الـ ٢٢ ألف جندي، طلب من طهران ترطيب الأجواء واستعادة العلاقات الديبلوماسية، وهذا ما تحقق له فعلاً في ١٥ تشرين الأول ١٩٧٣. وهنا ساد حوار طرشان يزيده غموض اللغة البعثية غموضاً. فالعراقيون جادلوا ضمناً بأنهم إذا ما تنازلوا إيرانياً فإنما فعلوا لإقالة سورية من عثارها. وجادل السوريون، بضمنية أقل، بأن العراق كلما اتجه غرباً يكون قد اتجه يميناً أيضاً.

والأهم ما بدا واضحاً على الدوام من أن دمشق تريد للعراق أن يبقى غارقاً في مستنقعه مع الأكراد وإيران، من دون أن يبلغ الحدود التدميرية التي بلغها في ١٩٨٠ وصاعداً. بهذا تبقى بغداد «خائنة» لقضية عربية تتعامل دمشق معها وحدها

من دون شريك. وبفعل مشاعر «قومية» مشابهة، أرادت بغداد لدمشق أن «تنحرف» عن الخط القويم في مصارعة إسرائيل وأميركا، أي أن «تخون»، بما يبرر لها تصنيفها في زمرة «الخيانة» والتقدم، من ثم، لقضم دورها بذريعة إنقاذها، إن لم يكن من الأعداء فمن نفسها الأمّارة بالسوء. وجعلت أواسط السبعينات الحذر السوري حيال العراق يفوق بأشواط مثيله العراقي حيال سورية. فالحزب «الأصلي» يقيم في بغداد من دون أن يُعدم المتعاطفين في البلد «الأصلي»، فيما الحساسية السورية تجاه المواضيع القومية والفلسطينية يمكن أن تتماهى مع اللون المذهبي للحكم البغدادي. والأهم، ربما، أن التراجع الاقتصادي السوري باشر ظهوره آنذاك، فيما كان العراق يتمتع بثراء تنفقه الدولة، الممسكة بالاقتصاد، على هواها. على أن الصحراء الحدودية شهدت آخر محاولات رأب الصدع، وعلى رمل الصحراء لا يبقى، في العادة، شيء. هناك التقى البكر والأسد مطالع ١٩٧٤، حتى إذا تودّعا فُهم أن كلاً منهما سيستشير جهنمه.

وفعلاً استبشرت الجهنمان فزوّدتا الاثنين مادةً مفيدة. ففي العام ذاك باشر أحمد العزاوي بناء التنظيم البعثي العراقي في سورية، كما مُنح اللجؤ لعراقيين أكراد معارضين تسلموا سلاحاً من دمشق قبل أن تُقام لهم معسكرات تدريب هناك. ولم يعد خافياً أن البلدين يدشّنان صراعاً على الهيمنة الإقليمية يُستخدم فيه الحزب كما يُقيّض له استهلاك الكثير من البشر والزمن والجهود. وإنما لأجل إحراز هيمنة كتلك نشأ صراع يُخاض بالواسطة محاذياً منطق الحرب الباردة حيث قاتل الأميركان والسوفيات بقوى وبلدان غيرهم.

لقد تحرر العراق، بفعل اتفاقية الجزائر، من المشكلة الكردية والنزاع مع إيران، وغدا على أتم الاستعداد لـ«معانقة» فلسطين. وبدا من «الطبيعي» أن تتهمه سورية بالتفريط والاستسلام للإمبريالية ماضيةً في هجومها الضاري على الاتفاقية المذكورة. لكن العراق بعدما كان يغار منها لاستمدادها العون من الجغرافيا ومن المهارة التي رتّبتها خبرة الجغرافيا، غدت سورية تغار منه. فبغداد الآن تملك

الاستعداد العسكري والسياسي، والقدرة الاقتصادية، ناهيك بما أتاحته لها اتفاقية الجزائر من قبول لدى الغرب والمحافظين العرب، من غير أن تنهار علاقتها بموسكو.

وإذ غدا العراقيون يصفون الموقف السوري بـ«الخياني» الصريح، تبدّى أن سورية ومصر على أهبة تشكيل محور ضد العراق. ولم تتزحزح لغة التمويه شعرةً. فوسط هذا الحريق واظبت بغداد على دعوة دمشق إلى الاندماج العسكري. وفي موازاة استعداد الطرفين لفتح معركة الزعامة الإقليمية حيث يُلغي واحدهما الآخر، بقي كل منهما يتمسك بأهداب لغة شديدة التواضع مُسمّياً نفسه «قطراً» لا يؤرّقه إلاّ الذوبان في «الأمة العربية».

الفصل العاشر

حرب الزعامة الإقليمية

في أواسط السبعينات، إذاً، قرر العراق، المدجج بعوائد النفط، أن لا يترك المنطقة لسورية. لكنه قرر أيضاً أن لا يترك سورية طليقة في استخدام مياه الفرات، النهر المشترك بينهما. وهذا لئن تكرّس موضوعَ نزاع مديد يضمر حيناً ليظهر حيناً، راحت بغداد تكيل الشتائم لدمشق واصفةً نظامها بـ«الفاشية واليمينية والعمالة للإمبريالية». وكلما قوي الخلاف على الفرات ضرت الحملة بينهما لتعود إلى حيث ابتدأت أواخر الستينات.

لكن الأمر لم يقف عند هذا الحدّ. ففي شباط (فبراير) ١٩٧٥ استدعت بغداد سفيرها من دمشق رداً على ما اعتبرته دعماً منها للأكراد، واستمرت العلاقات على مستوى القائمين بالأعمال حتى ١٩٧٧. وفي آذار (مارس) «كشفت» سورية «مؤامرة» عسكرية مدعومة من العراق، ما تلاه اعتقالات واسعة لعسكريين وحزبيين كما حُشدت القوات العسكرية للبلدين على جانبي الحدود. وبعد شهرين وسّعا بيكار النزاع فتبادلا اغلاق شركات الطيران والمكاتب التجارية وغيرها، فيما اندفعت دمشق في دعمها فصائل من المعارضة العراقية، لا سيما «الاتحاد الوطني الكردستاني» الذي كان تأسس لتوّه في أوروبا. ففي دمشق أقام مؤسسه جلال الطالباني منذ ١٩٧٢ كممثل لمصطفى البارزاني ثم كمنشق عنه، كما أقام مقر تنظيمه.

وعلى العموم تبدى كأن اتفاقاً منهجياً عُقد بين بغداد ودمشق على الخلاف،

فأضحى السعي إلى «ساحات» تشتبكان فوقها، وأطراف وسيطة تشتبكان بها، على أشدّه. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٥، وفي ما بدا تجاوزاً لسورية وعليها، زار صدام حسين لبنان كي يسجل دعمه لـ«الحركة الوطنية» اللبنانية والمقاومة الفلسطينية. لكن سورية ما لبثت أن قضمت «الساحة» كلها، حتى طغى تدخلها عام ١٩٧٦ في لبنان على العلاقة الثنائية بين الدولتين البعثيتين. فقد أمست بيروت أهم محاور المجابهة الإقليمية بسبب «الورقة الفلسطينية» فيها أساساً، ولكنْ أيضاً بسبب ما كانته العاصمة اللبنانية كمطبعة للعرب ومتنفّس لأصواتهم وساحة لمعارضيهم. وإذا تخوّفت بغداد من أن احتلال لبنان يضع الورقة الفلسطينية ومعها بيروت في الجيب السوري، قطع صدام حسين رحلة له في الخليج، في نيسان (ابريل)، لاكتشافه «مؤامرة سورية» لاغتياله. وبدأ العراق، في حزيران (يونيو)، يحرّك قطعاته العسكرية على حدوده الغربية، غير أنه أخبر دمشق بأنه يأمل منها أن تفتح لتلك القوات طريق الوصول إلى الجولان، ومن بعدها فلسطين. وما لبثت دمشق حين قدمت روايتها للموضوع أن نزعت قشرة الهزل «القومي» عن اللب الفعلي، متهمةً بغدادَ بالسعي إلى غزوها، فضلاً عن وقوفها وراء أعمال شغب فيها. فعندما فشلت الأخيرة في الضغط على الأولى كي تسحب قواتها من لبنان، سحبت هي قواتها من الحدود المشتركة.

ولخيبة العراق ولاحتقانه، لم ينفع الثراء النفطي كثيراً ولا نجح في التغلب على عوامل موضوعية أخرى وعديدة. هكذا جاءت هزيمة بغداد أشد تذكيراً بالعزلة من سابقاتها وأكثر تسبيباً للتوتر المحتقن. ذاك أن الجامعة العربية، ضداً على موقفها، ما لبثت أن أقرّت التدخل السوري ووفرت له غطاء الشرعية العربية عبر قمتي الرياض والقاهرة في تشرين الأول (أكتوبر). وطالب العراق بانسحاب سورية من لبنان، وهو ما كان مطلب الفلسطينيين و«الوطنيين» اللبنانيين يومها، فيما طبّق قراره وقف العمل بخط الأنابيب السوري كلياً. ولئن اتهمته دمشق بحرمانها أحد مقوّمات صمودها في وجه إسرائيل، بررت بغداد إجراءها برفضها الاحتلال السوري للبنان.

والراهن أن العام ١٩٧٦ كان صعباً جداً على دمشق. فقد تكاثرت الأخبار عن محاولات انقلابية كما جرت محاولة لاغتيال الأسد نفسه في اللاذقية. وفي أواخر نيسان تجدد الخلاف حول خط الأنابيب: فآنذاك بدأت بغداد تحوّل ٥٠٠ طن يومياً عبر الخط التركي، أي نصف إجمالي صادراتها من حقول النفط في شمال العراق. وبهذا خسرت سورية نصف ما تكسبه كرسوم مرور.

وتعرّى الصراع على النفوذ من كل مصلحة مشتركة، ليصير أقرب إلى جوهر الأشياء وعاديّها. فما من شيء يؤثّر في شيء خلا العداوة التي تتغذّى على ذاتها. ذاك أن العراق استقل تماماً عن سورية في ما خص تسويق نفطه. ومع أن العائدات التي يجنيها من التصدير التركي بقيت أقل مما كان يحرزه عبر سورية قرر، في ٩ تموز (يوليو) ١٩٧٧ زيادة طاقة الخط التركي. وبدورها لم تبق دمشق مكتوفة الأيدي فأغلقت، في ٢ كانون الأول، كل موانئها وحدودها أمام نقل البضائع والترانزيت من العراق وإليه. وبعد حوالى عام، أي في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ استكملت إغلاق حدودها معه.

وكان للإعلام المسموع دوره. ففي ٢٦ تشرين الأول بدأ «صوت سورية العربية» بثّه من بغداد، وهو ما توافق مع إسباغ مؤتمر القاهرة شرعيته على «قوات الردع العربية»، وعملياً السورية، في لبنان. وبعد شهر واحد شرعت إذاعة دمشق تبث برنامجاً للمعارضة العراقية.

لكن قبيل انعقاد قمة القاهرة، وتحديداً في ٢٦ أيلول (سبتمبر)، جدّ طور جديد أعلى في العدوانية، فسُجّل أول عمل إرهابي مرعيّ عراقياً داخل سورية. فقد اختطف عناصر من «منظمة حزيران الأسود» أربعة أشخاص من فندق سميراميس في دمشق، مطالبين بإطلاق سراح مساجين سياسيين وتغيير السياسة السورية حيال لبنان. وتبيّن، في ما بعد، أن قائد هذه المنظمة المخترعة إسماً ووظيفةً ليس سوى أبو نضال. وكان السلوك مرآة السلوك كما الإعلام مرآة الإعلام. فإلى مصرع البعثي العراقي المعارض أحمد العزاوي عامذاك، اختُتم

العام على هجمات مسلحة تعرضت لها السفارتان السوريتان في روما وإسلام أباد، وفي ١ كانون الأول استهدفت محاولة اغتيال وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، فلم ينقض عليها غير ١٣ يوماً حتى انفجرت عبوة في مطار بغداد قتلت ثلاثة وجرحت كثيرين. وفي بيروت بكّرت القوات السورية في الجهر بنواياها. فهي ما أن دخلت العاصمة اللبنانية في ١٥ تشرين الثاني حتى أطبقت على الأحزاب والمقار والصحف القريبة، في صورة أو أخرى، من العراق.

ولم يكن العام التالي، ١٩٧٧، غير تكرار لسيرة سابقة. فقد امتد العنف إلى الفلسطينيين وإلى الشوارع، حيث اشتبكت الصاعقة التي أنشأتها دمشق وجبهة التحرير العربية التي أنشأتها بغداد. وفي كانون الثاني (يناير) حكمت محكمة أمن الدولة السورية العليا بالموت على مجموعة من «المجرمين العراقيين» اتهموا بزرع متفجرات في أمكنة مأهولة من دمشق وحلب. كذلك اتُهمت بغداد بقتل محمد الفاضل، رئيس جامعة دمشق، في شباط ١٩٧٧. لكن العراق اتهم سورية، في هذا الشهر نفسه، بالوقوف وراء أحداث النجف وكربلاء، وبأنه مصدر لتسلل عناصر من الاتحاد الوطني الكردستاني إليه. وبعد شهر واحد ذُكر أن صدام نفسه ترأس فرعاً خاصاً مهمته الفعلية تنظيم الإرهاب العراقي في سورية. وفي أواخر العام، في ٢٥ تشرين الأول تحديداً، تعرض خدام لمحاولة اغتيال ثانية وهو في زيارة إلى أبو ظبي.

حتى رحلة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس، في تشرين الثاني ١٩٧٧، لم تكفِ لتهدئة الحرب بين الطرفين «الوحدويين» والهائجين على سياسة مصر. على العكس تماماً قدمت الزيارة لبغداد حجة أخرى، فرأت أن دمشق تستخدم الرئيس المصري «كاسحة ألغام لها على طريق الخيانة». وإذ راحت العاصمة العراقية تغدق المعونات على خصوم سورية في لبنان، طمعت العاصمة السورية بشطب دور الاثنين، بغداد والمنظمة، معاً.

وجاء العنف الأرعن للعام ١٩٧٨ يتجاوز الشرق الأوسط ليسطع على مدى العالم. فأبو نضال اغتال ممثل المنظمة في لندن سعيد حمامي بدفع وتكليف عراقيين، كما قتل ممثل المنظمة في الكويت علي ياسين وممثلها في باريس عز الدين القلق. وفي نيقوسيا، وبما أدى إلى مذبحة متعددة الجنسيات في مطارها، اغتال الأديب المصري يوسف السباعي الذي رافق الرئيس أنور السادات إلى القدس. كذلك حاول أبو نضال اغتيال يوسف أبو حنتش ممثل المنظمة في إسلام أباد، فتسببت جرائمه في أحد أمرّ النزاعات بين فتح والبعث الحاكم في العراق. وقد خيض معظمها في بيروت تحت رقابة العين الساهرة للسوريين.

وخلال ربيع ١٩٧٨ وصيفه عصفت بسورية نشاطات إرهابية متتالية، فلم يشذّ عن قاعدة الصراع إلاّ سماح دمشق لوحدة من المتطوعين العراقيين بالعبور إلى الجنوب اللبناني الذي تعرّض، عامذاك، لاجتياح إسرائيلي صغير.

مع هذا أدت «المبادرة» المصرية، مسبوقةً بوصول «ليكود» إلى الحكم في إسرائيل، إلى إشعار السوريين بالرهبة والجدّ. هكذا راسل الأسدُ البكرَ في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧، بعد يوم على انتهاء زيارة السادات، علماً بأن دمشق كانت، يوم انتهاء الزيارة، تفرض آخر إجراءاتها لمحاصرة العراق اقتصادياً، أو ما أملت أن يكون كذلك. وفي الرسالة التي حملها إلى بغداد رئيس الحكومة الليبي عبد السلام جلود، طلب الرئيس السوري نسيان الماضي وفتح صفحة جديدة، فكان مؤتمر طرابلس ما بين ٢ و٥ كانون الأول.

والحال أن سورية، وهي المعني الأول، بذلت كل ما يسعها لعقد مؤتمر طرابلس الذي انبثقت منه «جبهة الصمود والتصدي». لكنْ هناك أيضاً خالف العراق الآخرين جميعاً فوقفت ضده طرابلس والجزائر وعدن ومنظمة التحرير، فضلاً عن دمشق. ذاك أن بغداد، الحريصة على انتزاع دور لها بأي ثمن كان، أرادت أن يُعقد المؤتمر فيها، كما طالبت بمقاطعة كاملة لمصر وبتحرير الأراضي العربية كافة لا الجولان فحسب. وهي لم تنس مطالبة سورية تحديداً بالتراجع عن

موافقتها على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ والانسحاب من لبنان، فيما لم تسحب اتهامها لها بالمسؤولية في ما قام به السادات. وكان البكر قد اقترح في رسالة إلى الدول التي شاركت، وفي عدادها سورية، إنشاء جبهة تضم العراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير من دون سورية نفسها، اللهم إلاّ إذا انسحبت من لبنان وتخلّت عن موافقتها على قراري مجلس الأمن. فجاء المطلب العراقي يرقى إلى إنشاء جبهة لدول لا حدود لأي منها مع إسرائيل، تكون لـ «الصمود والتحرير» بدلاً من «الصمود والتصدي»، وهو ما بدا لاعقلانياً إلى حدّ فاجأ العقيد الليبي معمّر القذافي.

لكن الفيل الذي كان يخبط في دكّان خزف تحوّل، بلمح البصر، إلى حمامة وديعة. فقد نشأت الجبهة التي لم ينتسب العراق إليها فحاول، على نحو غير متوقع بتاتاً، أن يلعب دور الوسيط بين الجبهة الوليدة لـ «الصمود والتصدي» والمحافظين العرب. هكذا راهن على تضامن عربي يجافي راديكاليته الفائضة قبل أسابيع. وفي دوره الجديد هذا بات عليه التخلي عن مطالباته السابقة لدمشق بما فيها «تحرير كامل الأراضي العربية». ووفاءً بهذه الصورة الجديدة أبدى العراق استجابة لوساطات عربية وسوفياتية هدفها تثبيت الانفراج الأمني وتطوير التقارب مع سورية. وفي هذه الغضون جمّدت الأخيرة نشاط الطالباني، كما سمحت لصلاح الدين البيطار، شريك عفلق في تأسيس البعث، بزيارة مدينته دمشق. لكن المطلوب للتغلب على رداءة العلاقة وشكوكها لم يكن أقل من معاهدة كامب ديفيد المصرية ـ الإسرائيلية. إذّاك، ورداً عليها، وقّع الأسد والبكر وصدام «ميثاق العمل القومي المشترك» في ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٨، كما تحدثت إحدى الروايات عن «تفاهم» على أن يكون البكر رئيس دولة الوحدة والأسد نائباً له. وهذا، إذا صح، كافٍ لإشعار صدام بقدر من الاستبعاد والعزلة. على أن ضمانة صدام كانت معرفته، وهو في هذا شيخ العارفين، أن شفرة «الميثاق» مثلومة وسكينه لن يتسنى لها قصّ أطرى اللبن.

ومنذ البداية، ومع عودة الكلام على «وحدة القطرين» إلى الواجهة، بدا

واضحاً أن على العراق، كيما يُقبل «عمقاً استراتيجياً» لسورية، أن يدفع. ولأنه دفع تحققت، عام ١٩٧٩، إنجازات متفاوتة. فبغداد شاهدت حلمها في احتضان مؤتمر قمة عربي يصير حقيقة. كذلك أعيد فتح الحدود الثنائية إلاّ أن الشرطة في البلدين استنفرت كل طاقتها على الرقابة والحذر في متابعة العابرين من البلد الآخر وإليه.

لكن لئن أنشأ «الميثاق» عدداً من الأجهزة أهمها «الهيئة المشتركة السياسية العليا»، فإنها والهيئات الأدنى التابعة لها، لم تسفر عن شيء، وبالكاد التأم بعضها. صحيح أنه لم ينقض غير يومين على ولادة «الميثاق» حتى وقّعت اتفاقية ضاعفت حجم تجارة البلدين، كما نصت على إقامة مراكز تجارية في العاصمتين، غير أن ما كمن وراء الأكمة كان أخطر. فخلال أشهر التقارب اشترت بغداد سلعاً بقيمة ١٧ مليون ليرة سورية من القطاع العام فيما اشترت ما قيمته ١٨٣ مليوناً من القطاع الخاص. وتبيّن، من ثم، أن الطرف العراقي الأقوى اقتصادياً استخدم الاتفاقية لتصديع الموقع الاقتصادي للسلطة السورية. وإلى هذا، لم يحصل تغيير في ما خص قسمة مياه الفرات ولا في مجال استئناف تصدير النفط عبر سورية، وهو ما تضاربت المعلومات بشأنه. كذلك لم تسمح دمشق للعفلقيين السوريين المقيمين في بغداد بالعودة إلى بلدهم، علماً بأنها أبعدت عن الواجهة معارضتها العراقية كما فعلت بغداد بحجبها معارضتها السورية. وأهم من كل ما عداه أن التعاون العسكري لم يحصل. وتبدى أن الحبكة أُتقن صنعها. فدمشق التي لوّحت بوحدة نضالية مع بغداد، معطوفةً على تحالفها مع موسكو، هدّدت المحافظين العرب بما لا يمكن إلاّ أن يكون من صنف الكيمياء الراديكالية. وبهذا صارت سورية أقدر على استحلاب الدعم العربي المحافظ.

وفي المقابل، قضت جلافة البعث العراقي بطرح الأمر على نحو مُقلق ومنفّر. فبغداد ما دامت ستدفع ثمن المشتريات السورية من الأسلحة، فإنها تريد لقواتها أن تعبر إلى سورية فوراً، وأن تقوم وحدة الحزبين تمهيداً لوحدة الجيشين. وإذ طالب العراق بوحدة فورية، كاملة ومركزية القرار، سعت سورية

إلى الفيدرالية والتدرّج. فالأنف الدمشقي مدرّب منذ وحدة ١٩٥٨ على هذه الروائح، خصوصاً أن الحزب العراقي أكفأ بكثير من نظيره لأنه، بين وظائفه الأخرى، منظمة أمنية، فيما البعث السوري مستقل نسبياً عن الأجهزة الأمنية لبلده.

كذلك دلت التجربة على أن صراع الاثنين للحلول محل مصر أقوى من رغبتهما في بناء محور سوري ـ عراقي يعرفان أن الفشل مكتوب عليه، كي لا نقول شيئاً عن الوحدة كهدف أبعد. ثم إذا عاند العراق الوقائع الموضوعية، فسورية غدت أكبر مما كانته في الخمسينات، حين اقتصرت على مجرد موضوع للصراع المصري ـ العراقي. وفي النهاية ظل ما يقع في نطاق علاقة البلدين موسوماً بالمؤقت والعابر. فالعراق بدا للسلطة السورية مشروع تهديد إن لم يكن مشروع توسع وابتلاع. أما سورية فأرادت، في نظر الحكم العراقي، أن تفيد من تقديمات بغداد المالية وما توفّره من «عمق استراتيجي» لسياستها من دون أن تشركها في القرار.

وحين حل صدام في الرئاسة تضاعفت الريبة السورية. فقد سرّع اندفاعه في طلب الوحدة الفورية الكاملة، هو الذي طالما اعتُبر رمز «المشروع القطري» في العراق قياساً بالبكر «القومي». فإما أنه يريد قتل «الميثاق» بتعجيله وإظهار السوريين «خونة» للوحدة، وإما أن عُظامه الذي تغذّى بحضوره مؤتمر هافانا لعدم الانحياز عامذاك، يدفعه إلى توسّل الوحدة جسراً إلى الهيمنة الإقليمية.

وكانت الكراهية الصافية تتحكم بالعلاقة بين الأسد وصدام، فيما ساد شيء من الودّ علاقة الأول بالبكر الذي يقال انه حذّر السوريين من نائبه الصاعد. وعلى أية حال فحين توجه عبد الحليم خدّام لتهنئته بالرئاسة واجهه صدام، بحسب رواية شائعة، بعلاقة تربط سورية بـ«مؤامرة» ١٩٧٩ الحزبية والتي كان يُفترض بها أن تعلن الوحدة الفورية برئاسة الأسد، فيما يكون عبد الخالق السامرائي نائباً له. وبالطبع نفى خدام، لكن النفي لم يغير شيئاً. فالعراق كان في وارد آخر. وبغض

النظر عن الادانات اللفظية لمصر، كان «السيد النائب» قد قطع، منذ اتفاقية الجزائر، شوطاً في التقارب مع السادات.

وإذا صح أن الأخير بذهابه بعيداً أحرج اللفظية العراقية بقدر ما استنفرها، إلاّ أن بغداد كانت، منذ ٢ شباط ١٩٧٨، استأنفت علاقاتها القنصلية والثقافية والتجارية مع القاهرة، وفي آذار استأنفت العلاقات الديبلوماسية من دون سفراء. كذلك تقاطعت في الأساسيات مع السياسة الغربية كما جاء الدليل الساطع في حرب ١٩٨٠ ضد إيران الخمينية. وفي النهاية كان العراق، من خلال حربه على إيران، من أعاد مصر إلى الحظيرة العربية.

وكان مما أحبط «الميثاق»، وهو لا يستدعي الكثير لاحباطه، أن سورية شهدت في ١٩٧٩ مسلسلاً من الأعمال الإرهابية والتخريبية ليس العراق معنياً بها بالضرورة، إنما استدعى التصدي لها مطلق الحرية في القرار والتصرف. أما العراق، بدوره، فبدا مشغولاً بالثورة الإيرانية وتداعياتها ميّالاً إلى التركيز، عوداً على بدء، على جبهة الشرق. وبانهيار «الميثاق» عاد الإرهاب يتعاظم في سورية، ما بين حزيران وأيلول ١٩٧٩، فاغتيل حوالى ٧٠ شخصاً معظمهم من الكوادر العليا في الدولة والحزب ثم جرت، في ٢٦ حزيران ١٩٨٠، محاولة على حياة الأسد نفسه. وفي الطرف الآخر انعقد في بغداد، في آذار من ذاك العام، «المؤتمر العربي الشعبي القومي» حيث ظهرت رموز المعارضة السورية ممن هاجموا دمشق بضراوة. وكان من المشاركين البيطار الذي ما لبث أن اغتيل في باريس، في تموز، لتنقل جثته إلى العاصمة العراقية ويُدفن فيها. كذلك أعلنت قوات الأمن العراقية عن اكتشافها كميةً من السلاح في السفارة السورية ببغداد التي اقتحمتها في ١٨ آب (أغسطس). وبعد شهرين قطع العراق علاقاته بسورية بذريعة مدّها إيران بالأسلحة، فيما تواصل الهجوم العراقي عليها وعلى ليبيا المتهمتين بالتواطؤ مع طهران «ضد العرب». وكانت حجة سورية التي كررتها مراراً في ما بعد، أن إيران معادية للإمبريالية فيما العراق لم يغزُها إلاّ ليمنعها من ضم جهدها إلى الجهد العربي ضد إسرائيل.

والحق أن دمشق أوجعت بغداد التي كادت تعرّب حربها على إيران لولا الموقف السوري النافر. ففضلاً عن الحصول على تمويل خليجي نجح العراق في جميع القمم العربية، من عمان في ١٩٨٠ وفاس في ١٩٨٢ ثم عمان مجدداً في ١٩٨٧، في تأمين الدعم العربي انطلاقاً من موقفه «القومي» المحافظ.

وكان الظن أن سورية تؤثّر غرباً فإذا بها، مع حرب إيران، تؤثّر شرقاً أيضاً. ولم تتكاسل بغداد في الرد. فالعام ١٩٨٠ شهد تأسيس «الجبهة الإسلامية» السرية في مدينة آخن بألمانيا الغربية، وربما في دمشق نفسها، ضامّةً بعض أطراف المعارضة الراديكالية ممن بثّ الإعلام العراقي نشاطاتهم وروّجها. لكن لئن فاقت دمشقُ بغداد حذراً فإن الأخيرة ساوتها مع الغطس في حرب إيران وظهور فقرها، بينما كانت المعارضة تُسمع صوتها والأكراد يعودون إلى نبش بنادقهم المخبّأة.

ومنذ ١٩٧٩ دعمت سورية الحزب الشيوعي العراقي، كما زار دمشق عامذاك إدريس البارزاني، نجل الملا مصطفى، واستقبله الأسد من دون أن تتردى العلاقة السورية بالطالباني. وفي هذه المعمعة ضرب أبو نضال في تموز، فاغتال أمين عام منظمة الصاعقة، زهير محسن، حيث لم يتوقع أحد: في أحد كازينوهات مدينة كان الفرنسية. وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٨٠ تأسست في دمشق «الجبهة الوطنية القومية والديموقراطية في العراق»، ثم أقام حزب الدعوة وجوداً له في سورية، وكذلك فعل الضابط المنشق حسن مصطفى النقيب الذي سمّى نفسه «قائد الثورة العراقية»، كما نشأت هناك «جبهة القوى الثورية والإسلامية والقومية» ونُشرت في دمشق مطبوعات للمعارضة العراقية.

وربما تورّطت بغداد في «مؤامرة» كُشفت في كانون الثاني ١٩٨٢، وتناولها لاحقاً الإعلام العراقي تناولاً مسهباً. إذ يبدو أن ضباطاً خططوا، بتنسيق مع الإسلاميين السوريين، لانقلاب تستهلّه ضربات جوية لمقري قيادة البعث والرئيس الأسد. وقد اعتُقل يومها عدد من العسكريين، لا سيما الضباط في سلاح الجو وأُعدموا. واتهمت بغداد، بدورها، «عملاء سوريين» بزرع عبوة لم تنفجر لمجلة

«الوطن العربي» المؤيدة للعراق في باريس في ١٩ كانون الأول ١٩٨١، كما اتهمت «عملاء» آخرين بتفجير سفارتها في بيروت، في الشهر نفسه، بالتعاون مع إيرانيين. وما هي إلاّ ثلاثة أشهر حتى اندلع القتال في طرابلس بشمال لبنان بين القوات السورية من جهة وميليشيات «التوحيد» الإسلامية والبعث العراقي وحركة «فتح» من جهة أخرى، فيما كانت بغداد على غزل مفضوح مع القوى المسيحية اللبنانية المناوئة لسورية.

ولم يتردد الأسد في خطابه يوم ٧ آذار ١٩٨٢ في تحميل العراق مسؤولية أحداث حماة، لكن بعد أربعة أيام فقط أُسس في باريس، وربما في دمشق، «التحالف الوطني لتحرير سورية» ومقر سكريتيرته الدائمة بغداد، وهو ما سمّي في ١٩٩٠ «الجبهة الوطنية لانقاذ سورية». أما دمشق فأقدمت، بحسب اتهام بغداد، على زرع قنبلة أخرى انفجرت هذه المرة بمكاتب «الوطن العربي» في ٢٢ نيسان ١٩٨٢، وهو الشهر الذي أعيد خلاله إغلاق خط أنابيب النفط. وأسوأ مما عداه أن تلك المرحلة سجلت حدثين من طبيعة نوعية. ففي ٧ حزيران ١٩٨١ دمّر الإسرائيليون مفاعلي «تموز» النووين في العراق، لكن الاستياء العربي الواسع لم يتبلور تضامناً مع بغداد فاعلاً ومؤسسياً. وبعد عام حصل الاجتياح الإسرائيلي للبنان فكان العراق مستغرقاً في حربه مع إيران. بيد أن أحداً لا يستطيع استبعاد شبهة الخبث والشر: ذاك أن محاولة أبو نضال، بمساعدة أمنية عراقية، اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن، شلومو أرغوف، هي التي استخدمتها الدولة العبرية ذريعةً لها للانقضاض على لبنان وفلسطينييه.

وشهدت الفترة التي بدأت بأيار ١٩٨٣ إحدى أعنف معارك «الرفاق والأخوة» وأهل «المتراس الواحد». فالحرب، في لبنان، نشبت ضروساً ومفتوحة بين دمشق وياسر عرفات مدعوماً من بغداد، وتسعّرت مع «حرب المخيمات» البادئة في أيار ١٩٨٥، حيث لعبت «حركة أمل» اللبنانية الشيعية دور الذراع السورية الضاربة. فلم يبدُ مرةً أن فلسطين ولبنان امتداد لمشروع سوري أمبراطوري كما بدا إذّاك، ولم يبدُ مرةً أن الشمشونية تتحكم بنظرة أحد هذه الأطراف إلى الآخر كما بدا

آنذاك. ورغم هذا عرف عام ١٩٨٥ اختراقاً على إيقاع منطق التلاعب البعثي بالوحدة ولغتها. ففيما خضع العراق لضغط إيران العسكري الكثيف وللضغوط السياسية العربية والسوفياتية كي يتقارب مع دمشق، رفعت الأخيرة عقيرتها بأن الوحدة هي ما يوقف الحرب المدمّرة مع إيران.

وبدا لوهلة، في ١٩٨٦، أن الأمور قد تتحسن. لكن أحداثاً أخرى كانت تنضاف إلى السوابق في تعزيز الشكوك. فقد انفجرت عبوة في مكتب الجمعية الألمانية ـ العربية المؤيدة للعراق في برلين الغربية في ٣٠ آذار، واتُّهم الإسلامي السوري عدنان سعد الدين والأمن العراقي بتفجير باصّات مزدحمة بالركّاب في سورية. وما لبث أن تبيّن أن ذاك التقارب مدروس جداً لخدمة أغراض لا صلة لها بالوحدة. فإيران كانت، في شباط، قد احتلت الفاو فيما علاقاتها بسورية تتردى بسبب ازدواج نفوذهما في لبنان وفي «حزب الله»، كما بسبب شحنات النفط المهددة بالتوقف. لكن يبدو أن دمشق طبقت، مرةً أخرى، نظريتها القائلة إن السياسة امتداد للتجارة بوسائل أخرى. فبتظاهُرها بالإيجابية حيال بغداد، حصلت على ما تريده من طهران وأقنعت الدول العربية بنواياها الإيجابية.

ولم تتوقف جهود الملك الأردني حسين ولا جهود موسكو، فنجحا أخيراً في جمع الأسد وصدام أواخر نيسان ١٩٨٧ في الصحراء الأردنية. وفي هذه الصحراء لم يكن الحظ أعلى مما كان في الصحراء العراقية ـ السورية عام ١٩٧٤. ويبدو، على أية حال، أن القصة المضجرة تكررت فطرح الأسد الوحدة الفورية مقدّماً الرئاسة للثاني الذي دعا، بدوره، إلى اتباع الخطوة خطوة. وهذا لم يكن جدياً ولا ذاك. ما كان جدياً أن الاتفاقية النفطية الإيرانية السورية كانت قد انتهت مدّتها في آذار، فحين تمّ لقاء نيسان قلقت طهران فجددتها.

وبتوقيع العراق على وقف النار مع إيران في آب ١٩٨٨، تغيرت المعطيات. فبغداد صار في وسعها الآن أن تتفرّغ للغرب فتثأر من سورية وتسعّر معها الحرب بالواسطة. وبالفعل لم يحلّ شهر حتى تسعّرت بشغور منصب الرئاسة اللبنانية

وظهور حكومتين، واحدة مدعومة من دمشق على رأسها رئيس الحكومة السابق سليم الحص، والأخرى عسكرية مدعومة من بغداد على رأسها قائد الجيش ميشال عون. وفي آب ١٩٨٩ أفضى النزاع إلى قتال وأرقام قتلى من أعلى ما شهدته مراحل الحرب الأهلية ـ الإقليمية في لبنان.

لكن النزاع انتهى باتفاق الطائف الذي عُدّ نصراً لدمشق وهزيمة لبغداد، تماماً كما كانت الحال مع قمتي القاهرة والرياض في ١٩٧٦. واستمرت بغداد تخوض حرباً محبَطة أخرى من خلال قيادة عون المحلية المحبَطة. وفيما شاغب العراق بالعسكري اللبناني على سورية، شاغبت سورية على نطاق أكبر بكثير عليه، فانضمت إلى «التحالف الدولي» بقيادة أميركية لتخليص الكويت من الغزو والاحتلال العراقيين.

وفي خلال غزو الكويت، ربط صدام حسين بين التفاوض للانسحاب منها والتفاوض مع إسرائيل حول فلسطين، فكانت جنايته على الفلسطينيين الذين ساعدوه بأن بالغوا في التهليل لغزوه. وكانت المأساة طردهم من بلدان الخليج في صورة من صور العقاب الجماعي والعنصري، فيما راحت خزائن منظمة التحرير تنضب من أموال كانت البلدان الخليجية مصدر معظمها.

وقبل ذلك وبعده، اكتشفت بغداد أن طريقها مسدودة إلى أهم أسواق المشاريع النضالية في المنطقة خلال التسعينات. ذاك أن مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان أقفلتها دمشق وطهران على غيرهما، قوىً محلية ودولاً، بحزام عفّة مشدود. وبغض النظر عن مدى رغبة بغداد في تقديم الدعم، وهي مسألة فيها نظر، نجح خصماها الإقليميان في تهميشها تماماً وفي إظهارها نمراً مقيّداً بالسلاسل يسكن رأسه عقل دجاجة.

الفصل الحادي عشر

الحرب على إيران

لم يكن تولي صدام حسين رئاسة الجمهورية، يوم ١٦ تموز (يوليو) ١٩٧٩، متعة صافية من كل ما يعكّر. ففي العام المذكور سبق الحدثَ الرئاسي حدثٌ آخر ربما ذكّره بما لا يحب أن يتذكر. فالشاب الذي انتسب الى البعث إبان شعور البعث بالقزمية حيال الشيوعيين العراقيين، و«السيد النائب» الذي لم يُقنع أحداً بأنه وريث جمال عبد الناصر في الزعامة العربية وجد نفسه، هذه المرة، أمام تحدٍ أكبر وأخطر. ففي ١٦ كانون الثاني (يناير) حزم شاه إيران حقائبه وغادر طهران، مريضاً بالسرطان ويائساً من «رخاوة» الرئيس الأميركي جيمي كارتر المتشدد في «حقوق الإنسان». لكن أكثر ما دفع الشاه إلى المغادرة أن الحشود التي نزلت إلى الشوارع لم يسبق لها مثيل في التاريخ.

صحيح أن المستبد الشرقي الذي كانه البهلوي آثر أن يقي شعبه مستنقعاً دموياً لاح في الأفق. لكن الصحيح أيضاً أن آية اللّه الخميني، ابن السادسة والسبعين، كان مشدوداً إلى النصر إنشداد سهم إلى هدفه. فقد بدا نصره أشبه بالحتم أو القدر، لا يحول دونه أي «سيف» قد يتصدى لـ «الدم»، بحسب معادلة أقامتها الأدبيات الشيعية وجددتها الخمينية.

وبالفعل وصل الشيخ الجليل والمتجهّم إلى طهران في ١ شباط (فبراير) فكانت مهابته وتقطيب وجهه وسواد ملبسه كافيةً لأن تُشعر حُكام بغداد بعاديّة لا

يُحسدون عليها. فالجالسون في أقبية الأمن يتوهّمون صناعة التاريخ، شاهدوا التاريخ يُصنع، على مقربة منهم، في الهواء الطلق.

ولا شكّ أن الجماهير التي مهّدت للخميني ثم استقبلته أصابت صدام بغمّ لا علاج له. فهو سليل حزب لا ينافس تشدّقَه بالجماهير إلاّ نقصُ جماهيريته. أما الذين انضووا فيه، وكانت ست سنوات قد انقضت على الطفرة النفطية، فليسوا من طينة أولئك الذين جانبتهم الطفرة النفطية في إيران. ذاك أن الأخيرين، على عكس المستفيدين والمنتفعين، عُجنوا بالجدية في ما يعتقدونه وبالاستعداد للموت في سبيله.

لكن الحدث الإيراني الكبير لا بدَّ عجّل، من جهة أخرى، في انتقال «السيد النائب» إلى الرئاسة. فصدام، لا أحمد حسن البكر، الرجل الملائم لمجابهة تحدٍ كهذا، إذ هو الأشد عناداً وتصميماً على وضع الأهواء المستحيلة موضع التنفيذ.

ثم إن للخميني، وقد عُرف بالحقد بين صفات أخرى عديدة، ثأراً على السلطة البعثية في بغداد. فآية اللّه حين نفي من بلده انتقل إلى النجف حيث أقام منذ ١٩٦٥. بيد أن حملة البعث على الشيعة ومؤسساتهم الدينية دفعت إلى إبعاده عن العراق في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٨ ليستقر، بعد ذلك، في ضاحية نوفل لو ـ شاتو الفرنسية قريباً من باريس. وفي الأثناء هذه شرّد البعثيون من شرّدوا، وأعدموا من أعدموا من رجال دين شيعة هم أصدقاء للخميني وزملاء حوزة.

وعلى النحو هذا بدا «طبيعياً» في السلطة التي أقامها آية اللّه، عام ١٩٧٩، أن تستفزّ الجيران على المقلب الآخر من شط العرب. هكذا حصلت مناوشات بدأها الإيرانيون الذين قصفوا الحدود في ٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠، ما جرّ الطرفين إلى اشتباكات موضعية بعد أسبوع واحد. وكان يمكن للتوتر أن يقف عند هذا الحد لو توافرت إرادة دولية في قمعه، أو لو لم تتوافر إرادة عراقية في إطلاقه. إلاّ أن العالم كان ما بين ساهٍ عن المنطقة وراغب في حربها، فيما بدا صدام في أمسّ الحاجة إلى الحرب.

ولفّ الخميني عنقه المكتنزة بحبل صدام الرفيع. ففي ١٧ أيلول ألغى العراق من طرف واحد اتفاقية الجزائر، فتسبب إلغاؤها بكوارث تفوق تلك التي نجمت عن توقيعها قبل خمس سنوات. ذاك أنه لم تنقض غير خمسة أيام حتى غزت القوات العراقية إيران من أربع نقاط حدودية، على امتداد جبهة طولها ٣٠٠٠ ميل، تقع ضمنها مدينتا وميناءا خورمشهر وعبدان النفطيان.

وقد ذُكر، آنذاك ولاحقاً، أن الإسرائيليين سرّبوا إلى بغداد، عبر أطراف خفية وغير مباشرة، معلومات مبالغاً فيها عن الضعف الإيراني. فطهران، بحسب هذه الصورة المضللة، جيشها مفكك لا يلزم لإخضاعها أكثر من أسبوع واحد. ويبدو أن صدام، متأثراً بهذه المعلومات، ولكنْ أيضاً بتجربة الانتصار الإسرائيلي على ثلاثة بلدان عربية في ستة أيام من ١٩٦٧، قرر أن يحسم الأمر بضربة «بليتزكريغ» سريعة وخاطفة.

هذا ما قد يُشبع نهم الراوي البوليسي. غير أن أسباباً أبعد وأعمق كانت تعتمل في الخلفية. فالتحركات الشيعية في الجنوب العراقي ومحاولة الاغتيال التي كادت تقضي على وزير الخارجية طارق عزيز في نيسان (أبريل) ١٩٨٠، في بغداد نفسها، كانت كلها علامات ينبغي سحقها في المهد. وفعلاً أقسم صدام بالثأر والانتقام بعد تلك المحاولة التي أشعرته بأن الهجوم خير وسيلة للدفاع. والأجواء راحت كلها تدلهم. فلئن دعت طهران الجمهورية إلى «تصدير الثورة» إلى الجوار، حاولت المخابرات العراقية تحريك تمرد في خوزستان أو عربستان. ولم ينته الشهر الذي تعرض فيه عزيز للاغتيال، حتى استولى ستة من شبان خوزستان العرب، سلّحتهم بغداد وموّلتهم، على السفارة الإيرانية في لندن، قبل أن يُقتلوا جميعاً.

على أن العوامل الدافعة إلى الكارثة أسبق من ١٩٨٠. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٩، افتتح الشبان الخمينيون نشاطهم الإرهابي باحتلال السفارة الأميركية في طهران واحتجاز العاملين فيها، موفّرين لإله الحرب العراقي فرصة

أخرى نادرة. فقد آلت محاولة واشنطن إنقاذ «وكر الجواسيس»، بحسب التسمية الخمينية للسفارة، إلى فشل مريع شهدت عليه رمال الصحراء الإيرانية في نيسان من العام التالي.

وما من شك في أن صدام عصفت به المهمة التي عجز عنها الأميركيون، فدغدغت عُظامه في الصميم. وهو، بعد كل حساب، يستطيع أن يقدّم هجومه على إيران هديةً لواشنطن، بالمعنى الذي كان يقدّم الهدايا العضلية، إبان شبابه الأول، لخاله خير الله. ولما أعلن جيمي كارتر في كانون الثاني، وقبل أشهر على مغامرته الإنقاذية الفاشلة، أن الخليج «منطقة حيوية» للولايات المتحدة، شعر الرئيس العراقي بأن المكافأة لا بدَّ أن تكون مجزية.

على أن المرحلة نفسها كانت تتململ بتطور كبير آخر. ففي كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٩ حصل الغزو السوفياتي لأفغانستان. وسريعاً ما ابتدأ التخطيط لـ«جهاد» ضد الغزو يصيب طهران بنفس الحجارة التي تُرشق بها موسكو. وفي السياق هذا ألحّت مهمة جديدة على الولايات المتحدة وبعض العرب: مصادرة الإسلام السياسي من اليد الإيرانية الراديكالية وصبّه في قناة الأنظمة المحافظة والنفوذ الغربي. وصدام، مرة أخرى، يمكنه أن يكون «الشقاوة» الذي يضرب النظام الخميني بينما يتولى «المجاهدون» تصديع القوات الروسية في بلدهم.

وطلبٌ كهذا له، على أذن الرئيس العراقي، وقع الموسيقى. فهو العالق مع سورية في صراع صعب على النفوذ، يتخبّط فيه ويراوح ويُستنزف، يسعه الآن أن يتحول زعيماً غير منازَع لعالم الإسلام السني. ذاك أن مصر كانت اختارت، بكامب ديفيد، وجهةً أخرى مولّيةً ظهرها لزعامة العرب، فيما استولى على تركيا انقلاب الجنرال كنعان أفرين وسربلها بأجندة أمنية على شيء من الهوس.

وبدت الحرب، على النطاق الأيديولوجي، مواجهة بين ميثولوجيا الوحدة الإسلامية ذات الروح الشيعية والعَصَب الإيراني، وميثولوجيا الوحدة إياها بجرعة

متخمة عربياً وسنياً. لكنْ، ومع الفارق الكبير في تصديق الخرافة والاندفاع فيها، تراءى لصدام أن حرباً كهذه جسره المضمون إلى مجد موطّد. فهي وحدها ما يتكفّل محو عبد الناصر من الذاكرات وإحلاله في مساحة لم يحلم بمثلها زعيم مصر الراحل.

وربما جاز التكهّن بأن تلك الخلفية المتعددة العوامل حوت أيضاً سبباً آخر، شخصياً. فربيب العوجا وتكريت نتاج فقدانين لم يبرأ منهما، تحكّما بكثير من أفعاله: فقدان أبيه طفلاً، وانفصاله من ثم عن أمه، ثم فقدان سلطة الحزب إبان شبابه عام ١٩٦٣. وكان فقدان شط العرب، بموجب اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥، ليجعله نتاج فقدانات ثلاثة كبرى. فكيف وأن الأخير أثقل وطأةً على النفس لأن صانعه ليس إلاً صدام المهجوس بأن يعيد ويستعيد ما تسبّب غيره بتبديده؟

هكذا قدمت له إيران الضعيفة، والتي تتخاطفها المرحلة الانتقالية، ذريعةً يستوي فيها مع نفسه ويضفي المعنى على تاريخه الشخصي. ولم تكن الرواية الخمينية التي بُدئ بتطويرها مع ابتداء القتال، غير نكء لجراح صدام واستصغار له، هو الهارب دوماً من صَغاره. فحرب إيران، في تأويل آية اللّه الوفي لتقليد الثنائيات الفارسية، ترقى إلى رسالة خلاصية وكونية تتوسّل تصدير الثورة. أما حرب صدام، في المقابل، فلا تعدو كونها مهمة وضيعة لخدمة أسياد مستكبرين. ولئن كان هدف الثوار الإيرانيين موصولاً بالسماء، مثله مثل ولاية فقيههم، فهدف صدام ليس إلاً إنكاص الإسلام والمسلمين إلى الجاهلية وتعدد الآلهة. فهي إذاً، في القراءة الخمينية لها، معركة الكرامة ضد العمالة بقدر ما أنها مواجهة بين الإسلام والوثنية.

وما لم تقله الخمينية من كلام مُهين قالته الوقائع. فحتى الذين لم يستلطفوا ثورة آية اللّه ونظامه، أقرّوا، بأنها «ثورة»، وهو ما لا يصحّ في انقلاب تآمري أوصل البعثيين، ومُشابهيهم في العالم العربي، إلى سلطانهم. وفيما كانت الأموال العراقية تنهمر على أوروبا، عبر قنوات عدة، أهتم كبار مثقفي الغرب بثورة الشيخ

الإيراني فحاوروها أو ساجلوها أو استغربوا طابعها الإكزوتيكي أو حذّروا من خطرها العالمي. أما النظام المجاور فلم يمسسه أحد إلاّ برأس أصابعه.

وأهم من ذلك أن صورة الثورة التي يتآمر عليها الداخل والخارج، والتي حاول البعث أن يزعمها لنفسه بإعداماته خلال ١٩٦٨ ـ ١٩٦٩، شرعت تحرزها إيران التي لاح عراق صدام ثورةً مضادة لها. وفي استنطاق دارج للتواريخ الراديكالية بدا تشبيه الحدث الإيراني بالثورتين الفرنسية والروسية، ولو من هذه الزاوية فحسب، أقرب إلى المعقول بما لا يقاس. ففي الحد الأدنى، نقل الولي الفقيه بلاده من عهدها الملكي إلى الجمهوري، تيمّناً بما فعله الفرنسيون والروس من قبل، فيما لم يؤدِ الانقلاب العراقي المتمادي إلاّ إلى كشف صعوبات البناء الجمهوري وتسخيفه.

وطوّر بعث العراق نظرية «البوابة الشرقية للوطن العربي»، مخاطباً العواطف القومية والمذهبية التي يُقلقها الانتصار الإيراني، ومستجدياً معونات الدول العربية الغنية والمجاورة للعراق وإيران. لكن المدهش، في أية قراءة لظاهر الأمور، أن الخميني لم يفعل إلاّ ما يسرّ العرب المسكونين بالعداء لإسرائيل والولايات المتحدة. فهو سمّى أميركا «الشيطان الأكبر»، ومزق اتفاقات الشاه معها وبارك احتلال سفارتها، كما أوقف تدفق النفط الإيراني عليها وانسحب من «منظمة المعاهدة المركزية» (السنتو) التي أنشأتها واشنطن. وفي حركة رمزية بعيدة الدلالة، حوّل الخميني سفارة إسرائيل في طهران مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية. وفي المقابل، ولما كانت الجبهة العربية المقاومة لإسرائيل قد فقدت مصر، لم تفعل حرب العراق على إيران غير تبديد ما تبقى من جهد عربي يستدعيه التصدي للدولة العبرية.

إلاّ أن الأمور لا تقاس بظاهرها وحده. فمن الطرفين الإيراني والعراقي، ومن حلفائهما العابرين، راحت التحالفات المشبوهة تُسقى بمياه خالطها وحل كثير. فالسوفيات، مثلاً، سارعوا إلى إبداء خوفهم من الأصابع الأميركية وراء السلوك

العراقي، هم الذين استشعروا أن آيات اللّه مُستَهدفون مثلهم. فحين زار الرئيس السوري حافظ الأسد موسكو، بُعيد انفجار حرب الخليج، أصدر بياناً مشتركاً مع الزعيم السوفياتي ليونيد بريجنيف يدعم حق إيران في «تقرير مصيرها بشكل مستقل ومن دون أي تدخل أجنبي».

كذلك أذنت موسكو لدمشق وطرابلس ببيع سلاح روسي إلى النظام الخميني، فيما مضت تبيع سلاحها للعراق. وفي ١٩٨٠ استأنف رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحيم بيغن بيع التجهيزات العسكرية إلى طهران، بادئاً بقطع غيار لمقاتلات أف ـ ٤. ولم يحل غضب جيمي كارتر الذي أوقف هذه العلاقة المحرّمة لدى انكشافها، عن استعادتها إثر وصول رونالد ريغان إلى البيت الأبيض. أما الذي تولى «إقناع» واشنطن فلم يكن إلاّ الأمين العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية، ديفيد كيمحي. وبالفعل آلت هذه الصلة التي لقيت كل الحماسة لدى وزير الخارجية الأميركي ألكسندر هايغ، إلى ما غدا بعد سنوات قليلة فضيحة «إيران غيت» الشهيرة.

على أن هذه الغابة المتشابكة لا تحجب بعض ثوابت الحرب العراقية ـ الإيرانية. ففي المنعطفات الأساسية كانت بغداد من يلعب لعبة أميركا، فيما طغى على الأخيرة الارتياح إلى التصدع الذي يضرب البلدين معاً. فكان عزيزاً على قلب ريغان أن تطيح إيران الخمينية والعراق البعثي والعسكري واحدهما الآخر ولو بقيت بغداد، في عرفه، أهون الشرّين. فهي مستعدة للتواطوء مع واشنطن، كما أنها لم تسطُ على سفارتها ولا أقامت نظاماً دينياً متزمتاً يرى في الولايات المتحدة فندقاً للشيطان الرجيم. وبهذا المعنى وحده جعل ريغان يهبّ لإنجاد العراق كلما بدا تهاويه ممكناً على أيدي آيات اللّه. وبدورها عدّلت الاستراتيجية الإسرائيلية بعض توجهات زميلتها الأميركية الكبرى: فهي شاركتها الرغبة في تداعي الطرفين لكنها اعتبرت أن طهران، غير العربية، أهون الشرّين.

وكائناً ما كان الحال جسّد صدام، منذ أيلول ١٩٨٠، المعتوه السعيد في هذه

الفجيعة المتطاولة. أما العمليات العسكرية نفسها فامتلكت، في دلالاتها، فصاحةً لا تُجارى.

ففي البداية تقدم العراق في العمق الإيراني في موازاة هجمات متبادلة على الموانئ النفطية للبلدين، كما راحت تشتد المقاومة في مواجهته. وسريعاً ما تبيّن أن وهم الـ «بليتزكريغ» أخلى مكانه لاستنزاف مديد ومُكلف. ففي ١٩٨١ شرع الإيرانيون يستوعبون الهجوم ليتمكنوا، بعد عام واحد، من إخراج الجيش العراقي من خورمشهر ويعبروا حدود العراق، حاملين بغداد المدهوشة والمشدوهة على المطالبة بمفاوضات سلام. أما طهران، وقد تصلّب عصبها وحقد مرشدها، فطالبت بإزاحة صدام ودفع تعويضات عما تكبّدته شرطاً للتفاوض. وبالطبع رفض الرئيس العراقي بعتوّه المعهود. وفي مسرحية دموية باتت شهيرة، قتل بيده وزير صحته رياض إبراهيم أحمد أو أجبره، بحسب رواية أخرى، على الانتحار، لأنه تجرأ على مطالبته بالتنحي ما دام تنحيّه يوقف الحرب. وبغض النظر عما إذا كان إبراهيم قد انتحر، أو قُتل بمسدس صدام، فالثابت أنه لفظ أنفاسه في اجتماع لمجلس الوزراء.

لكن الانتصار على وزير الصحة ليس كالانتصار على الإيرانيين. وسريعاً ما راحت الأرقام تعكس المأساة التي زحفت من الاقتصاد كما زحفت من حياة البشر. فقد أظهر تراجع العائدات النفطية مصاعب العراق في سداد ديونه وتمويل الحرب. ذاك أن تسهيلاته على الخليج دُمرت مع بدايات النزاع المسلح، وفي نيسان ١٩٨٢ أغلقت سورية خط أنابيب كركوك بانياس. وإذا صح أن مشترياته العسكرية من الاتحاد السوفياتي وفرنسا أعانته على الصمود، مثلما فعلت المساعدات والقروض العربية، إلاّ أن الاستدانة من الكويت وحدها بلغت، حتى ذاك الحين، سبعة بلايين دولار. وفوق هذا احتل الجيش الإيراني، في تشرين الأول ١٩٨٣، ٢٧٠ ميلاً مربعاً من الأرض العراقية، فردت بغداد بقصف المدن الإيرانية والميناء النفطي في جزيرة خرج، أهم محطات التصدير النفطي الإيراني، ما حمل طهران على التهديد بإغلاق مضيق هرمز. وتتويجاً لهذا الجنون المفتوح

هاجمت إيران، في شباط ١٩٨٤، الحقل النفطي في جزر مجنون وجوارها داخل العراق الجنوبي.

وفي حرب كل منهما على اقتصاد الآخر، ازداد حقد الخميني تجذّراً في تواريخه الميتة والخرافية. فلما لم يُذعن صدام لطلب التنحي في ١٩٨٢ أعلن آية الله، في تموز، «الجهاد» ضد «الشيطان»، بينما كان الهجوم الإيراني يتركّز على البصرة. وإذ أبدت طهران، بعناد لم يبارحها، استعدادها للذهاب إلى النهاية استخدمت، خلال ١٩٨٤، تكتيك «الموجة الإنسانية» في القتال. هكذا ألقت، من دون أن يرفّ جفن لآيات الله، بالشبان والأطفال في حقول من الألغام توصلهم إلى الجنة. وفي نيسان، باشر الطيران العراقي هجماته على التصدير النفطي الإيراني في الخليج بحقوله ومحطاته. لكن الأهم، في حسابات صدام على الأقل، أن العلاقات الديبلوماسية بين بغداد وواشنطن استعيدت في تشرين الثاني فراحت تتكاثر الإشارات إلى غزل يتجاوز عذريته المكتومة إلى قدر من الإباحية الصريح.

وفعلاً تشجّع العراق فوسّع بيكار المجابهة، مهاجماً السفن الإيرانية وناقلات النفط. أما في البر، فعبرت القوات الإيرانية، في آذار (مارس) ١٩٨٥، نهر دجلة بـ ٥٠ ألف جندي لتغلق الطريق الأساسي الذي يربط بغداد بالبصرة، ما استدعى هجوماً عراقياً مضاداً وسقوط أعداد هائلة من القتلى في الجانبين. وفيما قصفت بغدادُ طهرانَ وأصفهان وشيراز ومدناً إيرانية أخرى، استقبلت الملك الأردني حسين والرئيس المصري حسني مبارك في ما فُسر تضامناً عربياً مع العراق.

وبدورها لم تلن طهران التي ضاعف انزعاجَها هذا الاحتضانُ العربي والسني لغريمها. فعندما حاولت الأمم المتحدة، في نيسان ١٩٨٥، التدخل لوقف إطلاق النار أبدت إيران عدم استجابة كما رفضت، في تموز، التفاوض مجددةً مطالبتها بإزاحة صدام. ولئن قُدّر عدد القتلى الإيرانيين آنذاك بأكثر من نصف مليون، لم تفتر همة آيات الله فهاجمت قواتهم، صيف ذاك العام، في كردستان شمالاً وفي

الفجيعة المتطاولة. أما العمليات العسكرية نفسها فامتلكت، في دلالاتها، فصاحةً لا تُجارى.

ففي البداية تقدم العراق في العمق الإيراني في موازاة هجمات متبادلة على الموانئ النفطية للبلدين، كما راحت تشتد المقاومة في مواجهته. وسريعاً ما تبيّن أن وهم الـ «بليتزكريغ» أخلى مكانه لاستنزاف مديد ومُكلف. ففي ١٩٨١ شرع الإيرانيون يستوعبون الهجوم ليتمكنوا، بعد عام واحد، من إخراج الجيش العراقي من خورمشهر ويعبروا حدود العراق، حاملين بغداد المدهوشة والمشدوهة على المطالبة بمفاوضات سلام. أما طهران، وقد تصلّب عصبها وحقد مرشدها، فطالبت بإزاحة صدام ودفع تعويضات عما تكبّدته شرطاً للتفاوض. وبالطبع رفض الرئيس العراقي بعتوّه المعهود. وفي مسرحية دموية باتت شهيرة، قتل بيده وزير صحته رياض إبراهيم أحمد أو أجبره، بحسب رواية أخرى، على الانتحار، لأنه تجرأ على مطالبته بالتنحي ما دام تنحيّه يوقف الحرب. وبغض النظر عما إذا كان إبراهيم قد انتحر، أو قُتل بمسدس صدام، فالثابت أنه لفظ أنفاسه في اجتماع لمجلس الوزراء.

لكن الانتصار على وزير الصحة ليس كالانتصار على الإيرانيين. وسريعاً ما راحت الأرقام تعكس المأساة التي زحفت من الاقتصاد كما زحفت من حياة البشر. فقد أظهر تراجع العائدات النفطية مصاعب العراق في سداد ديونه وتمويل الحرب. ذاك أن تسهيلاته على الخليج دُمرت مع بدايات النزاع المسلح، وفي نيسان ١٩٨٢ أغلقت سورية خط أنابيب كركوك بانياس. وإذا صح أن مشترياته العسكرية من الاتحاد السوفياتي وفرنسا أعانته على الصمود، مثلما فعلت المساعدات والقروض العربية، إلاّ أن الاستدانة من الكويت وحدها بلغت، حتى ذاك الحين، سبعة بلايين دولار. وفوق هذا احتل الجيش الإيراني، في تشرين الأول ١٩٨٣، ٢٧٠ ميلاً مربعاً من الأرض العراقية، فردت بغداد بقصف المدن الإيرانية والميناء النفطي في جزيرة خرج، أهم محطات التصدير النفطي الإيراني، ما حمل طهران على التهديد بإغلاق مضيق هرمز. وتتويجاً لهذا الجنون المفتوح

هاجمت إيران، في شباط ١٩٨٤، الحقل النفطي في جزر مجنون وجوارها داخل العراق الجنوبي.

وفي حرب كل منهما على اقتصاد الآخر، ازداد حقد الخميني تجذّراً في تواريخه الميتة والخرافية. فلما لم يُذعن صدام لطلب التنحي في ١٩٨٢ أعلن آية الله، في تموز، «الجهاد» ضد «الشيطان»، بينما كان الهجوم الإيراني يتركّز على البصرة. وإذ أبدت طهران، بعناد لم يبارحها، استعدادها للذهاب إلى النهاية استخدمت، خلال ١٩٨٤، تكتيك «الموجة الإنسانية» في القتال. هكذا ألقت، من دون أن يرفّ جفن لآيات الله، بالشبان والأطفال في حقول من الألغام توصلهم إلى الجنة. وفي نيسان، باشر الطيران العراقي هجماته على التصدير النفطي الإيراني في الخليج بحقوله ومحطاته. لكن الأهم، في حسابات صدام على الأقل، أن العلاقات الديبلوماسية بين بغداد وواشنطن استعيدت في تشرين الثاني فراحت تتكاثر الإشارات إلى غزل يتجاوز عذريته المكتومة إلى قدر من الإباحية الصريح.

وفعلاً تشجّع العراق فوسّع بيكار المجابهة، مهاجماً السفن الإيرانية وناقلات النفط. أما في البر، فعبرت القوات الإيرانية، في آذار (مارس) ١٩٨٥، نهر دجلة بـ ٥٠ ألف جندي لتغلق الطريق الأساسي الذي يربط بغداد بالبصرة، ما استدعى هجوماً عراقياً مضاداً وسقوط أعداد هائلة من القتلى في الجانبين. وفيما قصفت بغدادُ طهرانَ وأصفهان وشيراز ومدناً إيرانية أخرى، استقبلت الملك الأردني حسين والرئيس المصري حسني مبارك في ما فُسر تضامناً عربياً مع العراق.

وبدورها لم تلن طهران التي ضاعف انزعاجَها هذا الاحتضانُ العربي والسني لغريمها. فعندما حاولت الأمم المتحدة، في نيسان ١٩٨٥، التدخل لوقف إطلاق النار أبدت إيران عدم استجابة كما رفضت، في تموز، التفاوض مجددةً مطالبتها بإزاحة صدام. ولئن قُدّر عدد القتلى الإيرانيين آنذاك بأكثر من نصف مليون، لم تفتر همة آيات الله فهاجمت قواتهم، صيف ذاك العام، في كردستان شمالاً وفي

الأهوار جنوباً. وبادر العراقيون، من جهتهم، فشنوا هجمات جوية ناجحة على جزيرة خرج ليدمّروا، من ثم، مواقع أخرى استخدمتها طهران بديلاً منها.

وكان كل نصر بنصر وكل هزيمة بهزيمة في لعبة من التعادل الميت والمُميت. فقد أعلنت بغداد في كانون الثاني ١٩٨٦ أنها استعادت جزر مجنون. لكنْ في ٩ شباط عبر ٨٥ ألف جندي إيراني شط العرب واحتلوا جزيرة الفاو مهددين اتصال العراق بالخليج، كما هوجمت القوات العراقية ما بين الفاو والبصرة. وأمام هذا التراجع النوعي الذي هزّ قيادة الجيش وأدى إلى إطاحة بعض ضباطه الكبار، قدمت واشنطن لبغداد صوراً ملتقطة بالساتلايت لتجمعات الجنود الإيرانيين كان لها فائدة عسكرية قصوى.

والحال أن الولايات المتحدة لم تُرد انتصار صدام بقدر ما أرادت منعه من الهزيمة. بيد أنها، وعملاً بنظرتها هذه، لم تجد غضاضة في أن تطعن العراقيين كما ظهر لدى افتضاح «إيران غيت»، أو «علاقة إيران كونترا» أواخر ١٩٨٦. فقد تبيّن أن رئيس المجلس الإيراني، هاشمي رفسنجاني، ضالع في محاولة إدارة ريغان بيع أسلحة إلى بلاده يُنفق بعض أثمانها على مقاتلي «الكونترا» النيكاراغويين المناهضين لحكم دانييل أورتيغا اليساري، كما تفضي إلى إطلاق الرهائن الأميركان في بيروت.

وفي هذه الغضون كان الطرفان المتحاربان والمنهكان يلفظان بعض ما تبقى لهما من أنفاس. ففي شباط فتحت إيران جبهة جديدة في كردستان ما لبث أن تبيّن أنها عاجزة عن إدامتها بينما كان مجلس الأمن يدعو إلى وقف إطلاق النار. وفي أيار (مايو) غزا العراق مجدداً واحتل جزءاً من مهران التي استرجعتها إيران في تموز.

وكان لا بد، بتواطؤ واسع ضد آيات اللّه ونظامهم، من تدويل ما للنزاع ينهي تعادل الكرّ والفرّ جاعلاً طهران الطرف الذي يصرخ أولاً. ففي أواخر ذاك العام طلبت الكويت الحماية لملاحتها من الهجمات الإيرانية. وبالفعل عرضت

موسكو، الباحثة عن ثقب تتسلل عبره إلى الخليج، تأجيرها أربع ناقلات. لكن الضربات الجوية العراقية المكثفة والتي أفضت إلى خفض التصدير النفطي الإيراني من ٢,٢ مليون برميل يومياً في أواسط ١٩٨٦ إلى أقل من ١,٥ مليوناً في ١٩٨٨، كانت تدوّخ «الاقتصاد الإسلامي» وتضعه على شفا انهيار كامل. وفي آذار ١٩٨٧ استجابت واشنطن لما بدأته موسكو، على اختلاف نوايا الاثنتين، فأتاحت لـ ١١ ناقلة كويتية أن ترفع علم الولايات المتحدة.

غير أن ما ظل مستوراً انكشف في أيار، فوصف الرئيس ريغان هجوماً غير مقصود من الطيران العراقي على سفينة «ستارك» الأميركية بأنه نتيجة «للعدوان الإيراني الذي يتسبب بعدم الاستقرار في الخليج، ما أدى إلى الخطأ العراقي». ومنذ تموز راحت السفن الأميركية ترافق الناقلات الكويتية في المياه التي لغمتها طهران. لكن الولايات المتحدة دعت كذلك إلى مقاطعة إيران عسكرياً لأنها وحدها، كما رأت، أصل الداء في تهديد الخليج أمناً وملاحةً. فلم ينقضِ غير شهر خضعت خلاله بعض السفن الغربية للهجمات، حتى أيدت فرنسا وبريطانيا وبلدان أخرى في «حلف الأطلسي» (الناتو) الجهد الملاحي الأميركي في الخليج. وتشجع العراق ثانيةً في شباط ١٩٨٨ فاستأنف «حرب المدن»، وما هي إلاّ أسابيع حتى ضرب حلبجة بالسلاح الكيماوي.

ولم يردع الطرفين صدور تقرير للأمم المتحدة في نيسان يبرهن على سقوط ضحايا في الجانبين بنتيجة «استخدامٍ لسلاح نووي». فالمنطقة كانت تتبدى كلها على أتمّ الاستعداد للتوجه جماعياً إلى الفناء الذاتي، لا يمنعها من ذلك إلاّ الافتقار إلى الهمّة المطلوبة لسلوك ذاك الطريق. وبمعزل عن استخدامهما الشمشوني لـ «سلاح نووي» ما، بات واضحاً أن خطر أي منهما صار محصوراً بنفسه وبالبلد الآخر وحده.

إذّاك نضج توجيه الضربة القاضية إلى طهران. ففي نيسان إياه انفجر لغم بسفينة ملاحية في الخليج، ما دعا الولايات المتحدة إلى مهاجمة منشآت نفطية إيرانية على الساحل وإغراق ست سفن بحرية بالتالي. وبعدما عاود العراق

استرجاع الفاو، سمّى الخميني، في حزيران، هاشمي رفسنجاني قائداً للقوات المسلحة التي كانت قد مُنيت بهزائم كبرى في شملشه قرب البصرة وفي مجنون ومهران وكردستان. ولم يعد لا في وسع رفسنجاني ولا في وسع أي من آيات اللّه وحجج الإسلام تعديل المسار البائس. فقد تأكد، نتيجةً للانحياز الأميركي الذي وازاه حضور ملحوظ في مياه الخليج، أن المهمة تتطلّب اللّه نفسه لإنجازها، وأن الإيرانيين إنما يناطحون الصخر. ولأن هذه الحقيقة تأكدت لهم أيضاً، أعلنوا في ١٨ تموز موافقتهم غير المشروطة على قرار مجلس الأمن ٥٩٨ الذي كان صدر قبل عام ورفضته طهران.

وبانكسار غير معهود فيه ظهر الخميني نفسه على شاشة التلفزيون ليقول إنه فعل ما هو أسوأ من تجرع كأس السم بتخلّيه عن تدمير صدام حسين. وفي الشهر نفسه كانت النيران الأميركية تُسقط بالخطأ طائرة ركاب إيرانية وتقتل ٢٩٠ شخصاً، ولا يلبث خبراء في الأمم المتحدة أن يصدروا تقريراً يتهم العراق باستخدام غاز الخردل في الهجمات التي شنها على المدنيين الإيرانيين.

لقد قضى أكثر من مليون قتيل في الجانبين، وتمّ تدمير كلي أو جزئي لأكثر من ٥٠ مدينة وبلدة، وماذا كانت النتيجة؟ في أيلول ١٩٩٠، وبعد شهر على غزو الكويت، اقترح العراق توقيع معاهدة عدم اعتداء مع إيران على أن توضع خطط لاستئناف العلاقات الديبلوماسية. والأهم ما حمله إعلان بغداد من أنها مستعدة لأن تلتزم كل معاهداتها السابقة مع طهران بما فيها معاهدة ١٩٧٥ التي أعلن صدام الحرب لإحباطها.

وبالفعل بدا الخميني في هزيمته أكبر من صدام في «انتصاره». فالأول لاح مأساوياً فيما لاح الثاني ملهاوياً سخيفاً أطلق الاعتداد بالنفس من كل عقال ليعود، على نيف ومليون جثة، إلى النقطة التي انطلق منها. وفي هذه الغضون، سمّم البعث الأجواء العراقية، وجزئياً العربية، بعنصرية غير مسبوقة في منطقة الشرق الأوسط، مصحوبة بعبادة لشخص صدام هي الأخرى غير مسبوقة. فالحرب إنما هي «قادسية صدام» في إحالة إلى معركة العام ٦٣٧م. التي حملت الإسلام إلى

فارس. وبهذا يكون المعنى الضمني أن العرب المسلمون الحقيقيون، فيما الفرس «المجوس» ممن سبق أن عُيّر بهم الزرادشتيون وباقي التابعين للأديان الفارسية القديمة. وتعاظمت، خلال الحرب، الجهود التي بُدئت مع وصول البعث إلى الحكم لربط الشعوبية والبهائية، بوصفهما انحرافاً عن الإسلام، باليهودية.

ومنذ ١٩٨٠، عام نشوب الحرب، بات «تحرير» القدس على يد نبوخذ نصّر يتلازم مع وقوف اليهود في جانب قورش، ملك الفرس الذي حاصر بابل، وفتحهم أبوابها له. وكان للضربة الإسرائيلية التي دمرت المفاعلين النوويين العراقيين بعد عام أن عممت «نظرية» التعاون اليهودي ـ الفارسي ثأراً من سبي نبوخذ نصّر.

ولم يبخل عراق صدام بالخرافات التي راحت تتباهى. فتولى منظّرون بعثيون، عراقيون وغير عراقيين، الترويج لفكرة «الانتصار النفسي» على إيران. ذاك أن الأخيرة جسد فيما العروبة، وباستعارة نيتشوية مبتذلة، نفس تضج بالأصالة وتملك «المعاناة» التي لا تعرفها الأجساد المحضة. كذلك شُرع بتأسيس «جماليات بعثية» رُذل، تبعاً لها، شاعر «فارسي» كأبي نواس، صاحب الشارع والتمثال الشهيرين في مدينته بغداد. وبموجب «الجماليات» هذه ظهر اتجاه نامٍ إلى محاصرة الثقافة الشعبية كونها ما دون قومية، امتداداً لما كان حاوله قبل عقود ساطع الحصري الذي اصطدم بممانعة شيعية واسعة.

وخسر العراق، في الواقع لا في الخرافة، ٤٥٠ بليون دولار في تلك الحرب، وقالت إيران إنها تكبّدت ألف بليون. وفضلاً عن مئات الآلاف ممن قضوا توسّعت الهوّة بين السنّة والشيعة العراقيين، وبين العرب والأكراد، فكسب صدام عبادة شخصيته على حساب الوطن بأسره. لكن درجة العبادة فيها ساوت، دائماً، درجة الفرض والقسر. فهو لم يصبح عبد الناصر ثانياً، بل واجه واقعاً جديداً وجد حله في حرب أخرى: إذاً إلى الكويت هذه المرة.

الفصل الثاني عشر

غزو الكويت

لم يفهم المراقبون تماماً ما الذي قصده وزير الخارجية العراقي في ١٦ تموز (يوليو) ١٩٩٠. فقد وجه طارق عزيز، يوم الاحتفال بالذكرى الحادية عشرة لتسلم صدام رئاسة الجمهورية، رسالة غير متوقعة إلى الجامعة العربية، هي مضبطة اتهام لدولة الكويت. فالأخيرة، بحسب عزيز، سرقت نفطاً قيمته ٢,٤ بليون دولار من حقول الرميلة في بدايات الحرب مع إيران، كما سعت إلى خفض مداخيل العراق النفطية عبر زيادة إنتاجها، مُقيمةً منشآت عسكرية على أرضه. وعرّج عزيز على دولة الإمارات متذمّراً من أنها، هي الأخرى، ترفع الحصة المقررة لها من الإنتاج النفطي، وتشارك الكويت رفضها اعتبار ديونهما على بلده هالكة.

لم يكن سراً أن علاقات العراق بجيرانه ليست على ما يرام. فقبل شهرين فقط كانت انعقدت قمة عربية في بغداد سرّبت الصحف عنها أن صدام تصرف، في إحدى لحظاتها، كثور هائج. بل قِيل إنه خاطب زعماء عرباً بلغة لا يقولها مُضيف لضيف. مع هذا مرت القمة على خير وتحدث البعض عن سحابة صيف، مذكّرين بـ«طباع صدام». وكائناً ما كان الحال أعلن هو نفسه في كلمة ختامية أن القمة كانت ناجحة جداً. وقد بدا، في ظاهر الأمور، أن المؤتمرين انشغلوا بدعم الانتفاضة الفلسطينية والتنديد بالاستيطان الروسي اليهودي ومباركة مبادرات السلام العراقية حيال إيران أكثر مما بخلافات بغداد مع جيرانها العرب.

كذلك لم يقاطع أي من هؤلاء القمة التي اقتصرت مقاطعتها على سورية، وبالتالي لبنان.

هكذا بدت الحرارة التي في رسالة عزيز أعلى بكثير من مناخ المؤتمر البغدادي. وهذا ما تأكد بعد يوم واحد، وكانت تحلّ ذكرى الانقلاب البعثي عام ١٩٦٨. فقد هاجم صدام سياسة الإنتاج الكويتية والإماراتية، وأتبع هجومه بالفذلكة المعهودة في الرطانة القومية العربية، وهي أن النفوذ الأميركي يسند الدولتين بهدف تدمير مصالح العرب. لكن الأهم أن صدام هدد، أيضاً، باستخدام القوة لحمل منتجي النفط على التزام حصصهم.

إذاً هي أزمة ذات احتياط متفجّر، جاءت أحداث ملتبسة تزيدها تفجيراً. فما أن انقضى أسبوع على كلام صدام حتى كان لقاؤه بسفيرة الولايات المتحدة في بغداد إبريل غلاسبي. فحين تذمر الرئيس العراقي من جارته الصغرى، أجابته بأن علاقاتهما الثنائية مما لا يخص بلدها. وقد فهم صدام من إجابتها أن واشنطن لا تمانع في غزو الكويت. ولم يكن أحد يقدّر حينذاك حجم المادة الخصبة التي ستوفّرها عبارة غلاسبي للتحليلات، المعقول منها والتآمري.

لكنْ، ما أصل هذه الأزمة المفاجئة التي ولدت في شهر سابع؟ لا شك أن الكويت والإمارات أنتجتا أكثر من حصتهما، غير أن تفسير سياستهما يبقى أعقد من الاتهام العراقي. فقد عرفت بلدان الخليج ذروة ازدهارها عام ١٩٨٠، بسبب سياسة التسعير المرتفع لمنظمة «أوبيك». وهذا، أصلاً، ما أتاح لتلك البلدان، خصوصاً منها الكويت، تمويل حرب صدام على إيران. بيد أن الأمور شرعت تتغير أواسط الثمانينات لأسباب تتصل بالسوق نفسها. ذاك أن ارتفاع الأسعار السابق أدى إلى هبوط الطلب، فشهد عام ١٩٨٥ انخفاضاً في إنتاج بلدان الخليج، ما عدا العراق، إلى أقل من ٥,٥ مليون برميل يومياً، بعدما كان الرقم ١٣,٧ مليوناً عام ١٩٨٠. وفي ١٩٨٦ انهارت الأسعار فابتدأت الكويت والإمارات تزيدان إنتاجهما، لا للحصول على عائدات أكبر إنما للحاق بتراجع الأسعار

ومحاولة تعويضه. أما العراق، الذي كان قد بلغ في إنتاجه أقصاه، فأعوزته القدرة على التعويض عن خسائر انخفاض السعر.

وهذا يبقى مزعجاً لبغداد من دون أن يكون الموضوع الأم. وفي الحالات كافة فهو ليس مما يفضي، بالضرورة، إلى حرب. لكن أزمة الاقتصاد العراقي الناجمة عن حرب السنوات الثماني هي التي أنتجت ضعف المناعة في جسد باتت نسمةٌ تطرحه أرضاً. فالبلد الذي هاجم بلداً آخر سكانه ثلاثة أضعاف سكانه ومساحته قرابة أربعة أضعاف مساحته، لم تخطط قيادته لاقتصاد حرب ينطوي على شيء من تقشف. فخلال ١٩٨٠-١٩٨٢، مثلاً، وكان الاستهلاك الكمالي لبلدان النفط في أوجه، استورد العراق سلعاً غير عسكرية بـ ٤٢ بليون دولار، أي بمعدل ١٤ بليوناً سنوياً، وهو أربعة أضعاف الاستيراد العراقي غير العسكري لعام ١٩٧٥، و٧٥ في المئة من واردات البلد النفطية لتلك السنوات. وقد أدى النزاع المسلح إلى انخفاض دخله الإجمالي، والقاعدة أسعار ١٩٨٠، من ٥٤ بليون دولار عامذاك إلى ٢٧ بليوناً عام ١٩٨٨. أما الديون التي تراكمت عليه فمثّلت ثلاثة أرباع دخله القومي لعام ١٩٨٨، سنة انتهاء الحرب، فضلاً عن جيش أمسى تضخمه يهدد، تحت وطأة التراجع الاقتصادي، بالعودة إلى سيرة الانقلابات الأولى.

لقد حبلت إيران، إذاً، بالكويت. وفعلاً احتشد في ١٣ تموز ٣٠ ألف جندي عراقي على حدودها، فلم ينقض شهر إلاّ أصبح العدد ١٠٠ ألف.

لكن تنفيذ فكرة الحرب، التي قيل إن صدام لم يناقشها بداية إلاّ مع علي حسن المجيد وصهره حسين كامل، اعتراه بعض الإيحاءات المضللة. ففي ٢٥ تموز، صدر بيان مصري - أردني - عراقي يقول إن بغداد وافقت على تسوية الخلافات مع الكويت والإمارات. وتفاءل بالخبر كثيرون: ذاك أن القاهرة وعمّان وصنعاء كانت أسست مع العاصمة العراقية، في شباط (فبراير) ١٩٨٩، «مجلس التعاون العربي» الذي ضم إلى الوظائف الاقتصادية والتنموية التي لم يُقيّض لأي

منها الاقلاع، أغراضاً سياسية وصفتها الصحافة «بتعزيز كتلة الاعتدال العربي». وبدا يومها أن الاعتدال المذكور مدعوّ إلى تسهيل اندراج النظام البعثي في العادية والوضع الطبيعي بعد سنوات حربه مع إيران.

غير أن المتفائلين خانهم التفاؤل بقدر ما غلب طبعُ صدام تطبّعه. ففي اليوم الأخير من تموز التقى فعلاً مندوبو العراق والكويت في مدينة جدّة بالسعودية، لكن المفاوضات انهارت في اليوم التالي. هكذا صار العرب والعالم، ما بين مصدّق ومكذّب، يتهيأون ليوم الويل والثبور الذي يهدد به صدام. والحال أن غنى الكويت، فضلاً عن الأزمة المقيمة في النسيج الوطني العراقي، رسما علاقة البلدين الجارين بلون من الارتياب دائم. فإبان العهد الملكي داعبت نوري السعيد فكرة ضم الإمارة الصغيرة، فميا كاد عبد الكريم قاسم ينفّذها لولا إجماع عالمي وعربي، وحّد القاهرة الناصرية بلندن وواشنطن، حائلاً دون ذلك. وبدورهم استشعر الخليجيون دوماً أن جيرانهم في الشمال يتشاوفون عليهم وعلى حداثة عهدهم بالثراء، فضلاً عن أصولهم وتراكيبهم البدوية. بل غالباً ما اندفع التشاوف عنصرياً في بعض البيئات القومية، العسكرية والحداثية، التي تتماهى بالتقدم الغربي في أكثر صوره أداتية. ففكرة الدولة القوية والكبيرة ذات المجتمع العسكري لا تطابق ما رمزت إليه الكويت وباقي بلدان الخليج الصغرى. أما ثراؤها فبقي، في نظر هؤلاء المشارقة، «حقاً» لـ «الأمة العربية» بأكملها. وقد وجدت تصورات كهذه ما يغذّيها في المرحلة الناصرية وأدبياتها الهجائية لـ «الرجعية» و«عملاء الاستعمار»، لا سيما ما أُنتج منها إبان حرب اليمن في الستينات. وجاءت، بعد ذلك، الأفكار الاشتراكية واليسارية تعزز المقدمات الناصرية وتحشوها معاني ودلالات.

ولم يُعدم الكويتيون والخليجيون الحجج فتساءلوا، مثلاً، متوجّسين: لماذا لم يفكّر بنا المشارقة القوميون، قبل اكتشاف نفطنا، حين كانوا أفضل حالاً بكثير منا؟ أما أن تكون بلداننا مصطنعة، فالأكثرية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بلدان، مثلنا، مصطنعة.

لكن المساجلات التاريخية والنظرية التي راحت تنحط إلى شتائم، لم تخفف حدّة السؤال الواقعي الحائر والمحيّر: هل يفعلها صدام مع الكويت التي ذهبت بعيداً في إمداده بالمال إبان حربه مع إيران، كما لم يبقَ شاعر كويتي إلاّ وكتب له قصيدة ولم يبق مُغنٍ إلاّ غنى له؟ وهل يتجرأ، دفعة واحدة، على المصالح النفطية العالمية ومبادئ حق تقرير المصير والقانون الدولي وفكرة الدولة ـ الأمة وخريطة المنطقة، فضلاً عن منظمتي الأمم المتحدة والجامعة العربية؟ والأدعى للدهشة أن منعطف الثمانينات ـ التسعينات كان يسجّل تداعي الكتلة السوفياتية، ما يعني أن الإقدام على عمل كهذا تنطّحٌ لدور هيولي. فهل يطرح زعيم العراق نفسه بديلاً عن موسكو الشيوعية، وهل يكفي العُظام الذي يملكه، على وفرته، للوفاء بالعُظام الذي تتطلّبه مهمة كهذه؟ ثمّ أن النظام البعثي يشبه التراكيب السلطوية التي أطاحتها الحرب الباردة فهل يعقل فيه، هو الذي يُفتَرض أنه انتقل إلى موقع دفاعي، أن يرشّح نفسه للبدالة عن أقوياء ترنّحوا؟

كان المشروع يبدو جنوناً صرفاً. بيد أن صدام فعلها ظاناً أنه يدوس بقدم فيلٍ جثة نملة. وبذريعة دعم «قوميين» و«ثوريين» مزعومين يعارضون أسرة الصباح، عبر جيش العراق الحدود فاحتل، في الثاني من آب (أغسطس)، الكويت وحقول نفطها. إلاّ أن هذه الحجة التي استلهمت تدخل مصر في اليمن دعماً لانقلاب عبد اللّه السلال، عام ١٩٦٢، جعلت الكهرباء تسري في أوصال العالم. فإذا بنا لا أمام فيل ونملة، بل حيال ذبابة أدخلها تيس في أنفه.

فقد سارع مجلس الأمن إلى تمرير ما عُرف بالقرار ٦٦٠ الذي يدين الغزو، معلناً أنه ما لم ينسحب العراق فوراً، وبلا شروط، فسوف تُستخدم ضده القوة والعقوبات. وبعد يوم التقى في القاهرة ٢١ وزير خارجية عربي فدان ١٢ منهم الغزو محذرين من التدخلات الأجنبية في الشؤون العربية. وبدا الانقسام واضحاً: فإذ امتنع الأردن وموريتانيا والسودان واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية عن التصويت، وغادرت ليبيا الاجتماع، رفضت دول «مجلس التعاون الخليجي» تحفّظ الجامعة عن التدخل الأجنبي. فهذا، في نظرها، لا ينطبق على ما تقرره

الأمم المتحدة التي تنتمي إليها دول الجامعة. وارتسمت حدودٌ جغرافية واقتصادية للخلاف العربي: فهناك إقليم غني بالنفط يحس أن الأقاليم الأخرى، في عالم «الأخوة» العربية، تستهدفه.

وتلاحقت قرارات وتطورات بارزة، فصدر في ٦ آب، عن مجلس الأمن، القرار ٦٦١ يفرض عقوبات اقتصادية على العراق. وبعده بيوم وافقت الرياض على حلول قوات أجنبية على أرضها تدافع عنها وعن الخليج. وبالفعل أرسلت واشنطن، في ما عُرف بـ «عملية درع الصحراء»، قوات لحماية السعودية.

لكن العراق كان في وارد آخر. هكذا أقدم على إجراءات تجمع بين البؤس والافتعال المراهق، وحّد بينهما ولاء لفظي لمنظومة أيديولوجية «وحدوية» و«اشتراكية». فقد سمي علاء حسين، الملازم الكويتي، «رئيساً للحكومة الكويتية المؤقتة» بعدما استُدعي إلى بغداد حيث مُنح رتبة عقيد. وأُعلن، في ٨ آب، عن «وحدة» بين البلدين تُعيد «الفرع» إلى «الأصل»، فيما كان الرئيس الأميركي جورج بوش يؤكد، بالصوت والصورة التلفزيونية، أن استقلال الكويت وسيادتها مصلحة حيوية لبلاده، وحيث بدأت بريطانيا وفرنسا إرسال قوات إلى الخليج تحول حديث العواصم الغربية عن «الجيش الرابع في العالم» مادة متعددة الوظائف. فهناك، بالطبع، التضخيم المقصود، لكن هناك أيضاً مهمة استنهاض أعرض حلفٍ ممكن بأقل خسارة ممكنة. وفيما كانت تولد نظرية «صفر قتلى»، مع كسب الحرب الباردة بلا قتال، لاح التمايز واضحاً بين خلفيتين ثقافيتين. ففي مقابل التهويل الغربي بخطر الخصم، جعل صدام يستصغر خصومه مستأنفاً ميلاً معهوداً في الحروب العربية السابقة.

وجاء يوم ٩ آب فصدر، بالإجماع، قرار آخر عن مجلس الأمن يعتبر ضم الكويت لاغياً ويقضي بتشكيل لجنة خاصة للإشراف على مدى التقيّد بالعقوبات على العراق. وأيضاً لم يفهم صدام أن الحبل الذي يتم التلويح به لن يُطوى قبل استكمال شنقه. ولم يفهم عرب كثيرون: فبعد يوم واحد التقى في القاهرة ١٢

عضواً فقط من أصل الـ ٢١ الذي هم أعضاء الجامعة، وصوّتوا على إرسال قوات إلى الخليج دفاعاً عن بلدانه. لكن اليمن ومنظمة التحرير أيّدتا العراق، بينما أيّد الأردن وموريتانيا القرار بتحفظ، وامتنعت الجزائر واليمن عن التصويت، وتغيّبت تونس.

وأخرج صدام من قبعته مبدأ «الربط» بين انسحابه من الكويت والانسحابين السوري من لبنان والإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة والجولان وجنوب لبنان. وكان في هذه المبادرة ما يكفي من ردٍ على التحية السورية بأحسن منها. وإذ رفضت واشنطن «الربط» واعتبرته ينمّ عن عقلية لصوصية، علا نجم صدام في السماء العربية حتى ضاقت به السماء المذكورة. فالمثقفون بأكثريتهم الساحقة والمحبطون بالتجارب القومية أو اليسارية، المحلي منها والعالمي، بايعوه زعيماً غير مسبوق لقضية غير مسبوقة. وأهم الدعم جاء من القواعد الأصولية الأكثر راديكالية والتي كانت في ذروة صعودها في بلدان كالسودان والجزائر ومصر، تعيش لحظة انفكاك عن القوى الأكثر تحفظاً واعتدالاً داخل الكتلة الإسلامية العريضة. وتتالت تظاهرات التأييد الضخمة ما بين المحيط والخليج، لا سيما في الأردن، مصحوبةً بالأعمال الوثنية التي غدت شهيرة كحرق الأعلام والدمى. وفي موازاة إضافته «اللّه أكبر» إلى العلم العراقي، وتركيزه على «الإسلام» في خطاباته وأحاديثه، شاعت هتافات جماهيرية تهدد «بالكيماوي يا صدام/ أهجمْ أهجمْ للأمام» و«بالكيماوي يا حبيب/ دمّرْ دمّرْ تل أبيب».

إذّاك، ولفترة ظهر لاحقاً أنها أشبه بنيزك يخطف السماء، تجاوز الزعيم العراقي زعامة عبد الناصر. وفي المقابل، شقّت النوايا المكبوتة حيال الكويتيين طريقها العريض المعبّد. وبالفعل لم تبقَ شتيمة إلاّ كيلت لـ «الإمارة العميلة» وأميرها وأسرتها الحاكمة وشعبها.

والنموذج الكويتي أبعد ما يكون عن الكمال. فرصيده في مسائل الجنسية والعمالة الوافدة سالب كسائر الرصيد العربي. أما في خصوص «البدون» فربما

كانت الكويت أسوأ العرب. مع هذا شهدت تلك الإمارة محاولات نسبية جداً ومبكرة في الديموقراطية برلماناً وأحزاباً ونقاباتٍ ثم صحافةً. أما العنصر الأفعل في كبحها وتعطيلها فلم يكن داخلياً بقدر ما جسّده انعكاس التوتر والتوجهات الراديكالية في الجوار عليها. وكانت السياسات النفطية والاستثمارية للكويت من أشد السياسات العربية عقلانية واهتماماً بالمستقبل، فيما قدمت دعماً مادياً متواصلاً ومرموقاً للمنظمات الفلسطينية، معطوفاً على التحويلات والتبرعات المالية للجالية الفلسطينية الكبيرة هناك. وبعد كل حساب ففي الكويت تأسست «فتح» نفسها وهناك عاش مؤسسوها بمن فيهم ياسر عرفات.

وتبيّن، مرة أخرى، أن الحماسة سخّنت العقل أكثر مما يتحمل. وإذ تعزز إحساس الكويتيين بأن الشعارات القومية والدينية والفلسطينية أضحت كاسحات ألغام لغزوهم، رأوا إنقاذهم الوحيد في الرئيس الأميركي. فهو كان يأمر قواته، آنذاك، بمنع تصدير النفط العراقي، ومنع الاستيراد العراقي ما خلال المواد الغذائية. وردّ صدام على الضغوط الدولية التي تصحبها استعدادات واضحة، فأعلن، في مرسوم أصدره يوم ٢٨ آب، أن الكويت المحافظة التاسعة عشرة في العراق، وسوف يمتد فوقها حكم عسكري معهود به إلى علي حسن المجيد.

وجرّب الكل وقف التدهور. فحاولت الأمم المتحدة، في ١ أيلول (سبتمبر)، لكن المفاوضات في عمّان بين طارق عزيز والأمين العام للأمم المتحدة بيريز دي كويّار لم تصل إلى نتيجة. ولم تفتر همّة الأقطاب العالميين، فتشارك بوش وآخر الزعماء السوفيات ميخائيل غورباتشوف في عقد قمة في هلسنكي، مُصرّين على رفض كل استجابة تقلّ عن تطبيق قرارات مجلس الأمن كلها. لكنْ، في المقابل، أرسلت بريطانيا وفرنسا، أواسط أيلول، مزيداً من القوات، ثم أرسلت مصر ١٥ ألف جندي ليبلغ مجموع جنودها في الخليج ٢٠ ألفاً. وأيضاً لم يفهم صدام فهدد، في ٢٣ أيلول، بإحراق النفط ومهاجمة إسرائيل. وبالطبع دوى التصفيق والهتاف العربيان لهذه المسرحية من الدرجة العاشرة التي حالت دون رؤية المسرح الفعلي. والمسرح الفعلي كان في الزوايا

السياسية الخلفيّة التي يصار فيها إلى تطويق العراق واستكمال ما يفعله الحشد العسكري. ففي ٢٧ أيلول قررت إيران وبريطانيا استئناف العلاقات الديبلوماسية، وبعد يومين استقبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، فشبّه غزو بلاده بالغزو الإسرائيلي للضفة الغربية وجنوب لبنان. وفي موازاة الاستعداد الحربي، تواصلت الحرب السياسية والديبلوماسية من دون كلل. ففي ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر)، صدر القرار ٦٧٤ متهماً بغداد بانتهاك حقوق الإنسان وبإنزال خسائر اقتصادية بالكويت. وبعدما زجّا الاتحاد السوفياتي والشرعية والدولية، مضى بوش ووزير خارجيته بيكر يقدمان دروساً أستاذية بحق في بناء الأحلاف. وقد انتهى بهما المطاف إلى بناء تحالف للحرب عابر للقارات يشمل ثلاثين بلداً. وفي السياق هذا، زار الرئيس الأميركي دمشق في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، وأعلن أن الرئيس الأسد سيشارك التحالف قتاله.

ومضى صدام، من ناحيته، يمعن في غباء صعب التفسير حاول كثيرون ثنيه عنه، فإذ بلغ عدد جنوده ومجنديه في الجنوب والكويت ٧٠٠ ألف، تلقّى طارق عزيز تحذيراً صريحاً من غورباتشوف حول ضرورة الانسحاب. وبعقلية تاجر صغير يتشاطر، افترّت شفتا وزير خارجية العراق عن بسمة واثقة. وبعد يومين عاودته البسمة إياها وهو يسمع بإعادة بريطانيا علاقاتها مع سورية إثر قطيعة دامت أربع سنوات. ولم يقلق الديبلوماسي العراقي لصدور القرار ٦٧٨ الذي يأذن لكل الدول الأعضاء، ما لم ينسحب العراق قبل ١٥ كانون الثاني (يناير)، «باستخدام كافة الوسائل الضرورية» لفرض القرار ٦٦٠. وحيال تبديد الفرص كلها، وتطويقاً للرأي العام المناهض للحرب في بلده، ولمعارضين في الكونغرس، ولبقايا تحفظات سوفياتية، أبدى بوش استعداده أن يستقبل عزيز أو يرسل بيكر إلى بغداد لمناقشة «كل أوجه أزمة الخليج»، وللذهاب «ميلاً إضافياً على طريق السلام». ولم يتعب مسرح السماجة في بغداد، فنُسب إلى مجلس قيادة الثورة قبوله «فكرة الدعوة واللقاء»، إلاّ أن العراق أصرّ أيضاً على حضور «مندوبي البلدان والأطراف

المعنية بمنازعات وقضايا لم تُحلّ»، مؤكداً أن مستقبل الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سيكون على رأس الأجندة. واستمر الولد الصغير يلهو بأمور كبيرة محاطاً بالهتاف والتصفيق. وفي ٥ كانون الأول (ديسمبر) أدلى وليم وبستر، مدير المخابرات المركزية الأميركية، بشهادة خطيرة أمام لجنة القوات المسلحة في الكونغرس. فذكر أن استمرار العقوبات العسكرية على العراق سيحرمه، في ثلاثة أشهر، قدرته على استخدام طيرانه الجوي. أما قواته البرية فستخسر، خلال تسعة أشهر، طاقتها على القتال. ولم يخفت ضجيج الاحتفال العربي الهائج.

هكذا اكتمل الاستعداد، فلم يبدأ العام التالي، ١٩٩١، حتى كان عدد الجنود الأميركان في الخليج يتجاوز الـ ٣٨٠ ألفاً. وبعد ممانعة وافق عزيز، في ٤ كانون الثاني، على لقاء بيكر في جنيف، من غير أن ينسى الإلحاح على أهمية تناول الموضوع الفلسطيني. وفي طريقه إلى أوروبا أكد وزير الخارجية الأميركي ورئيس حكومة بريطانيا جون مايجور أن ما من تمديد لمهلة الانسحاب في ١٥ كانون الثاني. ومن جديد واجه عزيز التحذير باللامباة، كما واجه بـ«إباء عربي»، وتذكير بحضارة العراق الضاربة آلاف السنوات في التاريخ، فضلاً عن رفضه نقل الرسالة الأميركية إلى صدام لأن رئيسه لا يُعامَل بطريقة كهذه. فما إن فشل وزيرا الخارجية في التوصل إلى اتفاق حتى أحرق مايجور الورقة العراقية معلناً عن افتتاح مؤتمر لأزمة الشرق الأوسط بمجرد الانتهاء من موضوع الخليج.

وفي ١٢ كانون الثاني خوّل الكونغرس بوش استخدام القوة، وبعد يوم واحد أعلن دي كويار، من بغداد، فشله في التوصل إلى حلّ. لكن بحركة تقصّدت السخرية والباروديا، «صوّت» بالإجماع «برلمان» العراق، في ١٤ من الشهر نفسه، بـ «السماح» لصدام بأن يستخدم كل السلطات المطلوبة للمواجهة. وفي اليوم ذاته تعهدت إسرائيل بأن لا تمارس ضربة وقائية للعراق مستجيبة ضغوطاً أميركية متواصلة كي لا تتدخل منعاً لإحراج العرب. وأصدر دي كويّار مناشدة أخيرة لوقف «نزاع لا يريده أحد» في ١٥ كانون الثاني، موعد انتهاء مهلة الأمم المتحدة. وفي ١٦ بدأت «عملية عاصفة الصحراء» على الكويت وبغداد.

هل كان صدام يملك خطة عسكرية تفسر تصلبه وتصلب رئيس ديبلوماسيته طارق عزيز؟ لا. والحال أن الحيرة التي خلّفها انعدام المقاومة العراقية أنست المراقبين حيرتهم الأولى بالغزو. فقد قُصفت وزارة الدفاع والمطار ومصافي النفط والقصر الجمهوري، ثم ضُرب «الحرس الجمهوري» على الحدود بين الكويت والسعودية. لكن صدام، على ما يبدو، كان مولعاً بالأصوات التي تهدر في الشوارع أكثر من ولعه بالإنجاز العسكري. هكذا سقطت سبعة صواريخ «سكود» في إسرائيل، فيما دمّر صاروخ «باتريوت» أميركي صاروخاً عراقياً موجهاً إلى القاعدة الجوية الأميركية في الظهران. ومن دون أن تصاب إسرائيل بأضرار، حصلت على «باتريوت» بينما كانت أسعار النفط تهبط من ٣٠ دولاراً للبرميل إلى ١٨. وفي هذه الأثناء «انتقلت» ٨٠ طائرة حربية عراقية إلى إيران، فاعلنت الأخيرة أنها ستزربها عندها وتحتجز الطيارين حتى نهاية الحرب.

وحتى بعدما سُدّت الأبواب لم ييأس الروس. ففي ٥ شباط وصل إلى بغداد مندوب غورباتشوف الخاص، يفغيني بريماكوف، للقاء صدام حيث أعلن العراق استعداده للتفاوض حول وضع الخليج. وبعد عشرة أيام، وكانت العمليات الحربية قد تقدمت، أبدى استعداده للانسحاب من الكويت، لكنه ربط موقفه بوقف نار شامل وبتعطيل قرارات مجلس الأمن التي صدرت في ١٩٩٠. ورفض بوش الشروط، فتوجه عزيز إلى موسكو ثم إلى طهران فإلى موسكو مجدداً، موافقاً على خطة سوفياتية للسلام رأتها واشنطن ناقصة كثيراً ومتأخرة أكثر. ولئن عدّلها الروس بقيت دون المطالب الأميركية. على أن الجيش العراقي كان، قبل ذلك بخمسة أيام، قد أقدم على أحد أبشع الممارسات الحربية وأكثرها أذىً مجانياً، فأشعل ٥١٧ بئراً نفطية كويتية من أصل ٩٥٠، ما أدى إلى أضرار مادية وبيئية جسيمة.

هكذا بدأ الهجوم الكبير في ٢٤ شباط، فأذاع راديو بغداد في اليوم التالي أن القوات أُمرت بالانسحاب من الكويت إلى مواقعها في ١ آب بما يتلاءم مع القرار ٦٦٠. ولم يمرّ غير يومين حتى سقطت مدينة الكويت ومطارها، ووجد

الأميركيون أنفسهم يقاتلون الحرس الجمهوري على بعد ٥٠ ميلاً غربي البصرة.

لم تلق القوات المتحالفة، إذاً، مقاومة تُذكر. العراقيون استسلموا بالآلاف بؤساء سيئي التدريب والقيادة، لم يتذوقوا الطعام لأيام. والحرب كانت مونولوغاً عسكرياً بقدر ما كانت تكثيفاً لمواجهة بين مجتمع متخلف ذي قيادة مستبدة وعشوائية ومجتمع متقدم ذي قيادة ديموقراطية. وفعلاً ضاع الجنود العراقيون كلياً أمام التقدم في التقنية، فضلاً عن سلاح الجو. وقبل أن يتبيّن أن التحصينات التي أقيمت كانت ظاهرية وأقرب إلى تصاميم دعوية، سارع صدام، مع بدء القتال، إلى سحب معظم حرسه الجمهوري معيداً توزيعه حول بغداد. أما جنود الجيش الأقل حظوة فتُركوا وحدهم يلاقون هزيمتهم المُرّة وحتف بعضهم التعيس.

وفي ٢ آذار (مارس) مرر مجلس الأمن القرار ٦٨٦ الذي يطلب من العراق القبول بالـ ١٢ قراراً سابقاً وبإطلاق المحتجزين المدنيين والموافقة على دفع تعويضات عمّا نزل بالكويت. وفي اليوم التالي أذعن ضباط صدام في خيمة صفوان، في أقصى الجنوب الشرقي للعراق، موقعين على استسلامهم الذليل.

لقد كانت فجيعة عبثية بكل معنى الكلمة. فالولايات المتحدة خسرت ٧٩ جندياً و٢١٣ جريحاً و٤٤ مفقوداً، فيما خسرت بريطانيا ١٣ وفرنسا ٢ والبلدان العربية المشاركة في التحالف ١٣. أما الأرقام العراقية التي لم تجد من يحصيها فتفاوتت بين ٢٠٠ و٧٠٠ ألف قتيل. وبلغت خسائر العراق ٢٣٠ بليون دولار وخسائر الكويت ١٦٨ بليوناً في عدادها إطفاء وإصلاح الآبار التي أشعلها العراقيون وحفر آبار جديدة للتعويض عن التالف منها.

ثم إن الحرب دمرت البنية التحتية للعراق. يكفي أن الطلعات الجوية فوق بغداد وباقي المدن نافت على المئة ألف طلعة، ألقي خلالها ٨٨ ألف طن من الذخيرة. فلشلّ قدرة العراق على القتال حطمت قوات التحالف نظام توليد الطاقة الكهربائية ومصافي النفط والوحدات الصناعية الرئيسية ونظام معالجة المياه، فضلاً

عن الطرق والجسور ووسائل الاتصال السلكي واللاسلكي، ناهيك بالمنشآت العسكرية والسلاح الجوي. هكذا لم ينتكس العراق إلى ما قبل طفرته النفطية فحسب بل، وكما لاحظ فريق من الأمم المتحدة، إلى ما قبل التصنيع.

وحُكمت الكويت في تلك الأثناء بالطريقة التي يُحكم فيها العراق، فنُصبت المشانق في ساحاتها العامة، فيما تعرضت للسرقة والانتهاكات. وقد اتُّهم عدي صدام حسين تحديداً بالنهب بطرق شتى، منها إنشاؤه لجاناً كلّفها إحضار الذهب والسيارات الفارهة التي كانت في حوزة العائلات الثرية في الكويت. وقُدّر عدد الأسرى الكويتيين ممن اصطحبهم جيش صدام لدى انسحابه بأكثر من ٦٠٠ شخص ظلت بغداد تؤكد أنهم «لم يوجدوا».

لقد تصرف «الشقيق» العربي الأكبر حيال «شقيقه» الأصغر كما تصرف «المرابطون» و«المرحدون» الهاجمون من الصحراء على دول الطوائف الأندلسية. ومن هذا العطب الكبير أصيبت العروبة بشرخ لم تستطع معاهدة كامب ديفيد المصرية ـ الإسرائيلية أن تُنزله بها. وإذ انتشرت بين العرب والعرب عنصرية بشعة لم يُصرَّح بها قبلاً على هذا الوضوح، فقد أكثر من مليوني مصري وفلسطيني ويمني مهاجر أعمالهم وعادوا بائسين مطرودين إلى بلدانهم. وحتى قبل أن تنتهي الحرب كان العراق «القومي» قد أعاد بعض العمال المصريين المهاجرين إليه على شكل «نعوش طائرة». ولئن عانى، بعد ذاك، مصريو العراق وفلسطينيو الكويت ويمنيو السعودية، فإن منظمة التحرير فرغت خزائنها من المال بقدر ما تحولت قضيتها التي كانت موضع إجماع عربي، ولو متفاوت الجدية، إلى موضع انشقاق ساطع. أما الكويت فرفضت أن يحميها الجنود المصريون والسوريون، وآثرت، والتجربة وراءها، حماية أميركية. وغدت الدعوات إلى نظام أعدل في توزيع الثروة تلوح لأعين الكويتيين ورقاً مزركشاً تُلفّ به هدايا مسمومة هي السرقة والنهب. وإذ تكبّدت بلدان الخليج بلايين الدولارات التي استدعاها تمويل الحرب، تأسس الحضور العسكري الأجنبي هناك مقدماً، بعد سنوات، حجةً للإرهاب الذي ارتبط باسم أسامة بن لادن. وأما صدام الذي قام من قبره بعدما

تخلى الأميركان عن انتفاضتي الشيعة والأكراد فعيّن، في ٦ آذار، علي حسن المجيد وزير داخلية لقمع الجنوب. وعلى العموم، مثلما أنجبت الحرب على إيران «قادسية صدام»، أنجبت الحرب على الكويت «أم المعارك» أو «أم الحواسم». وقد أمست هذه الأخيرة، الموصوفة بأنها «المنازلة الكبرى»، أحد أهم الاحتفالات الوطنية السنوية للعراقيين.

الفصل الثالث عشر

من الحداثة الحديدية إلى «أصالة» العشائر

يوم ٢٩ آذار (مارس) ١٩٩١، و«أم المعارك» انتهت للتوّ، فوجئ بعض العراقيين بما لم يسبق أن رأوه. فإلى القصر الجمهوري حضر وفد ضخم ضم قادة العشائر، فـ «بايع» صدام حسين و«عاهده» ومحضه الولاء.

الذين كانوا لا يزالون مأخوذين بحداثية البعث صُدموا. لكن مذّاك راحت تتقاطر على القصر وفود مشابهة «تبايع» الزعيم، كل واحد منها يرفع «بيرق» عشيرته قبل أن يلقيه على قدمي صدام. ولم تغب عن تلك المناسبات إشارات رمزية وطقسية منبعثة من البادية خال بغداديون كُثُر أنها بادت. فمن خفض العقال على الرأس إلى إنشاد «الهوسات» الحربية، لاح كأن ريحاً مفاجئة عصفت بـ ٢٣ عاماً من حكم البعث. أما من ساوره الشك فتبدد شكه وهو يسمع الرئيس، في أحد استقبالات ذاك العام، يعتذر عن الإصلاحات الزراعية التي ارتكبها حزبه فأضعفت ما تمتع به شيوخ العشائر من سلطة.

الأمر لم يكن انعطافاً. فحَبَل السبعينات الحداثية بالتسعينات العشائرية كان مسألة وقت تعرّض لشيء من التأجيل. ذاك أن البعث، وإن أعاد إنشاء المجتمع العراقي بخطة تنمية باهظة، ضوت ملحمته تلك أسباب انفجارها اللاحق. ففي رحمها ثوت ملحمة مضادة لها، أشد هيولية منها، اسمها: تفكيك الوطن العراقي ذرّاتٍ لا تني تتشظّى.

والقصة تبدأ بالهدية الاستثنائية التي تلقّاها صدام، لا من السماء، بل من بطن الأرض. فالطفرة النفطية للسبعينات بلغته على جناحي حركة السوق وحرب تشرين ١٩٧٣، فمثّلت الأداة الأفعل في توسيع القاعدة الهزيلة للسلطة. فبموجبها انكبّ البكر وصدام مبكراً، فضلاً عن تصفية الخصوم والخصوم الوهميين، على كسب المجتمع عبر رشوته. وإذا لعب عُظام «السيد النائب» دوره في الإنفاق الامبراطوري، فإن روافد عدة اجتمعت فألّفت ذاك النهر المسكون بالفيضان.

فالبعث اعتمد، اجتماعياً، توجهاً أبوياً دولتيّاً تشوبه يسارية شعبوية. و«طبيعي» في أنظمة كهذه أن يُبدأ بالإصلاحات الزراعية فصدرت ثلاثة منها حتى ١٩٧١. ففي العراق، كما في كثير من بلدان «العالم الثالث»، ثمة مشكلة أرض عالقة، فيما القطاع الفلاحي يتمتع بوزن يستوجب مخاطبته وانتقاء قاعدة منه تدعم النظام بقدر ما يُنفّعها ويُسمّنها.

لقد أدخل الحكم الجديد تعديلات على الإصلاح الزراعي الأول في ١٩٥٨ اعتُبرت أكثر راديكالية، فيما شرعت تعالج بعض النواقص الإجرائية لإصلاح عبد الكريم قاسم. وفي ٢١ أيار (مايو) ١٩٧٠ صدر القانون الأهم، الرقم ١١٧، لكنه جاء مسبوقاً، في اليوم نفسه، بالقانون الرقم ١١٦ الذي قضى بإنشاء المجلس الزراعي الأعلى برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية وزيري الإصلاح الزراعي والزراعة والري.

إذاً، وُلد الطفل مشدوداً بلباسه الدولتي المُحكَم. فعهد قانون الإصلاح إلى المجلس بجميع الصلاحيات المتعلقة بالسياسة الزراعية، حتى بدا البُعد السلطوي باطناً للظاهر الاقتصادي الراديكالي. والحال أن الإصلاحات ألغت التعويض عن الأراضي المصادَرة. فرُفع عن كاهل المستفيدين من إعادة توزيعها عبء مالي بينما تخلصت الدولة، بدورها، من أحد بنود إنفاقها. وباشر الحكم البعثي، إلى ذلك، دعم السلع الأساسية، موفراً خدمات اجتماعية وبرنامج رفاه محدود، كما خفّض الضرائب. ولئن لم يتبلور النهج المذكور ويتكامل إلاّ بعد تفجّر عائدات

النفط بُعيد ١٩٧٣، غير أنه أعطى الانطباع المطلوب: فالحكومة الباحثة عن الشعبية لاحت، لقطاع عريض من العراقيين، ساهرة فعلاً على شعبها.

أما التدقيق فأفسح المجال لشكوك صلبة. صحيح أنه منذ ١٩٦٩ ارتفع حجم الاستثمار في الزراعة، ثم جاء الإصلاح ليُبدي بعض العناية بالعلاقة بين نمط الأرض ونظام الري وبين سقف الملكية المسموح بها. كما أقيمت تعاونيات أُجبر المزارعون على الانضمام إليها كيما يفيدوا من البذور والمخصّبات والخدمات الأخرى المدعومة. بيد أن هذه السياسات لم تنجح في الحد من الانحدار النسبي للزراعة العراقية ولم توقف انخفاض مستويات الإنتاجية. وبسرعة تبدى أن التنمية إنما حُرمت من مساهمة هذا القطاع الذي جُعل عبئاً عليها. ذاك أن التوظيفات ظلت أقل من أن تتغلب على مفاعيل الإهمال الذي راكمه الماضي، إلاّ أنها أيضاً جاءت اعتباطيةً وغير منسّقة يغلب عليها الارتجال المحكوم بتقديم التنفيعات، فضلاً عن طابعها البيروقراطي الملازم حكماً.

والهدف بقي هو هو: خلق قاعدة تابعة للنظام من خلال استخدامه الانتقائي لسلطته الاقتصادية، وهو ما عبّرت عنه إجراءات عدة: فبمصادرة ملكيات الخصوم السياسيين والمضي، بزخم أكبر، في مصادرة الأراضي عموماً، توافرت لكبار رموز البعث فرص عريضة كيما يوزعوا «المكرمات» على البعض، وكي يُشعروا آخرين بما سيخسرونه إن لم يبايعوا. وتزايدت هذه المهمة سهولةً مع تحول الدولة الملاّك الأكبر تبعاً لوضع اليد على الأراضي المصادرة والأراضي التي يتطلب استثمارها نُظم ري حديثة ومُكلفة. وعبر إعادة توزيعها، أو تأجير المُصادَر منها، مكّن البعثيون نفوذهم الأبوي. فقد وفّرت التعاونيات، مثلاً، شكلاً فعّالاً من السيطرة الاجتماعية وسيلته تنظيم المحاصيل وتزويد المخصّبات والطرق الأخرى في التحكم بأواليّات تسويق الإنتاج. فوق هذا، قام بعض المتنفّذين بمصادرة أراضٍ عامة وخاصة على نحو لم يُقْدِم عليه أي من الملاّكين الشرهين في العهد الملَكي. كذلك وُزعت عقود الحيازة والتأجير على الأتباع، ما وسّع شبكة المرتبطين بالبعث وسلطته.

وآل النهج هذا إلى تفضيل مَن كانوا أصلاً يملكون أرضاً ممن يمكن أن يتقاطعوا مع الحزب الحاكم وعياً ومصالح. ففي أواسط السبعينات كان حوالى ثلث الأراضي الزراعية لا يزال مملوكاً من ٣ في المئة من الملاكين. وهذا إن قوّى السلطة إجمالاً عزز، بالأخص، جناح البكر ـ صدام في وجه من هم أكثر راديكالية داخل البعث وخارجه.

لكن المؤشر الآخر على التغير الاجتماعي راحت تنقله الاحصاءات السكانية. فالهجرة من الريف إلى المدن، بأرقام عام ١٩٨٠، جعلت الأخيرة تؤوي ٦٩ في المئة من مجموع السكان. ولما كان التحول كثيفاً وسريعاً، أفضى إلى إضعاف التواصل الاجتماعي عبر ترييف المدن التي تمزّق نسيج تلاحمها التقليدي. أما الريف، في المقابل، فضربه الإفقار والتفريغ من سكانه. فخلال ١٩٧٧-١٩٨٠ كانت نسبة النمو السنوي المتوقعة ٦,١ في المئة في المناطق المدينية بينما حققت الأرياف نمواً سالباً هو - ٢,٩ في المئة. وبطبيعة الحال مثّلت بغداد التي فاق سكانها عام ١٩٧٧ الثلاثة ملايين، أو أكثر من ربع السكان، مركز الاستقطاب الأول.

وكان مما تسبب في الهجرة أن المسافة كبرت، بدل أن تصغر، بين المراكز والأطراف، كما اقتصر تحسين الخدمات الصحية والتعليمية على المدن وحدها. ثم إن الأخيرة قدمت فرص عمل أكثر بكثير وأجوراً أرفع بما لا يُقاس. هكذا ترادف التحول الديموغرافي مع تراجع دراماتيكي للأرياف التي تركّزت خارجها التجارة والبناء والنشاط العقاري مما ألهبته عائدات النفط. وقد استُدلّ على ذلك في الشروط السكنية لغالبية من لم يهاجروا، مقيمين في قرى كثير من بيوتها بدائي، معظمه من طين وقصب، ومتشابه حجماً وشكلاً. وقد اتخذت التجمعات السكنية هناك، القائم معظمها على امتداد الأنهار والقنوات، شكل عناقيد ضعيفة الانتظام تربط بينها طرق ضيقة وأزقّة أكثرها غير معبّد. ولئن احتوت البلدان الأكبر حجماً على نقاط تجمع مركزي وعلى مسجد ومقهى، إلاّ أن انتفاعها بالخدمات الرسمية ظل محدوداً جداً وبدائياً.

والسياسة نفسها اتُّبعت حيال دائرة المال والأعمال. فعلى رغم النبرة الاشتراكية الصاخبة لم تنل التأميمات من هذا القطاع، بينما شُجّع أصحاب المشاريع الفرديون على المساهمة في «تعمير العراق». وفي بعض الحقول، كالمقاولات والبناء، كانت السبعينات الفترة التي سمحت لبعض هؤلاء بمراكمة شروط الثراء: فقد أرسيت الأسس التحتية لمشاريعهم كما أُنشئت الصلات المفيدة لها بالتوازي مع الفورة النفطية. إلاّ أن غياب التأميم لا يعني غياب البيروقراطية.

فهذه كانت المَصيَدة الفعالة لعلاقات التزلّم. ذاك أن تقرير أي المشاريع هي التي تُعتَمد، ومكافأة المستحقين بإعطائهم العقود، ومنح الرخص لاستيراد البضائع والمواد الخام، والسيطرة على التبادل الأجنبي والتفاوض مع النقابات الرسمية، كانت كلها أدوات يستخدمها الحكم لضبط النشاط الاقتصادي.

وبقوة حضرت الشعبوية والزبونية في السياسة المتبعة حيال العائد النفطي. فأساساً جاء تأميم شركة نفط العراق في ١٩٧٢ بمثابة خطوة لا يرقى الشك إلى شعبيتها، وما لبث أن كرّت الزيادات النفطية ذات الوتائر الفلكية. ومع اتفاقية الجزائر وتوقّف الحرب في الشمال، أتيح للحكومة أن تركّز على التنعّم بالعوائد الضخمة. ففي ١٩٧٥ بلغت تلك العوائد ثمانية أضعاف ما كانته أواخر ١٩٧٣، بحيث أضحى الدخل من الذهب الأسود حوالى ٨ بلايين دولار سنوياً.

ولم تتباطأ الحكومة في الرسملة على تطور نوعي كهذا. فقد جُددت ووُسّعت أنظمة الضمان الاجتماعي كما حظي التعليم والصحة باستثمارات ضخمة، إضافة إلى مشاريع إسكان حاولت عبثاً استيعاب الهجرة الريفية إلى المدن. كذلك أكملت السلطة نظام السيطرة على فيضانات دجلة والفرات التي طالما هددت الزراعة. وخلال السنوات القليلة التالية تعزز الانطباع بأن حكومة البعث تنفّذ فعلاً وعودها السخية. لكنْ، في الوقت نفسه، قُدّر ما يُنفق على شراء الأسلحة بحوالى ٤٠ في المئة من الدخل النفطي.

وفي مطلق الأحوال كرّست العائدات قدرة البكر وصدام على التقريب

والتبعيد. ولأنها كانت تُستخدم على هذا النحو، الاعتباطي والفاسد، تشدد النظام في إبقائها بمنأى عن العين العامة. لهذا استحال، مثلاً، الجزم بالأرقام التي تتصل بأمور «استراتيجية» في الاقتصاد، إذ اعتُبر نشرها جريمة يعاقب عليها القانون.

وفي ظل هذه البرامج الموسعة، لا سيما السلاحي منها، تحسنت علاقات العراق بالدول الغربية. فقد صارت بغداد سوقاً مهمة، وبتذليل مشاكلها مع طهران الشاهنشاهية لم يعد يُنظر إليها بوصفها حليفاً لموسكو. ورغم أن التجارة مع العالمين العربي والثالث عرفت تعاظماً، بالمعنيين المطلق والنسبي، غير أنه تعاظم ضمن خانة ضيقة. فبين ١٩٧٧ و١٩٧٩ شكّل الاستيراد من اليابان والبلدان الغربية ٧٥ في المئة من الاستيراد. أما الصادرات، ومعظمها نفط، فذهب أكثرها إلى بلدان الغرب.

وفي السبعينات أمسى العراق ورشةً مفتوحة فزحفت، على بغداد، أسراب المقاولين والمستثمرين والوسطاء وعاقدي الصفقات. وقد جاؤوا من كل فج عميق موفّرين لصورة البعث «الحضارية» مادة إمداد لا تنضب. فالعراق موصول بالعالم سلعاً كمالية وأسلحة ولغاتٍ جعلت ردهات الفنادق تذكيراً حديثاً ببابل القديمة. وبدت شوارع العاصمة في نظافة الثلج فيما السكان منظّمون مضبوطون لا يقربون الفوضى ولا تقربهم. وتولى السلوك الرسمي حيال المرأة تلوين هذه «الحضارية» الحداثية. فالسلطة كانت استعادت العمل بقانون الأحوال الشخصية المتقدم، الرقم ١٨٨، لسنة ١٩٥٩. ومنذ ١٩٧٠ ضمنت مساواة المرأة في الأجور بحسب قانون العمل الرقم ١٥١. وفي أواسط السبعينات بُدئ بنشر شبكة لمراكز محو الأمية بين النساء في جميع أنحاء العراق فضلاً عن مراكز إرشاد صحي ومهني، وأتيح للمرأة أن تتبوأ مناصب متقدمة في قطاعات عدة عليا ودنيا. وفي أواخر ١٩٧٨ انطلقت حملة وطنية شاملة لاستئصال الأمية في الجنسين تحت طائلة العقاب لمن يتخلف. وبالطبع كان الاتحاد النسائي البعثي، تحت صورتي البكر وصدام، يقود وينظّم ويوجه محتكراً النشاط هذا.

هكذا وُضعت المرأة العراقية بين الحداثة الحديدية والأبوية الذكرية. لكن التقدم ظل، في الأحوال كافة، شيئاً آخر. فالعائد الذي جادت به الطبيعة، مصحوباً بانعدام نظام يراقب ويحاسب، حوّل العراق نمطاً ريعياً يوسّع المسافة بين المجتمع والدولة وصولاً إلى القطيعة. ذاك أن الأخيرة لا تعتمد على إنتاج الأول ولا على ما يجري في مؤسساته وحياته الداخلية من حِراك. فالحكم حتى حين يستثمر لا يندرج فعله في عملية مجتمعية مركّبة ولا يصب في إعادة إنتاج اجتماعي. فالمهم أن يحكم الحاكم كما يشاء، وللغرض المذكور يروح ينفق ويقدم «المكرمات». أما المجتمع فليفعل ما عنّ له شريطة أن لا يمسّ الأمن والجيش والسياسة ولا يهمس من وراء ظهر الحاكم. وبموجب تقاليد الاستبداد الشرقي تمضي السلطة في سلطتها بالعشوائية والمزاجية اللتين تحلوان لها فيما يبقى «الشعب» بلا صدى على القرار السياسي ولا أثر.

وكما تحل الرشوة حيث ينبغي أن تحل الشرعية الدستورية، تتأسس حلقة مفرغة أضرارها تتنامى تصاعدياً. ذاك أن التزايد المستمر للحاجات يرتبط حكماً بنمو القوة الشرائية الناجمة عن العائد النفطي. وإنما على النحو هذا تراجع إنتاج العراق الداخلي ما دام أن العملة الصعبة، المتحصّلة آلياً، تكفي لدفع كلفة الاستيراد. وبسبب مداخيل السبعينات تمدد الاعتماد على النفط إلى مساحة حيوية جديدة: سد الحاجات الغذائية للسكان. وبالفعل فإن ٨٠-٩٠ في المئة منها راحت تُؤمّن باستيراد المواد الغذائية التي بلغت فاتورتها، مطالع السبعينات، ١٢ ضعف ما كانته مطالع الستينات. وهذا، حين نتذكّر مقوّمات الاكتفاء الغذائي التي وفّرتها للعراق إمكانات زراعية كبيرة وغير مستغلَّة، يساوي كارثة.

وحتى لو وضعنا جانباً الحروب اللاحقة والحصار، منح النزوع الاستهلاكي أولوية للاستيراد أعاقت نمو الصناعة المحلية وشجّعت الهجرة من الريف طلباً لأجور المدن المرتفعة. وجاء ارتفاع سعر العملة أوضح تعابير المنحى الاستيرادي الذي يمنع إنماء مرتكزات محلية لاقتصاد وطني.

لقد وطّد البعث دولة أخطبوطية على ريع يموّل استبدادها. فوُسّعت البيروقراطية التي تتغلغل في مناحي الحياة جميعاً وضوعف، مثلاً، أفراد «الجيش الشعبي» في ١٩٧٦. وما بين فرص عمل وأدوات رقابة وسيطرة، تعاظم التركيز على شخص «السيد النائب» والانفاق على التمهيد لما غدا عبادته. فهو صانع العراق الجديد وحاميه، وهو في الآن نفسه لحُمة التماسك الذي يشد أطراف الفئة الاجتماعية الناشئة والمستفيدة من كونها «أهل الثقة».

هكذا تولت الدولة، وقد غدت مصدر تراكم رأس المال الخاص، تحويل المجتمع شكلياً فحسب. وفي الغضون هذه طرأ توسع طفيف في الصناعة، لكنه تضخّم في البناء والتجارة والخدمات. ففي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ وجد ٨٢٩ مقاولاً مسجلون رسمياً ليرتفع العدد، بعد ثلاث سنوات، إلى ٢٧٨٨. كذلك ارتفعت الأرباح في قطاع البناء الخاص من ٣٥ مليون دينار عراقي عام ١٩٧٥ إلى حوالى ١٥٦ مليوناً بعد عام. لكنْ من أصل ٣١ أغنى مؤسسة في قطاع المقاولات واستشاراتها، عادت ملكية ٤ إلى بغداديين معظمهم بعثيون، و٨ إلى رماديين، و٧ إلى تكارتة، و٢ إلى نجفيين، و٢ إلى بصراويين. أما الباقيات فإلى عرب ربطتهم، ماضياً أو حاضراً، صلة بالبعث. وفي مقابل ٣٢ مليونيراً كبيراً في ١٩٥٨ وقرابة ١٠٠ في ١٩٦٨، ارتفع العدد إلى ٨٠٠ في ١٩٨٢. ورغم التردي الاقتصادي للحرب مع إيران زادوا، بنهايتها، إلى حوالى ٣٠٠٠ مليونير، نسبة كبيرة منهم بيكات تكارتة أكثرهم مقاولون.

والحال أن البورجوازية الجديدة، في صلتها بتكريت والحزب الحاكم، نشّطت العلاقات القرابية والجهوية على أنواعها، فلم يترتب على نشأتها أفق عصري، أو علاقة أحدث، أو فكرة أرقى. وتعزز الاتجاه هذا مع الضربات التي كيلت للشيعة مُجبرةً نسبة كبيرة من رجال أعمالهم على المغادرة.

وتبعاً لطبيعته، ما كان لتحديث كسول كهذا إلاّ أن يشرع المسارب أمام إهدار المال العام. فتضافر الميل الاستهلاكي الحديث النعمة مما رمز إليه صدام

وعائلته، والنزعة العُظامية بما أنجبته من تماثيل ومشاريع ضخمة حجماً وكلفةً، رشّحا العراق الغني لفقر ماثل.

وفي الطرف الطبقي المقابل، اختلفت الهجرة الريفية لعهد البعث عن سابقاتها. فبسبب كثافتها وسرعة إيقاعها لم يواكبها، لدى العمال، وعي سياسي أو نقابي. بل ظلت عمالية عمالها جزئية وناقصة، بدليل ما استوعبته الطفرة النفطية منهم فحوّلتهم موظفي خدمات، وأتاحت لبعضهم القليل التسلل إلى المقاولات.

بذا جفف البعث الأفكار والروابط التي تلبي مصالح تعادلها. ومع التعطيل الذي أنزله بالمجتمع المدني المُصادَر، نشأ فراغ احتياطي يبحث عمن يملأه. فهناك صدام في جانب وهناك صفر مطلق في الجانب الآخر. على أن الفراغ الاحتياطي يلزمه الفقر الساطع كيما يصير فراغاً معلناً. وهذا تكفّلته الحروب. فحين قرر الزعيم مهاجمة إيران، عام ١٩٨٠، كان لا يزال بلده الغني، رغم كل شيء، يتمتع بفائض مالي قدره ٣٥ بليون دولار. ومذّاك انطلقت مسيرة الانتقال الصريح إلى الفاقة. فالاقتصاد الريعي قصمت الحرب عموده الفقري، تبعاً لقيامه على العائد النفطي وحده، فضلاً عن المضي في تغليب الاستيراد الكمالي.

لكن مثلما كانت بذور الكارثة مقيمة في الازدهار السابق، أقامت العشائرية وقيمها في قلب المرحلة الحداثية القومية. فاصطباغ البعث بالتكريتية وما رتّبه من توزيع المناصب والوظائف قضما دعوى الحداثية البعثية. وما بين أوائل السبعينات وأواخرها مثّل حزبيون كعبد الخالق السامرائي وعدنان حسين الحمداني احتجاجاً عقائدياً على الاصطباغ هذا. بيد أن الحكم كان قد أُعِدّ إعداداً صلباً، لا يعبأ بالممانعات، لتحول من هذا النوع.

فإلى القِيم القومية تربّعت قِيم العائلة المقدسة ومثالاتها. فالبكر هو «الأب القائد»، وهي «الأبوّة» التي استحقّها بعده صدام، فيما خير اللّه طلفاح الذي عيّنه انقلاب ١٩٦٨ محافظاً لبغداد، هو «خال الحزب والثورة». وإذ مارس طلفاح دور

لص بغداد، فصادر بساتين وأراضي ووزع ما شاء منها في تكريت وبغداد، رعى حملة في شوارع العاصمة بحثاً عن المجاهرين بالإفطار في رمضان. بل ذهب خطوة أبعد مصدراً قرار «العفة والطهارة» الذي يمنع ارتداء الملابس القصيرة ويقضي برش سيقان الفتيات والنساء باللون الأسود، «دفاعاً عن الشرف العربي». ولئن لم يطل العمل بهذا القرار، إلاّ أنه نمّ عن إحدى العواطف القوية في البيئة البعثية.

وفي البداية، آثر النظام دمج العشائر فيه عبر الجيش وقوى الأمن. وقد تعددت وسائط الدمج ما بين مكتب الحزب العسكري، و«مكتب العلاقات العامة» الذي تولاه صدام شخصياً، وهو بمثابة جهاز أمن قومي، و«لجنة العشائر» التي أنشأتها القيادة القطرية أوائل السبعينات. وعملاً بتوجيهات الزعيم تنشط هذه الأخيرة في المناطق الحدودية مع سورية حيث التداخل الأهلي وتهريب السلاح، فضلاً عن تسلل الأفراد. وقد عرف صدام عن كثب تلك الطرق التي سلكها لدى هربه إلى سورية في ١٩٥٩. لكن البعث في سياسته حيال العشائر، السنية كما الشيعية، أحدث انقلابات في بُنيتها تولى تمويلها بالرشوة. ففي حالات عدة أُحلّت في الصدارة قيادات حزبية أو متنفّعة تعود بأصولها إلى العشائر، من غير أن تكون راسخة فيها. ومن هؤلاء أقام كثيرون في المدن فضعفت صلاتهم بمصادرهم في البادية. وقد تلقّفت الدعابة العراقية الوجهاء الجدد المفروضين فسمّتهم «مصنوعين في تايوان»، تعبيراً عن الرخص قياساً بسلع أخرى غربية كانت تتدفق على بغداد.

وفي مطالع السبعينات كانت ألغيت الألقاب والنسب ورُدّت الأسماء إلى العائلة النواة التي غالباً ما اختصرها اسم الأب. لكن هذا الموقف «الثوري» كتم التراكيب الدموية والجهوية للنظام نفسه. فمن دون أن يتقلص حجم التكارتة فيه، حُذفت كلمة «تكريتي» من أسمائهم. ولاحقاً تم تقريب بعثيين بلا عشائر وحمائل، كسعدون شاكر والمسيحي طارق عزيز أو الشيعي نعيم حداد. غير أن هؤلاء، وهم من شلة صدام، يضاعف افتقارهم إلى الظهير القبلي ولاءهم له،

ويلتحقون طوعاً، من ثم، بالتراتُب الدموي والجهوي الذي يرعاه.

والأهم في التمهيد البعثي لسطوع العشائرية كان «مؤسسة» وحدات الحماية التي ربما شكّلت، من خلال تفرعها عن «جهاز الأمن الخاص»، أهم مؤسسات النظام. فعبر إمساكه بالأمن أنشأ صدام «الحماية» من التكريتيين وأبناء المناطق المجاورة. فكان يأتي بواحدهم وهو في الخامسة عشرة أو السادسة عشرة فتتولى السلطة أموره المالية وتشرف على زواجه وتأثيث بيته. وهؤلاء الإنكشارية البعثيون يغدو ولاؤهم الوحيد لـ «عمّنا الكبير» صدام. ولما انطوت مهمتهم الأصلية على حماية أقطاب الحزب والدولة، باتوا العين الساهرة للعم الكبير على المشكوك في ولائهم من هؤلاء الأقطاب.

وتحولت «الحماية» سلكاً حيث يلعب الدم والسرية، بالمعنى المعهود في المافيا الإيطالية، دوراً مركزياً. فهؤلاء يُستَقدمون من التكارتة والعشائر الحليفة من غير أن يمروا في أي تشكيل اجتماعي أو سياسي، ليُعزلوا تالياً عن المجتمع الأوسع. وبوعيهم المدقع هذا يتم إخضاعهم لدورات عسكرية مكثفة تنمّي القسوة فيهم، فيما يعيشون في تجمعات عائلية مغلقة وفي مناطق سكنية معظمها حول القصر الجمهوري. أما قادتهم فلهم أماكن للمتع الليلية معزولة وأسواق معزولة هي الأخرى. فهم لا يبارحون جحورهم إلاّ في مواكب من سيارات معتمة الزجاج، تنهب الشوارع بسرعة خاطفة فيما الرشاشات بادية من نوافذها جاهزة للإطلاق على من يقطع طريق الموكب. وعادة ما تخلو الطرقات من المارّة لدى عبور المواكب هذه.

وجزئياً تذكّر هذه اللوحة بميليشيات الحروب الأهلية، وجزئياً بالمجتمعات المضادة السلكية والحزبية، لكنها حكماً تحمل على التذكير بالعشائر وقد لوّثتها الحداثة بالسيارات والبنادق، لا سيما وأن روابط القربى والمنطقة قاسم مشترك بين الطرفين.

وبمعنى ما وفد كبار النظام من «الحماية»: فصدام ابتدأ أشبه بكبير مرافقي

البكر تماماً كما صار نجله، قصي، لديه. كذلك استهلّ عليّ حسن المجيد صعوده بمرافقة حماد شهاب، وفاضل البراك بمرافقة البكر، ولعب عبد حمود، وهو تكريتي وقريب، سائر أدواره انطلاقاً من حمايته صدام. ولم يكن بلا دلالة لعائلة رقصت طريقها إلى السلطة بالدم، أن تبدأ وراثة قصي لأبيه بتسليمه أجهزة الأمن والحماية. فهنا تتقاطع الحداثة الأداتية والقِيم العشائرية تقاطعاً وثيقاً، فيلوح صاحب «الدور» و«الوظيفة» صاحباً، في الوقت نفسه، لـ«المروءة» و«العهدة».

بيد أن المفصل كان الحروب. ففي أواسط الثمانينات شرع النظام يفسح المجال لاقتصاد السوق آملاً بتخفيف العبء عن قطاعه العام. لكن، وكما حصل في أوروبا الشرقية، تشكل العمود الفقري لبيروقراطية مشاريع الدولة من أعضاء الحزب الحاكم ومسؤوليه. وتدريجاً وجد هؤلاء أنفسهم إما في البطالة أو حيال انخفاض في «أجورهم». ومقابل نقص مواردها وتراجع قدرتها على التقديمات، انكمش بعض وظائف الدولة فبرزت العشائر بصفتها الصريحة هذه. وفعلاً أعيد لزعاماتها قسط من قوتها فيما راح الإعلام الرسمي يخاطب في الجنود قِيم عشائرهم الأصلية. وفي أواسط الثمانينات عادت الألقاب والنسب إلى التداول، ثم في التسعينات راح يتزايد عدد ممثلي العشائر في «المجلس الوطني»، أو البرلمان المفترض. ولم يفعل غزو الكويت وما تلاه من حصار غير مفاقمة الاتجاه هذا. فقد أضيفت إلى صدام صفة نبالة الأصل، وبمناسبة عيد المولد النبوي في ١٩٩١ ربط صدام نفسُه بين قيادة حزب البعث وبين جودة الأصل، وهي ما يمكن أن يكون تنويعاً للأفراد على «أصالة» الأمة. كذلك سمّى الزعيم حزبه «قبيلة القبائل». والأهم أن السلطة أمعنت في تردّيها الاقتصادي كما ضعفت شبكتها الأمنية وأدواتها، ما وسّع الفراغ الذي كمّله انكفاؤها على بغداد. كذلك شُرِخت الطبقات المأجورة، الدنيا والوسطى، فيما كانت تُضاف ضرائب جديدة وينمو «اقتصاد» التهريب. وعموماً، تصدّعت البنى والمقوّمات الحديثة، اقتصاداً وطبقات وحزباً ودولةً، ولم يظهر في الساحة إلاّ العشيرة.

وهذا ما تعدى «المثلث السني». ففي الجزء الذي استرجعته الحكومة من

كردستان، تعاظم دور العشائر التي تعاملت مع بغداد ضد البشماركة. وفي الوسط والجنوب اختارت السلطة حلفاءها من أوساط العشائر التي تصدّت للإيرانيين في الثمانينات.

وتكيّف الحزب، فأعاد إلى الواجهة وجوهاً قديمة كانت طوتها الستينات وشيوع الرطانة الاشتراكية للبعث. هكذا جيء بسلطان هاشم أحمد، من الموصل، ليحل في وزارة الدفاع، وبالاريستوقراطي البعثي محمد عبد الرزاق السعدون إلى وزارة الداخلية. لكن قبل ذلك، ومنذ ١٩٩٢، جعلت الصحف العراقية، بطريقتها، تعكس الواقع الجديد. فالصدارة صارت تحتلها برقيات المبايعة من زعماء العشائر، لا برقيات التأييد التي ترسلها المنظمات الحزبية.

وفي أيار ١٩٩٦ قطعت السلطة شوطاً أبعد إذ «نظّمت» العلاقات بين العشائر والدولة، فأوكلت إليها مهمة فرض الأمن وجباية الضرائب في مناطقها، مقابل تسليحها وردّ الأراضي التي سبق أن صودرت منها إليها. وتعهد الحكم معاملتها معاملة خاصة بحيث يُعفى شبانها من الخدمة العسكرية ويحظى وجوهها بجوازات سفر ديبلوماسية.

وإذا غدت العشائر، مع نهاية القرن، تساعد الأدوات الأمنية في بعض وظائفها في العاصمة، انتقل «المَضيف» ليصير شقة حديثة في المدينة، وأضحى أبناء القبائل يروّعون البغداديين، ما دهور الأمن وأثار حساسية بعض أجهزة السلطة. ووجدت تطورات كهذه ما يزكّيها في التناقضات التي تطرأ بين الأعراف وما تبقى من قوانين، والحسد الذي كنّته العشائر لموقع التكارتة، فضلاً عن أن تلك التراكيب، في الحالات جميعاً، ليست مشهورة بمودة السلطة المركزية. في هذا المعنى انتقلت إلى الجيش نفسه حالات ثأر دموي، وفي ١٩٩٢ انفجر النزاع بين عسكريين جبوريين وآخرين تكارتة لأن الأخيرين اتهموا الأولين بالتخطيط لانقلاب. وفعلاً اعتُقل وأُعدم بعض ضباط الجبوريين فيما هرب إلى الخارج

الوزير السابق حامد علوان الجبوري. وفي أيار ١٩٩٥ انتفض الضباط الصغار من الدليم لإعدام أحد كبارهم، العقيد مظلوم الدليمي. وبين إجراءات أخرى اضطر مجلس قيادة الثورة، في آذار ١٩٩٧، أن يصدر القرار الرقم ٢٤ مانعاً العشائر من التعرض للموظفين.

لكن السيطرة الذكرية، في هذه الغضون، استحكمت مستخدمةً القِيم الاجتماعية البدوية استخدامها الوعي الديني. فالمرأة التي لم يتغير، رغم إجراءات التحديث الأولى، موقعها في العائلة والمجتمع، وجدت نفسها الآن تحت سنابك مفهوم الشرف/العار. ترافق هذا مع التديين المتعاظم للحياة وتكاثر عدد المحجبات في شوارع المدن. وإذ انزوت النساء في البيوت وانسحبن من سوق العمل الذي قلّت فرصه وتراجع مردوده كثيراً، أضحى السكن في بيت العائلة الموسّعة لتأخّر زواج الشاب أو الشابة مصدر تجديد للقِيم القديمة. وبالغت المعالجات الاقتصادية في الاتكاء على النساء ممن حُرمت واحدتهن، إذا قل عمرها عن ٤٥، السفر إلى الخارج ما لم يرافقها مِحرم ذكر. لكن العقاب «القانوني» صار أيضاً عشائرياً من النوع الأكثر وحشية. ففي ١٩٩٤ قُرر قطع أذن من يفر من الجيش، وتتالت ممارسات سمل العيون وقص الألسنة ووشم الجباه وبتر الأعضاء. وما كادت هذه القوانين تفتر قليلاً حتى أعيد العمل بها، بقوة وزخم، في ٢٠٠٠. فمن «يتطاول على مقام الرئيس» أو «يتلفّظ ألفاظاً نابية بحق عائلته»، يُقطَع لسانه. وقد استُعرض في شوارع العاصمة بعض من قُطعت ألسنتهم كي يكونوا عبرة لمن اعتبر.

وثقل على النساء كابوس الشرف. ففي ذاك العام نفسه أريقت دماء كثيرة في حملة لضرب «أوكار البغاء» في بغداد وبعض المحافظات تصدّرها شعار «تعيش الماجدة العراقية وتسقط العاهرات». وبعدما سمحت السلطة البعثية في طورها الأول بوجود أماكن محددة في العاصمة، كالكمالية، وفي البصرة، كحي الطرب، للحب بالأجرة، بات يُقطع رأس كل من «تثبت» إدانتها بالبغاء، كما تُفرض العقوبة ذاتها على الرجال الذين «يسهّلون» عملها. لكن رأس المتهمة لم يكن

يُقطع إلاّ أمام دارها، فيُعلّق الرأس على السياج في حضور رموز من البعث واتحاد النساء.

لقد حضر الثأر بأحقر أشكاله في عقاب ضحايا دفعتهم حروب النظام وإفقارها إلى ما اندفعوا فيه. وتبعاً لرواة فروا إلى الأردن، نفّذ «فدائيو صدام» عمليات قطع الرأس بسيف حاد وثقيل، قتل من جرائها ٥٠ امرأة ورجلاً في بغداد وحدها.

الفصل الرابع عشر

موضوع للثقافة

لم يجد متابعو الشأن العراقي غير الدهشة يحتكمون اليها في نيسان (ابريل) ١٩٩٥. فقد أُسقطت الجنسية العراقية عن محمد مهدي الجواهري وعبد الوهاب البياتي والصحافي سعد البزاز، بوصفهم «خونة باعوا أنفسهم للدولار». وما استحق العقاب لم يكن اكثر من حضورهم مهرجان الجنادرية الثقافي في المملكة السعودية.

الدهشة لم يكن مردّها ان الجواهري، وعلى مدى عقود، أبرز الشعراء الكلاسيكيين الأحياء في العالم العربي، أو أن البياتي من أسماء الحداثة والتجديد الشعريين. كذلك لم يستغرب العارفون لجوء النظام البعثي الى سحب الجنسية من حيث المبدأ.

مصدر الدهشة والاستغراب ان البعث الحاكم كان نجح في حمل الكثيرين على تصديق الصورة التي عمّمها عن ذاته، وهي حكماً تجافي سلوكاً كهذا. فالسائد، الذي أشاعه «مهرجان المربد» وغيره من النشاطات التي لا تُعدّ، أن ما لا يتهيّبه النظام مع السياسيين انما يتهيّبه مع المثقفين.

طبعاً لم يتوقع أحد من صدام حسين سلوكاً ديغولياً من النوع الذي واجه به الجنرال الفرنسي رفض اعتقال جان بول سارتر، إلا أن أحداً لم يتوقع أيضاً سلوكاً غوبلزياً يجعل كلمة «ثقافة» سبباً لتحسس المسدس.

فمنذ بدايات حكمه عُني بعث العراق بالثقافة والتعليم، الا ان عنايته بها كانت من الصنف الذي يستبطن غوبلز فيما يوحي، دعائياً، بديغول. ذاك ان خلق «الانسان الجديد» من المهمات التي ينيطها النظام التوتاليتاري بالتربية والإبداع والإعلام، بقدر ما يعهد بها الى القمع والتدجين، فيسخو على الثقافة بالتالي ويمعن في استعراضها. وبعد تموز (يوليو) ١٩٦٨، استُخدم توفير فرص العمل سلاحاً للتنفيع والحجب كما اشترت الدولة، عبر مؤسساتها المختلفة، أعداداً هائلة من اللوحات الفنية. وعلى العموم قُدّمت رشوات وسّعت نطاقَها السياسةُ الأبوية التدخلية، والاستثمار الأبهيّ في الميادين الابداعية، الفعلي منها والاستعراضي.

وقد اندفع الميل هذا بعيداً في ١٩٧٩ وما تلاها، فتعاظم التدخل والتوجيه كما تأسست عبادة صدام موضوعاً ممتازاً للتعبير الثقافي. هكذا صير الى تحويل كامل لا للنصوص فحسب بل للأمكنة أيضاً. وبالفعل تعرّض الحيّز العام في العراق لغزو المباني والتماثيل والنُصب، فضلاً عن الجداريات والشعارات.

وكان صدام نفسه، وقبل عامين على تسلمه الرئاسة، ألقى في موظفي وزارة التربية العراقية خطاباً نبّههم فيه الى أن «عليكم بتطويق الكبار عن طريق أبنائهم، بالاضافة الى الروافد والوسائل الأخرى. علّموا الطالب والتلميذ أن يعترض على والديه إذا سمعهما يتحدثان في أسرار الدولة (...) عليكم أن تضعا في كل زاوية إبناً للثورة، وعيناً أمينة وعقلاً سديداً يتسلّم تعليماته من مراكز الثورة المسؤولة (...) كما يجب أن تعلموا الطفل أن يحذر من الأجنبي لأن الأجنبي هو عين لبلاده، وبعضهم وسائل مخرّبة للثورة (...) إن الطفل، في جانب من علاقته مع المعلم، كقطعة المرمر البكر في يد النحات، حيث يملك القدرة على إعطائها الشكل الجميل المطلوب، دون أن يتركها للزمن وتقلبات عوامل الطبيعة».

وليس ثمة ما يدلّ على ان «السيد النائب» كان يملك ما يكفي من إلمام بتجربة ألمانيا الشرقية، حيث حاولت المدرسة الرسمية الحلول محل الأهل، فيما

عمل جهاز «ستازي» الأمني الشهير على إفساد سائر العلاقات، داخل البيوت كما بين جيران الحي السكني او موظفي الوحدة الادارية.

المؤكد، على أية حال، أن أكثر ما يسّر الانسان البعثي «الجديد» تلك التحولات السكانية والديموغرافية التي شقّت طريقها. فبهذه توافرت للبعث المادة الأولية لصنع كائن منزوع عن كتل التلاحم التقليدي وضعيف الصلة، او عديمها، بذاكرة الماضي. فالعراقيون الذين كانوا يعدّون، في ١٩٧٥، ١٠ ملايين صاروا قرابة ٢٥ مليوناً في مطالع القرن الحادي والعشرين. أما سكان بغداد الذين لم يتعدّوا، في ١٩٦٨، المليون ونصف المليون فأمسوا، أواخر الثمانينات، ٥ ملايين نسمة. لكن لئن نمت بغداد، بين ١٩٦٢ و١٩٧٥، ثلاثة اضعاف فان مدن الضواحي نمت عشرة اضعاف في الفترة نفسها. وفي الموازاة، وبفعل الزيادات السكانية، زادت المادة الخام القابلة لتصنيع النظام. فبين ١٩٧٦ و١٩٨٦ ارتفعت نسبة تلاميذ المدارس الابتدائية ٣٠ في المئة، والتلميذات ٤٥ في المئة. اما في المرحلة الثانوية فكانت الزيادة بنسبة ٤٦ في المئة، وللبنات ٥٥. وتولى التعليم نظام مركزي ظل، حتى أواسط الثمانينات، يواكب النمو السكاني بانشاء المدارس والجامعات. لكن مركزية التعليم لم تقتصر على مناهج موحدة موضوعة، كما في كل أنظمة الحزب الواحد، على هوى القراءة البعثية للتاريخ والعالم. فهي تعدّت ذلك الى عسكرة التلاميذ والطلبة، ولو تفاوتت درجاتها تبعاً للمرحلة وتحدياتها. فهم، مثلاً، كانوا يؤدون التحية العسكرية لصدام «الأب»، ويلبسون قمصاناً تتزيّن بصورته، وينشدون الأناشيد له وللبعث، مرفقة أحياناً بعبارات نارية، كما يحفظون عباراته «الحكمية». فصدام كان جزءاً لا يتجزأ من المناهج التي يُلقَّنها بعثيو الغد ورقابتُه، من خلال صورته، ماثلة في الصفوف كلها. فقد حفظ التلاميذ خطبه عن ظهر قلب لكنهم، في حصص التاريخ، درسوا «مناوراته العسكرية» أيضاً، وفي دروس الدين عُرّفوا بتقواه، لا بل في صفوف الكومبيوتر كانت صورته حافظة الشاشة، واحتفظ الأدب الإنكليزي بحصة له. ومن المرحلة الابتدائية حتى التخرج من الجامعة لُقّم الطلاب «المعطيات» نفسها عن القائد، المرة بعد

الأخرى. أما التجرؤ على ذكره بالسوء فعُدّ خطراً على التلاميذ واهلهم واساتذتهم في آن، إذ لن يلبث أن يظهر، في المدرسة، بعثي ملتزم ينقل الخبر الى المقر المحلي للحزب.

والحال أن صدام الذي كان القائد والزعيم المعظّم بات أيضاً، وبعد انقطاع العراق عن العالم الخارجي، المثال الذي يتمثّله صغار البلد كما يتمثّل رفاقهم في باقي العالم مادونا أو البيتلز أو جيمس دين.

وقد استقرت مصادرة التعليم وتبعيثه، بعد الحروب والمرارات، عند نزوع اسبارطي معلن وحاد. ففي ١٩٩٧ بات الاولاد الذين تتراوح اعمارهم بين ١٢ و١٧ سنة مجبرين على الانتساب الى معسكرات تجري فيها تدريبات قاسية تتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل الدولية. وبعد ثلاث سنوات أقيمت معسكرات لمدة ثلاثة أشهر سنوياً، الهدف منها تدريب الأطفال حتى عمر الرابعة عشرة بوصفهم «أشبال صدام». وعلى الأهل الذين يتخلّفون عن إرسال أبنائهم الى مخيمات الأشبال، فُرضت عقوبات كالغاء بطاقة التموين العائلية.

ولم تكن الحياة الجامعية أفضل حالاً. فالى ربط الاستاذ الجامعي او عميد الكلية بدور أمني، وتمييز الحزبي رتبةً ومرتّباً عن غير الحزبي، نشط المخبرون بذريعة الحماية من الاعداء. فوجد، مثلاً، في جامعة الموصل سجن خاص وغرف للتحقيق مع الطلاب والمدرّسين، واقيمت مكاتب لضباط الأمن داخل الحرم الجامعي والمؤسسات العلمية، فضلاً عن حجب العالم الخارجي على نحو فاقمه الحصار التسعيني. فلم يقتصر الحجب على الإنترنت والفاكس والاشتراك في المجلات والصحف الصادرة خارج العراق، بل شمل أيضاً فرض الرقابة على المراسلات والكتب الواردة او الصادرة، وتحريم الاتصال بالأساتذة العرب أو الأجانب. ولم يفت صدام التشديد على ربط البحث العلمي في الجامعات بخطط برامج التصنيع العسكري وبرامجها. ولأنه خصص مبالغ ضخمة نسبياً لانجاح عسكرة البحوث وفر، بهذا، فُرصاً لأساتذة الجامعات لتحسين ظروفهم بعدما

تدنى مرتّب واحدهم الى ١٥ دولارا شهرياً. وكانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ألزمت الجامعيين قضاء ٤٥ يوماً من العطلة الصيفية في التدريب يخدمها البعثي المتقدم في مؤسسات التصنيع العسكري، والأقل ولاءً في مؤسسات وزارة الصناعة والمعادن. وهذه النشاطات ومثيلاتها ما سمي، في العراق، «تعشيق الجهد الأكاديمي لأساتذة الجامعات مع المجاهدين في التصنيع العسكري».

وعملت الثقافة، من ناحية أخرى، على استكمال التأسيس الذي تتولاه التربية والتعليم. فلم تكتف سياسة البعث الثقافية، في سنوات حكمه الأولى، بترويج المواقف الرسمية والسعي الى استيعاب المثقفين. إذ فيما كان العائق السوري يحدّ من الصدى العربي لبغداد، حاولت الجسور الفنية والأدبية ربط ما تقطعه دمشق، قافزةً الى الثقافي من فوق حاجز الجغرافيا، لبلوغ نتائج سياسية.

والعراق، على هذا الصعيد، ليس كأي بلد عربي. فبوصوله الى السلطة، وضع البعث يده على كنز إبداعي وقف أمامه وقفة بدوي أمام مدينة معقّدة. ففي ذاك البلد يكمن الانتاج العربي الأكبر للشعر، والبلد هو المهد الأبرز للحداثة الشعرية. لكن العراق أيضاً وطن الفن التشكيلي بامتياز: فبسبب جواد سليم وفائق حسن وشاكر حسن آل سعيد وغيرهم، أضحت بغداد الخمسينات مركزاً لبعض أشد تجارب التشكيل حيوية، وعلى نحو لم يسبق له مثيل في أية بقعة عربية. وفي الموسيقى والغناء، عُدّت عاصمة العراق دائماً إحدى عواصم ثلاث للطرب، والأخريان القاهرة وحلب. أما في استهلاك المعرفة، فشاعت عبارة بليغة الدلالة تقول إن القاهرة تكتب وبيروت تنشر وبغداد تقرأ.

ويبقى أن الخلفيات التي تنفع مصدراً للإمداد، هي ما توافر منها للعراق الكثير: فهو، بقدر من استعادة الماضي وقدر من اختراعه، «بلاد ما بين النهرين» بقدر ما هو حضارة العباسيين المسلمة. وهو تراثات فرعية لسنة وشيعة ومسيحيين ويهود وصابئة، ولعرب وأكراد وتركمان وأشوريين. ثم أنه بيئة لم تقتصر

محافَظتها على تقليد العالم العثماني، إذ كان الكثير من العائلات العراقية المحافظة ذا أصول تركية حديثة العهد نسبياً. لكنه، كذلك، حاضن لمناخ ثوري عصف مرةً عسكراً انقلابياً، ومرةً حزباً شيوعياً، وثالثةً راديكاليةً شيعية، وعلى الدوام قوميين عرباً مهتاجين.

وهذا جميعاً غيّره البعث الى هذا الحد أو ذاك، فلم يبق حيّز من حيّزات الثقافة إلا ارتدّ عليه الأثر البعثي.

فالموسيقى شرعت تتحول، منذ ١٩٦٨، جزءاً من إعلام السلطة، مثلها مثل باقي الأنشطة الثقافية. بذا جعلت تنفصل عن موروث طويلا ما اتصل اتصالاً طبيعياً بعناصر محلية واقليمية. وإذ بدت القطيعة في السنوات العشر الأولى من حكم البعث اقل حدة مما بعد ١٩٧٩، الا اننا نقع هناك على أصول الافتراق عن المسار الوجداني في الغناء، وتوقّف التجديد في التلحين الموسيقي المستند على مُحايثة التقاليد الشرقية والعربية. فقد صار الغناء للوطن غناءً للبعث «الصامد» عبر صوتي السورية المقيمة في العراق دلال الشمالي والعراقي داوود القيسي الذي أمسى لاحقاً نقيب الفنانين العراقيين. وتراجع، كذلك، التقسيم المعهود للغناء والألحان (مديني، ريفي، بدوي) الى فوضى لحنية تزكّيها ثقافة تريف المدينة التي كانت إحدى ترجمات الهجرة المتسارعة والمعطوفة على سيطرة ذوي الأصول غير المدينية على المدن.

آنذاك شحبت أغنيات وألحان صانها بأصواتهم وموسيقاهم فنانو الغناء الشعبي البغدادي، كناظم الغزالي ورضا علي ومائدة نزهت وأحمد الخليل وعفيفة اسكندر وسليمة مراد، وفنانو المقام العراقي، كمحمد القبنجي ويوسف عمر وغيرهما، لتنتشر أغانٍ بعيدة عن ذائقة أهل المدينة. لكن هذه الأخيرة، وعملاً بالتغير الديموغرافي، ما لبثت أن تحولت تدريجاً من كونها ريفية الطابع كتّابها ومغنوها وملحنوها من جنوب البلاد، الى أخرى تألفها مدينة تكتسب طابع الضواحي المتجاورة.

ولاحقاً، ومع سنوات رئاسة صدام وما صحبها من حروب، ولد ما عُرف بـ«أغنيات المعركة» التي مارست ما يشبه التأميم للحناجر، فشاع غناء يمعن في تمجيد الحرب حيث البارود «رائحة هال». وضمرت، خلال المرحلة تلك، الأشكال التقليدية مثلما توقفت مسارات التلحين الحديثة لتدور الأغاني حول «الفاو» و«المدافع» و«الطائرات»، ودائماً معها، وفي الصدارة منها، صدام.

وفي أجواء ثقيلة الوطأة كهذه، اقتصرت المغايَرة على المطرب كاظم الساهر الذي أنشد، من ألحانه، للحب في أزمنة الحرب، فوفّر استثناءً لا يندرج في السياق الفني العراقي لكنه صالح لتعزيزه. فهو حاول، بطريقته، استيراد ما أحدثه الفيديو كليب والنجومية في الغناء الغربي، ومن ثم توظيف وسامة المبدع في توضيب إبداعه. وهذا، منظوراً اليه على خلفية الوضع العراقي، قابل لأن يوحي التطبيع، ولو بضيق وسطحية، مع ما يستجدّ في العالم المتقدم.

لكنْ الى الساهر الذي هاجر أوائل التسعينات، هجر عشرات الموسيقيين والمغنين العراق. فـ«الفرقة السيمفونية الوطنية» التي تُعتبر من الأعرق عربياً، إذ تأسست في ١٩٤٨، غابت لسنوات بعد مغادرة قائدها محمد عثمان صدّيق ونخبة من عازفيها توفي أحد أبرزهم، أسعد محمد علي، في المنفى. وبسبب المواقف السياسية للملحن كوكب حمزة، المقيم في الخارج، عوقب أهله بالقتل، فيما آثر حسين نعمة، مطرب السبعينات الذي سمّاه البعض «عبد الحليم حافظ العراق»، أن ينكفئ الى بيته في الناصرية ويعتزل الفن مبكراً.

وفي أعوام الحصار وحصاد ثمار الحروب، انسحبت الاشكال اللحنية والغنائية أمام طغيان فرضته فجاجة تجمع الخفّة الى جلافة عديمة الكياسة والحذلقة. وقد وجد الشكل هذا منبره في «تلفزيون الشباب» الذي يديره عدي صدام حسين، ويستخدمه مصفاةً للتقريب والتبعيد في الحقل الفني.

وبوجه الاجمال، تم الانقضاض على الذائقة العراقية في غناء الموّال والمقام، فيما حلّت الرشوة هنا أيضاً. فالذي يغني عن الحرب، ولها، كان

يحظى بـ «مَكرُمة» خاصة من صدام، غالباً ما تكون سيارة فاخرة. كذلك رُتِّبت هبات لمن يكتب أغاني تمجّد صدام والحرب، ورُصدت مكرمات رئاسية لأصحاب الألحان التي تثير الحماسة كما نُظّمت، منذ ١٩٩١، «مسابقة أم المعارك» للتأليف الموسيقي.

ولوحظ، في المقابل، أن إسم مطربة واحدة لم يظهر على مدى نيف وثلاثين سنة، في البلد الذي عرف منيرة الهوزوز وصديقة الملاية وزكية جورج وسليمة مراد ولميعة توفيق ووحيده خليل ومسعودة وزهور حسين وإنصاف منير ومائدة نزهت وغيرهن. أما اليهود واليهوديات ممن لعبوا دوراً بالغ الأهمية في الغناء العراقي فطالهم إغفال شبه كامل.

والفن التشكيلي لم يكن أفضل حظّاً. ففي ١٩٦٨ كان جيل الفنانين الشبان قد تطور انطلاقا من المرتكزات التي أرساها جيل جواد سليم، وشرع نضجه الفني يتصلّب ويتمايز. بيد أن الانقلاب البعثي أثّر الى أبعد الحدود على الفنون التي سعى إلى دمجها في نظرته السياسية. ولئن عرفت سبعينات الريع النفطي نشاطاً ملحوظاً ومدعوماً رسمياً، الا أن ذاك النشاط نفسه فاقم الرعاية الحكومية والتدخلية. هكذا، مثلاً، حضن «المتحف الوطني للفن الحديث» الفنونَ البصرية شارعاً في إقامة عروض منتظمة لا سيما في المناسبات البعثية والعروبية. كما تزايدت مشاركة الفنانين العراقيين في معارض وبيناليات عالمية، الا ان هؤلاء جعلوا يحملون معهم الى العالم ما ينتجونه ضمن شروط الانتاج البعثي. وعبر الشرق الاوسط وأوروبا تابعت الحكومة بنشاط ملحوظ إقامة مراكز ثقافية عراقية كان أحدها، وأنشطها، مركز لندن. وخلال السبعينات والثمانينات غدت هذه المراكز أساسية في تنظيم كثير من معارض الفن الحديث، لا للفنانين العراقيين فقط بل أيضا لفنانين عرب وعالمثالثيين. كذلك طُبعت المجلات الأنيقة والمكلفة التي راحت، منذ الحرب مع إيران، تنحسر تباعاً. وفي الوقت نفسه غدت بغداد مقراً نشطاً للأحداث الفنية العراقية والعربية التي كان غالبها ذا مضمون سياسي. ففي ١٩٧١، مثلاً، نُظّم معرض ضخم لـ«جماعة البلد الواحد»، كُرّس

لاستكشاف الرسم والحروف العربية بوصفها العناصر التعبيرية في تكوين العمل الفني. وبعد عام عرفت المدينة فورة فنية عالمية رعتها الدولة، كما أقيم مهرجان الواسطي، رسام المنمنمات الشهير الذي عاش في القرن الثالث عشر. وتلا ذلك، في ١٩٧٣، عقد المؤتمر الاول للفنانين العرب في بغداد، ما شكّل انطلاقة لما صار «اتحاد الفنانين العرب». وفي السنة التالية انعقد هناك البينالي العربي الأول. وعلى النحو هذا استمر الأمر فشهد العام ١٩٧٩ افتتاح متحف «الفنانين الرواد» عارضاً أعمالا يعود بعضها إلى أوائل الخمسينات. وجرت، في هذه الحدود، محاولات متعاقبة لتعزيز المصالحة مع الفن واستيعاب فاعليه والاستحواذ، من ثم، على ماضي العراق الثقافي.

والحق أن العاصمة لم تحتكر الاستعراض الجديد. فالمراكز الرسمية للفن وكليات تدريسه نشأت أيضاً في المدن الكبرى كالبصرة والموصل. وقد استفاد المبدعون العاملون بموجب الخطوط التي رسمتها الدولة من هذا المناخ. فقد أتيح لأسماء غدت مهمة لاحقاً، أن تعرض وتبرز. كما ظهرت مجموعات مستقلة ومختلفة لم تعمّر طويلاً، الا انها أسست لصعود أسماء ذاعت بعد ذلك لينتهي معظمها، بعد سنوات قليلة، في الخارج.

وعلى العموم شهدت السبعينات نهضة ورواجاً مصحوبين بالسياسات التدخلية والأبوية. لكن الحرب مع إيران أنهت التجربة المذكورة وافتتحت هجرة الفنانين الواسعة.

واستمر، في الثمانينات، الدعم الرسمي للفنون لكنه أضحى أشد تدجيناً وإقحاماً في الحرب والسياسة. فبعدما افتُتح، في ١٩٧٩، «معرض الملصق العالمي الأول»، تركّز المعرض الثاني على الضربة التي كانت اسرائيل، قبل أشهر، قد كالتها للمفاعلين النوويين العراقيين. هكذا سادت الموضوعات التي تتناول الصهيونية وعدوانيتها، أو حق العالم الثالث في التقنية. ولئن مضت بغداد تكرّم فنانين عراقيين وعرباً وعالميين، غدت الدلالات السياسية للتكريم أشد

يحظى بـ«مَكرُمة» خاصة من صدام، غالباً ما تكون سيارة فاخرة. كذلك رُتّبت هبات لمن يكتب أغاني تمجّد صدام والحرب، ورُصدت مكرمات رئاسية لأصحاب الألحان التي تثير الحماسة كما نُظّمت، منذ ١٩٩١، «مسابقة أم المعارك» للتأليف الموسيقي.

ولوحظ، في المقابل، أن إسم مطربة واحدة لم يظهر على مدى نيف وثلاثين سنة، في البلد الذي عرف منيرة الهوزوز وصديقة الملاية وزكية جورج وسليمة مراد ولميعة توفيق ووحيده خليل ومسعودة وزهور حسين وإنصاف منير ومائدة نزهت وغيرهن. أما اليهود واليهوديات ممن لعبوا دوراً بالغ الأهمية في الغناء العراقي فطالهم إغفال شبه كامل.

والفن التشكيلي لم يكن أفضل حظّاً. ففي ١٩٦٨ كان جيل الفنانين الشبان قد تطور انطلاقا من المرتكزات التي أرساها جيل جواد سليم، وشرع نضجه الفني يتصلّب ويتمايز. بيد أن الانقلاب البعثي أثّر الى أبعد الحدود على الفنون التي سعى إلى دمجها في نظرته السياسية. ولئن عرفت سبعينات الريع النفطي نشاطاً ملحوظاً ومدعوماً رسمياً، الا أن ذاك النشاط نفسه فاقم الرعاية الحكومية والتدخلية. هكذا، مثلاً، حضن «المتحف الوطني للفن الحديث» الفنونَ البصرية شارعاً في إقامة عروض منتظمة لا سيما في المناسبات البعثية والعروبية. كما تزايدت مشاركة الفنانين العراقيين في معارض وبيناليات عالمية، الا ان هؤلاء جعلوا يحملون معهم الى العالم ما ينتجونه ضمن شروط الانتاج البعثي. وعبر الشرق الاوسط وأوروبا تابعت الحكومة بنشاط ملحوظ إقامة مراكز ثقافية عراقية كان أحدها، وأنشطها، مركز لندن. وخلال السبعينات والثمانينات غدت هذه المراكز أساسية في تنظيم كثير من معارض الفن الحديث، لا للفنانين العراقيين فقط بل أيضا لفنانين عرب وعالمثاليين. كذلك طُبعت المجلات الأنيقة والمكلفة التي راحت، منذ الحرب مع إيران، تنحسر تباعاً. وفي الوقت نفسه غدت بغداد مقراً نشطاً للأحداث الفنية العراقية والعربية التي كان غالبها ذا مضمون سياسي. ففي ١٩٧١، مثلاً، نُظّم معرض ضخم لـ«جماعة البلد الواحد»، كُرّس

لاستكشاف الرسم والحروف العربية بوصفها العناصر التعبيرية في تكوين العمل الفني. وبعد عام عرفت المدينة فورة فنية عالمية رعتها الدولة، كما أقيم مهرجان الواسطي، رسام المنمنمات الشهير الذي عاش في القرن الثالث عشر. وتلا ذلك، في ١٩٧٣، عقد المؤتمر الاول للفنانين العرب في بغداد، ما شكّل انطلاقة لما صار «اتحاد الفنانين العرب». وفي السنة التالية انعقد هناك البينالي العربي الأول. وعلى النحو هذا استمر الأمر فشهد العام ١٩٧٩ افتتاح متحف «الفنانين الرواد» عارضاً أعمالا يعود بعضها إلى أوائل الخمسينات. وجرت، في هذه الحدود، محاولات متعاقبة لتعزيز المصالحة مع الفن واستيعاب فاعليه والاستحواذ، من ثم، على ماضي العراق الثقافي.

والحق أن العاصمة لم تحتكر الاستعراض الجديد. فالمراكز الرسمية للفن وكليات تدريسه نشأت أيضاً في المدن الكبرى كالبصرة والموصل. وقد استفاد المبدعون العاملون بموجب الخطوط التي رسمتها الدولة من هذا المناخ. فقد أتيح لأسماء غدت مهمة لاحقاً، أن تعرض وتبرز. كما ظهرت مجموعات مستقلة ومختلفة لم تعمّر طويلاً، الا انها أسست لصعود أسماء ذاعت بعد ذاك لينتهي معظمها، بعد سنوات قليلة، في الخارج.

وعلى العموم شهدت السبعينات نهضة ورواجاً مصحوبين بالسياسات التدخلية والأبوية. لكن الحرب مع إيران أنهت التجربة المذكورة وافتتحت هجرة الفنانين الواسعة.

واستمر، في الثمانينات، الدعم الرسمي للفنون لكنه أضحى أشد تدجيناً وإقحاماً في الحرب والسياسة. فبعدما افتُتح، في ١٩٧٩، «معرض الملصق العالمي الأول»، تركّز المعرض الثاني على الضربة التي كانت اسرائيل، قبل أشهر، قد كالتها للمفاعلين النوويين العراقيين. هكذا سادت الموضوعات التي تتناول الصهيونية وعدوانيتها، أو حق العالم الثالث في التقنية. ولئن مضت بغداد تكرّم فنانين عراقيين وعرباً وعالميين، غدت الدلالات السياسية للتكريم أشد

نفوراً. كذلك، انتشرت الغاليريات الفنية في العاصمة، لكن معظمها أمسى موصولاً، على نحو أو آخر، بوزارة الثقافة. وفي ١٩٨٦ افتتح «مركز صدام للفنون» فحل محل «المتحف الوطني للفن الحديث»، حتى إذا اندلعت حرب غزو الكويت، وُجّهت للفن ضربة فاقت سابقاتها جميعاً. فقد تضاعفت الرقابة تضاعف المصاعب المادية للفنانين وعزلتهم عن العالم الخارجي ما أطلق، بدوره، موجة هجرة أخرى.

وبنتيجة سياسة تدخلية وحربين وحصار، وهنت صلة الانتاج العراقي بالجديد في العالم. ولم يبق، كي يُستكمل اغلاق الدائرة، الا منع السفر بقصد الدراسة. وبالنتيجة وجد فنانو العراق أنفسهم، وللمرة الأولى، إزاء وضع مُزرٍ جداً. فقد باتت زيارة متاحف البلدان الأجنبية حلماً، دع جانباً معارضها ومتابعة تطوراتها.

واقترن الانكفاء على الذات بالعداء للغرب الذي هو، من جهة، عدو النظام، ومن جهة أخرى، فارض الحصار. واستجابةً لنرجسية جريح ولإيديولوجيا حاكمة كارهة للغريب، بولغ في العودة الى «التراث» الذي جمع فهمه بين مقدمات عربية ـ إسلامية وأخرى عراقية تتجاوز الإسلام إلى ما قبله، كما تتجاوز العرب إلى الأكراد والتركمان، والسُنة الى الشيعة. غير أنه ظل يصب، في اللحظات الحاسمة، عند رؤية إسلامية عربية سنية تنتهي إليها حقب العراق وجماعاته. وفي مقابل المعارض عن الزعيم وأطوار حياته، وعن البعث وأعياده، والحكم و«إنجازاته»، غدت «الهوية الوطنية» و«التراث والمعاصرة» المواضيع الأثيرة للسجالات الفنية.

والنزعة التراثية هذه لم تكن جديدة. فمنذ وصول البعث الى السلطة تمت رعاية الأعمال التي «تحيي» التراث، والتي أُنفقت عليها مبالغ طائلة. فقد بولغ في الاشادة به، ثم جُعل مادةً للدعاية في مؤتمرات لا حصر لها، وعبر نشاط المراكز الثقافية العراقية في بقاع العالم، وبعض مجلاتها الأنيقة. وتولّت أيضاً هذه المهمةَ الفِرقُ الجوّالة لعرض الفن والأدب الشعبي، والمعارض الدولية والمهرجانات،

الادبي منها والشعري، التي أقيمت في بغداد بصورة منتظمة، بتمويل كامل من الدولة، وبحضور كبار الادباء العرب. وعلى ما يجري عادةً في خصوص التراث، أعاد البعث اختراعه بالطريقة التي يريد. لكنه، فيما كان يفعل ذلك، مهّد للطور التالي حين غدت شفرة التراث أشد نضالية وعدوانية حيال الآخر.

وبالنزعة التراثية وبغيرها تطور نهج تبدّت أفضل ثماره في انتعاش الحروفية العربية على نحو مُضجر متكرر، فيما تمثّل أسوأها في بورتريات صدام والجداريات التي شوّهت وجه بغداد، فضلا عن لوحات رُسمت بالدم، أو قيل ذلك، إبان الحرب مع إيران.

وفي الغضون هذه أضحت درجة القرب من النظام المحدّد الأول لحصول الفنان على مواد أولية وعلى فرص عمل، فضلاً عن تمكّنه من العرض. وإذ تم تحويل فنانين كبار إلى موظفين يزيّنون بيوت الحكام، ويروون ظمأهم المزمن إلى إشعار أهل الفن بالدونيّة حيال أهل السلطان، قضى في المنفى، وفي الفقر والنسيان، آخرون بارزون كخالد الجادر ومحمد علي شاكر ورسول علوان. ولم يخل الأمر من دم صريح، فأُعدم شمس الدين فارس، اليساري وأول فنان عراقي يختص بالجداريات في موسكو.

ولم تكن السينما بين الأنشطة التي برع بها العراق. مع هذا توقف انتاجها في ١٩٩٢، عند الفيلم التاسع والتسعين الذي كان عن «الملك غازي»، الرمز المضطرب نفسياً والمحبوب من البيئة القومية في العراق. فقد انسحبت وزارة الثقافة من الانتاج بعد أفلام كثيرة أقدمت عليها وعجزت عن تحقيق مردود مادي منها فيما خانها المستوى الفني المقبول.

والحال ان دور السينما التي شهدت بغداد بداياتها مطالع القرن العشرين، لعبت العقوبات التي تلت حرب الكويت دوراً حاسماً في القضاء عليها. وكانت صناعة السينما العراقية بدأت مطالع الاربعينات، وتمثلت في بضعة مشاريع خاصة نجح أصحابها في التعاون مع مشتغلين بالسينما في فرنسا ومصر ولبنان. وفي

١٩٥٩ أمم العهد الجمهوري الصناعة هذه، الا ان الرقابة عليها والتدخل فيها تعاظما بعد ١٩٦٨. بيد ان الطفرة النفطية عادت عليها باستثمارات ملحوظة فراحت الأفلام الموجهة سياسيا تكسب، خلال السبعينات، بعض الشيوع في مهرجانات دولية عالمثالثية او في بلدان الكتلة السوفياتية، وكانت أفلاما تروّج العراق البعثي ونظامه وايديولوجيته القوميين وتجربته «الاشتراكية». وقد بلغ البذخ في الترويج حدّ استقدام الممثل البريطاني البارز أوليفر ريد ليلعب نجماً في فيلم «المسألة الكبرى» عن ثورة العشرين، حيث كان الضابطَ البريطاني المتعجرف الذي اغتاله مسلحو الثورة. كذلك جُعلت سيرة صدام فيلماً للمخرج المصري توفيق صالح، تبعاً لرواية كان الشاعر الراحل عبد الأمير معلّة كتبها في جزءين بعنوان «الأيام الطويلة»، ثم أُمر بتدريسها في المنهاج التثقيفي لتنظيمات البعث. وفي الفيلم المذكور أدى دورَ صدام قريبُه الشاب، وصهره اللاحق، وقتيله في ما بعد، صدام كامل.

على أن النظام لم تعوزه الحجج «النظرية» في مواجهة استفحال الحصار والعزلة. فهو ما لبث أن قلب المأساة الى خيار حر وفاضل. فقد حاولت المؤسسة الثقافية الجديدة «بيت الحكمة» المرتبطة بـ«ديوان الرئاسة»، إيجاد «إطار نظري» للعزلة باعتبارها موقفاً من «العولمة الأميركية». وبالاستفادة من بعض أدبيات مناهضة العولمة أسبغت على وسائل الاتصال المعاصرة وشبكة الانترنت أوصاف الهيمنة الاميركية ونعوتها. وفي العام ٢٠٠٠ أقامت مؤسسة «الدراسات الاستراتيجية» التي عُرفت بكثافة إصداراتها الشهرية والفصلية وبكتبها، «المؤتمر الفلسفي الأول» حيث أصدر الباحثون الحكم النهائي على العولمة بوصفها «هيمنة أميركية لا بد من مقاومتها»، مؤكدين أن العراق «حسم أمره وأغلق الباب أمام أي خطر للعولمة».

والراهن ان السلطات العراقية حافظت على منع الانترنت، المُراقَب، خارج الاستخدام الحكومي وفئة محدودة من الموظفين والأساتذة المضموني الولاء. هكذا لم يتجاوز عدد مستخدميه في ٢٠٠١ الـ ١٢٥٠٠ شخص كلهم رسميون في

صورة أو أخرى. فقبل عامين فقط أصدرت السلطة قراراً يتناول «الجرائم التي يحاسب عليها القانون للاستخدام غير المشروع للحاسوب ولشبكة المعلومات»، جاعلاً الانترنت رديفاً لـ«التخريب الثقافي وتدمير البنية الفكرية القومية والوطنية». كذلك راحت الدوريات الثقافية الصادرة عن وزارة الثقافة والإعلام، وعن مؤسسة «بيت الحكمة»، تركز على «الجانب المظلم» للانترنت، وتترجم مقالات تسعى الى الكشف عن «سبل مكافحة جرائم الحاسوب وشبكة المعلومات».

أما في مجال الابداع المكتوب فبدت الأمور أفدح. فقد انتشرت قصائد التكسّب ومدح صدام وحروبه، لا سيما الحرب مع إيران التي أريد تأسيس شرعية ثقافية، ومن ثم سياسية، عليها. هكذا نشأت «القصيدة المليونية»، وثمنها مليون دينار، وقصيدة النصف مليون والربع مليون والمئة ألف. وغدا هناك شعراء يحملون ألقاباً نضالية وحزبية. فشفيق الكمالي الذي تولى وزارة الثقافة والاعلام قبل ان يصفّيه حزبه الحاكم، سمي «شاعر البعث»، وهي التسمية التي أُطلقت بعد ذاك على محمد جميل شلش. وسُمي عبد الرزاق عبد الواحد «شاعر الرئيس»، وغزاي درع الطائي «شاعر القوات المسلحة» ورعد بندر «شاعر أم المعارك» وساجدة الموسوي «شاعرة أم المعارك». وبقي الشاعر المركزي للسلطة سامي مهدي، البعثي التاريخي الذي عُرف بتخوينه مجلة «شعر» اللبنانية ورمي كل محاولة لكتابة شعر حديث بالعمالة والتآمر على العروبة.

لقد حدد قانون المطبوعات العراقي للعام ١٩٦٨، والمعروف بالقانون الرقم ٢٠٦، سقوف التعبير السياسي والثقافي. فقد منعت المادة ١٦ منه كل مساس برئيس الجمهورية واعضاء مجلس قيادة الثورة او الجهات ذات الشأن المرتبطة بهم. كما حرّمت كل مساس بالعلاقات مع الدول العربية او الدول الصديقة، أو بالثورة وايديولوجيتها والجمهورية ومؤسساتها، وكذلك بالافكار والتصرفات التي تنشر الدعاية الامبريالية والانفصالية والرجعية والمناطقية والصهيونية والنازية والهادفة الى زعزعة الأمن الداخلي والخارجي. ومنعت المادة اياها الدعوة الى ارتكاب الجرائم والافعال التي تمس هيبة الدولة، أو الى العداء والصدام بين أبناء

الشعب لأسباب دينية او لأغراض تسيء الى الوحدة الوطنية، والى الاديان الموجودة في العراق، والاخلاق العامة والشخصية.

ولئن كنا نقع في القوانين العربية على الكثير من هذه الفقرات، إلا أن تطبيقها العراقي بدا دائماً اقسى وأشد صرامة، ولو تخلل التفسيرَ الرسمي لها قدرٌ بعيد من التأرجح تبعاً لتحولات العلاقات الخارجية للسلطة.

مع هذا ففي السنوات القليلة من عمر «الجبهة» البعثية-الشيوعية، أمكن نشر أدبيات غير بعثية من دون ان تكون، بالطبع، مناهضة علناً للبعث. لكن ذلك كله تغير بوصول صدام الى الرئاسة، ثم الحرب مع إيران، فذوى كل ما يوحي الاختلاف والمغايرة، ما خلا بعض أعمال لكتّاب مصريين عارضوا سياسات الرئيس السادات وانتقلوا إلى بغداد ينشرون فيها. وبلغ التسييس أوجه مع حرب الخليج الأولى، فظهر كتّاب شبان توجهت وحداتهم الى الجبهات فراحوا يكتبون قصصاً من وحي المعارك. وشاعت كتابات في الشعر والقصة عن الموت والشهادة والحرب المقدسة التي هي المطهر والبدء والفجر الجديد. وانتشر أدب تمجيد الحرب والوقوع أسيراً في أيدي الايرانيين، كما تكررت صورة الأم التي تزهو وتفرح لمقتل ابنها. وعم إكبار «البكاء الجميل» و«الخراب الجميل»، فيما وُجد من يتحدث عن «الشعر البعثي الحربي»، كما نشأ «نص الفاو». ونُشرت قصص وروايات وقصائد ودواوين شعرية لا تكتم عناوينها الدلالة كـ«الرقص على أكتاف الموت» و«تحت لهيب النار» و«سماء في خوذة» و«نشيد الدم» و«الخوذة والنورس» و«خوذة عدنان» و«حجابات الفاو».

وإذ وُلد «الكاتب المقاتل» وسطع نجمه، تم التغني، كذلك، بالجنود والأفراد المقاتلين، عملاً بأمْثَلَة البطولة الخارقة والشخصية الايجابية. فكُتب، شعراً ونثراً، عن بطولات «العريف عبد العباس» و«النقيب جلال» و«إشراقات الشهيد عباس بن شلب» و«الشهيد عبد الزهرة» و«أغنيات العريف صباح» وقصة «الملازم غسان» وقصة «العريف ابراهيم» و«العريف زرزور» و«العريف عبد علي». كذلك

كُتب عن «خوذة» و«تحت خوذة الحرب»، وعن «خريف الغزاة».

واخترقت النشاطَ الكتابيَ، الموتيَ والاستشهادي هذا، مبالغاتٌ في الوطنية العراقية الممزوجة بالعروبة واحتكار الاسلام، وفي «الحضارية» التي لا يرقى الى شيء منها الجيران الأعداء شرق شط العرب. كذلك ذاع التباهي بالعودة الى ما قبل التاريخ حيث «تحالف» اليهود مع الفرس العجم. ولم يخل الأمر من وضع «منهج فلسفي» يحدد «مفهوم الموت البعثي» في زمن الحرب. وتكاثرت، بدورها، مدائح صدام على الطراز الشعري القديم الذي ينسج نسج الكاريكاتور على منوال الأمويين والعباسيين. وما بين قصيدة تسمّيه «البشير» وكتاب مُهدى اليه بوصفه «الانسان الكبير»، عانى مبدعون كثيرون كمحمد خضير معاناة باسترناك وبطله جيفاغو، فانكفأوا على ذواتهم، بالقدر الذي سُمح لهم فيه أن ينكفئوا. وفي المقابل، شارك كتّاب وروائيون عرب ذوو شهرة بعيدة في الاحتفاليات هذه، وراحت تتقاطر وفود منهم على جبهات القتال فيما سجّل البعض «انطباعاتهم» عن بسالة العراق في حراسة «البوابة الشرقية للوطن العربي».

لكنْ، برغم ذاك الكمّ الهائل من الروايات والشعر، لم يولد نص واحد جيد عن أدب الحرب، عراقياً كان أم عربياً. وعلى دفعات، راح معظم شعراء العراق وأدبائه يهاجرون الى الخارج حيث عاش محمد مهدي الجواهري وعبد الوهاب البياتي وبلند الحيدري وسعدي يوسف ومظفر النوّاب وفوزي كريم وصادق الصايغ وهاشم شفيق وغيرهم. فقدّم العراق حقاً أهم ظاهرة عربية عن الانشقاق بالمعنى السوفياتي للكلمة. وفي مطالع ٢٠٠٠ حسمت المؤسسة الثقافية أمرها وسمّت نحو ثلاثين مثقفاً عراقيا في الخارج «يكتبون في الصحف والمجلات المعادية»، محاولةً إحكام الفصل بينهم وبين تأثيرهم على الداخل العراقي.

والحال أن الأدب الذي أُلحق كلياً بالنظام لم يملك بطريركاً كغوركي، وإن امتلك أكثر من رقيب كجدانوف. فبرز، في هذا الإطار، الشاعر حميد سعيد، رئيس تحرير صحيفة «الثورة» ووكيل وزارة الثقافة والاعلام والأمين العام لاتحاد

الكتاب، وقبله عبد الأمير معلّة، كاتب سيرة صدام الذي شغل أيضاً وكالة الوزارة نفسها. ولم يكفّ النظام عن محاولة اختراع مثقفه النموذجي الذي كانه ذات مرة رجل البعث الأمني والتكريتي فاضل البرّاك، الى ان أُعدم وطويت صفحة قسوته المشوبة بانتهاكات لا توصف. أما عزيز السيد جاسم، الشيعي والبعثي الذي استُخدم في السجال ضد الشيوعيين الى أن كتب «الإمام علي سلطة الحق»، فحالت شيعيته ونزاهته دون هذا الموقع الذي رشّحه له كثيرون. وفي ١٩٩١ سيق الى السجن واختفى مع من اختفوا.

لكن الرشوة ظلت رفيقة القمع الدائمة. فمنذ البداية بدا واضحاً أن البعثية، أو التظاهر بها، شرط الحصول على فرصة عمل في اي من القطاعات الثقافية والاعلامية والتعليمية. وحتى الاعتراف بالشاعر او الكاتب، مثلهما مثل المغني والرسام، فبقي مرهوناً بتمجيد صدام وسياساته. كذلك خُصصت للأدب جوائز والقاب عدة، ارتبط معظمها بالحرب مع ايران، كجائزة الفاو وجائزة قادسية صدام. وفضلاً عن فرص العمل التي وفّرتها منابر الدولة، أمّنت المهرجانات الكثيرة، لا سيما مهرجاني المربد وبابل، فرصاً لمن يبحث عنها بقدر ما خدمت الوظائف العربية لسياسة النظام. فالأول، وهو عن الشعر، دُشّن بعد وصول صدام الى الرئاسة واختيرت له مدينة البصرة الشيعية حيث سوق الجِمال القديمة التي تطورت لتصير ملتقى للشعراء والخطباء العرب. والثاني، للشعر الشعبي، بدئ العمل به في الجنوب الشيعي أيضاً، بعيد وصول البعث الى السلطة. وبعد الحرب مع ايران صار المهرجان هذا من أفتك أسلحة الثقافة العنصرية في الصراع «الحضاري» ضد «الفرس المجوس».

وعلى العموم، ظل «الانتصار» على إيران أم المناسبات. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، مثلاً، شهدت بغداد حدثين ضخمين كان أولهما معرضا عالميا للفن التشكيلي عُرضت فيه آلاف الأعمال التي تمثّل ٦٠٠ فنان قدموا من شتى انحاء العالم، كما وُزّعت خلاله ٢٣ جائزة بينها ٦ ميداليات ذهبية وأُعطي كل فائز ١٥ الف دينار عراقي. وبعد أسبوعين أقيم مهرجان المربد التاسع للشعر العربي

تحت اسم «مربد النصر»، فدُعي إليه عدد من أصحاب أشهر الأسماء في الشعر والأدب والنقد العربي من ١٩ دولة عربية. يومها مُنح الفائزون، وكثيرون منهم مدحوا صدام في مناسبة أو أخرى، جوائز اتخذت شكل ميدالية صدام للفنون.

وهكذا، ولا سيما بذريعة الانتصار على إيران، جُعلت ثقافة العراقيين أداةً لإعاقتهم. فإذا بها غناء لصدام ومدائح له وصور عنه وعن عائلته. لقد زحف القحط على تلك الثقافة التي كانت مدهشة ذات يوم، فانتهى بها الأمر لأن يصبح موضوعها الممتاز ذاك الطوطم الحديث.

الفصل الخامس عشر

ذات للثقافة و... للحياة

ما بين تسلم صدام الرئاسة وأوساط الثمانينات، جُعلت بغداد مقصداً لمهندسين معماريين من أبرز من عرفهم المعمار في العالم. فكان بينهم الأميركي روبرت فِنتوري والياباني مينورو تاكياما والإسباني ريكاردو بوفيل وغيرهم ممن استهوتهم العروض العراقية وممن لم تستهوهم فانسحبوا. لقد حضروا من أبعد زوايا الأرض للمشاركة في مشاريع إعادة بناء المدينة. إلاّ أنهم لم يكونوا وحدهم من يهندسها. فصدام حسين كان لديه، هو الآخر، تصور واضح لما ينبغي أن تبدو عليه عاصمته في المستقبل. لا بل شارك بنفسه في بعض الحلقات الدراسية التي عُقدت لبحث الأساليب والمناهج المعمارية، من دون أن يرشح شيء عن مساهماته التي يغلب الظن أنها لم تتعدّ التوجيهات العامة.

فالأثر الذي خلّفه البعث، في العمارة وصناعة المشهد المديني العام كان، في واقع الحال، أضخم من سواه. وهنا تربّعت عبادة صدام تماماً كما يقتضي التربّع: جزءاً من المكان محفوراً فيه حجراً وصخراً وحديداً، يخترق المستقبل وينحفر فيه من موقعه هذا. والنشاط الفني، كما هو معروف، أبقى من السياسي، لا سيما متى كان نُصباً لا يفنى فيخلّد، بهذا، صاحبه وحقبته.

ففي ١٩٨٥، وفي ذروة الحرب مع إيران، أُمر ببناء قوس نصر تأخّر افتتاحه حتى ٨ آب (أغسطس) ١٩٨٩ فرُبط الافتتاح بمرور عام على «النصر العظيم». وقد فُسّرت الفكرة التصميمية على النحو التالي: «تفجّرت الأرض وانهالت اليد

التي تمثل القوة والعزيمة، حاملة سيف القادسية، وهي يد السيد الرئيس القائد صدام حسين (حفظه اللّه) مكبّرة ٤٠ مرة، لتزفّ بشرى النصر للعراقيين النشامى، وتجر الشبكة التي مادت بخوذ جنود الأعداء وتناثر قسم منها متمرغاً بالوحل». وتجسّد العُظام الهيولي، في هذا النُصب، على أكمل ما يكون التجسّد. فالأرض المتفجّرة من مادة الكونكريت المسلح، والساعد والقبضة من البرونز، فيما الوزن الكلي ٢٠ طناً لكل منهما قبل أن يُثبّتا على هيكل حديد يزن، بدوره، ٢٠ طناً.

هذا النصب، الذي تلا نُصبي «الشهيد» و«الجندي المجهول» المهولين أيضاً، اعتُبر المرادف البعثي لقوس النصر في ساحة الشانزيليزيه بباريس، إلاّ أنه كان أكبر حجماً. فساعدا الرئيس وقبضته، وهي ساعدان وقبضة نُقلت حرفياً وبأدق التفاصيل بما في ذلك شُعيرات صدام، تنبثق من جوف الأرض مثل جذوع أشجار برونزية عملاقة طولها ١٦ متراً، وهو ارتفاع قوس النصر الفرنسي. ومن ثم يرتفع السيفان إلى علو يبلغ الأربعين متراً فوق سطح الأرض. كذلك جُمعت، من مخلّفات الحرب، ٥٠٠٠ خوذة إيرانية أُحضرت من ميدان القتال مباشرةً وقُسّمت مجموعتين متساويتين وضعت كل منهما في شبكة مهترئة. وقد صُهرت أسلحة الجنود العراقيين من أجل صنع نصلي السيفين اللذين يُفترض أن يكونا لسعد بن أبي وقّاص، قائد جيش المسلمين الذي هزم الفرس في القادسية.

والحال أن أحد هواجس الزعيم المبكرة كان إعادة تشكيل الإسلام وما قبله، بل التاريخ عموماً، في صورة خرافية تنتهي إليه. فالرجل ينبثق انبثاقاً من الأرض فيزلزلها وتميد تحته ليرقى، من ثم، إلى مادة من مواد طبيعتها. فهو، إذاً، من الطبيعي الراسخ لا من الصناعي العابر والزائل. وبالمعنى هذا شاهد العراقيون في ١٩٩٢ تدشين «نهر صدام» الذي ذهبت الدعاية الرسمية إلى أنه سيروي ما جففته سلطته في الأهوار.

بيد أن تلبية إلحاح العظمة غالباً ما ارتبطت بأحداث أريد لها، بدورها، أن تصطبغ ببدوي ضخم. ففي ١٩٨٢، وكان مقرراً أن ينعقد في بغداد مؤتمر لدول

عدم الانحياز يهيء الزعيم العراقي لوراثة فيديل كاسترو في زعامة الحركة، وبعد ثلاث سنوات على استضافة بغداد مؤتمر القمة العربي الشهير ضد مصر ومعاهدة كامب ديفيد، تحولت العاصمة العراقية ورشة بناء عملاقة. فأموال النفط، ولم تكن قد جففتها الحرب، استخدمت على نحو موسع في تغيير الفضاء المحيط، والبشر بالتالي. فقد شُقت في بغداد طرق جديدة أوسع وخُصت بالبناء مناطق بعينها ووضعت قيد التنفيذ مشروعات لتعمير ٤٥ مركزاً للمحال التجارية في أنحاء متفرقة من المدينة وعدة متنزهات عامة، منها مركز سياحي جديد أقيم على جزيرة صناعية في عرض نهر دجلة، وعدد لا يحصى من المباني الحديثة التي تولى تصميمها مهندسون عراقيون وأجانب من ذوي شهرة عالمية. كذلك وضع برنامج عاجل لإنشاء شبكة من قطارات الأنفاق، المترو، إلى جانب كثير من النصب الجديدة. وكما الحال دائماً تُرك للبؤساء الذين تتجاهلهم الملاحم أن يكتبوها. فانفجار الهجرة الريفية في السبعينات الذي تسبب في رفع أسعار البيوت وإطلاق المضاربات العقارية، وفر لقطاع البناء ركيزته الحاسمة. لقد زود المهاجرون الجدد سوق العمل المدينية العمل الرخيص نسبياً. ومع هذا تعاظم الطلب فاستدعى استقدام أعداد إضافية وضخمة بلغت المليونين من الخارج. ومن العمال المهاجرين المصريين والمغاربة والسودانيين والقادمين من جنوب آسيا وجنوب شرقها تشكل الجيش الذي يبني ويعمّر.

واستمر الإنفاق العظامي سنوات في الثمانينات، فتجلى بعض نتائجه في «شارع حيفا» الذي افتتح وسط ضجيج إعلامي صاخب عام ١٩٨٥، إذ طمست معالمه القديمة تماماً وحيل، فيه، بين البغداديين وماضيهم. لكن قبل ذلك، وفي ١٩٨٣، أقيم نصب «الشهيد» تكريماً لضحايا الحرب، وهو يتألف من منصفة دائرية قطرها ١٩٠ متراً تجثم فوق متحف سفلي وتحمل قبة من شقتين يبلغ ارتفاعها ٤٠ متراً. وقد أقيم هذا الطاقم الذي بنته شركة ميتسوبيشي، وسط بحيرة صناعية واسعة، ما كلّف الخزينة ربع مليار دولار.

ودمجاً لـ«حضارية» سطحية وتراثية «أصيلة»، صعدت في الثمانينات مبانٍ

عملاقة تنتمي إلى ما بعد الحداثة الرخيصة تخترقها نوافذ مقتبسة عن المشربيات العربية. بيد أن «قوس النصر» لم يكن النُّصب الوحيد احتفالاً بـ «النصر العظيم». فقد أقيمت ساحة في كورنيش مدينة البصرة حيث انتصب ثمانون تمثالاً بالحجم الطبيعي والشكل الفعلي لضباط عراقيين وقادة لقوا حتفهم في معارك حرب الخليج. وهذا المشروع بالذات حظي بأولوية خاصة لدى السباق المحموم لإعادة بناء البصرة والفاو بعد دمار شبه كامل أنزلته بهما الحرب. وكانت السمة الوحيدة المشتركة بين هذه التماثيل كلها أن عيني كل واحد من الرجال شاخصتان بنظرة صارمة نحو إيران عبر مياه شط العرب، بينما تمتد إحدى ذراعيه مشيرةً بإصبع الاتهام في الاتجاه نفسه.

كان تعظيم الحرب وصدام نوعاً من صناعة إلهية تستبطن الخلق من الصفر. وقد عُرف نابوليون الثالث، محاكاةً لنابوليون الأول وفخامته، بشيء من هذا الطموح الذي لبّاه جورج أوجين هوسمان معيداً بناء معظم باريس. ومن موقع مغاير سجّلت روسيا السوفياتية ما عُرف بالعمارة الستالينية فجمعت المتانة والضخامة والوظيفية إلى تقليد المصنع الكبير وتعميمه. لكن العُظام والبناء النُّصبي لم يلتقيا كما فعلا في زعيم ألمانيا النازية حتى من قبل أن يصبح كذلك. ذاك أن هتلر الشاب كان مولعاً برسم مخططات لنُصب في برلين حلم بإقامتها حين كان التضخم الاقتصادي يطحن العاصمة إبّان جمهورية فايمار. هكذا وضع، في ١٩٢٥، تخطيطاً لقوس النصر مستوحى من القوس الفرنسي إنما بأحجام أضخم. ولئن كان الزعيم مهندساً معمارياً محبطاً، فإنه عوّل على الفنان الكبير ألبرت شبير الذي وزّره وكلّفه هذه المهمات وغيرها في الدولة النازية.

يبقى أن عُظام صدام لم ينجح في جعل نُصبه فناً. ذاك أن السوقية الخارقة والعامية الرخيصة في تبعيتها أسلوب الخطاب المباشر والرمزيات السياسية الصارخة، تركت آثاراً تصعب مزاوجتها مع عمل ساعٍ إلى الخلود. وكان من علامات العجز هذا محاكاة واقع مبتذل بمزيد من ابتذاله، وعدم التناسق الكامل بين الأشكال الرامزة إلى صدام وبين محيطها وخلفيتها، كأنْ تُكبّر ذراعاه تكبيراً

مفرطاً في الضخامة، يخلّ بالعمل كله. وبفعل ذهنية لم تبرأ من الاستعراض الرخيص والأثر المباشر، امتنع معظم المعماريين الدوليين الكبار عن العمل في بغداد. فقد قضت الخطة الرسمية المعروضة عليهم أن يشاركوا، وهم متعددو الأساليب والأنماط، في عمل جماعي واحد ينتهي احتفالاً بإعجاز صدام.

وعلى العموم ظل التراث والعظمة وصدام نفسه ثوابت المشروع الهيولي هذا. ففي ١٩٨٠ شرعت التقاليد العباسية في فن العمارة تنبعث من جديد في بغداد، فتُقام مساجد وتوسّع أخرى بما يلائم التأويل البعثي لتلك العمارة. وفيما كانت تندلع الحرب مع إيران، شهدت العاصمة العراقية افتتاح صدام معرضاً دام أسبوعاً عن «تراثنا العمراني وفن المعمار العربي الجديد». وبانقضاء الثمانينات أعلن عن إعادة بناء مدينة بابل، أو عاصمة مُلك نبوخذ نصّر، بحجارة الثيرمالايت. ومشروع نصبي كهذا كان ابتدأ التفكير به في ١٩٧١ لينطلق التنفيذ، الذي استدعى تحويل نهر الحلّة، بعد سبع سنوات. ولم يكن خافياً أن المشروع، الذي توقف إبان احتدام الحرب مع إيران، وُلد مسكوناً بمخاطبة الشيعة ودمجهم في الوطنية العراقية ذات التأويل القسري والبعثي. ورغم الصعوبات التالية أعيد العمل به لدى انتهاء الحرب، فاستهلك ما مجموعه ٦٠ مليون قرميدة، وأسس نصباً معلناً لصدام ونصباً ضمنياً للعداء العنصري لإيران. وأهم من هذا ربما أن بُناته كانوا ألف عامل سوداني اشتغلوا طوال ثلاث سنوات سبعة أيام في الأسبوع. فإذا الصياغة البعثية للعالم تنطوي على علاقات شبه فرعونية ظُنّ أن مئات السنين، بل آلافها، قد طوتها.

لكنْ، واعترافاً بدَين الأردن في الحرب، وبدعمه العراق ضد إيران، أقيمت في «شارع حيفا» نسخة مطابقة للتمثال المتواضع لفيصل الأول، أول ملوك العراق وشقيق عبد الله جدّ الملك الأردني حسين، الذي كانت الغوغاء قد هشّمته في ١٩٥٨. بيد أن صدام لم يأمر بسداد هذا الدَين إلاّ قبل ثلاثة أسابيع على افتتاح قوس النصر الخارق الخاص به. هكذا سُمح لفيصل الأول بحضور لا يتعدى الهامش الضئيل لمتن صدّامي شاسع.

لقد وفرت هندسة العمارة الأداة التي تنقل الزعيم العراقي من موضوع للثقافة، تعيد النصوص والرسوم والأغاني صنعه، إلى ذات لها يعيد صنع الكون والحياة والعالم. وهذا الانتقال هو ما تعاظم، ولو ازداد سوقية وابتذالاً، بكتابة صدام الرواية.

ففي العام ٢٠٠٠ غدا العمل الثقافي، في ظل الانهيار الاقتصادي الشامل، مطالَباً بالتعويض عن فقدانات عدة. ولئن صار على حاكم العراق أن ينزل شخصياً إلى الحلبة، ألحّت أسباب كثيرة على صبغ نزوله بالنص المكتوب. فهو يبغي أن يسد ظمأه إلى المجد في ظل عزلة كاسحة عن العالم، كما في ظل قدرات محدودة في إدراك المجد وبناء النُصب. وهو عليه، كذلك، أن يمضي في سعيه إلى توفير لحمة تفعل ما كانت تفعله، من قبل، الرشوة المالية. أما ضحايا التردي الاقتصادي، أي الشعب العراقي برمته، فغدوا أقل قابلية لتلقّي الرسائل الإيديولوجية التي تبثّها نُصب مكلفة وتواريخ مزعومة أضحت ترفاً خالصاً.

هكذا، وفي ١٣ شباط من تلك السنة اجتمع صدام بعدد من كُتّاب العراق، حيث كرر وعداً كان أطلقه قبل أيام بكتابة رواية تضم أفكاره التي لا تعبّر عنها الأحاديث والخطب السياسية. لكن كُتاب القصة والرواية والسيناريو وأدب الأطفال ممن ألتأموا في حضرته، أو حُملوا على الالتئام، خرجوا من الاجتماع بنصف مليون دينار لواحدهم هو بمثابة «مَكرمة رئاسية». كذلك شُكّلت، في الاجتماع إياه، لجنة من عشرة كُتّاب مهمتها تطبيق حديث الرئيس عن الرواية بوصفها وثيقة أدبية «ترقى إلى ما جاءت به أم المعارك، وتحوّل عبر بُنيتها الحكائية خطابات الرئيس السياسية إلى رؤى فكرية تصل إلى القارئ العربي وترسخ في وعيه».

وبثّت «وكالة الأنباء العراقية» أن صدام قال للكُتّاب: «نريد أن نسمع منكم أفكاراً وآراء تتعلق بعملكم وجهودكم في هذا المجال»، مؤكداً ضرورة أن «يتناول الإنسان الذي يكتب رواية نماذج من الحياة». كذلك سأل الأدباء وبينهم مُبدعون جديون لم يحملهم إلاّ الخوف على الحضور وتلقّي المكرمات، أن يجعلوا نتائج

«أم المعارك» إبداعاً. ولم يتورّع الرئيس عن مطالبتهم بتحويل أحاديثه السياسية وخطبه أعمالاً أدبية. فهو طالب حتى «المقاتلين بأن يكتب كل واحد منهم، وإذا لم يستطيعوا ذلك [كان] عليهم أن يستعينوا بأحد الكُتّاب». وكان من وصاياه الأخرى أن يشرع الكُتّاب في كتابة «الرواية الطويلة» كي يتمكنوا من متابعة الوقائع اليومية التي شهدها العراق ومنها الغارات التي تشنها الطائرات الأميركية والبريطانية.

كان هذا جديداً وجديدةً كانت «رواية» صدام التي ما لبثت أن صدرت في ١٦٠ صفحة بعنوان «زبيبة والملك». وهي لم تحمل اسم المؤلف الذي استبدله، على الغلاف، بـ«رواية لكاتبها» التي تكررت تعريفاً بـ«روايات» صدام التالية. لكن التجهيل هذا كان هدفه المبالغة في الإيضاح. فالصحف العراقية سارعت إلى نشر «قراءات موسعة» للرواية أسبغت عليها صفات العبقرية والفرادة.

فزبيبة، رمز العراق، شابة من عامة الشعب يأتي إليها الملك في بلاد الرافدين القديمة، رمز صدام، ليتعلم الحكمة منها. ذلك أن الأخير يسعى إلى الاقتراب من الشعب إلاّ أن الأوساط الفاسدة القريبة منه تمنعه منذ ذلك. وإذ يغيّر اللقاء بينهما مجرى حياته، يحيك تجار أثرياء وزوج زبيبة وحزقيال اليهودي الذي يضارب ضد العملة الوطنية، مؤامرة مع العدو ضد البلاد. أما زبيبة فتخلت، كما لو أنها اكتشفت أنه هو الذي يملك كل حكمة، عن حكمة الشعب التي تجسّدها، مأسورةً بعبقرية الملك الذي كان يأتيها مُتخفياً. وفي المعركة الأخيرة ينضم الملك إلى أتباعه لمواجهة العدو، وتُقتل زبيبة لتغدو «شهيدة الشعب»، بعد أن توطّد بين الملك والشعب علاقة حميمة تحملهما على التصدي معاً للمتآمرين ودحر الأجنبي. أما بعد مصرعها فتتحول «شهيدة كبيرة من شهداء الشعب» ويعلن الملك، كيما يرفع من مكانتها، أنه «تزوجها قبل المعركة الأخيرة».

ولم يكتم هذا العمل المفكك وعياً بدائياً وفولكلورياً عن الحكم والحاكم، لكنه لم يكتم أيضاً العُظام الملكي لصدام. وهو إذ يعكس، ويخاطب، إدراكاً

طفلياً للعالم، يقدم نصاً يلهث في مواكبة تبويب سياسي صارخ في كليشيته.

على أن أواخر ذلك العام سجّلت اعتماد «مكتب الثقافة والإعلام القومي» «زبيبة والملك» مادة تثقيف لتنظيمات الحزب من درجة «نصير» وصولاً إلى نائب أمين سر القيادة القطرية. وبعد أشهر، باشر المخرج المسرحي العراقي سامي عبد الحميد تدريبات لتقديمها مسرحياً، بعدما أعاد الشاعر الفلسطيني أديب ناصر كتابتها على شكل نص شعري. ولم تفت عبد الحميد، الذي اشتهر بتقديمه «ملحمة جلجامش» للمسرح، ملاحظة «سمات المسرح الملحمي» في رواية صدام. وإذا تردد أن كلفة التحويل المسرحي ستبلغ ربع مليون دولار، راح الفنانون ممن تطحنهم أوضاعهم المالية التعسة يتسابقون على المشاركة فيها. وبالفعل فهي نهاية نيسان (أبريل) ٢٠٠٢ عرضت المسرحية على المسرح الوطني في بغداد في ذكرى الاحتفالات بميلاد الزعيم، كما ذُكر أنها ستقدم على المسارح الأردنية والسورية. وللمناسبة نفسها صوّرها المخرج العراقي فارس طعمة التميمي للتلفزيون. وتُرجمت «زبيبة والملك» إلى الصينية، وفي تشرين الأول (أكتوبر) وقّعت دار نشر فرنسية مغمورة هي «لوروشيه» بروتوكول اتفاق لنشرها، فيما ذُكر أن الحقوق يملكها المدعوّ جيل مونييه، الأمين العام للجان الصداقة الفرنسية ـ العراقية الذي تربطه، منذ ١٩٧٥، علاقات وثيقة بالعراق وبطارق عزيز خصوصاً، وينشط في الدعوة إلى رفع الحظر. وفي شباط ٢٠٠٣ صدرت الرواية في باريس مكتوباً على غلافها ما نجده تعريفاً بأرخص الكتب والأفلام السينمائية في بحثها عن التشويق: «حب وخيانة ومؤامرات وحروب».

في هذه الغضون، أصدر صدام، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١، رواية ثانية أسماها «القلعة الحصينة». وكان تلفزيون العراق قد استبق الصدور ببث إعلانات متكررة عنها فوصفها بأنها «رحلة مضنية في عالم الفضيلة والنضال وصراع ضد الباطل ودعاته ومناجاة روح وتهدّج حواس وبحث عن رفيف موقف مشرف». ومثل «زبيبة والملك» لم يظهر اسم كاتبها فيما أعلن أن ريعها سيخصص «للفقراء واليتامى والمساكين والمحتاجين والأعمال الخيرية».

ولقيت «القلعة الحصينة» ما لقيته سابقتها، ففاضت المقالات والبحوث تتنافس على نشرها الصفحات الثقافية في صحف بغداد، فيما ينشط اتحاد الأدباء في العاصمة والمحافظات في إقامة الندوات التي تسبغ العبقرية على «الكاتب النجيب» و«الأديب الغيور». وقد لوحظ بين النعوت التي تكررت: امتلاكها الحس الملحمي والبُعد الصوفي واعتبارها استلهاماً لا ينضب للتاريخ.

و«القلعة الحصينة»، وهي في ٢١٧ صفحة، تروي على لسان بطلها صباح الحاج حسن «الظرف غير الطبيعي في شمال الوطن منذ عشر سنوات». وعلى الغلاف الكيتشي لوحة لرسام عراقي تصوّر بطل الرواية وشقيقه وفتاتين على رأس إحداهما المسجد الأقصى. أما الغلاف الأخير الذي لا يقلّ كيتشية، فيحمل صورة لفارس عربي على ظهر جواده، وأمامه مجموعة طائرات وصواريخ عراقية منطلقة باتجاه فلسطين. وتحكي الرواية، التي جاء معظمها على لسان بطلها صباح، عن الوضع في كردستان من خلال تعطيل إتمام عقد قرانه من زميلته الكردية شاترين، بسبب الظرف غير الطبيعي هناك. وصباح، وهو أيضاً يتقاطع مع شخص صدام مُحوَّراً، مناضل متحدر عن أسرة فلاحية ساهم في القتال في «القادسية» وأُسر وصمد ببطولة، ثم قاتل في «أم المعارك»، وتخرج من كلية الحقوق حيث قاد التنظيم الحزبي في الجامعة. وهناك التقى بشاترين وعشقها على رغم سلوك والدها التاجر الذي يتعاون مع الإيرانيين واليهود في كردستان. ولاحقاً عمل صباح محافظاً وقائداً للفدائيين في عمليات تهدف إلى حماية الوطن.

وكرّت السبحة فصدر، في ٢٠٠٢، الجزء الأول من رواية ثالثة لصدام بعنوان «رجال ومدينة»، قِيل إنها ستُحوّل إلى فيلم سينمائي يخرجه محمد شكري جميل، رغم توقف الإنتاج السينمائي في العراق منذ ١٩٩٢. وفي الرواية هذه بدا التشابه أقرب إلى تطابق بين سيرة الرئيس العراقي والبطل

ويقع الجزء المذكور في ٣١٣ صفحة ضاماً في فصوله كشفاً لأدوار البطل، صالح السيد حسين المجيد، حيث استبدل الزعيم اسمه الأول بصالح. وقد جاء

في المقدمة أنها «تفصح بثقة عن شخصية كاتبها كون أحداثها لم تكن نصباً من الماضي أو رمزاً تاريخياً مجرداً، وإنما هي سيرة ناطقة لحياة شعب، من خلال فارس تعفف منذ نعومة أظفاره عن التورط في اللامبالاة وترك الوطن يحترق». كما تتحدث عن «فارس مغوار غير هيّاب، يلوح للمجد لكي يدنو منه». ومرة أخرى، لم تحل فجاجة الكتابة وركاكتها دون إعلان المخرج جواد الحسب، في نيسان من العام نفسه، عن تفرغه لإخراج «القلعة الحصينة».

وقصة بطل هذه الرواية التي أُعلن عنها، أيضاً وأيضاً مع بدء الاحتفالات بذكرى ميلاد صدام، «قصة فارس مغوار وُلِد وهو يحمل على جسده آلام قومه وأمته، ويحلم بزمن يكون فيه الموقف شرفاً والحياة قضية والعمل جهاداً. وهي حافلة برموز حية ما زال بعض صنّاعها أحياء وساحات حركتهم خالدة». وقد أضافت وكالة الأنباء العراقية: «إن أسلوب الرواية الجديدة ابتعد عن أسلوب الحماس العاطفي مثلما ابتعد عن المفاضلة بين الذاتي والموضوعي، وهي سيرة تنطق باسم النضال بعد أن نقّب كاتبها عن منابعه الأصيلة وتفيّأ بوهج الأمل، لتنفض عن كل خَذول دواعي التقوقع بعد أن تزوده بمهاميز العثور على ذاته». ولم يفت الوكالة الرسمية أن تذكر أن «كاتب الرواية رفض أن يكتب اسمه عليها تماماً كما فعل من قبل مع روايتيه زبيبة والملك والقلعة الحصينة».

أما الجزء الثاني من الرواية الذي طُبع ولم يُوزَّع بسبب الحرب الأميركية، فحمل عنوان «اخرج منها يا ملعون». وهنا أيضاً تكرر التجهيل المقصود به الإيضاح، كما وضعت لها مقدمة أشار فيها صدام إلى أن الشيطان يدخل أحياناً البشر «فيضطر الدراويش أو المعنيون بالطب الروحي للضرب بعصا على الأرض التي يقف عليها المسكون بالشيطان ليقولوا: أخرج منها يا ملعون». والشيطان هذا يعيش بين أعمدة الخشب في البيوت العتيقة «لكن مثل هذا الوجود الشيطاني تحول، في العصر الحديث، إلى وسائل الاتصال وشاشات التلفاز». بيد أن الشيطان الذي يطارده صدام موجود أيضاً في النساء اللواتي يضعن عدسات ملونة في عيونهن، وجوده في محرّك طائرة، أو في احتلال أجنبي.

ويصوّر الكاتب رجلاً حكيماً اسمه إبراهيم له ثلاثة أولاد ماتوا بعدما خلّف كل واحد مهم ولداً، والأبناء هم حسقيل ويوسف ومحمود. وإذا بدت الاستعادة الفقيرة واضحة في ربط الأديان السموية الثلاثة بإبراهيم، فما يستوقف صدام حسقيل اليهودي بصفته شرهاً يحب المال وانتهازياً خائناً يتحالف، ضد العرب، مع امرأة فارسية متزوجة من شيخ قبيلة عربي. وفي مقابل اليهود والفرس والنساء والدسّاسات ووسائل الاتصال الحديث، تلوح الشخصية الإيجابية في سالم الذي يناضل كي يُخرج حسقيل الملعون من بلاد الشام. ولا يتحقق، في النهاية، خروج الملعون إلاّ باحتراق برجين عاليين بناهما حسقيل. وبحريق كهذا كانت «نهاية أمريكا».

ويبدو أن هذا الاستعراض الجديد للمخيّلة الضحلة وخرافاتها السقيمة والعنصرية، جاء هذه المرة مُقيّداً بحدود رسمها أسامة بن لادن. وأغلب الظن أن الأخير ما كانت هذه الشراكة لتُتاح له لو لم يكن فاراً مختفياً وعاجزاً، بالتالي، عن أي استثمار فعلي لها.

لكن الأمر لم يقف عند الروايات. فإبان الانشغال بـ«رجال ومدينة»، أصدرت وزارة الإعلام العراقية كرّاساً صغيراً يتضمن «وصايا» كان الرئيس العراقي كتبها سابقاً «رصد فيها حركة الفرد والأسرة والمجتمع»، واعتبرها باحثون عراقيون تصدوا للتعريف بها أنها «تعكس تجربة الرئيس صدام حسين، وتنفذ من خلالها إلى ميادين السياسة والإدارة والفكر والتاريخ والثقافة والمعرفة». وهذه «الحِكَم»، بوصفها تمارين للوعي الطفلي في لحظة ادعاء منتفخ، كانت من عناصر التحوّل ذاتاً للعقل والثقافة في العراق. فصدام، كذلك، أصدر «أعمالاً كاملة» له في عشرة أجزاء فغدا أقرب زعماء العالم الثالث إلى زعيم كوريا الشمالية الراحل كيم إيل سونغ. وهو لئن جمعته بماوتسي تونغ «الحِكَم» وصورة شهيرة له يبدو فيها سابحاً، بقي أن الإله الصغير المكبوت الذي خرج من بطنه ظل أقرب ما يكون إلى كاريكاتور ستالين. فالأخير الذي أثار إعجابه، بدأ حياته مناضلاً حزبياً وريفياً جورجياً جلفاً من أسرة أقنان، يبرع في السطو على المصارف بقدر ما يشحب

حضوره في حضرة المثقفين. وهو، مثله، لم يقتصد، بعد الإمساك بالسلطة، في إهانة المثقفين والتخلص من أي واحد فيهم يُبدي قدراً من التماسك والاعتداد بشخصه أو عمله.

غير أن الزعيم العراقي احتل المشهد العام بأكثر مما فعل ستالين أو ماوتسي تونغ اللذان قاما بأعمال جبّارة لم يفعل صدام شيئاً منها. فهو لم تكفِه المشاريع النصبية الضخمة والعُظامية، فاختار أوجهاً له برّ فيها أوجه كيم إيل سونغ الكثيرة. فإذا ما أريد تدشين مقر لنقابة المصورين عُلّقت على المدخل صورة كبيرة لصدام وفي يده كاميرا. وإذا ما قُرر إنشاء مكتب للفلاحين عُلّقت صورته في زي فلاح. والشيء نفسه يقال عن صورة صدام الأب في دور حضانات الأطفال، ناهيك بمتحف لحياته وأسلحته ومعرض لصوره يقوم هو نفسه بافتتاحه متأملاً ومعجباً. فهناك صدام ما لكل وظيفة ومهنة وقطاع ومنطقة وطائفة، يلبس لبوسها ويظهر على هيئتها، فضلاً عن اسمه الذي تُسمى به المؤسسات والجامعات والمستشفيات والمراكز وضفاف الأنهر والأمكنة على أنواعها. وإيجازاً، كان في وسع الله وحده أن ينافس الزعيم العراقي على تعدد أوجهه وعلى قدرة الانوجاد في المجالات والحيّزات كلها في وقت واحد، بما فيها دواخل البيوت من طريق شبكات الأمن الموسّعة. ولما استحال إعلان المنافسة مع الله أمكن التصريح بالمنافسة مع الأنبياء: فبعد كل ذكر لاسمه وُضع «حفظه الله» وأحياناً «حفظه الله ورعاه» بين هلالين، بالمعنى الذي تضاف فيه لاحقة «صلّى الله عليه وسلّم» بعد كل ذكر لنبي الإسلام. لكنْ لأن الإفصاح عن التشبه بالنبي مسألة حساسة أيضاً، بدا من المضمون الاقتصار في التشبّه على عظماء التاريخ كصلاح الدين الأيوبي المنسوب، هو الآخر، إلى تكريت، أو ملوك ما بين النهرين الذين بدا صدام أحياناً مسكوناً بعظمتهم وجبروتهم. أو هذا على الأقل ما أوحى به شعار بعثي وُلِد في الحرب مع إيران وغدا شهيراً: «نبوخذ نصّر الأمس، صدام حسين اليوم».

لكن الأخير لئن حلم بالتاريخ والنصب، ظل بادي الاستعداد للهبوط إلى

الدرك الرعاعي الذي صدر عنه. فالولع بالمتعالي لم يدفعه إلى التعالي عن وضاعة وعن جوع قديم. وكانت القصور والسيارات والأحذية الفرنسية التي اقتناها بكثرة، هو وأبناؤه وأقاربه، من عناوين هذا الجوع الذي لا يُسدّ. كما كان العدوان على المدن بفظاظة ريف هاجم، وعلى التعليم بجموح أميّ مسلح، من ثوابت سلوكه. فالشهادات الجامعية انهالت عليه وعلى أنجاله وإخوانه الذين نجحوا جميعاً بامتياز. وثمة غير حادثة عن أساتذة سُحب منهم لقب الأستاذية لرفضهم مثل هذا التواطؤ على التعليم. فيُروى، مثلاً، أن أستاذ القانون الدولي، عبد الحسين القطيفي، كان من ضحايا هذه المعاملة لرفضه، في ١٩٧٧، إنجاح سكرتير صدام، الرائد علي العبيدي، في امتحان الماجيستير.

وكما فعل بالجامعة فعل بسائر المؤسسات ومنها الجيش. فهو الذي لم ينخرط فيه، وربما لم ينجح في الانتساب إليه شاباً، حوّل نفسه «مُهيباً ركناً». وبصفته هذه، وقد حملها على محمل الجدّ، رسم الخطط الاستراتيجية للمعارك التي خاضها جيشه وانتهت إلى كوارث عسكرية. إلاّ أنه أيضاً رفّع الجنود والعرفاء المقربين منه إلى عقداء وعمداء وألوية وقادة في انتهاك صريح للمؤسسة العسكرية. وما أنزله بالجيش أنزله بالدولة والحزب، فعيّن ورفّع بعيداً عن كل معيار عقلاني يمكن الركون إليه، حتى تماهى الولاء للدولة والحزب بالولاء له.

وإذا جعلته الأشكال والمظاهر التي بدا عليها أقرب إلى عارض أزياء متواصل الاستعراض، فهذا ما رافقه إلباس المحيطين به، حين يجتمعون إليه، زياً واحداً هو الزي العسكري في الأغلب. وسار هذا التركيز على الفرادة والتفريد جنباً إلى جنب العزلة التي تعاظمت وندرة السفر إلى الخارج منذ اندلاع الحرب مع إيران. وهذه جميعاً عززت ميول صدام التآمرية وتوجّسه ممن يقرب ومما يأكل، فتناولت الصحافة بإفاضة توظيف من يتذوّق طعامه قبله، ووجود بدلاء له ولأبنائه يشبهونهم.

فالنرجسية الخبيث، الضاربة في طفولة شقيّة، ظلت من أشد خواصّه تأثيراً.

بسببها لا يُرى المعنى ما لم يُستقَ منه أو يردّ إليه، ولا يوجد الشخص الذي يستحق المودة أو التقدير لأنه هو وحده محتكر العواطف الإيجابية كلها. وما دام صدام يُحِب أن يُحَب، بصورة جنونية، ظل هتاف الجماهير له في حرب الكويت أبقى وأعم من هزائمه فيها. والراجح أن تلك المرحلة عنت له الكثير وثبّتته في خرافاته التي انزوى داخلها بعيداً عن الواقع، لا يجرؤ أحد من مقرّبيه على تنبيهه إليه. فباستثناء حرب الكويت لم يقع صدام على شيء من المحبة التي مُحضها جمال عبد الناصر أو آية الله الخميني. حتى بعض منافسيه، كحافظ الأسد وياسر عرفات، وجدوا من يكتشف فيهم صفات إنسانية يشبهون فيها البشر الآخرين مما لم تنضح به شخصية صدام. فهو بارد وبعيد وعنيف وممتلئ بنفسه وعديم الكاريزما ولا يملك المواهب الخطابية مما اشتُهر به الزعماء الثوريون والانقلابيون. وهذا جميعاً ما ساهم في حرمانه من التحول أحد زعماء التحرر الوطني أو العالم الثالث أو الاشتراكية أو حتى القومية العربية. فكان أكثر المتضامنين معه، في معظم فترات التضامن مع عراق صدام لهذا السبب أو ذاك، يحرجهم ما يفعلون فيبذلون بعض الجهد للتمييز بينه وبين القضايا التي يؤيدونها.

وهذا لم يحل، رغم كل شيء، في فرض نفسه على نحو أقرب إلى العنوة والاغتصاب، ذاتاً صانعة لحياة العراقيين التي راحت، على نحو متنامٍ، تصير موتاً.

الفصل السادس عشر

مَن «الأستاذ»؟

ما إن اطمأن البعثيون إلى سلطتهم في ١٩٦٨ حتى كلفت قيادتهم القطرية صلاح عمر العلي بمهمة في البرازيل. فإلى هناك كان انتهى المطاف بمؤسس الحزب ميشيل عفلق الذي شاء أن يختم حياته مع أقارب له مهاجرين إلى أميركا اللاتينية. فـ «أستاذ البعث» كان حزبه في العراق قد خسر السلطة أواخر ١٩٦٣ بعد اقتتاله الداخلي. وبعد أقل من ثلاث سنوات خسر حزبه في سورية السلطة الثانية التي آلت إلى جناح عسكري لا تربطه بعفلق إلاّ الكراهية.

حزيناً وكسير القلب قرر «الأستاذ» أن يبتعد إلى آخر أطراف الأرض. وربما تذكر، هو المولع بالصور المستقاة من التاريخ الإسلامي، طارق بن زياد يحرق مراكبه حين حطت القدم به وبجنوده على أرض الأندلس. لكن مسلمي ذاك الزمن أحرقوا المراكب لأنهم إما أن ينتصروا ويمكثوا أو أن يموتوا. أما العودة فلا.

مؤسس البعث، في المقابل، انطوى قراره على الموت وحده. فهو ودّع «الوطن العربي» بعبارة أب مخدوع وبصوت متشائم تاريخي: «لا هذا العسكر عسكري ولا هذا البعث بعثي».

بيد أن النهر الذي لم يجد مجراه، بحسب وصف أطلقه عفلق الشاب على نفسه حين كان يكتب شعراً، وجد في صلاح عمر العلي من يلوّح له بالمجرى. فالتميذ حاول إقناع أستاذه بالعودة كي يقود الحزب «الأصيل» الذي كُتب له النصر في العراق. وكان أحمد حسن البكر الأشد إلحاحاً في هذا الطلب: فهو يحترم

عفلق ويودّه إلاّ أنه، أيضاً، حريص على كسب الشرعية البعثية في التنافس مع الحزب السوري.

ولم تكن مهمة عمر العلي سهلة. فـ «الأستاذ» أبدى من العناد والتصلب الكثير فلم يلن إلاّ بعد جلسات مديدة. وربما قبل أن يوافق خطرت له سيرة الرسول العربي حين أقام سلطته في يثرب التي انقض منها على مسقط رأسه، مكّة. لكنه، في الحالات جميعاً، انتهى في مطار بغداد محاطاً باستقبال كبير يتقدّمه رأس الدولة والحزب أحمد حسن البكر نفسه.

وأعطي «القائد المؤسس» مكتباً كبيراً كما أُحيطت حياته ببذخ لا حاجة له، هو المتقشف البسيط، إلى مثله. أما في الصلاحيات الفعلية فلم يحظ بشيء يُذكر. ذاك أن الحزب الذي بات يحكم العراق مادة أمنية وتكريتية قبل أي شيء آخر. وما من شك في أن صدام، النجم الصاعد، ما كان قلبه يتسع لشخص آخر ولا كان يملك الرحابة التي تسمح بحضور شخص آخر في دائرة الضوء، حتى لو كان هذا الشخص أحد أبرز أسباب صعوده. ثم إن المهام العملية التي يستدعيها الحفاظ على السلطة لا تحتمل التبشير والبطء العفلقيين. فهنا، في بغداد البعثية، من لا يعيش بالسيف بالسيف يقضي.

هكذا راح «الأستاذ» يحظى بالتبجيل وهو يلحظ تلامذته الأوفى يتساقطون تباعاً. وقد بلغت فجيعته ذروتها مع اعتقال عبد الخالق السامرائي في ١٩٧٣ ثم إعدامه بعد ست سنوات، فتطبّع مع الفجائع. ويبدو أنه، وقد تقدمت به السن، آثر أن يحفظ رأسه ويحتفظ بالحياة المريحة التي توافرت له في بغداد. وحتى رحيله لم تصدر عن مؤسس البعث إلاّ كلمات التعظيم يقولها في صدام الذي هو مرةً «القائد الضرورة»، ومرة «هدية السماء إلى البعث وهدية البعث إلى الأمة العربية». وإبان احتدام الحرب مع إيران التي جعلت تعيّر البعثيين بمسيحية مؤسسهم، أُعلن عن اعتناق عفلق الإسلام، وما لبث أن أُعلن موته في ١٩٨٩.

والحال أن اعتقال عبد الخالق السامرائي قضى على آمال كثيرين من الحزبيين

في رؤية حكم حزبي صافٍ. فالموضوع الفعلي يومها كان تأهيل صدام للحلول محل البكر حين تسنح الفرصة. وهذا ما عنى انحصار اللعبة السلطوية في دائرة ضيقة من البعثيين التكارتة الموزعين ما بين الجيش وأجهزة الأمن، والذين يرتبطون في ما بينهم بشبكات قرابية متفاوتة الصلابة.

فإبعاد البكر، الذي اتخذ شكل استقالة محاطة بالتكريم، لم يتوّج استبعاده التدريجي عن مراكز القرار فحسب، بل توّج أيضاً تحولات تتعداه. فقد غدا الحزب أكثر اصطباغاً بشخص صدام، كما غدا الجيش خاضعاً تماماً للأمن، والدولة أشد رضوخاً لاعتباطيات المزاج. أما في داخل تكريت فدلّ ذاك التطور على تراجع عائلة البوبكر داخل البيكات لمصلحة آل طلفاح من البومسلط، وهم أخوال صدام، وآل إبراهيم من البوخطاب، وهم أخوته غير الأشقاء، وآل المجيد من البوغفور، وهم أبناء أعمامه الذين تعززت صلته بهم مع اقتران حسين كامل وشقيقه صدام بابنتيه رغد ورنا.

ويبدو أن التمهيد للانتقال لم يخل من عنف داخل العائلة، مُستبقاً العنف الأكبر الذي شهده الحزب لاحقاً مع تصفية «مؤامرة» ١٩٧٩. فقد ذُكر أن نجل البكر الثاني، محمد، هدد بقتل صدام، كما ذُكر أنه شهر مرةً مسدسه عليه. وفي الحالات جميعاً قضى محمد وعائلته في حادث سير «غامض». كذلك تردد أن نجل البكر الأكبر، هيثم، أطلق النار فعلاً على عدنان خير الله فيما كانت الضغوط تتوالى على أبيه كي يتنازل لصدام.

وعدنان خير الله كان ضحية التصدع الآخر الذي ألمّ بالعائلة أواخر الثمانينات، مفضياً إلى إضعاف آل طلفاح الذين ينتمي إليهم. فابن خال صدام وشقيق زوجته ورفيق طفولته وموضع حسده في يفاعته، هو الذي ولاّه لاحقاً وزارة الدفاع. ويبدو أن علاقة الاثنين شرعت تتوتّر إبان الحرب مع إيران لأن عدنان لم يتحمل بعض القرارات الهوجاء التي راح يفرضها صدام على مسار القتال، كما لم يستسغ قسوته في عقاب الضباط والجنود. فحين انتهت الحرب

خلّفت لدى كل منهما مرارة حيال الآخر: فوزير الدفاع، على ما نُسب إليه، استاء من حصر «الانتصار» في الزعيم الأوحد دون سائر العسكريين والضباط والضحايا، فيما استاء الأخير من الهالة التي حظي بها ابن خاله، بصفته وزير الدفاع الذي ارتبط «الانتصار» به شخصياً فيما استقطب محبة ضباطه وجنوده. ولم يخل الأمر من توتر عائلي آخر أدى إليه اقتران صدام، أواخر الثمانينات، بالمدعوة سميرة الشاهبندر، ما ساء زوجته وشقيقة عدنان، ساجدة طلفاح. كذلك تردد أن آل المجيد، ممثلين بحسين كامل، أوغروا صدر صدام على عدنان خير الله بوصفه أبرز ممثلي آل طلفاح. وكائناً ما كان الأمر، ظهر من يتهم صدام بقتل قريبه الذي قضى في أيار (مايو) ١٩٨٩ بتحطم مروحية في الجو.

وفيما كان نجلاه، عدي المولود في ١٩٦٤ وقصي المولود بعد عامين، يكبران انحصرت المواقع المؤثّرة في آل المجيد وآل إبراهيم. فأبناء هذين الجبّين هما اللذان أعادا ترميم مواقع السلطة الأمنية والعسكرية بعد تصفية الانتفاضتين الشيعية والكردية إثر حرب الكويت. لكن يبدو أن التنافس بينهما وانحياز عدي إلى الأولين هو ما أفضى إلى تصفية مواقع الأخيرين. وهنا أيضاً اختلطت الزيجات والقرابات والمنافع. فإلى مصاهرة بيت صدام مع الأخوين من آل المجيد كُتبت التعاسة على المصاهرة الأخرى مع آل إبراهيم. ذاك أن النجل الأكبر، عدي، كان قد اقترن بسجا، ابنة عمه برزان إبراهيم الحسن، وابنة خالته أيضاً تبعاً لزواج برزان من أحلام طلفاح، شقيقة ساجدة، زوجة أخيه صدام. وقد انهار زواج ابني العمين والخالتين وترك الزوج زوجته بائسة محطمة. وما لبث عدي أن أطلق النار متقصّداً في بعض الروايات وبالخطأ في رواية أخرى، على عمه الآخر وطبان فأصابه في رجله. ووطبان، الذي كان يوماً وزير داخلية، هو أيضاً زوج خالة عدي لاقترانه بإلهام طلفاح، شقيقة ساجدة وأحلام، بعدما كانت قد اقترنت للمرة الأولى بهيثم، نجل أحمد حسن البكر.

غير أن المعركة بين النجلين والصهرين التي كسرت شوكة آل المجيد، هي التي فاقت سائر المواجهات العائلية أهمية وبدت أوثق اتصالاً بالمسائل السياسية

والسلطوية المطروحة. فالشقيقان حسين وصدام كامل، وهما ابنا عم بعيدان لصدام قبل أن يصاهراه، فرّا إلى الأردن في آب (أغسطس) ١٩٩٥ مصحوبين بعائلتيهما. وقد اكتسب عملهما هذا خطورته لا من القرابة فحسب، بل أيضاً لأن حسين كامل وزير التصنيع والصناعات الحربية فيما العالم كله يهجس بأسلحة الدمار الشامل المنسوبة إلى صدام. وهذا فضلاً عن دعوته لإسقاط النظام وإعلانه برنامجاً لسلطة بديل وتقديمه معلومات للمخابرات المركزية الأميركية. ولما لم يجد الأخوان أي ترحيب بهما، ولم يعد في وسع عمّان أن تتحملهما، عادا إلى العراق واثقين بتعهد العم أن يعالجهما بالصفح والغفران. لكن السواطير كانت تُسنّ في انتظارهما، فما إن انقضت أيام ثلاثة على العودة حتى تولت العشيرة، في ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٩٦، القضاء عليهما، بعد فصل زوجتيهما، ابنتي صدام، وأطفالهما عن الشقيقين. وفي هذا القتل الطقسي لعب عدي وعلي حسن المجيد الدور الأبرز فاستُخدمت العائلة ضد العائلة تماماً كما استُخدم الحزب، في ١٩٧٩، ضد الحزب.

ولم يبق في الصدارة الفعلية سوى النجلين ومعهما ابن العم المباشر علي حسن المجيد. ويبدو أن تنظيم أمر عدي وقصي قضى بمنح الأول شؤون الثقافة والشبيبة والرياضة والإعلام، بما فيه صحيفة «بابل»، وإيكال ما يتصل بالأمن والحماية للثاني. فهما كان الضجيج يسابقهما وهما يكبران. فما إن شرعا يتصديان للشأن العام، حتى تسببا في إسباغ لقب آخر على والدهما الذي صار، أيضاً، «أب الليثين».

وقد بدأت قصة عدي، المهزوز عصبياً والكريه الذي يذكّر بجلافة والده دون انضباطه وتماسكه، صيف ١٩٨٢. آنذاك أذاعت الصحف العراقية خبر حصوله على أعلى معدلات النجاح في البلاد. وهو ٩٩ في المئة متخرجاً، بهذه الصفة، من الصف السادس العلمي من كلية بغداد. وتكرر الشيء نفسه، بعد أربع سنوات، لدى تخرجه من كلية الهندسة المدنية أولاً بين طلاب جامعة بغداد. وكانت اللبنة الأولى في عمارة سلطته تأسيس «نادي الرشيد الرياضي» عام ١٩٨٥

وعنه صدرت صحيفة «الرشيد الرياضي» التي تميّزت بطباعتها الفاخرة ليُعاد تسميتها بعد ذاك «البعث الرياضي». وفي ١٩٩٠، ووسط تكهنات عن توريثه المبكر، أصدر مجلس قيادة الثورة كتاباً يلزم المعنيين مخاطبة عدي بلقب «أستاذ» الذي تفرّد به قبلاً ميشيل عفلق. فكأن صدام أراد بالتسمية هذه، وكان «الأستاذ» الأصلي قد رحل لتوّه، أن يُحرز انتصاراً رمزياً آخر على ماضيه، محوّلاً «الأب» الصانع إبناً مصنوعاً. وبالفعل أنشأ الأستاذ الجديد «منتدى الأدباء والصحفيين الشباب» الملتفين حول «البعث الرياضي»، فتأمّن له الجمهور الرياضي و«الثقافي» الذي استولى به على نقابة الصحافيين واتحاد الأدباء وجمعيات الفنانين والمصورين الفوتوغرافيين والشعراء الشعبيين. وقد وُحّدت ورُكّزت مصادر السلطة هذه في «المجمّع الثقافي» الذي انتخب عدي رئيساً له. وعلى خطى الوالد جعل يؤسس أجهزة موازية لأجهزة الوزارة، فأقام إذاعة وقناة تلفزيونية للشباب، وغدا رئيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق ورئيس مجلس إدارة صحيفة «صوت الطلبة» التابعة له، فيما تولى ابن عمه عمر سبعاوي التكريتي منصب النائب الأول لرئيس الاتحاد. وبدا من تحصيل الحاصل أن يرأس عدي اللجنة الأولمبية العراقية فأرخى لساديّته التفنّن في اضطهاد الرياضيين سجناً وتعذيباً، لا سيما متى عادوا من مباريات لم يحالفهم الحظ فيها.

وعلى العموم قدم النجل الأكبر نفسه رأس سلطة موازية للإدارات والوزارات، تمثل الشباب في مواجهة الترهّل البيروقراطي، والولاء النقي لصدام في مقابل الولاء المزغول. وهذه السمة الملازمة للنُظم العسكرية والتوتاليتارية حظيت في العراق البعثي بخصوبة مدهشة. فقد وُجد، مثلاً، مكتب الثقافة والإعلام في مقابل وزارة الإعلام، كما وُجدت لجنة شؤون النفط مقابل وزارة النفط. لكن عدي صار، أيضاً، نجم أبناء المتنفّذين، كلؤي ابن عدنان خير الله وزياد ابن طارق عزيز، ممن استخدموا نفوذ الآباء للتجاوز على الناس والتحكّم بالليالي الصاخبة في النوادي المغلقة للنخبة البعثية. ومما عرف به «الأستاذ» بذخ مدهش وولع لا حدود له بتبديل سياراته بما يتلاءم مع ألوان بذلاته، أو العكس،

وقيادته السيارة بسرعة جنونية، والحصول على أية فتاة أو امرأة تعجبه ولو اغتصاباً. فهو يبحث عن اللذة بمرضية تشبه سعيه وراء العنف. وكان هذا الكاليغولا الصغير، إلى ذلك، شغوفاً بالفساد الذي مارسه لفترة قصيرة في الكويت، وعلى مدى سنوات في العراق حيث فرض الخوّات على التجار باسم «صندوق مساعدة الفقراء» الذي أنشأه. ومثل والده، عاش حياة بذخ وقصور ويخوت وسيارات فاخرة. ومثله أيضاً خطا نحو القوات المسلحة فحصل على منصب فريق ضربة واحدة.

بيد أن عدي أقدم، أواخر ١٩٨٨، على قتل مرافق والده كامل حنا جاجو، ما اضطر صدام إلى سجنه ٤٠ يوماً. وقد وجد من يربط القتل بتواطؤ المرافق مع أبيه في زواجه من سميرة الشاهبندر، ضداً على رغبة أم عدي، ساجدة. وبوجه الإجمال خدم بإقدامه على القتل صورة شقيقه الأصغر والأهدأ قصي. لكن عدي، على ما يبدو، ردّ بالتمدد إلى مجالات نفوذ الشقيق الأصغر، معلناً في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤ عن تشكيل جهاز أمني جديد هو «فدائيو صدام». والفدائيون هؤلاء، وهم من ثمار التسييس والتعبئة المفروضين على المدارس والرياضة والنوادي، إنما ارتبط نشوءهم بكثير من الدعاية التي أشاعتها صحف عدي، فقُدّموا أشدّاء صلبين يأكلون الأفاعي ويقترفون، إبان تدريباتهم، أفعالاً مقززة مشابهة. وبعد أربع دورات تدريبية في معسكر خاص أقيم في مطار المثنى، ظهرت هذه القوة بملابسها الصفراء إلى العلن ضامّةً ٧٥٠٠ مجند. ولم تكن المناسبة سوى الاحتفالات بعيد ميلاد الأب القائد.

على أن الفدائيين شاركوا لاحقاً في التصدي لتمرد عشيرة الدليم كما في سحق عائلة حسين كامل إثر عودته من الأردن. وكثيرون منهم انتقلوا إلى الجنوب لترويع الشيعة فعاملوهم بقسوة دموية كانت غربتهم عن الفرات الأوسط تحوّلها غزواً محضاً.

لكن كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ كان شهر يُمن على العراق يخترق بؤسه المريع. فقد تعرض عدي لمحاولة اغتيال كاد يقضي بسببها فخرج من

المستشفى، بعد أشهر طويلة، معاقاً. بيد أن إصابته واقترابه من الموت جعلاه يندفع أكثر فأكثر وراء شهوته وغرائزه. وفي الغضون هذه حُسم أمر الوراثة لصالح قصي الموصوف برصانة أكبر بما لا يُقاس.

ولقيت هدية صدام الثانية لشعبه الاستقبال نفسه: ففي ١٩٨٨ أُعلن عن تخرج قصي بوصفه طالباً أولاً بين طلاب العراق. إلاّ أن النجل الثاني شابه أباه إبان العمل السري أكثر مما شابهه في عجرفته بعد السلطة. فهو منكفئ ومواظب يمارس قسوته القصوى بالكتمان، فيسكر ويموّه عن نفسه بتصفية المساجين، إلاّ أنه يفعلها في الزنازين والأمكنة البعيدة عن عيون الرقباء منتقياً منهم السياسيين الذين يجري تصويرهم خطراً على النظام. فقصي، على عكس شقيقه الأكبر، لم تستهوه الأضواء من أي نوع كان فابتعد في المدرسة والجامعة عن الأبهة، وعزز موقعه بزواجه من سَهر، ابنة الفريق التكريتي ماهر عبد الرشيد، أحد «أبطال» الحرب مع إيران في أطوارها الأولى. وبرصيد أمني أبرزه المشاركة في حماية والده على رأس شبان العشيرة، تولى قصي رئاسة المكتب العسكري كما انتخب عضواً في القيادة القطرية للبعث.

وهنا أيضاً تشابك العائلي بالسياسي. ففي أواخر الحرب مع إيران عُزل ماهر عبد الرشيد مع ضباط آخرين اتهموا بالعجز عن استعادة الفاو سريعاً. ومن ناحيته تخلى قصي عن سهر مع وضع أبيها في الإقامة الجبرية ومنعه من الظهور في بغداد. واكتملت محنة العائلة بمصرع الطيار طاهر رشيد، شقيق ماهر، في حادث جوي «غامض».

الشيء الوحيد الذي تكرر بإيقاع ثابت هو أن الأقارب هم الذين كانوا يتولون الأجهزة الأمنية في لحظات حظوتهم برضا صدام. وهذا ما خلق نوعاً من المماثلة بين الأمن، بوصفه الحرز الحريز للنظام، وبين العائلة. فالأخ غير الشقيق، برزان، تولى رئاسة دائرة المخابرات التي تولاها لاحقاً ابن خالة صدام فاضل سلفيج. كذلك شغل المنصب نفسه سبعاوي شقيق برزان، كما شغل شقيقهم

الثالث وطبان وزارة الداخلية. وأسس حسين كامل «جهاز الأمن الخاص» في ١٩٨٢ وتولاه، يساعده فيه قصي الذي حلّ فيه محله بعد هربه إلى الأردن.

وفي النهاية استقر الأمن العراقي على خمسة أجهزة يمسك بها الأقارب، فتتقاطع في أدوارها وتتلابس فيما يتحكم بها تنافس يحول دون إحراز أي منها قوة فائضة تهدد مجمل النظام. وظل الأهم «جهاز الأمن الخاص» الذي نشأ إثر محاولة الاغتيال التي تعرض لها صدام في مناخ الحرب مع إيران. فالجهاز هذا ذراع الحماية الأبرز، خصوصاً حماية الزعيم نفسه. وهو المسؤول عن «الحرس الجمهوري الخاص» الذي تفرع عن «الحرس الجمهوري» بإشراف قصي. كذلك يحرس الأمن الخاص ويتجسس على الوزراء والمسؤولين مهتماً بالعمليات الأمنية ضد الشيعة والأكراد وباقي المشتبه بهم. وهو من يشتري الأسلحة والتقنيات من الخارج كما يضمن تشغيل الصناعات الحربية الأكثر استراتيجية فيما يُبقي عينه ساهرة على باقي الفروع الأمنية. أما «الحرس الجمهوري الخاص»، أو «قوات الحماية الخاصة»، فنشأ في ١٩٩١ بعدما تضخم «الحرس الجمهوري» وصار من الصعب التأكد من ولائه المطلق. وهذا أيضاً مما يشرف عليه قصي. فالحرس الخاص، وتعداده ما بين ١٥ و٢٦ ألف رجل، هو من يُعهد إليه الأمن الخاص تنفيذ الحماية المباشرة، فضلاً عن ضمان الطرق المؤدية إلى بغداد.

ولئن ورث البعث «جهاز الأمن العام» عن الدولة العراقية منذ تأسيسها في ١٩٢١، إلاّ أنه غيّره تماماً. فقد غدا أقرب إلى بوليس سياسي بالمعنى السوفياتي للكلمة، يُعنى بالظاهرات المقلقة للسلطة في المجتمع عموماً بما فيه الحزب الحاكم. أما قبضته الضاربة «قوات الطوارئ» فيقودها، كما يقود الجهاز برمته، رافع عبد اللطيف طلفاح التكريتي.

كذلك ورث البعث «مديرية الاستخبارات العامة» عن الدولة العراقية في ١٩٣٢، ليركّز اهتمامها على الدول والأنظمة المجاورة، لا سيما متى ربطتها علاقات سيئة بالعراق، فضلاً عن متابعة سلك الضباط ورصد المعارضين في

الخارج واغتيالهم متى لزم الأمر. وقد حظي الجهاز المذكور باهتمام المخابرات السوفياتية (كي جي بي) وتدريبها أكثر مما حظيت الأجهزة الأخرى.

وبدورها انبثقت «المخابرات العامة» عن حزب البعث نفسه وتولى إدارتها العامة طاهر عبد الجليل الحبوش التكريتي. والمخابرات هذه فرعان داخلي وخارجي. وإذ تغلغل عناصرها في السفارات العراقية في الخارج جاعلينها نقاط ارتكازهم، شمل مجال عملها البعثيين والناشطين السياسيين والسفارات والأجانب المقيمين في العراق، فضلاً عن متابعة أعمال التخريب التي يُشتبه بها معارضون حقيقيون أو مُتخَيّلون.

وأخيراً، هناك «جهاز الأمن العسكري» وهو أصلاً فرع من الاستخبارات، نشأ في ١٩٩٢ وتولاه خليل ثابت التكريتي. وهو يرصد الجيش أساساً، لكنه مباشر الصلة بالرئيس دون المرور في حلقات وسيطة.

وفي وظائفه ربما كان برزان التكريتي أهم شخصيات النظام العراقي لجهة التقاطع بين العائلي والأمني، كما بين السياسي والمالي، فضلاً عن الداخلي والخارجي. فبين ١٩٧٤ و١٩٨٣ تولى مديرية المخابرات فكان المسؤول المباشر عن أعمال قتل حصلت في العراق والمنافي وعن أعمال تهجير حلّت بالعراقيين في بلدهم. وفي الغضون هذه عمل مصرفياً لأخيه حتى قيل إنه أشرف على تحويل عشرات بلايين الدولارات إلى حسابات مصرفية في الخارج. فحين سُلّم سفارة بلده في الأمم المتحدة في مقرها بجنيف، بين ١٩٨٨ و١٩٩٨، أنشأ شبكة بالغة الاتساع لغسل الأموال تضم ما ينوف على مئة حساب بنكي. وقد استُخدم بعض عائد المال المغسول هذا في تمويل شبكة موازية من العملاء العراقيين ترصد المعارضين في أوروبا ومناطق أخرى بإدارته المباشرة. ورغم هذا، سقط برزان بسبب تردي علاقته مع عدي بوصفه الصهر الذي لا يُطاق. فالعائلة ذات النسبة المرتفعة جداً في زيجاتها الداخلية، باتت الأداة الأولى للسلطة وأداة تقويضها في آن.

وفي الحالات كافة ازداد ضيق هذه العناكب الأمنية ـ العائلية وتضاعف انغلاقها مع الحصار، كما تعاظمت تناقضاتها الداخلية. فما بين تردٍ اقتصادي وانحسار في قاعدة النظام وفي نطاق اشتغاله، احتلت شللية الأمن والمؤامرة حجماً غير مسبوق. فالعراق، مع التكارتة وأهل العوجا، حُكم بعائلة لا تاريخ لها في التعليم والمؤسسات والاقتصاد الحديث ولا في الانفتاح على العالم الخارجي. عصبيتها وجدت تعبيرها في الزيجات الداخلية، كما وجدت في البعث، الجمهوري والراديكالي، قاطرتها إلى السياسة. غير أنها لم تكتفِ بتعطيل السياسة بل غدت سلالة ملكية ممعنة في الفساد، حتى إذا انكمش ريعها وتراجعت هيبتها وارتدت عليها عصبيتها وزيجاتها التي استخدمتها في تمتين السلطة، تكشّفت عن مكائد وعفن وانحطاط. هكذا انقلب المكان الذي أريد حصر الدم والسلطة والثراء فيه ليصير، أيضاً، مكاناً تُحصر الأزمات فيه. وفي الغضون هذه، ظل التوسع الأمني القاسم المشترك بين الطورين والمهمتين: فكما هو شرط تمتين الحكم في يد العائلة فإنه شرط التحكم بالعائلة نفسها من قبل هذا الجب أو ذاك، وهذا الشخص ضد ذاك.

وبدا الجيش، بين أدوات السلطة ومؤسساتها، في مقدم من يدفعون كلفة التوسع المذكور. فهو موضع الرقابة الأمنية الدائمة إلاّ أنه، كذلك، مادة تكييف متواصل. فإلى تبعيثه المتواصل وإثقاله بالمفوضين الحزبيين والأجهزة المدنية، وإلى اصطباغ قياداته بلون تكريتي طاغ، تعرض للتهميش المتنامي. فقد سرح الكثيرون من كبار ضباطه على دفعات، وأبعد العسكريون عن مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية، وتولى قيادتهم بعض من لا يملكون أياً من مواصفات القيادة وشروطها، كعلي حسن المجيد وحسين كامل.

والواقع أن الجيش عومل هكذا في طوري الصعود والتفسخ. فبعدما عدّ أفراد القوات المسلحة، في ١٩٨٠، عشية الحرب مع إيران، ٦٧٧ ألفاً، أي خُمس القوة العاملة النشطة اقتصادياً، خُفض لكن هذا العدد البالغ الضخامة، والمناط به امتصاص البطالة، بنسبة ٤٥ في المئة بعد حرب الكويت لصالح أجهزة الأمن

المتكاثرة والمتضخمة والمعنية بحماية النظام والعائلة وأجبابها قبل كل شيء. هكذا استقر على ٣٧٥ ألفاً يتولى أمانة سر قيادتهم العامة علي عبد الرشيد التكريتي، ويتولى قيادة سلاحهم الجوي مزاحم صعب التكريتي، يقابلهم ٧٠ ألفاً من «الحرس الجمهوري». وكان هؤلاء الأخيرون، ممن يقودهم ماهر سفيان التكريتي، يحظون بمعاملة أفضل ومرتّبات أعلى. أما الحزب فاتخذ مساراً آخر. فقد استمر الاهتمام بزيادة عدده الذي ارتفع في ١٩٧٦ إلى ٥٠٠ ألف ما بين عضو عامل ومؤيد ونصير. لكن الارتفاع الصارخ وغير الطبيعي الذي جعله، بعد ثلاثة أعوام، مليوناً و٨٠٠ ألف، دلّ على التراخي في شروط الترقي وفي الانضباط والتراتب الصارم. واستمر هذا المنحى مذّاك حتى تفاوتت التقديرات لأواخر التسعينات بما بين مليونين ونصف المليون وخمسة ملايين. وفي الآن نفسه استمر العمل بالقانون الرقم ٢٠٠، الصادر في ١٩٨٢، والذي يعاقب بالإعدام من يعتنق «غير فكر البعث».

بيد أن الباحث عن ميشيل عفلق في هذا الحزب و«فكره» لن يرى شيئاً يُذكر. فالحزبيون صاروا «أبناء صدام» تماماً كما بات «فكر» البعث امتداداً لعبادته. ولئن غدا البعثيون مجرد جهاز متضخم ومتنفّع، بقي من التشدد في معايير الترقّي ما يطاول الولاء للزعيم والمرضيّ عنهم في العائلة. ومنذ ١٩٦٨ توالى انحسار نسبة الذين حصلوا على تعليم جامعي بين أعضاء القيادة القطرية لينتهي الأمر، في التسعينات، تبويئاً للأمية في الموقع القيادي. وتكفي نظرة عجلى إلى الذين اصطفاهم صدام كي يقود بهم الحزب والدولة والجيش، لنستدل على المقياس الحاكم. فهؤلاء الذين صنعهم هو نفسه هم الذين تصدّروا، وهم كانوا يتصدّرون بالقدر الذي يفتقرون فيه إلى المقوّمات بما يحوجهم أكثر إلى أن يكونوا مصنوعين. فعزت إبراهيم الذي سمّاه نائباً للرئيس وفريقاً أوّلَ ونائب قائد القوات المسلحة ونائب أمين عام القيادة القطرية، بائع ثلج متجوّل لم يحظ بغير تعليم ابتدائي بسيط. ولم يكن طه ياسين رمضان أكثر من عريف بعثي في الجيش لينتهي نائباً لرئيس الجمهورية. أما علي حسن المجيد فقفز من نائب ضابط إلى فريق أول

ووزير دفاع، كما قفز حسين كامل من شرطي في موكب حماية خير الله طلفاح ثم في فريق ساجدة، ابنة خير الله وزوجة صدام التي ذُكر أنه «سحرها»، إلى فريق أول ووزير دفاع وتصنيع حربي، متولياً المهمة التي أُنفقت عليها بلايين الدولارات وصارت شاغلاً كونياً. وحمل عبد حمود، أيضاً، لقب فريق كما تعاطى في ملف أسلحة الدمار، هو الريفي المحدود المؤهلات ما خلا مرافقة صدام. وأطلق انقلاب البعث في ١٩٦٨ برزان التكريتي من سجنه حيث قضى بعض شبابه بسبب جريمة اتُّهم بارتكابها، ليجعله مديراً للمخابرات فسفيراً. وبات نبيل نجم التكريتي، المضمّد في «مستشفى الطفل العربي» ببغداد، سفيراً فوكيلاً لوزارة الخارجية، وتحول نائب الضابط عبد الغني عبد الغفور وزيراً وعضواً لمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية.

ومنذ ١٨ آذار (مارس) ١٩٨٠، وبقصد الإيحاء بحياة سياسية من دون أحزاب، أنشئ «مجلس وطني» أو برلمان يُنتخب أعضاؤه بالاقتراع العام لولاية مدتها أربعة أعوام. لكن هذه العادة المعروفة في أنظمة الاستبداد حين تبحث عن واجهات «ديموقراطية»، بلغت في العراق مدى كاريكاتورياً لم تبلغه «برلمانات» الأنظمة المشابهة. ووصلت الكاريكاتورية إلى أبعد ما تصل في ١٥ تشرين الأول ١٩٩٥، وكان قد مسح شاربيه للتوّ بدم حسين كامل وأخيه. فقد أجرى أول استفتاء حول رئاسته منذ توليه السلطة فنال ٩٩,٩٦ في المئة. ثم كرر التجربة نفسها في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٢ فأعيد انتخابه رئيساً لسبعة أعوام أخرى بموافقة ١٠٠ في المئة من الناخبين الذين شاركوا بنسبة ١٠٠ في المئة من السكان.

الفصل السابع عشر

ختام بلا مسك

لم تكن الهزيمة في الكويت كسائر الهزائم التي حصدها صدام. كانت، في الحقيقة، أم هزائمه التي سمّاها أم معاركه. فالولايات المتحدة الأميركية جعلت من الثوابت الملزمة لإداراتها، على اختلافها، أن لا تتعامل مع الرئيس العراقي. وهذا ما رسم بغداد هافانا أخرى في ظل كاسترو. فقد تقرر هذه الإدارة أن تحاصره وتحتويه، وقد تقرر تلك أن تسقطه، لكن المشترك أن واشنطن، كائناً من كان حاكمها، لن «تعيد تأهيله». وبسبب تفسخ الاتحاد السوفياتي الذي افتُتحت به التسعينات صارت للموقف هذا قوة قدر لا يُرَدّ. وحتى لو اعترف صدام بإسرائيل وانضم إلى الزعماء العرب الذين وقّعوا الصلح معها، وهو ما تداولته معلومات وترجيحات صحافية، فإن السيف سيبقى مسلّطاً على عنقه.

والهزيمة في الكويت مهّدت، كذلك، لتطبيق قرارات مجلس الأمن، لا سيما فرض الحصار. فالتحالف المنتصر، الذي آثر التخلي عن انتفاضتي الشيعة والأكراد، آثر أيضاً ترك العراق كله على حاله. فالمنتصرون لم يفكّروا في التوظيف السياسي لانتصارهم العسكري. فهم لم يفرضوا على نظام بغداد أن يفتح ذراعيه للمنفيين السياسيين ولا لتشكيل الأحزاب أو إدخال الكتب أو تأسيس الصحف. لا بل لم يهتموا بمصالح شركاتهم التي كان في وسعها أن تفد إلى العراق وتستثمر وتُملي وقائع مغايرة، اقتصادية ومن ثم سياسية. وبكلمة، لم يعبأوا بإنماء الأسباب التي تقوّض النظام من داخله. على العكس تماماً، فرضوا عليه حصاراً مُحكماً وقع ظلمه الشديد على العراقيين أنفسهم.

فإذا قيل بالمسؤولية الجماعية للشعوب والمجتمعات التي تنجب أنظمة طاغية ومحارِبة من دون أن تزيحها، بقي أن للمسؤولية الجماعية حدوداً هي العقاب الجماعي. فكيف حين يهبط العقاب على من هم الأقل مسؤولية فيما لا يتأثر المسؤول الأول والمباشر إلاّ قليلاً؟ وفي عقابها الجماعي هذا أظهرت الولايات المتحدة قسوة نادرة لم ينافسها إلاّ الغباء السياسي. فالعزل الذي يذكّر بأخلاقيات القرون الوسطى، حيث كانت تُسوّر المدن ويُترك للطاعون أن يفتك بها، أفاد صدام على حساب المجتمع وعزز السلطة، بوصفها أداة قمع، على حساب الدولة، بصفتها مصدر خدمات ومنافع.

وبدا حل كهذا مُريحاً لإدارة الرئيس جورج بوش الأب المعنية بالمصالح الاستراتيجية لأميركا أكثر بكثير مما بـ«بناء الأمم». غير أنه بدا مُريحاً لحلفائها الإقليميين على الأخص. فتثبيت العراق على حاله وعزل تأثيراته على الخارج وتأثيرات الخارج عليه، يطمئنان الأتراك في الشمال ممن يقضّ الهاجس الكردي مضجعهم، كما يطمئنان الخليجيين في الجنوب ممن لا يريدون أن يسمعوا بمشكلة شيعية. ومن خارج التحالفات، لا تُبدي إيران الإسلامية عواطف مختلفة. فهي التي تجمع إلى راديكالية مناهضة لأميركا كرهاً مُرّاً لصدام، يُسعدها تجميد الصراع الأميركي ـ العراقي عند النقطة هذه، بقدر ما يُحرجها احتدامه واضطرارها إلى الانحياز إلى أي من طرفيه.

وبدورها وجدت إدارتا بيل كلينتون في التجميد والاحتواء ما يُقنعها. فهي، أصلاً، كانت فاترة الهمّة في السياسة الخارجية. أما القليل من الاستثمار على الجبهة هذه فحاولت تركيزه على أزمة الشرق الأوسط، لا سيما وقد أُنجزت تسوية أوسلو الفلسطينية ـ الإسرائيلية عام ١٩٩٣.

وفي هذه الغضون راحت العقوبات تفتك بالعراقيين. صحيح أن الخسائر التي تسببت بها للاقتصاد الوطني لم تتجاوز الـ ١٥٠ بليون دولار من أصل ٨٣٠ بليوناً تكبّدها العراق في ظل صدام، غير أنها توّجت المسار المديد الذي ابتدأ مع

الحرب على إيران في ١٩٨٠. فكانت، قياساً بقدرات البلد وطاقاته، أشبه بقطرة إلاّ أنها من النوع الذي يجعل الإناء يطفح. ولأنها أصابت المدنيين بالأساس بدت نتائجها الإنسانية مروّعة حقاً.

ففي ١٩٩٠ فرض مجلس الأمن العقوبات التي تحظّر التجارة مع العراق لإخراجه من الكويت، وبعد تحرير الأخيرة تم مطّها لتشمل تسليم أسلحة الدمار الشامل التي تملكها بغداد فضمنت معاهدة الاستسلام، في ١٩٩١، أن تسلّمها خلال ١٥ يوماً. وصدام لئن لم يفعل إلاّ أن فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة (أونسكوم)، والتي اضطر العراق إلى الموافقة عليها في ٦ نيسان (أبريل)، فعلت. وعلى رغم مماطلات وعراقيل عدة وضعتها بغداد في وجهها، نجحت أونسكوم في تدمير قسم ضخم جداً من تلك الأسلحة.

وبالفعل كانت السيادة العراقية تتآكل على الأصعدة جميعاً. فالمفتشون يتصرفون بوصفهم سلطة موازية على الأرض. وفي الجو ما لبثت أن ترسّخت منطقتا حظر على الطيران شمالية وجنوبية. وإذ خرج معظم كردستان من حظيرة الدولة، راحت القوات التركية تتقدم، كلما عنّ لها، داخل أرض العراق بحجة مطاردة المقاتلين الأكراد. وبدوره مضى صدام يردّ على هذه التحديات باحتفالات «النصر» وبأدوات رمزية، بل وثنية. فقد جعل صورة جورج بوش الأب جزءاً من أرضية مدخل فندق الرشيد ببغداد، تطأها أقدام من يدخلونه، وحين اختار طرقاً «أجدى» حاولت أجهزته الأمنية اغتيال بوش، وقد صار رئيساً سابقاً، لدى زيارته الكويت في نيسان ١٩٩٣.

لكن التحالف الأميركي ـ البريطاني استمر، وهو يحاصر العراق ويحتويه، يخوض ضده الحروب الصغيرة والمتقطعة. فبين ١٣ و١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٩٣ شنت قواته غارات على الجنوب وعلى مصنع في ضواحي العاصمة، ما تسبب بسقوط ٤٤ قتيلاً. وفي ٢٧ حزيران (يونيو) أُطلق ٢٣ صاروخ «توماهوك» على مقر الاستخبارات في بغداد في «رد مباشر» على محاولة الاغتيال في

الكويت، ما أدى إلى مقتل ستة أشخاص. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٤، حشدت بغداد قوات قرب الحدود الكويتية «رداً» على إرسال القيادة الأميركية ٢٩ ألف جندي إلى تلك الرقعة. وبعد خمسة أشهر فقط كانت المحاولة الانقلابية «الأكثر جدية» التي تعرّض لها صدام وحكمه، مرعيةً من وكالة المخابرات المركزية الأميركية.

ودامت لعبة القط والفأر طويلاً بين السلطة وفِرق التفتيش. فما بين آذار (مارس) وحزيران ١٩٩٦ مُنعت الفِرق من الوصول إلى مواقع عسكرية حساسة. وفي ٢١ حزيران ١٩٩٧ طلبت الأمم المتحدة من العراق أن يسمح بتفتيش المواقع المتنازع عليها ثم، في ٢٩ تشرين الأول، طلبت بغداد سحب المفتشين الأميركان من الفِرق ثم طردتهم ليعودوا في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر). وفي الموازاة كانت واشنطن ولندن تواظبان على رفض رفع العقوبات ما دام صدام في السلطة.

لقد تصرف العراق تصرف من يريد التخلص من التفتيش والتملص من تعهداته، تؤيّده في هذا عواطف عربية واسعة وعواطف عالمية لا يُستهان بها. وكانت الأخيرة مدفوعةً بعدائها للحصار لأسباب شتى: ففي الخانة هذه وقف بعض ذوي النزعة الإنسانية، خصوصاً في أوروبا، ممن هالتهم النتائج التي ترتبت على غذاء العراقيين ودوائهم وتعليمهم، كما وقف يساريون مناهضون للعولمة الموصوفة بالأمركة، وآخرون مناوئون لأميركا يبحثون عن مواجهات معها تفتح الجبهة التي أغلقها الانهيار السوفياتي، وبعض القوميين العنصريين ممن تضامنوا مع بغداد وزارها قياديون منهم، كجان ماري لوبين الفرنسي وفلاديمير جيرينوفسكي الروسي أو يورغ هايدر النمساوي. أما عربياً، فكان الدافع الأقوى الشعور بوجود «كيل بمكيالين»، واحد متسامح مع إسرائيل وانتهاكاتها للفلسطينيين وآخر متشدد مع العراق. وبدت هذه الحجة معطوفة على أخرى مفادها وجود خطة مُحكمة لتقوية إسرائيل عبر إضعاف بلد عربي يوصف بالقوة.

وفي رفض هذه الكتلة العريضة سياسةَ الحصار لم تُعدم الحجج البيّنة من نوع خضوع الأمم المتحدة، بعد انتهاء الحرب الباردة، للولايات المتحدة، وعجرفة فِرق التفتيش، وظهور دلائل على تعاونها مع الدولة العبرية في جمع المعلومات وتبادلها. وكائناً ما كان الأمر وُجد ما يكفي من الأسباب لاستمرار المواجهات. وما بين ١٣ و٢٢ كانون الثاني ١٩٩٨ توقف العراق عن التعاون بحجة أن الكثيرين من أعضاء الفِرق أميركان وبريطانيون، كما منعهم من تفتيش المقار الرئاسية، وفي ٣١ تشرين الأول تكرّس وقف التعاون، لكن بغداد تراجعت في ١٤ تشرين الثاني فسمحت للفِرق باستئناف عملها.

بيد أن الأخيرة انسحبت من مواقعها، في ١٦ كانون الأول (ديسمبر)، لأن العراق لا يوفّر التعاون المطلوب. وبدورها أوقفت بغداد مجدداً، في العام التالي، كل تعاون مع أونسكوم في تكرار مضجر لأحداث العامين الفائتين. وقد توتر الوضع في صورة خطيرة أواخر ١٩٩٨ حيث شنت القوات الأميركية والبريطانية، خلال ١٦-١٩ كانون الأول، عملية «ثعلب الصحراء». هكذا، وعلى مدى أربعة أيام، كيلت ضربات جوية للعراق فأُطلق ٥٠٠ صاروخ ذُكر أنها تستهدف برامج التسلح النووية والكيماوية والبيولوجية.

والحق أن المساجلة على ضفتي الصراع حفّت بها ألغاز كثيرة. فالعراق مضى يؤكد على خلوّه من أسلحة الدمار بعدما دمرت فِرق التفتيش، في ١٩٩١ و١٩٩٤، الكثير الذي كان موجوداً. كذلك تردد، في أوساط متعاطفة معه، أن الضربة الإسرائيلية لمفاعلي تموز أنهت، منذ حزيران ١٩٨١، تطوير برامج الأسلحة الفتاكة. فإذا ما احتفظت بغداد بعد ذاك بكميات محدودة من اليورانيوم، فإنها مما دمرته الفِرق. وفي الحالات جميعاً، فالحصول على قنبلة يستدعي مواد يصعب على صدام إحرازها، وعلى تجهيزات ضخمة الحجم لا تقبل الإخفاء. وقيل أيضاً إن حسين كامل حين استجوبته المخابرات المركزية الأميركية في عمان لم يُدلِ بأية معلومات مفيدة، علماً بأن مصلحته كانت تستدعي ذلك. وفي المقابل، لم تتخلّ الولايات المتحدة عن شكوك ذات خلفيات متفاوتة التعقيد.

فعُظام صدام من النوع الذي لا يكتمل بغير أسلحة عُظامية سبق أن استخدم الكيماوي منها في حلبجة الكردية. أما ما فعلته فِرق التفتيش فلم ينته، فيما يستحيل أن ينتهي بشكل طبيعي وسط تضييق ما كانت بغداد لتمارسه لو لم تكن تخفي شيئاً. أما حسين كامل فيُستبعد التعويل على كلامه لأنه، هو الآخر، مسؤول عن المخالفات الكبرى. وما عودته إلى بغداد، في حساباته الواهمة على الأقل، غير برهان على أنه لم يكن ينوي القطع مع عمّه صدام حين هرب منه. وقد ذهب البعض أبعد مستشهدين، للتوكيد على «عراقة» المشروع الهيولي لصدام و«تجذّره»، بما انكشف في ١٩٨٩. فعامذاك كانت الفضيحة التي عُرفت بـ «المدفع العملاق» حين أخلّت شركة «ماتريكس تشرشل» البريطانية للهندسة بقوانين التصدير البريطانية، مزوّدةً العراق تسهيلات تتيح له بناء مدفع تصل نيرانه إلى إسرائيل. ومن يدري أية مدافع عملاقة أخرى، وأية أسلحة أخرى أفتك وأخطر يتولى صدام عبر وسطائه الدوليين شراءها وتسريبها؟

على أن المساجلة ذكّرت بأمور لم تكن الولايات المتحدة وبريطانيا راغبتين في التذكير بها. وكان لهذه أن أطلقت ما لا حصر له من عناوين تتصل بـ «أخلاقية» السياسة الخارجية لدول الغرب، وبدور الخارج في تعزيز استبداد الداخل العراقي. ففي استعادة قصة المدفع العملاق تبيّن أن وزراء في حكومة المحافظين صادقوا على شهادة التصدير. وأهم من هذا ما قدمته الولايات المتحدة للعراق من عون إبان حربه مع إيران. ووسط المعمعة أحس الفرنسيون، بصورة خاصة، بالحرج. فعلاقات بغداد الحارة مع باريس إنما تعود إلى حزيران ١٩٧٢ حين اتفق «السيد النائب» مع الفرنسيين على بيعهم ربع إنتاج كركوك بالسعر السابق على قانون التأميم. وبعد عودته من باريس منحه مجلس قيادة الثورة «وسام الرافدين» لأنه، بين أمور أخرى، طوّر العلاقات مع فرنسا. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٧٥ استقبل رئيس الحكومة يومها جاك شيراك صدام حسين ووصفه بأنه صديق شخصي، كما اصطحبه لزيارة محرك نووي فرنسي قبل أن يستضيفه، في منزله، لعطلة نهاية الأسبوع. وإذ سمّت الصحافة شيراك «جاك العراق» يومها تلاعباً على

فارق الاسمين بالفرنسية، اشترت بغداد، في العام نفسه، المفاعلين النوويين المصممين لإنتاج البلاتونيوم. ولئن دمرتهما إسرائيل، بعد ست سنوات، ولم يكن المهندسون الفرنسيون قد أكملوا بناءهما، ذُكر أن رئيس الجمهورية فرانسوا ميتران تعهد غاضباً إعادة البناء. ولم يفعل الفرنسيون بالطبع، لكنهم زوّدوا بغداد بخمس مقاتلات من طراز «سوبر أتندار» كما أعطوها صواريخ «أكزوسيت». وعلى امتداد الحرب مع إيران وحتى الحظر والمقاطعة، باعت فرنسا العراق أسلحة بقيمة ٢٥ بليون دولار لم تستوفِ بعدُ كامل أثمانها.

وكانت روسيا شريك فرنسا في الارتياب. فهي، في تلميحات واشنطن وتسريباتها، من حاول إنقاذ صدام قبيل اندلاع حرب الكويت حين توجه يفغيني بريماكوف إلى بغداد مندوباً للرئيس السوفياتي يومها ميخائيل غورباتشوف. وإذ أصرّ الروس على أنهم إنما يسعون إلى تجنّب الحرب، ألمحت واشنطن إلى مخاوفها من وجود بقايا أوهام امبراطورية لدى سيد الكرملين الإصلاحي. وبدا الحاسم، في رأيها، أن ديون موسكو على بغداد، ومعظمها عسكري، تنوف على ثمانية بلايين دولار هو المبلغ نفسه المستحق لباريس على بغداد.

في مطلق الأحوال عانى العراقيّون الأمرّين من جراء الحصار المتمادي. فنسبة الذين هبطوا منهم إلى ما دون خط الفقر صعدت إلى ٧٥ في المئة، وبعدما كان الدولار الأميركي يساوي دينارين غدا يساوي ألفي دينار. كذلك ارتفعت نسبة وفيات الأطفال إلى ٥٨ في الألف قياساً بـ ٨ في الألف في البلد الذي يفرض الحصار، الولايات المتحدة. وأقرت التقارير الدولية أن العراق صار في ١٩٩٧ «من أعلى بلدان العالم في معدلات وفيات الأطفال، وأن نسبة السكان الذين يستطيعون بصورة منتظمة الحصول على مياه نقية لا تزيد على ٤١ في المئة».

وعلى عكس ما أراده الراغبون في إسقاط صدام، زاد اعتماد السكان على الإمدادات الإنسانية من سيطرة السلطة على مقدّراتهم. وبات في وسع النظام، بالتالي، أن يتنصّل من الالتزامات التي وفّرها إبان فورة النفط وأسعاره. فقانون

التعليم الإلزامي والمجاني الرقم ١١٨ الذي صدر في ١٩٧٦، مغطياً الفئة العمرية ٦ إلى ١١ سنة، سُحب من التداول. وانخفضت النسبة الإجمالية للانفاق على التعليم من الدخل الوطني إلى ١ في المئة عام ١٩٩٤، كما أغلقت قرابة ٩٠٠ مدرسة بين ١٩٩٠ و١٩٩٤. ومنذ ١٩٩٥ حيث راحت تتزايد الضرائب والرسوم عموماً، فتم تحميل الطلبة أكلاف صيانة مدارسهم. لكنْ في ١٩٩٨ قُدّر أن حوالى نصف تلاميذ المدارس غدوا بلا مقاعد. ومن مجموع الطلبة المدرسيين والجامعيين الذين قُدّروا، في ٢٠٠٠، بنحو أربعة ملايين وصلت معدلات الرسوب إلى ٧١ في المئة. ذاك أن الفقر والاضطرار للعمل أو التسوّل، معطوفين على العنف المنزلي والتوتر الاجتماعي، مكّنت الشارع على المدرسة. ولما راح الأب يتداعى في البيت، ومثله المعلّم في الصف، جُعلت المسافة لاغيةً بين الشارع ذاك وصدام الذي هو، بين نعوته الأخرى، أب ومعلّم.

بيد أن النصف الثاني من التسعينات سجّل اختراقاً نسبياً. ففي ١٤ نيسان ١٩٩٥ اعتمدت الأمم المتحدة صيغة «النفط مقابل الغذاء»، فسمحت للعراق الذي رفض القرار عند صدوره، أن يبيع بعض ذهبه الأسود مقابل ضرورياته في المأكل والدواء وباقي السلع الأساسية. وبالفعل خُففت الأزمة من غير أن تُزال. فالقرار ٩٨٦ هذا، والذي يسري لستة أشهر تقبل التجديد، عكس نفسه على المجالات الحياتية عموماً: فمثلاً، تقلّصت حالات الهرب من المدارس من ١٥٠ ألف حالة في ١٩٩٥ إلى ٧٠ ألفاً في ١٩٩٨. على أن ما اعتُبر مكسباً برفع حصة الإنفاق السنوي على التعليم إلى ٢٣ مليون دولار، لم يُنسِ الكثيرين أن الحصة نفسها كانت بلغت ٣٢٠ مليوناً في ١٩٨٨.

لكن الإلحاح الأميركي على التفتيش، في صيغة أو أخرى، لم يفتر. ففي كانون الأول ١٩٩٩، مرر مجلس الأمن القرار ١٢٨٤ الذي يرسم أسس نظام تفتيش جديد. وعلى ضوئه نشأت لجنة الأمم المتحدة للمراقبة والتدقيق والتفتيش (أنموفيك) خلفاً لأونسكوم، طالبة من بغداد أن تتيح لمفتشيها «العبور الفوري غير المشروط، وغير المقيّد، إلى كل منطقة وإلى جميع المناطق». وبدوره رفض

العراق. وتقدمت الولايات المتحدة وبريطانيا، في ٢٢ أيار (مايو) ٢٠٠١، بمشروع «العقوبات الذكية» الذي ينص عملياً على رفع كل القيود عن التجارة المدنية ليعزز، في المقابل، مراقبة السلع ذات الطبيعة العسكرية وتهريب النفط. ولم يتم تبني المشروع الذي رفضه العراق وهددت موسكو، مدعومة من باريس، باستخدام الفيتو ضده. لكن مجلس الأمن تبنّى، في ٨ تشرين الثاني ٢٠٠٢، القرار ١٤٤١ مطالباً بغداد بكشف برامجها لإنتاج أسلحة كيماوية وبيولوجية ونووية وصواريخ باليستية. وهكذا استأنف خبراء الأمم المتحدة، بعد أيام، عمليات تفتيشهم التي رضخ لها صدام «من دون شروط».

والحق أن سجال العقوبات كثّف سجالات عدة، فالولايات المتحدة واثقة من وجود أسلحة الدمار، إما لأن تدميرها لم يكتمل أو لأن صدام لا يزال يراكم ما يتيسّر له منها. والعراق ومؤيدوه يرون في السلوك الأميركي ذرائع تُقصد من ورائها غايات أخرى، بعضها يتصل بالشرق الأوسط وبعضها بالهيمنة الاستراتيجية ذات المدى الكوني. وعلى العموم تبدّى أن الوسط العاقل والمؤثّر معدوم بين صدام وأميركا. ففرنسا وروسيا بدت مصالحهما المالية والسلاحية مع العراق مصدر مواقفهما. أما «الشارع العربي» المؤيد لصدام فلم يسترع انتباهه أن الحرب وحدها بديل الرقابة والتفتيش. وفي غمرة الحماسة التي خانها الإكتراث بمعاناة العراقيين على يد حكمهم، تركّزت الحساسية على المعاناة التي يخلّفها الحصار. وغني عن القول إن نزعة إنسانية مسيّسة وانتقائية إلى هذا الحدّ عاجزة عن إقناع الولايات المتحدة وشطر من العالم بإنسانية مقاصدها وقاصرة، بالتالي، عن إحداث التأثير الذي تتوخّاه.

وصدام، بدوره، لم يتباطأ في استثمار المشاعر التي حرّكها الحصار. ففيما تعاظم الفساد وبناء القصور للزعيم وأفراد عائلته، بعضها شُيِّد كيتشياً في محاكاة لعوالم «ألف ليلة وليلة»، وبعضها لأجواء لاس فيغاس، تعاظم استخدام أطفال العراق ومأساتهم لاستدرار التعاطف الدولي، فضلاً عن تبرير انسحاب الدولة من تقديم الخدمات واقتصارها على عنف محض. ومرة أخرى لعب صدام الورقة

الفلسطينية بكفاءة لافتة تمرّن عليها مراراً من قبل. فقد أنشأ «جيش القدس» الذي استعرض بإفراط «متطوّعيه» الموصوفين بأنهم ستة ملايين، كما أرسل ما يفوق الـ ٣٥ مليون دولار للفلسطينيين منذ انتفاضتهم الثانية في العام ٢٠٠٠، فكانت الأسرة التي يخلّفها انتحاري وراءه تتلقى، عبر «جبهة التحرير العربية»، معونة بآلاف الدولارات، ولو تفاوت تقدير وسائل الإعلام لها. وفي أواخر ٢٠٠١، قدّم عوائد كميات من النفط للسلطة الوطنية الفلسطينية، آمراً وزراءه بالبحث عن سبل تقنع الأمم المتحدة بالموافقة على تخصيص مبالغ من مبيعات النفط لصالح الفلسطينيين. وتجاوز سخاء صدام فلسطين إلى سورية والأردن المستفيدين، بتفاوت، من نفطه شبه المجانيّ. فمع تشغيل خط أنابيب النفط مع سورية التي استعادت، في ١٩٩٧، علاقاتها ببغداد وراحت تدعم مواقفها ضد واشنطن، بلغت موارد التجارة السورية مع العراق بليون دولار سنوياً، وأصبح العراق المحاصَر الشريك التجاري الأهم للسوريين.

بطبيعة الحال لم يعد في وسع صدام أن ينفق على الإعلام والصحافة والكتابة في العالم العربي وأوروبا ما كان يفعله قبلاً. فالصحف التي موّلها العراق في الخارج توقف معظمها عن الصدور، كما كفّت بغداد عن إهداء الصحافيين والكُتّاب المؤيدين لحربها على إيران سيارات مرسيديس فخمة. لكن الحاكم العراقي ظل في وسعه أن يقدم الخيول والساعات وبعض المساعدات المالية لمعجبيه في الخارج، محاولاً تفادي ما يمكن تفاديه من تردي المهابة الناجم عن الحصار والتفتيش.

ومع حلول برنامج «النفط مقابل الغذاء» أمكن للمحاباة أن تفعل فعلها في ميادين أهم. فقد تضخمت الحصة الفرنسية مجدداً في السوق العراقية عربون مكافأة لباريس. ومع إنطلاق البرنامج المذكور تفاوضت شركتا «إلف» و«توتالفينا»، وكانتا قد اندمجتا، حول عقود نفطية مع الحكومة العراقية.

وبحسب تقرير رعى البرلمان الفرنسي صدوره ونُشر صيف ٢٠٠٢، بلغت

قيمة الصادرات الفرنسية إلى العراق، منذ تخفيف الحصار، ٣,٥ بلايين دولار. فشركات الصيدلة الفرنسية، مثلاً، احتلت متن الطلب العراقي. وفي ٢٠٠١، وفي موازاة الاستياء الأميركي في فرنسا واستياء الشركات الأميركية من سياسات حكومتها، باعت باريسُ بغداد سلعاً فاقت ما باعته إياها أي عاصمة أخرى. وفي ذاك العام، واللذين سبقه وتلاه، جنت شركات «الكاتيل» للاتصالات و«ألستون» الهندسية و«رينو» و«بيجو» للسيارات أرباحاً ضخمة في العراق.

لكن عام ٢٠٠١، بالتحديد، لم يكن أسعد سنوات صدام. فالبيت الأبيض بات يشغله ابن الأب الذي صار الداخلون إلى فندق الرشيد يطأون صورته بأقدامهم، كما جرت محاولة عراقية لاغتياله. ومن دون أن ترقى عائلية بوش الابن إلى عائلية صدام، بدا في الأمر بعض العائلية التي قد تنقلب انتقاماً للأب وقد تصير قتلاً فرويدياً له، بمعنى إنجاز ما توقف دونه قبل عشر سنوات. وشكّلت فعلة ١١ أيلول من ذاك العام الفرصة الذهبية لاستهداف العراق الذي ماثلت الإدارة الأميركية بينه وبين الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

والحال أن ١١ أيلول كان، إلى حد بعيد، ذريعة. فقبله شرعت الطائرات الأميركية والبريطانية توجّه ضرباتها مدمّرةً رادارات الدفاع العراقي التي تشوّش على طيران التحالف في منطقتي الحظر الجوي. والأهم تولّته الأفكار، وفيها ما طال بغداد مباشرة وما قصدها على نحو مداور. ففي ١٩٩٦، وإبّان ولاية كلينتون، طوّر روبرت كيغان ووليم كريستول مبدأ «الضربة الاستباقية»، في مقال كتباه لفصليّة «فورين أفيرز» الأميركية المؤثّرة بعنوان «نحو سياسة خارجية نيو ريغانية». وقد تحول لاحقاً هذان الناقدان لسياسة كلينتون، العراقي منها وغير العراقي، منظّرين نافذين لبعض من تصدّروا إدارة جورج بوش الابن. وكانت المقالة بدورها تطويراً لوثيقة تعود إلى ١٩٩٢ جهّزها مقربون من ريتشارد تشيني وزير دفاع بوش الأب ونائب بوش الابن في الرئاسة. ودارت مجادلة الوثيقة المعنونة «مرشد للتخطيط الدفاعي» على ضرورة الاستعداد الأميركي لاستخدام القوة بهدف منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. لكن لئن رفض الحزب الجمهوري

يومها تبني الوثيقة رسمياً لتطرفها، أسبغ «المحافظون الجدد» بعد ذاك مزيداً من الوضوح والتعيين على دعوتهم. وفي رسالة مفتوحة وجهوها، في كانون الثاني ١٩٩٨، إلى الرئيس الديموقراطي حذروا من أن «احتواء» العراق سياسة فاشلة فيما إزاحة صدام ينبغي أن تصير «هدف السياسة الخارجية الأميركية». وكان بين الموقعين من صاروا، مع إدارة بوش الابن، نجوماً كدونالد رمسفيلد وبول ولفوفيتز وريتشارد أرميتاج وريتشارد بيرل. بيد أن العام نفسه سجّل صدور «مرسوم تحرير العراق» عن الكونغرس والذي أسست به معارضة صدام في المنفى رصيدها كما باشرت تفعيل قضيتها في العالم.

على أن ١١ أيلول حلّل كل ما بقي على شيء من التحريم. ففي خطابه إلى الأمة، في كانون الثاني ٢٠٠٢، تحدث بوش عن «محور الشر» الذي يضمّ العراق وإيران وكوريا الشمالية، مزوّداً الأدب السياسي تعبيراً يدفع الأخلاقية التبشيرية إلى تخوم الخرافة. وإذ هدّأ رئيس حكومة بريطانيا توني بلير بعض جموحه، وأقنعه باعتماد طريق الأمم المتحدة، أمكن تمرير القرار ١٤٤١ بإجماع ١٥ صوتاً. إلاّ أن الإجماع هذا أخفى قدرة كل طرف على تفسيره على هواه. فواشنطن رأت فيه تفويضاً بالحرب، بقرار ثانٍ أو من دونه، ما لم يستجب صدام ويُرجع المفتشين. وبينما اعتبرت روسيا وفرنسا القرار الثاني ملزماً، وقبل صدام إعادة المفتشين سلّمهم، في كانون الأول، أكثر من ٨٠٠٠ صفحة يُفترض أنها تتصل بالأسلحة وتدل إلى حسن نواياه. وضحك كثيرون ممن فهموا أن الرئيس العراقي ينوي إرباك العالم بالتبويب والتصنيف والفرز والترجمة بينما كشّرت واشنطن التي لم تستسغ المزاح السمج هذا. ولئن نزلت، في آذار ٢٠٠٣، الملايين إلى شوارع مدن العالم رافضة الحرب، انقسم مجلس الأمن حول القرار الثاني وهددت فرنسا باستخدام الفيتو فتقدمت القوات الأميركية فوق جثة أمم متحدة شائخة متداعية.

والنهاية بدت فعلاً تقترب. فالحرب الأميركية ـ البريطانية التي لو لم تقع لاحتفل صدام بإنقضاء ربع قرن على رئاسته، وقعت. وقد صحب الإعداد لها

ضعف ملحوظ في حججها القانونية، وحجة قوية جداً ولو لم تندرج في عداد القانون. ذاك أن صدام كان ينبغي أن يرحل بشكل ما. فخلال ما يقرب الربع قرن على رئاسته، وما يزيد عن ثلث قرن من حكم البعث، تغيّر العراق من حال واعدة إلى حال لا تطاق. فالبلد الذي كان، نظرياً، يتمتع بمواصفات فريدة في العالم العربي انتهى إلى بؤس مطلق. فإلى النفط، ملك طاقة بشرية وموارد مائية ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ونسبة مرموقة من الرجال والنساء المتعلمين. غير أن سياسات البعث وصدام حوّلت تلك الميزات، لا سيما النفط، وبالاً على أصحابها. وإلى تعدد كان مصدراً لغنى هائل، جُعل التعدد إياه جحيماً على أهله، فأعيد إنتاج التفكك، الاجتماعي منه والطائفي والإثني، بصورة موسّعة واحتدام غير مسبوق. وتم إفراغ المجتمع الذي دُمّرت حياته الداخلية كما دُمّرت أحزابه ونقاباته ومؤسساته أو أُلحقت بالبعث. وصير إلى ترييف العاصمة واحتلال المشهد العام فيما لفظ العراق النهري والزراعي الذي لم يعهد الهجرة قبلاً، أربعة ملايين منفي ومهاجر من خيرة أبنائه. وبدوره تفاوت تقدير العجز الذي خلّفه البعث وصدام ما بين ٦٠ و١١٥ بليون دولار. وأهم من هذا كله ما خلّفاه من مقابر جماعية ومشوّهين مادياً ونفسياً وأحقاد وثارات وفقر وتخلع اجتماعي.

فبكعبه وحذائه حكم صدام بلداً حاول، في عهده الملكي، تدشين صيغة أوليّة من البرلمانية. وبلغة جمعت أسوأ ما في رطانة العشائر إلى أسوأ ما في النص الديني، ساس بلداً ذا تقاليد في الإبداع والرأي والسجال. وفي مختبر لا يرحم اسمه العراق تمطّى بجسمه الثقيل ذاك الكائن المشوّه والهيولي على رأس حزب لم يبقَ منه إلاّ التماسك العصبي حول الزعيم وخلاصة من الكراهيات اللافارسية واللاشيعية واللاكردية واللاسامية. وأحسّ عراقيون كثيرون أحال صدام بلدهم قاعاً صفصفاً، بأنهم باتوا مثل مساجين ألفوا سجنهم وصاروا لا يفهمون ماذا يفعلون بحريتهم إذا جاءت. وأحسّ آخرون أن لا ملجأ لهم إلاّ الانكفاء على عشائرهم وأديانهم إذ الحاضر مُصادَر والمستقبل مغلق. وهذه السمة التوتاليتارية التي حملت معلّقين وكُتّاباً على تشبيه صدام بمحط إعجابه ستالين، غيّبت حقائق

أخرى. فالأول الذي سيّد العشيرة وعلاقات القرابة مما لم يفعله الثاني، لم يؤسس ثورة صناعية ولا أحرز انتصاراً على الفاشية، أو ما يعادلها، مما فعله.

وفي حسبة طغى عليها السلب المحض تجاورت انتهازية السياسة الخارجية للدول الكبرى مع تهافت الشعارات التي رفعتها مناهضة الغرب فلم يتبق، في آخر المطاف، إلاّ الكوابيس. وفي واحد من هذه الكوابيس، عصفت النرجسية الخبيث لصدام حسداً لأسامة بن لادن. وفي كابوس ثانٍ عصفت به حسداً للشهداء الذين كانوا، في منطقتنا، يتكاثرون كالفطر منتزعين الضوء والمشهد. وفي آخر المطاف أتيحت للموت يد طولى وثقيلة لا تزال تستولي على الأفق وتنشر رائحة العفن.

بيبليوغرافيا مختارة

كتب وتقارير بالإنكليزية

Aburish, Said, *Saddam Hussein: The Politics of Revenge*, Bloomsbury, 2000.

Baram, Amatzia, *Culture, History and Ideology in the Formation of Ba'thist Iraq: 1968-1989*, St. Martin's Press, 1991.

Batatu, Hanna, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq*, Princeton, 1978.

Brumberg, Daniel, *Reinventing Khomeini*, Chicago, 2001.

Dodge, Toby and Steven Simon (ed.), *Iraq at the Crossroads*, IISS, 2003.

Faraj, Maysaloun (ed.), *Strokes of Genius: Contemporary Iraqi Art*, Saqi Books, 2001.

Fuller, Graham and Rend R. Francke, *The Arab Shia*, St. Martin's Press, 1999.

Ghoussoub, Mai and Emma Sinclair-Webb (ed.), *Imagined Masculinities*, Saqi Books, 2000.

Jabar, Faleh A. and Hosham Dawod (ed.), *Tribes and Power*, Saqi Books, 2003.

Kaysen, C., Miller, S., Malin, M., Nordhaus, W. and Steinbruner, J., *War with Iraq: Costs, Consequences and Alternatives*, American Academy of Arts and Sciences, 2002.

Kepel, Gilles, *Jihad*, I. B. Tauris, 2002.

Kerr, Malcolm, *The Arab Cold War*, Oxford, 1977.

Khadduri, Majid, *Republican Iraq*, Oxford, 1969.

al-Khalil, Samir, *Republic of Fear*, Hutchinson Radius, 1989;
The Monument, Andre Deutsch, 1991.

Al-Khayyat, Sana, *Honour and Shame-Women in Modern Iraq*, Saqi Books, 1990.

Kienle, Eberhard, *Ba'th v. Ba'th*, I. B. Tauris, 1990.

Makiya, Kanan, *Cruelty and Silence*, Jonatahan Cape, 1993.

Nakash, yitzhak, *The Shiis of Iraq*, Princeton, 1994.

Ovendale, Ritchie, *The Middle East since 1914*, Longman, 1992.

Randal, C. Jonathan, *After such Knowledge*, FSG, 1997.

Rashid, Ahmed, *Taliban*, Pan Books, 2001.

Sayigh, Yusif, *The Economies of the Arab World*, Croom Helm, 1978.

Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari, *Israel's Lebanon War*, Simon and Schuster, 1984.

Seale, Patrick, *Abu Nidal*, Arrow, 1992.

Seale, Patrick, *Asad*, I. B. Tauris, 1988.

Shiblak, Abbas, *The Lure of Zion: The Case of the Iraqi Jews*, Saqi Books, 1986.

Sluglet, Marion and Peter, *Iraq since 1958*, I. B. Tauris, 2001.

Tripp, Charles, *A History of Iraq*, Cambridge, 2002.

Vatikiotis, P. J., *Conflict in the Middle East*, George Allen & Unwin, 1971.

Veliz, Claudio (ed.), *Monuments for an Age without heroes*, Boston University and the University Professors, 1996.

كتب بالعربية

الأزري، عبد الكريم، **مشكلة الحكم في العراق**، (لا ذكر للدار)، ١٩٩١.

أومليل، علي (إعداد)، **الغزو العراقي للكويت**، منتدى الفكر العربي، عمّان، ١٩٩٦.

البرّاك، فاضل، **المدارس اليهودية والإيرانية في العراق: دراسة مقارنة**، مطبعة دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٤.

جميل، حسين، **العراق: شهادة سياسية ١٩٠٨-١٩٣٠**، دار اللام، لندن، ١٩٨٧.

خيري، سعاد، **المرأة العراقية كفاح وعطاء**، A.R.M.ALL-TRYCK، ستوكهولم، ١٩٩٨.

الزبيدي، إبراهيم، **دولة الإذاعة**، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٣.

سعيد، علي كريم، **عراق ٨ شباط ١٩٦٣**، دار الكنوز الأدبية، لندن، ١٩٩٩.

سلمان، محمد حسن، **صفحات من حياة د. محمد حسن سلمان**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٥.

السيّد، جلال، **حزب البعث العربي**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٣.

صاغيّة، حازم، **قوميو المشرق العربي**، رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.

صفوت، نجدة فتحي (تحقيق)، **مذكرات رستم حيدر**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ١٩٨٨.

عبد الحميد، محسن، **حقيقة البابية والبهائية**، الدار العربية للطباعة، بغداد، ١٩٧٠.

عبّود، سلام، **ثقافة العنف في العراق**، منشورات الجمل، كولونيا، ٢٠٠٢.

العلوي، حسن، **الشيعة والدولة القومية في العراق**، مطبوعات CEDI، باريس، ١٩٨٩.

الفكيكي، هاني، **أوكار الهزيمة**، رياض الريّس للكتب والنشر، ١٩٩٣.

كار، وليم (شرح وتعليق خير الله طلفاح)، **اليهود وراء كل جريمة**، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٢.

الملاط، شبلي، **تجديد الفقه الاسلامي: محمد باقر الصدر بين النجف وشيعة العالم**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٩٨.

وقائع الندوة القومية لمواجهة الدس الشعوبي، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٩٠.

مطر، فؤاد، **السيرة الذاتية والحزبية**، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٠.

مقالات بالإنكليزية

Al-Marashi, 'Ibrahim, Saddam's Security and Intelligence Network', Monterey Institute of International Studies, 6-3-2003.

Dodge, Toby, 'Iraqi Army is Tougher than US Believes', *The Guardian*, 16-11-2002.

Flint, Julie, 'The Moderate Mullah', *The Observer*, 13-4-2003.

Gargan, Edward, 'Some Support for Saddams Baath Party', *Newsday*, 23-5-2003.

Harris, Paul, 'Secrets of a Tyranny', *The Observer*, 13-4-2003.

Krueger, Alan, 'When It's Over', *The International Herald Tribune*, 3-4-2003.

Lacey, Marc, ''Papa Saddam' Vanishes', *The International Herald Tribune*, 28-5-2003.

Laurenson, John, 'Ties with Iraq', *The International Herald Tribune*, 7-3-2003.

Makiya, Kanan, 'War Diary', *The New Republic*, 29-3-2003.

McCarthy, Rory, 'No More Heroes', *The Guardian*, 2-12-2002.

Myre, Greg, 'War with Iraq Serves as a Wedge in Mideast', *The International Herald Tribune*, 24-3-2003.

Slackman, Michael, 'Baath Party Organized', *Los Angeles Times*, 5-4-2003.

Smith, Craig, 'Maimed Bodies, Tortured Minds', *The International Herald Tribune*, 21-3-2003.

Weisman, Steven, 'Doctrine of Preemptive War', *The International Herald Tribune*, 24-3-2003.

Wolf, Michael, 'How Sanctions Destroy Iraqi Education', *Counter Punch*, 22-5-2003.

مقالات بالعربية

أوين، روجر، «نظرة الى مستقبل العراق الاقتصادي»، جريدة **الحياة**، ٢٠/٤/٢٠٠٣.

الجزائري، زهير، «الأب والأبناء والأمن في دولة صدام الآفلة»، **الحياة**، ٤/٥/٢٠٠٣.

الجزائري، زهير، ««علي الكيماوي سفاح حلبجة»، **الحياة**، ١٣/٤/٢٠٠٣.

الحجيري، محمد، «شعراء صدام والبعث»، ملحق جريدة **النهار** الثقافي، ٢٧/٤/٢٠٠٣.

الركابي، عبد الأمير، «النساء العراقيات لا يغنين للديكتاتورية»، **الحياة**، ١٧/٩/٢٠٠٠.

السعدون، عبد اللطيف، «رواية ثالثة للرئيس العراقي»، **الحياة**، ٢٨/٤/٢٠٠٢.

سعيد، سامر، «ظاهرة التسرّب الدراسي: الأسباب والآثار والمعالجات»، مجلة **الثقافة الجديدة**، العدد ٣٠٧-٣٠٨، تموز (يوليو)-تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٢.

شربل، غسان، «صلاح عمر العلي يتذكر»، **الحياة**، ٧-١٢/٤/٢٠٠٣.

الشمري، ميسّر، «إلهام خير الله طلفاح تتحدث»، **الحياة**، ١و٢و٣/٦/٢٠٠٣.

صاغيّة، حازم، «عامر عبد الله وسنوات العراق المُرّة»، مجلة **أبواب** الفصلية، العددان ٢ و٣، ١٩٩٤.

عبد الأمير، علي، «الرئيس العراقي في روايته الجديدة»، **الحياة**، ٢٠/١٢/٢٠٠١؛

«ثقافة العراق في «وثائق المديح»»، **الحياة**، ١٢/٤/٢٠٠٠؛

««زبيبة والملك» لصدام حسين تصدر بالفرنسية»، **الحياة**، ٨/٢/٢٠٠٣؛

«سامي عبد الحميد يحوّل، في بغداد، «رواية» صدام»، **الحياة**، ٢٨/١٠/٢٠٠١؛

«صدام حسين يكتب سيرته الذاتية»، **الحياة**، ١٦/٥/٢٠٠٢؛

«صدام في «اخرج منها يا ملعون»»، **الحياة**، ٢١/٥/٢٠٠٣؛

«صيف لاهب في انتظار أساتذة الجامعات»، **الحياة**، ١٨/٦/٢٠٠٢؛

«نفط مجاني للفلسطينيين»، **الحياة**، ٢٩/١١/٢٠٠٠.

الفضل، منذر، «هجرة العقول من العراق»، **الحياة**، ١٧/٩/١٩٩٩.

إذا جاز لنا أن نستخلص «عِبَراً» من تاريخ البعث، قلنا إن العبرة الأولى تطال العبث والمجانية اللذين وَسَما شطراً مهماً من تاريخنا السياسي المعاصر.

وهذا لا يُلغي، بل يؤكد المسؤولية الذاتية عما حصل وقد يحصل. فالعجز المحلي عن إطاحة صدام ونظام المقابر الجماعية، فتح الباب واسعاً لمن يرغب في إطاحته من الخارج. ذاك أن القول المحقّ بأن الديموقراطية لا تُفرَض من فوق يطرح المشكلة أكثر مما يحلّها: إذ هل ظهرت تعبيرات جدية لدينا عن طلب الديموقراطية من تحت؟

ISBN 1 85516 621 6

